

فتاویٰ قاضیخان

۱۔ حنفیہ ایمانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی نسویم کورٹ و مولوی حافظ احمد کبیر
 امین مدرسہ کلکتہ بہادر و مولوی محمد سلیمان مری مولوی جرنیل کیٹھ و مولوی غلام
 عیسیٰ متعلق صدر دیوانہ و مولوی تمبر الدین ازلیہ پچہار جلد غالب طبع پذیرفت

مطبع

اشپاٹک لیتھوگرافک ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد اول

از کتاب الطہارت تا کتاب النکاح بیان صد و شانزدہ صفحہ

۱۸۳۵ء خ عیسوی

2315

۳۷۹۱	داز نمبر
الف ۱۲	فن نمبر
۷۱۰۷ ع	کتاب نمبر

مهرست جلد اول فتاویٰ قاضیخان

۳	فصل فی رسم الفقه
۴	کتاب الطہارت
۲	فصل فی الیاء
۶	فصل فی الماء الراکد
۹	فصل فی البئر
۱۰	فصل فیما یقع فی البئر
۱۶	فصل فی ماء الحمام
۱۷	فصل فی الماء المستعمل
۲۰	فصل فیما لا یجوز به التوضی
۲۲	فصل فی الأسار
	فصل فی الحاسۃ الیہ یضییب الثوب
۳۰	اہ الخف او البدن او الارض
۳۶	باب الوضوء والعدیل فرض الوضوء
۴۲	فصل فیما ینقص الوضوء
۵۱	فصل فی النوم
۵۳	فصل فیما یوجب الغسل
۵۷	فصل فی المسح علی الخفین
۶۵	باب التیمم
۷۵	فصل فی صورۃ التیمم

٧٦	فصل في ما يجوز له التيمم
٦٧	فصل في ما يجوز به التيمم
٨٠	فصل في المسجد
٨٥	كتاب الصلاة
٨٥	باب الأذان
٨٧	فصل في معرفة القبلة
٨٧	واما معرفة الأوقات
٩٣	مسائل اشتباه القبلة
٩٧	مسائل الأذان
١٠٠	باب افتتاح الصلاة
١٠٠	امانيه الصلاة
١٠٩	فصل في من يصح الاقتداء به وفي من لا يصح
١٣٣	فصل في المسبوق
١٢٨	فصل في مسائل الشك
١٣٣	مسائل الريا
١٣٣	فصل في الترتيب وقضاء التروكات
١٢٠	فصل في الاستخلاف
١٢٣	باب المحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره
١٢٣	فصل في ما يكره في الصلاة
١٢٧	فصل في ما يوجب السهو

١ ٥	فصل في ما يفسد الصلوة
١ ٦ ٨	فصل في قراءة القرآن
١ ٦ ١٠	مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب
١ ١٤	باب صلوة المسافر
٢ ٢	باب صلوة المريض
٢ ١٥	باب صلوة الجمعة
٣ ١ ٤	باب صلوة العيدين وتكبيرات ابام التثنية
	باب غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة
٣ ٢٠	على الجنائز والتكفين وغير ذلك
٣ ٣٠	كتاب الصوم
	الفصل الاول في روية الهلال من مجب عليه الصوم
٣ ٣٠	ومن لا يجب
٣ ٣ ١	الفصل الثاني في النية
	الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار
٣ ٣ ١	وفي الاحكام المتعلقة به
٣ ٣ ٤	الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره
٣ ٣ ٣	الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم
٣ ٣ ٥	الفصل السادس فيما يفسد الصوم
٣ ٥ ٢	الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط
٣ ٥ ٣	فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

٢٥٢	فصل في النذر بالصوم
٢٥١	فصل في الاعتكاف
٢٤٢	فصل في صدقة الفطر
٢٤٩	باب التراويح
٢٤١	فصل في مقدار التراويح
٢٤٣	فصل في وقت التراويح
٢٤٢	فصل في نية التراويح
٢٤٥	فصل في مقدار القراءة في التراويح
٢٤٤	فصل في الشك في التراويح
٢٤٨	فصل في السهو
٢٨١	فصل في إمامة الصبيان في التراويح
٢٨٣	فصل في أداء التراويح قاعدا
٢٨٢	فصل في الوتر
٢٨٠	كتاب الزكاة
٢٨٥	فصل في صدقة الأبل
٢٨٦	فصل في صدقة البقر
٢٨٤	فصل في صدقة الغنم
٢٨٤	فصل في صدقة الحمران والغنم والجمال
٢٨١	فصل في النخل
٢٨٤	فصل في مال التجارة

٣٠١	فصل في اداء الزكاة
٣٠٥	فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٠٦	فصل في تعجيل الزكاة
٣٠٧	فصل في من يوضع فيه الزكاة
٣١١	فصل في النذر
٣١٢	فصل في العشر والخراج
٣١٩	فصل في العشر
٣٢٠	فصل في خراج الرأس
٣٢١	فصل في احياء الموات
٣٢٢	كتاب الحج
٣٣١	فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج
٣٣٢	فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور
٣٣٣	فصل فيما يجب بلبس المخيط وازالة التتف
٣٣٤	فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام
٣٣٥	فصل في كيفية اداء الحج
٣٣٦	فصل في العرة
٣٣٧	فصل في القران
٣٥٠	فصل في التمتع
٣٥١	فصل في فائت الحج
٣٥٢	فصل في الاحصار

٣٥٣	فصل في الحج عن الميت
٣٥٨	فصل في محظورات الحرم
٣٥٩	فصل في المقطعات
٣٥٩	فصل في الادعية والاذكار
٣٥٨	كتاب النكاح
٣٥٨	الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح
٣٥٨	الفصل الاول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح
٣٥٦	فصل في النكاح على الشرط
٣٨٠	فصل في شرائط النكاح
٣٩٢	فصل في نكاح المماليك
٣٩٧	فصل في ذبح عقد الفضولي
٣٩٨	فصل في الوكالة
٣٩٩	فصل في إبطال النكاح
٣٩٩	فصل في الأولياء
٣٩٩	باب في المحرمات
٣٩٩	فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة
٣٩٩	فصل في مسائل النسب
٣٩٩	باب في ذكر مسائل المهر
٣٩٩	فصل في المنة

٢٢٢	فصل في تكرار المهر
٢٢٨	فصل في الخلوة
٢٥٠	فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت
٢٥٣	في اختلاف الزوجين في متاع البيت
٢٥٤	فصل في دعوى النكاح
٢٦٣	فصل في العنين
٢٦٤	فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح
٢٦٥	باب الرضاع
٢٦٤	فصل في الحضنة
٢٦٩	باب النفقة
٢٩٤	فصل في القسم
٢٩٨	فصل في نفقة العدة
٥١	فصل في حقوق الزوجة
٥٠٦	فصل في المرأة التي لا تدركها منكوحة أو مطلقة
٥٠٥	فصل في نفقة الأولاد
٥٩	فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام
٥٣	فصل في نفقة المملوك

تمت فهرست جلد اول من فتاوي قاضي خان

۳۷۹۵	داخله نمبر
الف ۲۴	فن نمبر
۷۱۰۷ ع	کتاب نمبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين حدائقنا
الى مرضات الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حدا
به يفتح كل مقال ويختتم وصلوة ينال بها ما يطلب ويغتنم قال الشيخ القاضي
الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين امام الائمة في
العالمين مفتي الشرق والصين فقيه السلف استاذ الخلف ذو المحامد والمكلام
الحسن بن المنصور بن محمد بن ابي فريد بن محمد بن ابي تغمد الله بالرحمة والرضوان ذكره
في هذا الكتاب من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدر عليها
واقعات الامة وتقتصر عليها نغبات الفقهاء والائمة وهي انواع واقسام فمنها
ما هي مروية عن اصحابنا المتقدمين ومنها ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين
رضوان الله عليهم اجمعين ورتبته ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس
فصلا وبينت لكل فرع اصلا وفيما اكثر في الاوائل من المتأخرين اختصرت
على قول او قولين وقد مت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر اجابة للطالبين
وتدبره لا اغنى .. وعلا الله توكلت فيما تمت واستعصمت الخطا فيما

نويت وهو حبيب ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في**

رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استغنى عن مسئلة وسئل

عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف

بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لان

الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا

ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل جته لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صبح

وثبت وبين خدعه وان كانت المسئلة مختلفة فيهما بين اصحابنا فان كان مع

اي حنفية رحمه الله احد صاحبيه ياخذ بقولهما الورع الشرطي واستجماع

ادلة الصواب فيهما وان خالف با حنفية صاحبه في ذلك فان كان اختلفا في

اختلف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير

احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما لاجتماع المتأخرين

على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم ينبغي المجتهد ويعمل بما افضى اليه

رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول آية حنفية رحمه الله ويكتفي

في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثلاً فيصيب في الثمانية و

يخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط

ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم

وان كان المسئلة في غير ظاهرها لرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل

بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به

وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلداً غير

مجتهد ياخذ بقول من موافقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه

٣
 فان كان رفقته الناس عنده فيمصر آخر يرجع اليه الكتاب ويتثبت في الجواب ولا يشترط
 خوف من الافتراء على الله تعالى بخبر كلال وصدقه والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة

فصل في المياه

الماء الذي يتوضأ به ثلثة . الماء الجاري . والماء الراكد . وماء البير وأقواها الماء الحار
 ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر
 اثر النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ماء النهر والقناة والحقول عذرة فاغترى انسان بقرب
 العذرة فجاز والماء طاهر ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من
 اعلان لا يتغير حكمه به بانقطاع الاعلى ويجوز التوضي بما يجري فيه . خفي ان يخرج الماء من
 احداهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز ماء الخفيون التي اخرج فيها الماء فاسد
 للماء اذا جرى على الحيفة او فيها ان كان الماء كثير لا تستبين فيه الحيفة فالماء طاهر وان كانت
 تستبين لفلة الماء فالماء مجس وعن ابي يوسف رحمه الله ساقية تسفره وقع فيها كلب

لو طعمه قال الفقيه هو جف رحمه الله مساء عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر
 فيكون الماء غاليا عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي
 يحني عليه ولا يجري في جانبيه مساء له قوة الجريان فتوضأ انسان من اسفله بنبغي ان لا يجوز
 ويكون نجسا . سطح عليه نجاسة تجر عليه المطران كان اكثر الماء يجري على النجاسة
 فالماء مجس وما اصاب الثوب من نقا طره يفسده قال محمد رحمه الله ان كانت النجاسة في
 حائط واحد من السطح او جانيبي فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في
 ثلثة جوانب فالأشخص هذا ان كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب اوفيه فالماء

نجس ما دامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة بجريان الماء عليها في ابعدها من المظاهر
 . حوض . يدخل الماء في جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان اربعاً في اربع فادونه يجوز
 فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه
 الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جارياً واذ الوجه
 الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج البعد زمان . وكذا قالوا في عين ملاء في سبع في سبع ينبع
 الماء من اسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها
 والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا من العين فنظر فيه ان كان ما
 وقع من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز فيه التوضي والا فلا ذلك
 يختلف بكثرة الماء الذي يدخل فيه وقوته وعن محمد رحمه الله في كوزين احدهما
 ظاهر والاخر نجس فصبيا من فوق واختلط الماء في الهواء يكون طاهراً . الماء الذي
 جريه ضعيف لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو التقي فيه ثبته لائن
 من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان يمكن بين كل غرتين مقدار ما يجلب على
 ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان بحيث لو رفع الماء
 لغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسالة اليه يجوز فيه التوضي
 وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغسالة لا يتوصل فيه الا ان يمكن
 بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه يجلب وجهه المورد الماء ويجلب
 النهرين قد ميدها ان كان صغيراً واختلاف في كرامة البول في الماء الجاري والاصح هو
 الكرامة نهران جريه قد اقلت صفته فصار بعض الماء يدخل في الثلث ثم يخرج
 منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل
 لا يستقر جازواً والا فلا . الجنب اذا اقام في المطر الشديد فنجس ما بعد ما تمضمض

واستشق حقه اغتسل اعضاءه جاز لان ماء جار

فصل في الماء الراكد

يجوز الوضوء والاغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حده قال بعضهم اذا كان الحوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضرب الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين ذراعاً فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات اليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لو رفع بكفه لا ينحصر ما تحته من الارض فهو عميق رواه ابو يوسف عن اب حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق . حوض اعلاه عشرين ذراعاً اسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماوه وانتهى الى موضع هو اقل من عشرين ذراعاً يجوز فيه التوضي هذا اذا كان الماء في اسفل الحوض اكثر من الماء الذي كان في اعلاه وانتهى الماء الطاهر الى الماء النجس مرة فاما اذا كان الماء الطاهر اكثر من الماء الذي في اسفله ينبغي ان يكون طاهراً وان كان الحوض مدوراً اختلفوا في مقداره انه كم يكون حتى يكون كبيراً واقصى ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعاً ولو كان الحوض مستقفاً وكوته اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلاً عن السقف جاز فيه الوضوء حوض كبير انجمد ونقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزقاً بالجمد الا انه يتحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز وانما الماء من النقب وانبسط على وجه الجمد بقدر ما الورفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز

فيه الوضوء إلا أن يكون النقب عشرة أو عشرة عشر حوض كبير فيه مشرعة فتوضأ انسان
في المشرعة واغتسل ان كان الماء متصلاً بالألواح بمنزلة الباب لا يجوز فيه الوضوء
واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينتفع كحوض كبير انشعب منه حوض
صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلاً
بماء الحوض الكبير. وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الألواح
مشدودة. حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت ممرية كالعدرة ونحوها لا يجوز
الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنحى الى ناحية اخرى
بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير ممرية
كالبول ونحوه فعلى قول مشايخ العراق رحمه الله هي والمرئية سواء. وقال مشايخنا
ومشايخ بلخ رحمه الله جاز الوضوء في موضع النجاسة. واجمعوا على أنه لو توضأ انسان
في الحوض الكبير واغتسل كان لغيره ان يغتسل في موضع الاغتسال. غير عظيم يمس
في الصيف وراشت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ ينظر ان كانت النجاسة في موضع
دخل الماء فالكل نجس وان انجم ذلك الماء كان نجساً لان كل ما دخل فيه صار نجساً فلا
يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر عشرين
عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهراً والجبد النجس منه طاهر والم يظهر فيه
اثر النجاسة. وكذا القدير اذا قل ماؤه فصار اربعاً في اربع وقعت فيه نجاسة ثم دخل
الماء ان صار الماء الجدي عشرين في عشرين قبل ان يصل الى النجس كان طاهراً. حوض صغير
تنجس ماؤه فدخل المني من جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
يصير طاهراً لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال
ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يظهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في

المحوض من الماء النجس . خندق طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين
 قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء . ولو بال فيه انسان يستنجس من كل
 جانب عشرة اذرع قال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق
 كثيرا بحيث لو بسط يكون عشرا في عشر . ويجوز التوضؤ في المحوض الكبير المنتن
 اذا لم يعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث . اذا ورد
 الرجل ماء فآخبره مسلم بانه نجس لا يجوز له ان يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا
 اذا كان المخبر عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفيه المستور وايضا في رواية
 المستور بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل . حوض كبير كرى منه
 رجل نهرا واجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكرى منه
 رجل آخر نهرا واجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتاويله اذا كان بين
 المكانين قليل مسافة وفي مسألة الحفرين لو كان بينهما قليل مسافة
 كان الماء الثاني طاهرا كذا قال خلف بن ايوب ونصير بن يحيى رحمهما الله
 وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول
 يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظن حكم الاستعمال اما
 اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه
 ماء جار يجمع في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظن بعد ذلك . الماء الطاهر
 اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو
 اقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو اقل من عشر في عشر
 وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا العبرة في هذا
 وقت وقوع النجاسة حوص اعلاه صفق واسفله عشر في عشر وقعت فيه النجاسة

٩
 فتجنس اعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر فيصير طاهر او يجعل كل البتة وقعت فيه
 الحال كالحوض الجوف اذا كان الماء في نقيه ونقيه اقل من عشر فيعشر يتجنس ما كان في
 القرب فان قل الماء وتسقل يطهر وقال بعضهم لا يطهر عنزلة الماء القليل اذا وقعت
 فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر فيعشر وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل ان كان
 الماء الذي يتجنس في اعلى الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في
 الاسفل جملة كان نجسا ويصير النجس غالب على الطاهر في وقت واحد فان وقع الماء
 النجس في الاسفل على التدريج والتفريق كان طاهرا كالعذير اليابس اذا كان فيه
 نجاسات وموضع دخول الماء طاهرا واجتمع الماء في مكان طاهر موشر فيعشر ثم تعد
 بعد ذلك الى موضع النجاسة

فصل في البئر

يحتاج الى معرفة حكم البئر والمعرفة حكم الواقع فيها . اما الاول فقال مالك رحمه الله
 البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه او لونه او
 ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ الماء قلنين لا يفسد بوقوع النجاسة فيه وعندنا
 البئر بمنزلة الحوض الصغير تفسد بما يفسد به الحوض الصغر لان يكون كبير عشرين
 فيعشر بئر بالوعة جعلوا بئر ماء ان جعلت اوسع واعمق مقدار ما يصل اليه
 النجاسة كان طاهرا وان حفرتم اعماق ولم تجعل اوسع من الاول فجاوبها نجس وقمرها
 طاهرا . بئر تجنس فغار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة
 الزرع . وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلو او نزع عشرة ولم يسبق الماء ثم عاد بعد
 ذلك لا ينزع منه بعد ذلك شيء . وينبغي ان يكون بين بئر بالوعة وبين بئر
 الماء بمقدار ما يصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي الكتاب بنجاسة اذ رعى

او تسعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض
ورخاوتها

فصل فيما يقع في البثر

الواقع فيه انواع . منها ما لا يفسد . ومنها ما يفسد جميع الماء . ومنها ما يفسد
البعض . اما الاول فالأدنى الظاهر اذا وقع في البثر لطلب الدلو او التبريد وليس
على اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد فالماء طاهر وطهور لا ينزح منه شيء
وكذا لو وقعت فيه شاة وخرجت حية الا ان منها ينزح عشرون دلو والتسكين
القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ منه جاز . وذكر في الكتاب الاحسن ان
ينزح منها دلاء ولم يقدر عن محمد رحمه الله في كل موضع ينزح لا ينزح اقل من
عشرين دلو الا ان الشرع لم يرد بنزح ما دون العشرين . وكذا الحمار والبغل
اذا وقع في بثر فخرج حيا ولم يصب الماء فم الواقع وان اصاب ينزح به جميع الماء
وكذا لو وقع في البثر ما يוכל لحمه من الابل والبق والطيور والدجاجة المجوسة
واكانت محلاة ف وقعت في البثر وخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البثر استحسانا
واختياطاً وثقة وان توضأ به جاز كما لو شربت من اناء . وكذلك سكان البيت كالقارئة
والحرمة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند ابتيغيفه رحمه الله ينزح منها دلاء
عشرة او اكثر لكرامة السور وان لم ينزح وتوضأ به جاز . وكذا الصبي اذا دخل يده
في البثر او في الاناء لا يتوضأ منه استحساناً ما لم ينزح وان لم ينزح وتوضأ جاز . ولما ما
يفسد ماء البثر فهو على نوعين احدهما ينزح منه كل الماء والثاني ينزح منه البعض
اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها
او الدم او البول . بول الصبي والحمار يفتيه سواء . وكذا ان يוכל لحمه وبوا .

ما لا يוכל لحمه . وكذا لو مات فيها شاة أو ما هو مثله في الجنة كالطير والأدعي أو ما
 فيه مال عدم مسائل كالفأرة ونحوها إذا انتفتحت وتفسخت ودفع فيها ذئب الفأرة أو قطعة
 من لحم الميتة أو وقع فيها كلب وتخزين مات أو لم يميت أصاب الماء فيه أو لم يصب أما
 التخزين فلا ن عين نجس والكلب كذلك ولهذا الوا بئل الكلب وانتفض فاصاً
 الثوب أكثر من قدر الدرم فسد أو لأن ما واه في النجاسات ومساثر السباع
 بمنزلة الكلب وكذلك لو تضاف فيه طاهر أو اغتسل لأن الماء المستعمل في إقامة
 القرية أو إسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو
 وقع المحدث أو الجنب في البئر لطلب الدلو ولو على أعضائه نجاسة فإن
 لم يكن مستنجياً أو كان مستنجياً بالحج فانه يترج كل الماء وإن لم يكن على
 أعضائه نجاسة فعن أبي حنيفة رحمه الله ثلث روايات والأظهر انه
 يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنبابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى
 لو كان تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن . لو وقعت الكاظم
 بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة نهى كالرجل الجنب ولو
 وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة نهى كالرجل
 الطاهر إذا اغتسل للتبريد لأنها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير
 الماء مستعملاً . لو وقعت في البئر خرقة أو خشبة نجسة يترج كل الماء
 والآروث واختاء البقرة منزلة البول وعن محمد رحمه الله التينة والتينتان
 عفو وبول المرأة والفأرة وخرؤها نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والثوب . وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب لتعذر الاحتراز
 عنه ويخرج ما لا يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء والثوب في ظاهر

الرواية عن أبي خيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله اتعذر الله الامتناع عنه وتوقع بعض الرواة
 والغفم في البثر لا يفسد الماء فيفحش والفلحش فيه ما يستكثره الناس وليسير ما
 يستقبله وقيل ان كان لا يفسد كل دلو عن برة او بعتين فهو فلحش وعن محمد رحمه الله
 ان اخذ دمع وجه الماء فهو فلحش كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح المنكسر
 كان ذلك في الصلوة في الغارة وما يعلم من جوف الدابة ثم يعوذ حكه حكه الروث والبر
 خروء ما يוכל من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط والاوز
 بمنزلة الدجاجة توردق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاذن لا يفسد
 ماء البثر . موت الطيور في الماء يفسد الماء وسوى فيه البري والبحري . وموت ما لا دم
 له كالسمك والسرطان والحية وكل ما يعيش في الماء لا يفسد ماء الا في غيره . وموت
 ما لا دم له كالسمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالصير ونحوه . وكذا الضفدع
 بري كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع عظيمة لم ادم سائل تفسد الماء . وكذا
 الوزغة الكبيرة . وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله جلد آدمي لو حكه اذا وقع في الماء
 ان كان مقدرا الظفر يفسد . وان كان دونه لا يفسد . وتوقع في الماء ظفرو لا يفسد
 الماء شعر الخنزير اذا وقع في الماء يفسد . لانه نجس العين وشعر آدمي طاهر نظام الرواية
 اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد . وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثيرا
 اكثر من قدر الدرهم . عرق الانسان ولبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب ما لم يفحش بمنزلة
 سور الحمار . عظم اليتيم وفنها وشعرها وعصها وقرنها وظلها وحافرها اذا بصر
 لم يبق عليها دسومة لا يفسد الماء . المحدث اذا غسل اطراف اصابعه لا يفسد
 عسوا ما اشار الحكماء في المختصر لانه بصير مستحلا . وعن أبي يوسف رحمه الله انه
 بصير مستحلا لا يفسد عضوا ما اذا غسل الطاهر تيثا من غير اعضاء خضوة

كالجنب والفخذ إذا وقع في البثرة فارة أو فارتان أو ثلث فأرأت ينزع فيها عشرون
 دلوًا وثلثون لأن العارة لا تكون فوق الجرد ثم في الجرد ين لا ينزع أكثر من عشرين
 أو ثلثين دلوًا. وإن وقع فيها أربع فأرأت فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع
 كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس وفي الخمس ينزع منها أربعون
 دلوًا وخمسون فكل ذلك في الأربع. وإذا وجب نزع بعض الماء بعد من الدلاء
 فالمعتبر في ذلك دلو هذه البثرة فإن جاؤا بـدلو عظيم يسع فيها عشرون دلوًا من
 دلوهم جاز كحصول المقصود. إذا نزع الماء وحكم بطهارة البثرة حكم بطهارة الدلو
 والرشاء تبعًا لغيره من نجاسة بفقهه وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة
 العروة. وكذلك جاب الخمر إذا صار خلًا وحكم بطهارة ما فيه بحكم بطهارة
 الحجب. وفي كل موضع ينزع جميع الماء فإيسر الطرق في ذلك أن يجاء بقبضة
 ويرسل فيها ويجعل على راس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم
 ينقص فينزع بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحجج وما ينزع
 من ماء البثرة لا يطين به المسجد احتياطًا. بئر تنجس ماؤه فأراد نزع الماء
 بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافًا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 النجاسة فيه حتى لو نزعوا ذلك المقدار بقدر ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرًا
 وطهورًا وثمرة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فيجيئ فجاء من الغد ووجد
 الماء أكثر مما ترك فمنهم من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار
 الماء الذي بقي عند الترك هو الصحيح. المرأة إذا وصلت ذوائها بشعر
 غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعملًا. وإن غسل راس
 عليه شعر طويل يصير الماء مستعملًا يغسل الشعر لأن النابت من

الراس تبع للرأس ما دام متصلاً به فيصير الماء مستعملًا بغسله بخلاف
 المسئلة الأولى . عظم القيل إذا لم يكن عليه دسومة وغسله لا يفسد الماء
 القليل ويباح الاستفاح به في قول البخيفة وأبي يوسف رحمهما الله . عظم
 الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسد لأنه طاهر بجميع أجزائه وإنما الأيماح الاشتغال
 به كرامة له . الميت المسلم إذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد والكافر
 يفسد وإن غسل غير مرة . السقط إذا استهل فحكمه حكم الكبيران وقع
 في الماء بعد ما غسل لا يفسد وإن كان لم يستهل يفسد الماء وإن غسل
 غير مرة . ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا سأل عند الدم
 المرأة إذا أكلت طعاماً فسقط من فيها شيء يكره أكله . وكذا لو كسرت عضواً
 ويصل قبل أن يغسل ذلك العضو . ولو أكلت فأرة فشربت من أناء في
 فيه يفسد وإن شربت بعد ساعة لا يفسده . ولو وقعت المرأة في جيباء
 فأخرجت حية من ساعتها فوضأ انسان من ذلك الماء جاز . بئر أن وقعت
 في كل واحدة منهما امرأة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من أحد ما دلو صب
 في الأخرى يترج من الثانية جميع الماء كالووقع فيها شاة وماتت . بشر وجب فيها نزع
 أربعين دلواً فترجوا يوماً عشرين ويوماً عشرين جاز لا يشترط النزع المتدليك وكذا
 الثوب إذا تجمس وجب غسله ثلاث مرات فغسل يوماً مرة ويوماً مرتين جاز
 بحصول المقصود . بشر وجد فيها فأرة ميتة إن كانت متفتحة تعاد صلوة ثلاثة أيام
 ولياليها وإن كانت غير متفتحة تعاد صلوة يوم وليلة في قول البخيفة رحمه الله وكذا
 لو رطاط أثر أو وقع في بئر فأخرج ميتاً بعد أيام ولا يدرى أنه ميت مات بعد الوقوع إن كان
 مسيحاً تعاد صلوة ثلاثة أيام ولياليها وإن لم يكن مسيحاً متفتحة تعاد صلوة يوم وليلة

فأرء مائت فجب فوقعت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح منه عشرون
دلو او ثلثون دلو كان الفأرة وقعت في البئر. وأن وقعت الفأرة فاجرب قضيت
ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزح جميع الماء كان الفأرة وقعت في
البئر متفسيخة. بيضة سقطت من الدجاجة في عرقه او ماء لا تفسد ذلك
وكذا السخلة اذا سقطت من امها ووقعت في الماء مبتلة لا تفسد وكذلك
الانفخ اذا خرجت من الشاة بعد موتها. اذا مات العقرب والقراد والجحاة
في الماء لا يفسد وان وقعت فيها حية ومات فيها ينزح منه دلو ثم في
رواية ينزح عشرون دلو او ثلثون وفي رواية ان نزع اقل من عشرة حار
اذا وقع في البئر سام ابرص ومات فيها ينزح منها عشرون دلو في ظاهر
الرواية الصعوة والعصفورة بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الجحثة. والحمامة
والورشان بمنزلة السنور ينزح منها اربعون دلو او خمسون وان تفسخ شيء من
ذلك ينزح جميع الماء. والبط والأوزا كان صغيرا فهو كالديجاجة ينزح منها اربعون
او خمسون وان كان كبيرا فهو كالجمل العظيم ينزح جميع الماء. صب ماء الوضوء
في بئر عند ابي حنيفة رحمه الله ينزح كل الماء وعند صاحبيه ان كان استنجى
بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا
لكن ينزح منها عشرون دلو يصير الماء طهورا. فأرء مائت في دهن يفسد الدهن
فان كان الدهن جامدا قورما حوله ويبتقع بالبلية الا لكل شيء وان كان ذائبا لا يتفجع
به في الأبدان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله. وطريق غسله ياتى بعد
هذا ان شاء الله تعالى. فأرء وقعت في بئر ومائت ينزح منها عشرون دلو فان نزع
منها دلو وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو

اكان المصوب هو الدلو الاول ينزع من البئر الثانية عشرون دلو وان صبل الدلو
الثاني ينزع من الثانية تسعة عشر وان صب الدلو العاشر ينزع من الثانية
احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاولى كانت تطهر قبل نزع هذا الدلو باحد عشر دلو
فكذا الثانية . لو نزع الدلو الاخير من البئر فادام الدلو الاخير فهو ماء هذه
البئر لا يحكم بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز التوضيع بماء البئر وان نقي الدلو الاخير
عن داس البئر يحكم بطهارة البئر فارة ماتت فجب ماء نصب ماء الحج في بئر ينزع الاكثر
مما صب فيه من عشرين دلو او عند ابي يوسف رحمه الله بنزع المصوب وعشرون
دلو . الاثناء كالبئر في حكم البعرة والبرتين فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله . رجل
نزع ماء بئر انسان فيبس البئر لا يضمن شيئاً ولو صب ماء الأنية يضمن لان ماء
الأنية مملوك وماء البئر غير مملوك

فصل في ماء الحمام

دخول الحمام مشروع للرجال والنساء جميعاً خلافاً لما قاله بعض الناس . روى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتنور وقال بن وليد رضي الله عنه
دخل حمام حص لكن انما يبلغ اذ لم يكن فيه انسان مكشوف العورة . اذا خرج من
الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا باس به عند عامة العلماء رحمه الله واختلف
الشافعية في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه جباحة لو خرج انسان
من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلي جاز . ماء حوض
الحمام طاهر عند من لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها
نجاسة فان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالعصا

يتجسس ماء الحوض وان كان يغترف الناس من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من
الأنبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتجسس ماء الحوض وان كان
الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
لا يتجسس البردى اذا القى في الماء التجسس ابتداء فعلى قول محمد رحمه الله لا يظهر ابدا
حتى لو اتخذ وامنه شر الماء النعل كان نجسا وعلى قول ابو يوسف رحمه الله وعامة
المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصير في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد
اذا اصابه ماء نجس وتشرب على قول محمد رحمه الله لا يظهر ابدا وعلى قول ابو يوسف
رحمه الله اذا دخله الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة يطهر وينبغي لمن
دخل الحمام ان يمكث مكثا متعارفا ويصب الماء صبا متعارفا من غير اسراف
حوض الحمام اذا تجسس ودخل فيه الماء لا يظهر والم يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء
الجاري عليه والاول احوط

فصل في الماء المستعمل

اتفقوا الصحابة ارحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبق
ظهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستعملا وفي الوقت
الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال اما السبب فاتفقوا على انه يصير مستعملا اذا
استعمله للطهارة واختلفوا فيه انه هل يصير مستعملا لسقوط الغرض اذا لم ينو ذلك
او قصد التبرد او اخراج الدلو من البئر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله يصير
مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستعملا واما وقت ثبوت حكم
الاستعمال فاتفقوا على انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال

عن العضو لاختلافه قال بعضهم يصير مستعملاً وانك في الهواء بعد بليل ان المحدث
 اذ اغسل ذراعيه فامسك انسان يديه تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء
 لا يجوز محروى ذلك عن اصحابنا رحمهم الله . وكذا المحدث اذ اغسل عضواً فقبل
 ان يجتمع في المكان غسل به عضواً آخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله فقال
 بعضهم لا يصير مستعملاً المستقر في مكان ويسكن عن التحرك . واما الاختلاف
 في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في المشهور
 عنهما هو نجس . وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوباً ان كان ذلك
 الماء ماء الاستنجاء فاصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عندنا وان
 لم يكن ذلك ماء الاستنجاء فعلى قول ابي حنيفة وايه يوسف رحمهما الله
 لا يمنع ما لم يفتش . والفاحش عند ابي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل
 ان كان ريح الثوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبراً في شبر
 فهو كثير وفي رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله يقدر بالربع وقيل
 اراد به ربع الكم وربع الذيل لأربع جميع الثوب . المحدث والجنب اذا
 ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذلك
 اذا وقع الكوز في الجب وادخل يده في الجب الى المرفق لأخراج الكوز لا يصيب
 الماء مستعملاً وكذلك الجنب اذا ادخل يده ورجليه في البئر لطلب الدلو
 لا يصير الماء مستعملاً المكان الضرورة . الجنب اذا اخذ الماء بفيه
 لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذلك لو اخذ
 الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملا به الأنية
 كان طاهراً وظهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبيح ظهوراً هو الصحيح اما

لأنه صار الماء مستعملاً لسقوط الفرض أو لأنه خالطه البراق فلا يكون طهوراً
ولو أدخل يده أو رجله في الأثناء للتبريد يصير الماء مستعملاً لأنعدام الضرورة ولو
أدخل المحدث رأسه في الأثناء يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي
يوسف رحمه الله قال روح اغترستنجس الماء في كل شيء يغسل ويريد به الغسل
أما ما يسمح فلا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح . وقال محمد رحمه الله إذا
كان على ذراعيه جاثراً فغسهما في الماء أو غمس رأسه في الأثناء لا يجوز ويصير
الماء مستعملاً . المحجب إذا شرب الماء قبل أن يتمضمض هل ينوب عن المضمضة
قالوا إن كان فقيهاً لا ينوب عن المضمضة لأنه بمص مصاف لا يصل الماء إلى كل الفم
وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يجب الماء عباً فيصل الماء إلى كل الفم . انتضاح
الغسل في الأثناء إن كان قليلاً لا يغسل وحده القليل إن لا يستينين مواقع القطر
في الماء كالطل وإن كان يستينين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للمتوضي والمغتسل
أن يتسمح بالمنديل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للمتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا إلا أنه
ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى أثر الوضوء على أعضائه . غسل الملت من
الماء الأول والثالث والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رد لا يمكن
الاحتراز عنه يكون عفواً . والثوب الذي يمسح به الملت طاهر اعتباراً بثوب المحي
المحدث إذا استنجى فاصاب الماء ذيله أو كفه ان اصابه الماء الأول والثاني
أو الثالث يتنجس بخمسة غليظة وإن اصابه الماء الرابع يتنجس بخمسة الماء
للمستعمل . ويكره شرب الماء المستعمل . المحدث إذا توضأ في أرض المسجد
لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما الماء المستعمل

نجس وان توضأ في أناة في المسجد جازعندهم . ويكره التجرد في المسجد . وكما
يصير الماء مستعملاً بازالة الحدث والنجاسة يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل
الطعام وبعد . وكذا لو اغتسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء على الوضوء وعلوة
الجمعة وعلوة العيد وليل عرفة وليلة القدر . وكذا إذا اغتسل المرأة
للحيض أو النفاس أو غسل ميتاً ثم اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه
الوجوه لأقامة القرية . ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو الدرن أو العجين أو
اغتسل الطاهر للبرد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه . الصحيح العاقل إذا
توضأ أو اغتسل يريد به التطهير ينبغي ان يصير الماء مستعملاً لأنه نوى قربة معتبرة
فصل فيما لا يجوز به التوضي

لا يجوز التوضي بماء الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح أو السفرجل دقاً ناعماً ثم
يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح أو السفرجل
ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء . وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لأنه
ليس بماء المطلق . ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء القثد ولا بالماء الذي
يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا بماء الورد
والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب وقته وصار ثخيناً . فان بقيت
رقته ولطافته جازبه التوضي . وكذا لو طبخ بالماء ما يقصد به المبالغة في التنظيف
كالسدر والحرض وان تغير لونه امكن لم يذهب رفته يجوز به التوضي وان صار
ثخيناً مثل السويق لا يجوز به التوضي . ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالطه
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فإنا كانا أو اجالجا . وان كان ثخيناً كالطين
لا يجوز به التوضي . وكذا التوضي بماء الزعفران والريح والعصفري يجوز ان كان

رقيقاً والماء غالب وإن غلبت الحجرة وصارت ماسكة لا يجوز به التوضي ثم عند أبي
 يوسف ربح يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح. وعلى قول
 محمد رحمه الله يعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والريح. ويجوز التوضي بالماء الذي
 ألقي فيه الحصى والباقى الميتل وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب بقته ولو طبخ
 فيه الحصى والباقى وريح الباقى يوجد منه لا يجوز به التوضي. وذكرنا الماطنج
 إذا لم يذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم الماء جاز به الوضوء. وكذا الويل الخبز
 بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء وإن صار ثخيناً لا يجوز. وكذا الوالق الزاج في
 الماء حتى أسود لكن لم يذهب رقة جاز به التوضي. ولو وقع الثلج في الماء وصار ثخيناً
 غليظاً لا يجوز به التوضي لأنه بمنزلة الجمد وإن لم يصير ثخيناً جاز. ولو توضع في
 حوض أنجم ماء إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه. وإن كان الجمد على
 وجه الماء قطعاً قطعاً كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وإن كان قليلاً يتحرك
 بتحريك الماء يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عيدان أو خشب تتحرك بتحريك
 الماء يجوز به التوضي والأفلا. ولو توضع بالثلج كان يذوب ويسيل الماء على
 أعضائه يجوز والأفلا. وإن بال جاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ
 إن لم يتغير طعم الماء ولونه أو ريحه يجوز والأفلا وإن كان الماء راكداً إن كان
 قليلاً لا يجوز فيه التوضي أصلاً وإن كان كثيراً لا يجوز التوضي في موضع النجاسة
 وكذا الوصب خابية النخري في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ ويشرب جاز
 إن لم يظلم أثره في ذلك. إذا كان على يذنه نحاسة ومسحها بنخرة مبلولة
 ثلث حرمان حكمه عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله قال يطهر إذا كان الماء متقاطراً على يذنه
 ولا يجوز التوضي بشيء من الأسربة ولا تغيرها من المايعات نحو الخل والمرق إلا

بنبذ القرفانة يجوز به التوضي عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الأول
 ووجوده يمنع التيمم في قوله . وتفسير النبذ ان يلقى القرفة الماء فيأخذ الماء حلاقة
 ولا يصير خفيا ولا مسكرا وان صار مسكرا لا يحل شربه فلا يجوز به التوضي
 وان طينجاده في طينة فالصحيح انه لا يجوز التوضي به على قول أبي يوسف رجع
 يتيمم ولا يتوضأ بنبذ التمر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رجع يجمع بينه
 وبين التيمم فان كان معه سور الحمار ونبذ التمر يتوضأ بسور الحمار ويتيمم
 ولا يلتفت الى نبذ التمر لان سور الحمار كان طهورا في الأصل وانما صار
 مشكوكا بشربه الحمارا ما نبذ التمر ما كان طهورا في الأصل . وفي رواية يجمع بين
 الكل . وما يحل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسد . الماء اذا اخطأ بالخطا بالبراق

جازه التوضي ويكره

فصل في الأسار

من الأسار سور طامرا كرامه فيه وهو سور ما يؤكل لحمه من الأنعام والطيور وسور
 الأدمى على أي صفة كان . وسور مكروه وهو سور سواكن البوت كالفارة والحية
 والوزغة والهرّة في قول أبي حنيفة ومحمد رجع . واختلف الشافعي في بول الهرّة والفارة
 فمنهم من جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسد ومنهم من قدره بالكثير الفاحش والصحيح
 انه يفسد وسور الدجاجة المخلاة مكروه . وكذا سور سباع الطير . وسور نجس وهو
 سور الخنزير وسور الكلب وسور السباع الوحش كالأسد والفهد ونحو ذلك
 وسور مشكوك وهو سور الحمار والبغل . واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في
 طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد . وان اصاب الثوب والبدن لا يفسد
 والصحيح ان الشك في طهره رتب وعده طاهرا في ظاهره والله لا يفسد الماء والثوب

وذكر ثمنس الأئمة الحلو أن رجلا عرفها بنجس وانما جعل عفوة الذنوب والبدن
لمكان الضرورة. وفي طهارة لبس الأنان روايتان. أما سؤر القرس عن أبي حنيفة
رحم فيه روايتان وأظهرهما أنه طاهر يطهور وهو قولهما ثم السؤر الطاهر بمنزلة الماء
الطالق. وإن استعمل الكرو مع القدرة على الماء المطلق صحت طهارته ويكره وفي
المشكوك يجمع بين تعيين التيم ولو اكتفى بإحداهما وصلح لا يجوز صلواته

فصل في النجاسة التي

تصيب الثوب والمحف أو البدن أو الأرض. النجاسة نوعان غليظة وخفيفة
فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش والغليظة إذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة
وختلفوا في مقدار الدرهم أنه يعتبر وزن أو بسطا الصحيحان في التجسدة كالعدنة
والروث وحكم الميتة يعتبر قدر الدرهم ونفاذه غير التجسدة كالخمر والدم والبول
يعتبر القدر بسطا. وختلفوا أيضا في الدرهم الذي يقدر به. قال ثمنس الأئمة
الشرعية يحسب فيه أكبر دراهم البلد إذا كان في البلد دراهم مختلفة. ثم النجاسة
الغليظة ما أشبهت في نجاستها ونبت نجاستها بدليل مقطوع به كالدنس السفوح
وحكم الميتة وبول ما لا يؤكل لحمه. وأما الروث واختلاء البقر فند أبي حنيفة رحمه الله
بنجس نجاسة غليظة وعند صاحبيه رج خفيفة لا فرق عندهم بين المأكول وغير
المأكول في كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدار الربع في قول محمد رحمه الله وأبو حنيفة
أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية دلو في ذراع. بول
ما يؤكل لحمه بنجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لتعارض
الأدلة وقال محمد رحمه الله العذرة ونحو الكلب وجميع السباع نجس نجاسة
غليظة. خرو ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له ريشة كريمة كخرو الدجاج

والبطل والاذن فهو نجس بنجاسة غليظة . ذرق سباع الطير كالبارى والحذاء لا يفسد
 الثوب . واختلف المشايخ في قول الفرقة والمأثرة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا
 زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم استحسنانا
 يفسد اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة دم السمك وما
 يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يفسد اذا
 فحش . دم الحمة والوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث لا يفسد
 عندنا . الطحال والكبد طاهران قبل الفصل حتى لو اطل به وجه الخف وصلي جارت
 صلوته . وما يتبع من الدم فعروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش
 وعن ابي يوسف رحمه الله يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر . الدم الذي
 يظهر على راس الجرح وانفتح ولم يسلم ليس بنجس في قول ابي يوسف رحم وقال محمد
 رحم نجس . ماء الطابق نجس قياسا ليس بنجس استحسانا . صورته اذا حرق
 العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسد . استحسانا ما لم ينظم اغ
 النجاسة فيه . وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كوته طابق . وبيت
 البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه . وكذا الحمام اذا
 امرق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتهما وتقاطر منه . وكذا الوكان في
 الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل الكوز في القياس يكون نجسا
 لان البلة في اسفل الكوز نجس بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا
 يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما يترشح منه يكون طاهرا
 اذا صلى ومعه شعر آدمي قد ذكرنا انه يجوز صلوته . ولو قلع انسان سنه
 او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها ما صلى او صلى وسنه او اذنه في كمه يجوز

صلوته في ظاهر الرواية . وكذا الوصل في غنقه فلا دة فيها من كلب ان تذب
يجوز صلوته . وما يظهر جلد به بالذباغ يظهر لحمه بالذكاة ذكر شمس
الائمة المحلو الى رح . وقيل يجوز بشرط ان يكون الذكاة من اهلها في محلها
وهو ما بين اللبنة واللحمين وقد سمي بحيث لو كان ما كولا يحل اكله بتلك
الذكاة . وذكر الناطق في رح اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كان مذبوحا . ولو صلى ومعه
لحم بازي قد ذبح جازت صلوته لان سؤر الثعلب ونحوه نجس وما كان
سؤره نجسا لا يظهر لحمه بالذكاة وانما يظهر اذا لم يكن سؤره نجسا وعن
الفتية ابو جعفر في رح اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوته
ولو وقع في الماء افسده . وذكر الناطق في رح اذا صلى على جلد كلب
او ذئب قد ذبح جازت صلاته . الكلب اذا اخذ ثوب انسان او عضوه
بفيه ان اخذ في الغضب لا يفسد وان اخذ في المزاح واللعب يفسد لان
في الوجه الاول ياخذ بسننه وسننه ليس بنجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه
ولعابه نجس اذا مشى كلب على تلج فوضع الانسان رجلاه على ذلك الموضع
ان كان التلج رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل يصير التلج نجسا وما يصيبه
يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل بانه لا يتنجس التلج وهو محمول
على الوجه الثاني . وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين
والردغة . اذا صلى وهو حامل شهيد عليه دمه جازت صلوته وان
اصاب دم الشهيد ثوب انسان افسده . لعاب الفيل نجس كلعاب
الفهد والاسد اذا اصاب الثوب فخرطوه تنجسه الثوب النجس اذا غسل

ثلاثا وعصر مرة لا يظهر الا في رواية عن ابي يوسف رح وان غسل ثلاثا وعصر في كل
مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ بحيث لو
عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والا فتقاطر منه نجس فاذا اصاب شيئا انسده
اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لكن لم يبالغ فيه صيانة
لثوب لا يجوز. اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابسا لم يتنجس وان كان
وطبا ولم يظهر اثر النجاسة فيه فكذلك اذا رمى بعدة في نهر فانقمح الماء من وقوعها
فاصاب ثوبا ان ظهر لونه النجاسة فيه يصير نجسا ولا فلا. وكذا الوبال الحمار فماء
جار فاصاب الرض ثوب انسان لا يفسد ما لم يتيقن انه بول وان كان الماء راكدا
وزاد على قدر الدرهم افسد الكلب اذا خرج من الماء وانتفض ثوبا ثوب انسان افسده
قل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسد الا اذا اصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية
اطلق ولم يفسد. اذا صلى ومعه خذارة او هرة او حبة يجوز صلوته وقد اساء. وكذا اكل ما
يجوز التوضؤ بسوره. وان كان في كمه ثعلب او جر وكتب لا يجوز صلوته لان سوره
نجس لا يجوز التوضؤ به. ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته
وان كانت مذبوحة لان جلد ما يتحمل الدباغ فلا يقام الذكاة مقام الدباغ واما
فيمس الحيطة ذكر شمس الائمة الحلو ينجس المصحح اليه طاهر. اذا صلى وفيه بيضة
مذرة قد حال مجها فجازت صلوته. وكذا البيضة التي فيها فريخت النضة
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسد فقياس قول ابي حنيفة رح
امراة صلت ومعها صبي ميت ان لم يكن استهل فصلوتهما فاسدة غسل اولم
يفسل وان كان قد استهل ولم يفسل فكذلك وان كان قد غسل جازت
صلوتهما. والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة. ثوب اصابه عصير ومضى

على ذلك أيام جازت صلوته فيعند علم اثنا لأنه لا يصير حراما الذوب امرأة
صلت ومعهادود القز جازت صلوتها لأنه ليس بنجس. ثوب أصاب
النجاسة طرقت منه ونسب ذلك الموضع فصل منه طرقت جازت الصلوة فيه
إذا قلنا ماء الغم ينفي أن يغسل فيه فإن لم يغسل حتى صلى جازت صلوته
لأنه يطهر بالبراق في قول أبي خزيمة وأبي يوسف ربح. وكذا إذا شرب
الخمر ثم صلى بعد زمان. وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه كسها
بلسانه حتى ذهب أثرها. وكذا السكين إذا تنجس فلحسه بلسانه ومسحه
بريقه. وكذا الصبي إذا قام على ثدي الأم ثم مص الثدي مراراً يطهر. إذا صلى
في ثوب محشوطاته نجس وظهارته طاهر جازت صلوته في قول محمد ربح
ويجعل كثوبين وعلى قول أبي يوسف ربح لا يجوز ويجعل كتوب واحد ولو صلى
في ثوب محشوطاته طاهر وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلوته
في قول محمد ربح. وذكر في السيروايدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
لا يجوز صلوته في الفصيلين وقوله أقرب إلى الاحتياط الأرض والشجر إذا
أصابته نجاسة فاصابها المطر ولم يبق لها الاثر نصير طاهراً. إذا صلى معه
تكة من شعر الكلب جازت صلوته لأنه تبع. المرأة إذا اختضبت بحناء نجس
وغسلت ذلك الموضع ثلاثاً ماء طاهر يطهر لانها التت بما في دسها وينبغي
أن لا يكون طاهراً ما دام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء. إذا كان على
بدن الرجل نقطة دبست ما تحتها من رطوبة فلم يدعها الجدة عنها فتوضأ وأمر الماء
على الجدة جاز وان لم يصب الماء تحتها لأن الواجب غسل الظاهر دون الباطن
أما إذا وقع في الملمحة وصالحها كان الكل طاهراً حلالاً في قول محمد رحمه الله

قول ابي يوسف روح نجس وكذا العذرة اذا احرقت فصارت رمادا ، والطين
 النجس اذا جعل منه الكوز او القدر فطينه يكون طاهرا الجسد للديوبغ اذا اصابته
 نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لتصلابته يطهر بالفسل في قولهم وان كان
 ينشف النجاسة ان امكن عصه في كل مرة فيطهروا ان كان لا يمكن عصه عند
 ابي يوسف روح يفسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد روح لا يطهر ابدا
 وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالنحر والحد يد اذا موه بالماء النجس عند محمد
 رحمه الله لا يطهر ابدا وعند ابي يوسف روح يغسل اللحم في الماء الطاهر ثلاثا فيطهر
 والحد يد بموه بالماء الطاهر ثلاثا ويبرد في كل مرة فيطهر . وكذا المحصر من
 البردي اذا اصابته نجاسة وهو وجد يد لا يطهر عند محمد روح وعند ابي يوسف
 روح يفسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرك النعل والبوريات
 القصب يفسل ثلاثا ويجفف في كل مرة ويطهر بالاخلاف لانه لا ينشف النجاسة
 وعن محمد رحمه الله الجند الميتة اذا دبس ووقع في الماء لا يفسد . ولو صلى معه
 جازت صلواته وان كان اكثر من قدر الدرهم . اذا ادبغ بالرماد او بالملح او بالسمية
 وما يمنع من الفساد وبخرجه عن حد الاكل فهو دباغ . الخشب اذا اصابته
 النجاسة ثم اصابه للطريق بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الفضل كالارض اذا اصابها
 النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة الفضل وان لم يصب المطر الارض يطهر
 بالمخفاف اذا سبق اثر النجاسة . واختلفوا في الشجر والكلاب ما دام قائما على الارض
 يطهر بالجفاف وبعد ما تطع لا يطهر الا بالفضل . وكذا الحصى حكمها حكم الارض
 اذا نجس بحف . ذهب اثرها الاجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض
 يطهر بالجفاف وان كانت موصوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان ان كانت

النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة
على الجانب الذي قام عليه المصل لا يجوز. والبساط الذي بعض اطرافه
نجس جازت الصلوة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر
بتحريكه او لا يتحرك لان البساط بمنزلة الأرض فيشترط فيها طهارته مكان
المصل. بخلاف ما اذا صلى في قوب طرفه ظاهراً وطرف منه نجس فلبس الظاهر
والقى الطرف النجس على الأرض ان كان ماعلى الأرض يتحرك بتحريكه لا يجوز صلته
اذا اراد ان يصلي على أرض عليها نجاسة فكبسها بالتراب ينظر ان كان التراب
قليلاً بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيراً
لا يجد ريح النجاسة يجوز. الحجر اذا اصابته النجاسة ان كان حجراً لا يشرب
النجاسة كحجر الرحا يكون يبيسه طهارته وان كان يشرب لا يطهر الا بالفضل
اللبن اذا اصابته نجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بارض
وان كان مفروشا وصل عليه احد بعد الجفاف جازت صلوة لانه صار كونه
الأرض فان قلع بعد ذلك هل يعود بنجاسه روايتان. اذا قام المصل على مكان
ظاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما
يمكنه فيه اداء احدى ركن جازت صلوته والا فلا. اذا صلى ومعه نافلة مسك
ان كانت النافلة يابسة جازت صلوته لانها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة
فان كانت نافلة مذابة مذبوعة جازت صلوته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوبة
فصلوته فاسدة. والمسك حلال على كل حال يוכל في الطعام ويجعل في الادوية
لا يقال بان المسك دم لانها وان كانت دماً فقد تغيرت فصارت طاهرة كما مر
لعذرة. الصبي اذا ابال في الثور او مسحت المرأة الثور بخرقه مبلولة نجسة

١٠ تم حيزت امكانات النجاسة قد دبست ولم يبق بلتها قبل الصاق الخبز بالنور لا
 يتنجس الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذ ايدبست بالنفس وان
 الصفت الخبز بالنور طال قيام البلة بالخبز نجس . وقيل ان كان الخبز خبز حطة
 او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز او الجاورس يتنجس لان ذلك يشف
 اذا صلى ومعه درهم ثم يتنجس حائبا . الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم
 واحد . وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه . وعليه نجاسة اقل
 من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعيا يكون اكثر من
 قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب
 واحد . ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين يجمع كماله
 الثوب الواحد . ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم
 لو جمعيا يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة ولو
 صلى في ثوب ذي طاقين فاصابت النجاسة احد الطاقين اقل من قدر الدرهم
 ونفذت الى الآخر على قوله ابي يوسف ربح هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة
 وعلى قول محمد ربح يمنعه وقيل ان كان مضر يا يمنعه عندهم وقول ابي يوسف ربح
 اوسع وقول محمد ربح احوط . وفيما اذا كانت البطانة نجسا دون الظهارة او كان
 الخشن نجسا الا حوط قول ابي يوسف ربح . الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو
 الصحيح لانه متولد من البلغم . اذا جعل المهرقين في الطين وطين به شق فليس
 فوضع عليه سندبل مبلول لا يتنجس . السرقين الجاف او التراب النجس اذا
 هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة . ولو مر الريح على
 النجاسات وثمة ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بانه يتنجس . اذا صلح

مصابرين شاة ستة وصلح معها جازت صلوته . وكذا الواصلح الماشاة ودبنها
وجعل فيها اللبن او السمن جاز . وكذا الكرش وكل ما يمنع من الفساد ويخرج
عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالشمس ونحوه وقال ابو يوسف
رج الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم . اذا ادخل المرأة في اصبعه لم تحرم
يكرو ذلك في قول ايحيى ربح لان عند . لا يباح التداء ويبول ما يوكل
محمه . الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالغذرة
والروث والمزيطهر بالحق اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الدابة
لا يطهر الا بالاضل وعن ابي يوسف ربح الخافسحه على وجه المبالغة بحيث لا يبقى
لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم يكن النجاسة متجسدة كالخمر
والبول لا يطهر الا بالاضل . وعن ابي يوسف ربح اذا التقي عليه ثرا بافسحه
يطهر لانها تصير في معنى المتجسدة . يوخذ به . والثوب لا يطهر الا بالاضل
الا في المنى فانه يطهر بالفرك . وقيل من المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق
بمنزلة البول . قال مجد الاثمة الصحيح انه لا فرق بين من الرجل ومن
المرأة . والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالاضل . ولو مسح موضع الجملة
ثلث مرات بثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز ان كان الماء متقاطرا
اذا اصاب الثوب من فركه وحكم بطهارته ثم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح
انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابها النجاسة فنجفت وذهب اثرها ثم اصابها
الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا . وكذا الوجفت الارض وذهب اثر
النجاسة ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به . التراب الطاهر اذا جعل
طينا بالماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا . خف

بطانة ساقه من الكرباس فدخل في خروقه ماء نجس ففصل الخف ودلكه باليد
وملأه ثلاث مرات وامر اراق الماء بصير طاهرا لانه اتي بما هو الممكن. اذا دبح شاة
ومسح السكين بصوفها حتى ذهب اثرها يظهر. وكذا السيف اذا انتجس فمسح بثور
لورقة وذهب اثر الدم. ثوبا صابته نجاسة رطبة القى عليها ثوبا وصلى ان كان ثوبا
يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالنعال يجوز في قول محمد ربح وان كان لا يمكن ان
يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز. ولو القى عليها ابدا وصلى قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ربح يجوز صلوته فيه. وقال شمس الائمة الحلواني ربح لا يجوز الا ان
يلقى على هذا الطرف الطرف الاخر يصير بمنزلة الثوبين وان كانت النجاسة يابسة
جازت صلوته على كل حال لانها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها. اذا نام الرجل
على فراش اصابه مني وبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه فان لم يظهر اثر
البلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب
بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده يتنجس بدنه. وكذا الرجل اذا غسل
رجله ومشي على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله واسود
وجه الارض لكن لم يظهر اثر بلل الارض في رجله فصل جازت صلوته وان كان
بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشى على الارض وابتل وجه الارض فصار طينا شم
اصاب الطين رجله لا يجوز صلوته. قيل ان كانت النجاسة في الارض يابسة
فمر عليها برجل مبلولة لا يتنجس رجله وان كانت النجاسة في الارض رطبة و
رجله يابس يتنجس الرجل. رجل دخل مريطا فاصاب رجله من الاروان شي في فصله
قالوا لا بأس به ما لم ينحش لعموم البلوى. وعن محمد ربح انه رخص في الاروان حين
قدم الري لما رأى فيه من البلوى. وان اصاب الخف شي يعتبر فيه تدويره

والمراد من الربع ربع مادون الكهين لما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على النصف
اذا استنجى الرجل وجري مائه الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل
ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه تبعاً للطهارة موضع الاستنجاء كما
قلنا في عروة العقبة اذا اخذ ما يبذل نجس وغسل يده ثلثاً اذا ظهرت يده بطهارة العروة
تبعاً. الحصى من البردي اذا تنجس ان كانت النجاسة رطبة يفضل بالماء ثلثاً ويغسل
على الحصى حتى يخرج الماء من اقبابه وان كانت النجاسة قد دبست في الحصى
يدلك حتى تلبس النجاسة وترزول بالماء. ولو كان الحصى من القصب ذكرنا في هذا
الفصل انه يفضل ثلثاً فيطهر. البساط النجس اذا وقع في الماء الجاري يغري عليه
الماء ليلة يطهر. الاجتر اذا تنجس وهو غير مفروش ان كان قد يماست لم يغسل
ثلثاً فيطهر وان كان جديداً يغسل ثلثاً ويحذف في كل مرة. اذا تنجس اليد من
نجس فغسلها ثلثاً من غير عرض وفيه اثر الدهن في يده. على قياس قول ابي يوسف
رج يطهر. اذا امسك الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا ينحسه لان كل ما لا يكون
حدثاً لا يكون نجساً. اذا وجد الشعر في بعر الابل والغنم يغسل ثلثاً ويوكل. وان كان
في اختاء البقر لا يوكل. اذا احرق الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يغسله
وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة. اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجساً
وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجساً. الطائر اذا وقع في قدر ومات
فيه ان وقع حالة الغليان فالكل فاسد بهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعدما
سكن عن الغليان يصب المرققة ويغسل اللحم الذي كان فيه فيوكل. اذا صب الطباخ في
القدر وكان الخل خراً غليظاً فالكل نجس لا يطهر ابداً. وما ووي عن ابي يوسف رج انه يغسل
ثلث مرات لو اخذ به. كذا الحطة اذا طبخت في الخمر لا يطهر ابداً قال رضي الله عنه

وعندى اذا صب فيه الخل وفرك حفصا الكحل خلا لا بأس به. ولو صب المخمر
على حنطة يفسد ثلثا ويخفف في كل مرة. البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب
فومي من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك
اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة اكان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه
مشكل فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة اكثر من قلد الدرهم لا يجوز بعرفنا
اذا وقعت في حنطة فطخت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون كثير يظهر اثره
بتغير الطعم وغيره. خبز وجد في خلاله بعرفانة اكان البعر على صلابته رمى البعر
ويؤكل الخبز. خرص في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن
اكله لمخوضته وجوضتها موضدة الحلل لا بأس باكلها. وعلى هذا في جميع المسائل اذا
صب فيه الخل وصار خلا لا بأس باكلها. قارة وقعت في خمر ثم استقرجت قبل التفسخ ثم
صارت خلا لا بأس باكله وان تفسخت في الخمر ثم استقرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله
وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تحمّر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا
يصير خلا. الخمر اذا صب في ماء او الماء صب في خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم
يحل اكله وكذلك خل ايكه. الخمر النجس اذا صب في خمر صار حلا يكون نجسا لان النجس
لم يتغير. دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتقا مستعملا يطهر. وكذا لو صب فيه
الخل يصير طاهرا. دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغلي
وانتقص ثم صار خلا ان تراء الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى راس
الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المائعات
وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل ثلثا. الرغيف اذا القى في الخمر
ثم صار الخمر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رايحة الخمر وكذا

البصل اذا القى في الخمر ثم تحلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا والتبن النفس اذا جعل في الطين ان كان التبن قائما يرى عينه كان نجسا ان كان كثيرا والافلا اذا صلى في قميص من غير سراويل ان كانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلوته. وكذا لو كانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة. وعلى العكس لا يجوز. وكذا لو صلى على هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاسخسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا لا نفس صلوته لان الركبة لا تبلغ ربع الجملة. المجنب اذا دخل الحمام واتزر وصب الماء على جسده وخرج يحكم بطهارة الأزار وان لم يصبره مروي ذلك عن ابي يوسف ر.ح وان لم يكن الرجل مستنجيا فهو نجس. اذا شرب الخمر فنام وسال من فيه شيء على وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحها يفيج ان يكون طاهرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويظهر الفم بريقه. اذا وقعت النجاسة في صبيغ فانه يصبح به الثوب ثم يفضل ثلثا فيطهر كالمرأة اذا خضبت بخلاء نجس. اذا شرب الخمر وصلى لم يجز صلوته ان كان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وان كان اقل من ذلك جازت صلوته. وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته في قول ابي حنيفة وابي يوسف ر.ح وكذا اذا قاء الرجل فضلى فهو على هذا الوجه الا ان اذا شجعت ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رغو يصب الماء عليها نكالا يطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها ويذ لك ثم يفتش بصوف او خنجر فيفعل كذلك ثلث مرات فتطهر. وان صب عليها ماء كثيرا حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لونها وترك حتى تطهر. اذا كانت النجاسة تحت القدم

قدر الدرهم لو جمعت تصيرا أكثر من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع جواز الصلوة
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يجعل
 ثقله لم يضع الخضوع على النجاسة هذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت
 صلوته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كانه لم يضع ويكره
 الصلوة في سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا عن الغير وفي معاطن
 الابل والمزبلة والجوزة والخرج والمغسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن
 النجاسات غالباً فان غسل في الحمام موضعاً ليس فيه تماثيل وصلّى فيه لأبأس
 به وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحماي
 لانه لا نجاسة فيها ومنها الصلوة في المقبرة لانها تشبه باليهود فان كان فيها موضع
 اعد للصلوة فيه ليس فيه مقبر ولا نجاسة لأبأس به ومنها الصلوة على سطح
 البيت واراد به الكعبة لما فيه من تراءى التعظيم ولا بأس بالصلوة والسجود
 على الحشيش والحصير والبسط والبوارى ولو صلى على وجه الأرض وبسط
 كفه على الأرض لصيانة وجهه عن التراب او لدفع حر الأرض او برده فسجد على
 الكم لأبأس به ولو كانت الأرض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جاز اما اذا كان
 النعل ظاهراً وباطنه ظاهراً وظهره ظاهراً وان كان ما يله الأرض منه نجساً فذلك وهو
 بمنزلة ثوب ذي طاقين واسفله نجس وقام على الظاهر وقد مروا فكان الرجل في
 نعله او في مكعبه لا يجوز وكذا لو بسط كفه على موضع النجاسة وسجد على
 كفه لا يجوز ذاباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان يغلب ويكثر
 ويجوز الصلوة في الثلج ان كان لبدية ولا يستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الأرض وان كان
 يضيّب فيه الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوق

وكل ما لا يستقر فيه الجهة كالدخل والجاورس ويجوز على الخط والشعر لانه
 يستقر فيه الجبين ويجد حجم ما تحته. ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد
 لا يجد حجم الميت. حادثة صلواته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه
 سجد على الميت. ولا يصل في طين وردغة لان فيه تلطخ الوجه والثوب. وان كانت
 الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها انتلطخ لا بأس به. ولا بأس بالصلوة
 على الجبل ان كانت موضوعة على الارض لانها منزلة السرير وان كانت على عنق الدابة
 وهي تسير ولا تسير في صلوة على الدابة اذا صلى في ارض الغير فهو على وجهين اما
 ان كانت لمسلم او كافرا فان كانت لكافرا لا يجوز لانه لا يرضع بصلوة المسلم في ارضه وان كانت
 لمسلم فان كانت مزروعة او مكروية لا يصل لانه لا يرضع به صاحب الارض وان لم تكن
 مزروعة لا تضر ما ملوه لا بأس به لان صاحب الارض يرضى بذلك. وان ابتلى بين
 ان يصل في الطريق وبين ان يصل في ارض غير مزروعة كانت الصلوة في الطريق اوله لان
 له حقا في الطريق ولا حق له في ارض الغير الشبهة اذا تنجست فاصابها المطر ثلث مرات
 والشمس ثلث مرات تظهر اذا تقوى الرجل جبهته فوجد فيها فارة منه ان لم يكن
 اللحية ثقب يعبد كل صلوة صلاها من حين لبسها وان كان اللحية ثقب يعبد
 صلوة ثلثة ايام وليا البها في قول ايحيى رحمه الله وعند ما لا يعيد الا ان يعلم الوقت ^{الله}
 مات فيها كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلوة وفي كمه فرخة حية فلما فرغ
 من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة
 لا يلزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة
 اذا شرع الرجل في الصلوة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان
 مقدرا او علم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة

أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلوة ويغسل التوب لأنه
 قطع للأكمال وإن كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلوته
 ولو رأى في ثوب إمامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فإن كان من مذمب المقتد
 أن النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلوة ومذهب الإمام أنها تمنع فصله الإمام
 وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الإمام وإن كان مذمبها
 على العكس فحكمها على العكس إذا رأى الرجل في ثوب غير نجاسة أكثر من
 قدر الدرهم إن كان في قلبه أنه لو أخبره بذلك يغسل النجاسة فإنه يخبره ولا
 يسعه أن لا يخبره وإن كان في قلبه أنه لا يلتفت إلى كلامه وسعه أن لا يخبره والأمر
 بالمعروف عليه هذا إذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الريح منع جواز الصلوة
 لأنه انكشف ربع عضو كامل ولتراد حول جميع البدن من ذلك الموضع رجل
 صلى في قبض واحد محلول الحجب جازت صلوته وإن كان نظره يقع على عورتها في
 الركوع سواء كان عريض اللحية أو لم يكن وعورته لا يظهر فحقه أنما يظهر في حق
 الغير ولو وقع نظر المصل على غورة الغير لا تنفس صلوته في قول أبي حنيفة ربح
 وإن نظر المصل إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وإبنتها ولو نظر إلى فرج امر
 امرأة حرمت عليه أمه ولو نظر إلى فرج امرأة التي طلقها إطلاقاً رجعياً يصير لرجعها
 ولا يفسد صلوته في الوجوه كلها في قول أبي حنيفة ربح. الدم من النفس إذا أصاب
 ثوب الإنسان أقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا
 فيه وقت الإصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة وإذا بسط الثوب الطاهر اليابس على
 أرض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لكن لم يصير رطباً ولا بحال لو عصى يسيل
 منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيحة أنه لا يصح

وكذا الوَلَفُ الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس رطب مبتل وظهرت ندوة
في الثوب الطاهر لكن لا يصير نجال لو عَصِرَ يَسِيلُ منه شيء متقاطر لا يصير نجس الطاهر

باب الوضوء والغسل

في الباب فصول سبعة. فصل في صفة الوضوء. وفصل فيما ينقضه. وفصل
في النوم. وفصل في صفة الغسل. وفصل فيما يوجب. وفصل في السجود على
الخشيتين. وفصل في الحيض

فرض الوضوء غسل الأعضاء للأفروضة. والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء
الحدث عند القيام إلى الصلاة. وواجب وهو الوضوء للطواف. وإن طأ
بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركاً للواجب ومعتدوب وذلك غير معدوم
فمنها الوضوء للنوم إذا أراد النوم يستحب له أن يتوضأ. ومنها المحافظة على
الوضوء وتفسيرها أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها
ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر. ومنها الوضوء لغسل الميت.
ومنها الوضوء على الوضوء. ومنها الوضوء إذا احتك قفقهة. وسنن الوضوء
كثيرة. فمنها الاستنجاء إذا أراد أن يتوضأ بعدما أحدث فانه يفضل موضع
النجاسة فإن ترك الاستنجاء بالماء استنجى بالحجر أو بالمدرج أو لا يصبر فيه الحدث
عند ثاؤا إنما المعتبر فيه الانقاء. والاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب
عند ثاؤا ويفضل يديه. اختلفوا أنه يفضل يديه قبل الاستنجاء أو بعده. والأصح
أنه يفضلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده. ويسمى واختلفوا أيضاً
في وقت القسمية والأصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد
الفرغ من الاستنجاء وسر العورة. ولا يسن الاستنجاء في حدث الریح

والنوم وان جاوزت النجاسة موضع المخرج ان كان الجاوزا اكثر من قدر
 الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما فمادونه لا يفترض غسلها بالماء
 في قول ابى حنيفة والى يوسف رح فان لم يفصل النجاسة وصلى جاز: ويُنْبَغِي ان
 يمشي خطوات ثم يستنجي. وصورة الاستنجاء بالماء ان يرخي موضع الاستنجاء
 كل الاضلاع حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع واصبعين او ثلثة ببطون الاصابع
 لبرءها الحرز اذ عن الاستنجاء باصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقعد
 منفردة بين رجلها وتفضل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا
 وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان
 في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصيف خصياه مستديتان فلو اقبل بالاول يتألم خصياه فلا يقبل
 ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات
 كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك
 الموضع بخمرة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يتنفس في
 الاستنجاء لهذا. والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف
 العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء
 قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا. ويبالغ في الاستنجاء في
 الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة
 ما لو استنجي في الصيف بالماء البارد الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي
 بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من
 نصب الماء عليه لا يستنجي الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيد اليمنى

بان كان على خضة تهرجار. وان شلت يدا. وعجز عن الوضوء والتيمم بمسح ذراعيه
 مع الرفعين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة. وكذا قالوا للريش
 اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضيه الا انه لا يمس فرجه
 الا من يحل له وطبها. والمرأة للريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها
 ابنة او اخت توضيها وليسقط عنها الاستنجا. واذا اراد المتوضي ان يغسل يديه
 ياخذ الماء بيد اليسرى ويصبه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه انية
 صغيرة فانه يضوف من التور باصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل
 وجهه يضع الماء على جبينه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن ولا يضع على خديه ولا
 على انفه ولا يضرب على جبينه ضربا غيفا. ويفسل شعر الشارب والحاجبين وما
 كان من شعر اللحية على اصل الذقن. ولا يجب اتصال الماء الى منابت الشعر الا ان
 يكون الشعر قليلا لا يسد والمنابت. ولا يجب اتصال الماء الى داخل العينين ومن الناس
 من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى استناره وجوب
 عينيه. فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن. وكذا الرجل
 شعره ذواتين وشدهما حول الراس لو ارسلهما. وكذا اللحم اذا تلبد راسه
 فوصل الماء الى اصول شعره كفاه كما في شعر اللحية. ولا يسر تحليل اللحية في قول
 ابي حنيفة ومحمد رج. ويستحب ان يمسح ثلث اللحية او ربعها. وفي بعض الروايات
 يمسح كلها وهو الاصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والاذن في قول
 محمد رج وهو رواية عن ابي حنيفة رج. فان امر المولى على شعر الذقن ثم حلقة لا يجب
 عليه غسل الذقن. وكذا الوطوق الحجاب او الشارب او مسح راسه ثم حلق
 او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به فرجة فارفع حلقه ما واطراف القرعة

متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيقح ففصل الجلد ولم يصل
الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوءه لان ما تحت الجلد غير ظاهر ولا يفترض
غسله. اذا اغتسلت المرأة من الحيض والجناية وفي اظفارها عجين الطين
او الخباز او الصباغ اذ اتوضأ وفي اظفارها عجين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا
فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه و
اجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع.
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه. ذكر الناطق رحمه ان الطعام يمنع تمام الغسل لان
يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع. الا تلف اذا اغتسل من الجناية ولم
يصل الماء تحت الجلد وغسل ما فضل من الجلد عن الحشفة وما يخرج منه
البول عن راس الحشفة يخرج عن الجناية لان ذلك خلق وعن بعضهم انه لا يخرج
وكذا اما يكون من البدن يقال بالفارسية فلنباح لا يمنع تمام الغسل لانه
يتولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على يديه خبز ممضوغ قد جف
ويبس واغتسل لا يخرج من الجناية حتى يذهب ذلك الموضع ويجري
الماء تحته لانه لا يخرج فيه. ولو كان على اعضاء وضوءه قرحه فحوالدها عليها
جلد رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتها
وصلى جازت صلواته. ولو كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا يحتاج الى
تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي عبيدة وابو سليمان عن
ابي يوسف ومحمد رحمه انه يجوز. قال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك. ثم
يمسح برأسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة. وقال الشافعي رحمه يمسح
ثلاث مرات بثلاث ميلم عند الوضوء ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة

ولا بد بمقدار المفروض ربع الرأس بثلاث أصابع فان مسح باصبع واحد
 ظهرا وبطنا وجنبا ووقع ذلك في ثلاثة مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز
 الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضمهما مع ابهاميها من الكف على
 راسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلث اصابع وان مسح بثلاث اصابع
 موضوعة غير ممدودة روى هشام عن ابي حنيفة واياه يوسف وابن رستم
 عن محمد بن ابي حنيفة والاستيعاب في مسح الرأس سنة. وصورة ذلك ان يضع اصابع
 يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد يدهما الى القفا فيجوز واسار بعضهم
 الطريق آخر احتراز عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة و
 مشقة فيجوز الاول ولا يصبر الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة. وان مسح
 بثلاث اصابع ممدودة غير انه وقع على الشعران وقع على شعر تحت راس جاز
 وان وقع على شعر تحت جبهة او دقة غير الرأس لا يجوز لان ماء على الرأس
 يكون من الرأس. ولهذا اختلف ان لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده
 على شعر تحت راس حث. ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء الى الشعر
 جاز والا فلا. وقال بعضهم ان كان الخمار جلد غير مضول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء. وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز. والافضل لها ان تمسح تحت الخمار. ويمسح الاذنين بماء الرأس وان مسح
 على الرأس ومسح الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس. ولم يقل عن احكامنا
 وج ادخال الاصبع في صمغ الاذنين. وعن ابي يوسف رجا انه كان يفعل ذلك
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة. وقال بعضهم موسنة. وعقد لاختلاف
 الاقوال بان فعله اول من تركه. ولو غس راسه في اناء جاز عن المسح في قول

اي يوسف ربح وقد مر هذا. ثم فصل رجله كما قال في الكتاب. ويسمى غسل كل عضو. ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله واذ اخرج من الوضوء يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائما. والغسل عن الجنبات والخص والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده واختلفوا انه هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل. قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح

فصل فيما ينقض الوضوء

الغائط ينقض الوضوء قل اكثر. وكذا البول والريح من الدبر. وان خرج الريح من الذكرا ومن قبل المرأة لا ينقض الوضوء. والمفضاة اذا خرج من قبلها ربح قال الشيخ الامام ابو حنيفة البخاري ربح هو حدث. وعن محمد ربح الله مثل عنه فقال ان كان يوجد ربح ذلك فهو حدث وقيل ان كان مسموما او صلتا فهو حدث والا فلا. وقال الكرخي ربح يستحب لها ان تتوضأ. ولو خرجت الدودة من قبل المفضاة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها. الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث. وان خرجت من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك المحجم. ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض القيح والدم والصد يد اذا سال عن راس الجرح نقض الوضوء. وان علا وانفخ ولم يسلم لا ينقض. ولو القي عليه ترابا او مادا او مسحه بخمرة ثم وثم ان كان بحال لو تركه بسبل نقض الوضوء والا فلا. والرعاف ينقض وكذا الوتر والدم من الراس الى الما لان من الانف ولم يظهر على الارنبه نقض الوضوء. ولو قاء

ملأ الغمط عاماً أو ماء نقض الوضوء. وأن لم يملأ لا ينقض واختلف في ملأ
 الغمط قال بعضهم ما لا يمكن إمساكه إلا بكلفة ومشقة يكون ملأ الغمط قال
 بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملأ الغمط وأن قلنا مرتين أو مراراً بحيث
 لو جمع ذلك يكون ملأ الغمط كان قبل سكون الغشيان يجمع. وأن قلنا ما
 نقض الوضوء وأن لم يملأ الغمط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج. وأن قلنا
 بلغها ملأ الغمط لا ينقض في قول أبي حنيفة ومحمد رج ولو كان الرجل أقلف و
 خرج البول من أحليله وبقي في قلفته نقض الوضوء. وكذا لو خرج البول من
 الفرج الداخل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء. ولو نزل البول من المثانة
 إلى الأحليل ولم يظهر على رأس الأحليل لا ينقض. ولو كان في بطنه جائفة
 وسقط منها دودة لا ينقض. الجبوب إذا خرج منه ماء يشبه البول فإن
 كان قادراً على إمساكه أن شاء أمسكه وإن شاء أرسله فهو بول ينقض
 الوضوء. وإذا كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض ما لم يسيل. وإذا تبين
 الخنثى أنه رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الحجرج. وإذا تبين أنه امرأة فالفرج
 الآخر منه بمنزلة الحجرج لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل
 ولو كان لذكر الرجل جرح له رأساً أحدهما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
 والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالأول بمنزلة الأحليل. إذا ظهر
 البول على رأسه بنقض الوضوء وإن لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسيل
 إذا دخل في أحليله قطنة وغيبها ثم خرجت أو أخرجها بنقض الوضوء ولو كان
 طرف منه خارجاً لا ينقض الوضوء. وأن أقطر في أحليله دهناً ثم عاد لا وضوء
 فيه. بخلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد. ولو أمدخل في دس شيئاً وطرف منه

خارج ثم أخرجه لأوضوء عليه. قالوا تأويل هذا إذا لم يكن عليه بلبثوان
كان عليه بلة تنقض الوضوء. وكذا الوجهل شيئاً فقام وطرب منه خارج ثم
خرج إن كان عليه بلة تنقض الوضوء والأفلاوان صب الدمن فإذا نه ثم عاد
بعد يوم إن خرج من أنفه أو أذنه لأوضوء عليه. وكذا الماء وإن خرج من
الفم تنقض الوضوء لأن ما يخرج من الفم لا يخرج الأبعد الوصول إلى الجوف و
أنه موضع النجاسة أما الأول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع
النجاسة. وكذا السعوط إذا عاد من الأنف بعد أيام لا ينقض. ولو احتشئت
المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لأن الفرج
الخارج بمنزلة الأليين يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من
الفرج الداخل فابتل ما كان في الخارج ينتقض الوضوء. والدودة إذا سقطت
من الأذن أو الأنف لا ينقض الوضوء. والغرب في العين بمنزلة الجرح فما
يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع. رجل يسيل الدم من أحد منخريه
فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنخر الآخر تنقض الوضوء
ولو كان به جدرى بعضهما يسيل وبعضهما ليس بسائل فسال الذي لم
يكن سائلاً لنقض الوضوء لأنها بمنزلة القروح لا بمنزلة قرح واحد و
إذا خاف الرجل خروج البول فحشي حليله بقطنة ولولا القطنة يخرج منه
البول ملا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة. وإن
ابتل الطرف الداخل من القطنة فكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر
منها. المباشرة الفلحشة تنقض الوضوء استحساناً. وتفسيرها أن

لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والأغواء ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل أو أكثر . وخرج المني لأعن شهوة بأن يسقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء رقيق يخرج بعد البول . إذا صمت العلقمة وأمتلأت من الدم ينقض الوضوء لأنها والأنثى يخرج منها دم سائل . والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة . ولو بزق الرجل وفيه دم إن كان الدم غالبا فنقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا . وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه . وكذا الخلال لأنه ليس بسائل . التهمة في صلاة الحار كوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فضا كانت . ونفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة . ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الخنائة تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة . والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والتهمة صحكت له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة ر . واضحك ما يبد وأسنانه وليس له صوت والتهمة عامد إذا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة . وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالإيماء بعد روقه فيها ينقض الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وتمام الأيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

المكتوبة أو التطوع راجحاً خارج مصر أو القرية وفهقه فيها انتقض الوضوء و
 ان كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة ربح لأنه ليس في صلاة. وكذلك
 افتتح التطوع راجحاً خارج للمصر ثم دخل المصر ثم قفها لأوضوء عليه في قول
 أبي حنيفة ربح. ولو صلى في المصر ركعة تطوعاً راجحاً ثم خرج من المصر يريد السفر فقفها
 لأوضوء عليه في قول أبي حنيفة ربح. ولو صلى راجحاً وهو من أهل المدينة والحدابة
 وأهله أو سائر أو تعدد به وهو يؤمى إيماء إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم قفها كان
 عليه الوضوء. إذا خرج الإمام عن صلواته لأجل وجه القطع بل على وجه الفساد
 بأن قفها أو أحدث متعمداً ثم قفها المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء
 الذي لا قفها القفها أو أحدث العمد من صلوة الإمام قد فسد وفساد
 فسد ذلك الجزء من صلوة المأموم. ولهذا لو كان المأموم مسجوراً يفسد
 صلوة السبوق فإذا فسدت صلوة المأموم لا ينتقض طهارته بالقفها و
 لو تكلم الإمام أو سلم متعمداً بعد التشهد ثم قفها المأموم انتقض طهارته
 لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلوة في الصحيح من الجواب
 فإذا قفها المقتدي في صلواته انتقضت طهارته. ولهذا لو تكلم الإمام أو
 سلم عامداً بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي أن يسلم في أظهر
 الروايتين عن أبي حنيفة ربح. ولو قفها الإمام أو أحدث متعمداً لسلام
 على المقتدي. ولو قفها القوم دون الإمام تمت صلواتهم وانتقض طهارتهم
 ولا تنسد صلوة الإمام. ولو قفها القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلواتهم
 وانتقض طهارتهم وكذلك الوقفها الإمام والقوم معا تمت صلوة الكل
 وانسعت طهارة الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

قد بالشهد ثم قهقهة لأوضوء عليه لأنه صح حروجه عن الصلوة قبل خروج
 الإمام فلا ينتقض طهارته. ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها
 سوى عصر يومه لم يكن دخلا في الصلوة فلا ينتقض طهارته بالقهقهة فيها
 ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهة كان عليه الوضوء
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قرأتها لم يصحها وقعد قدر التشهد ثم ضحك
 قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحان التحريم باقية
 وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم قهقهة. وكذا الرجل إذا صلى ركعة
 من الفجر ثم طلعت الشمس ثم قهقهة في قياس قول أبي حنيفة رجحان ذلك
 المكتوبة إذا تذكر فائتة ثم ضحك قهقهة. وكذا الرجل إذا نوى إمامة الفناء فجاءت
 امرأة وقامت بجنبه واقعدت به ثم قهقهة الرجل كان عليه الوضوء. قال شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله إذا وقعت بحجب الإمام وكبرت بعد تكبيره لأن التحريم
 باقية. فلما إذا كبرت مع الإمام لا ينعقد تحريمه للإمام فلا ينتقض طهارة الإمام
 ولو وقعت المرأة بحجب إمام يؤمها ثم ضحك قهقهة فيه روايان في رواية لأضوء
 عليها لأنها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء. إذا سلم الإمام ثم تذكر أب
 عليه سجدة الثالثة ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة
 إذا شرع في ركعتين تطوعا صلى ركعة بغير قراءة أو صلاهما ثم ضحك قهقهة في رواية
 كان عليه الوضوء. مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك قهقهة
 لأضوء عليه بنية الإقامة بعد السلام تكون قطعا للصلوة. المصل بالتحري إذا
 علم في الصلوة أنه مصل المبرجة القبلة مضى على صلوته بعد العلم فسدت صلوته
 وإن ضحك قهقهة لأضوء عليه في رواية. ما سمع الخف إذا انقضت مدة مسجده

في الصلوة ثم تهتة لأوضوء عليه. وكذا أما سمع الجعية قلنا برئ ثم تهتة لأوضوء عليه
 الصحيح إذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم تهتة كان عليه الوضوء في روية
 وكذا القاري إذا اقتدى بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا اقتدى بالمومي ثم
 تهتة كان عليه الوضوء. وكذا للتوضيعة إذا اقتدى بالميم والتوضيعة يرى للماء و
 الإمام لا يرى فخصك للتوضيعة كان عليه الوضوء. وكذا المقتدي إذا كان يعلم أن
 إمامه يصل في غير القبلة والإمام لا يعلم فخصك المقتدي كان عليه الوضوء
 وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح الصلوة في غير القبلة فخصك المقتدي لأوضوء على
 المقتدي. وكذا لو كان المقتدي يعلم أن على الإمام فائتة والإمام لا يعلم فخصك
 للمقتدي كان عليه الوضوء. رجل صلى بقوم فصدوا عند القنود ولم يشهدوا ثم ضحك
 الإمام ثم ضحك القوم فإن الإمام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة و
 ليد يوسف ص. الأمي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم تهتة روى عن أبي يوسف ربح
 أن عليه الوضوء. العادي إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم تهتة في رواية لأوضوء
 عليه لأنه لم يبين في الصلوة. وفي رواية عليه الوضوء وكذا الأمة إذا ضل
 بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعق ثم ضحكته تهتة في رواية لا
 وضوء عليها. وفي رواية عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل
 الظهر والمقتدي لا يعلم كان شارعا في التطوع ويؤمر بالمضي وإن تهتة كان
 عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهوذا كرلها أو
 كان في صلوة العيد فرالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر
 أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده منجس ثم تهتة كان عليه الوضوء
 إذا حدث الرجل في الصلوة فتوضأ للسان ثم تهتة كان عليه الوضوء

فصل في النوم

تكلم العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين. الأول أن يكون في الصلوة. والثاني أن يكون خارج الصلوة. أما الأول فظاهر المذهب أن النوم في الصلوة لا يكون حدثاً تاماً قائماً اوراكها او ساجداً الا ان يكون مضطجعا او متكئا. والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبني وان تعد النوا في الصلوة مضطجعا فانه يتوضأ ويستقبل ومن عجز عن الصلوة قائماً او قاعداً فصل مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه. ولو نام ساجداً في الصلوة ذكرنا انه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية. فان تعد النوم في سجوده ينقض طهارته ويفسد صلاته. ولو تعد النوم في قيامه او ركوعه لا ينقض طهارته في قولهم. وأما الوجه الثاني اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة المحلوي رحمه الله يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجداً على وجه السنة بان كان رافعا بطنه عن فخذه مجانياً عضداً عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطيه لا يكون حدثاً. وان كان ساجداً على غير وجه السنة بان الصق بطنه بفخذه وافترش بذرارعيه كان حدثاً وان كان قاعداً مستويا اليديه على الارض مستوثقا مسكته ولم يسند ظهره الاثنى لا وضوء عليه. وان نام قاعداً واضعاً اليديه على عقبه كما يفعل الكلب لا وضوء عليه في قول ابي يوسف رحمه الله. وقبل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وان نام قاعداً مستويا اليديه على الارض مستنداً الى الحائط او الى اسطوانة عن ابي حنيفة رحمه الله لا وضوء عليه. وهكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله.

وَأَن نَّامَ مَتْرِبَعًا وَقَدْ اسْتَدَّ ظَهْرُهُ لِشَيْءٍ قَالَ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلُوْا لِي لَيْكُوْنَ
 حَدَثًا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَجَّحْنَاكَ بِجَالِ لَوَازِيْلِ السَّنْدِ لِيَسْقُطَ فَهُوَ حَدَثٌ وَالْأَفْلَا
 وَأَن نَّامَ جَالِسًا وَهُوَ كَانَ يَتَمَاثَلُ وَرَبَّهَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَالَ شَمْسُ
 الْأُتَمَّةِ الْحُلُوْا لِي رَجَّحْنَاكَ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُوْنَ حَدَثًا وَإِن نَّامَ جَالِسًا وَسَقَطَ قَالَ
 شَمْسُ الْأُتَمَّةِ الْحُلُوْا لِي رَجَّحْنَاكَ ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ عَنِ الْيَخِيفَةِ رَجَّحْنَاكَ أَنَّهُ إِنْ أَنْتَبَهَ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ
 مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ لَا يَنْتَقِضُ وَضَوْؤُهُ. وَإِنْ أَنْتَبَهَ بَعْدَ مَا زَالَ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ
 انْتَقَضَ وَضَوْؤُهُ سَقَطَ أَوَّلُهُ لِيَسْقُطَ. وَإِن نَّامَ قَاعِدًا مَتَوْرِكًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ نَامَ قَاعِدًا
 وَهُوَ كَانَ يَتَمَاثَلُ وَرَبَّهَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنِ الْأَرْضِ. وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
 اسْتِرْخَاءُ الْمَفَاصِلِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَقْرُبْ إِلَى السَّقَطِ وَحَتَّى أَنْتَبَهَ فَقَدْ نَعَدَهُ
 الْأَسْتِرْخَاءَ. وَإِن نَّامَ عَلَى رَأْسِ التَّنَوُّرِ وَهُوَ جَالِسٌ قَلْدًا لَمْ يَحْلِبْهُ كَانَ حَدَثًا لِأَنَّهُ
 ذَلِكَ سَبَبُ الْأَسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَإِن نَّامَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فِي سَرَجٍ أَوْ كَأَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ
 وَضَوْؤُهُ لَمْ يَدُمِ اسْتِرْخَاءُ الْمَفَاصِلِ. النَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٌ لَا يَشْتَبِهُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَحْرَى عَنْهُ. السَّكَرَانُ إِذَا افْتَقَى انْكَانَ سَكْرَانًا لَا يَعْرِفُ
 الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَأَةِ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَغْنَامِ مَسَّ الذِّكْرُ وَالْمَرَأَةَ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ عِنْدَنَا

فصل فيما يوجب الغسل

أَسْبَابُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةُ الْجَنَابَةِ وَالْجَيْضِ وَالنَّعَاسِ الْجَنَابَةُ تَنْتَبِهُ بِسَبْعِينَ أَحَدَهَا
 انْفِصَالُ الْمَخِ عَنْ شَهْوَةِ الثَّلَاثَةِ الْإِيلَاجُ فِي الْأَدْمَى. وَأَخْتَلَفَ عِبَارَاتُ السَّلَفِ
 فِي الْإِيلَاجِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَنَابَةُ بَعْنُ مُحَمَّدٍ رَجَّحْنَاكَ إِذَا تَلَقَّى الْخِتَانَانِ وَقَوَّارَتِ
 الْحَشْفَةُ يَجِبُ الْغُسْلُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَّحْنَاكَ إِذَا قَوَّارَتِ الْحَشْفَةُ فِي قَبْلِ
 أَوْ بَرَمَنِ الْأَدْمَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنَّ

الإيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وإن لم يوجد
 فيه التقاء الختانين. والآيلاج في البهايم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لأشياء ناقص
 فيفضله الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الأول
 والآيلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في البهايم لمكان التقصان في فضله الشهوة
 وكذا الإيلاج في الصغيرة التي لا تجتمع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد ربح
 بدون الانزال. إذا أتى الرجل امرأته وهي عذراء أوجامعها فيما دون الفرج
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا
 يجب الغسل ما لم ينزل. ولا يغسل على المرأة أيضاً ما لم تنزل لأن عدم السبب في
 حشواها هو مواراة الحشفة. وكذا إذا كانت ثيباً ولم يتوار الحشفة. فإن خرج منه
 ودي أو مذي كان عليه الوضوء. إذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل
 للني إلى رحمها وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها فقد السبب وهو الانزال أو
 مواراة الحشفة حتى لو جلت كان عليها الغسل لوجود الانزال. غلام ابن عمتر
 سنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو مواراة الحشفة
 بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لأن عدم الخطاب إلا أنه يوم بالغ الغسل
 اعتياداً وتخلقا كما يوم بالطهارة والصلوة. ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة
 فالجواب على العكس. وجامع النخعي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 لمواراة الحشفة. وإذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية من الزرع لا
 يلزمها إعادة الغسل في قولهم لأن الخلع إذا لم يكن من المرأة كان بمنزلة الحدث
 للمرأة إذا حدثت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه أبي جعفر ربح أنه قال ما لم يخرج
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها. وبه أخذ شمس الأئمة

المحل والرحمة الله واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاختلا
 كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المني فكذا احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج
 منها بمنزلة الاليثين فيعتبر الخارج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . وقال
 بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد
 الله بن المبارك امرأة قالت معي جني ياتني في النوم مرارا واجل في نفسي ما
 اجل اذا جامعني زوجي قال لا غسل عليها وليس للرجل ان يجامع امرأته
 اذا كان الحجاب الذي بين القبل والذبر قد انقطع الا ان يمكنه اتيانها
 في قبلها من غير تعدي . اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه
 لم يطمع على راس الاحليل لا يلزمه الغسل لان الحجابة تتعلق بخروج المني
 وهو الانتقال من موضع الى موضع يلحقه حكم التطهير . وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . اذا استيقظ الرجل من منامه
 وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر الانزال لا غسل عليه . وان
 انقبه ورأى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام او
 يتذكر . وان رأى المذي يلزمه الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد . وتذكر
 الاحتلام ولم يتذكر . وقال ابو يوسف . رج ان تذكر الاحتلام يلزمه الغسل
 والا فلا . وفي صلاة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتلم ووجد بالليل على
 الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد . الحجب اذا اغتسل قبل ان يبول و
 صلي جازت صلوته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في
 قول ابي حنيفة ومحمد . رج خلا فالاي يوسف . رج ولا يعيد ما صلي . وعلى هذا
 الخلاف اذا استمتع بالكف فلا انفصل المني احد بل طبله حتى سكنت

شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج. ولو علم فاستيقظ
قبل خروج المني فاخذ بذكروه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه
الفضل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني
او مذي لا يغسل عليه في قولهم. اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف
احبله بلة لا يدري انها مني او مذي فانه يغتسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فنهض لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه
الفضل الا ان يكون أكثر رايه انه مني فيخرج يلزمه الفضل. اما اذا كان ذكره ساكنا
حين نام يجعل تلك البلة منيا ويلزمه الفضل. قال شمس الائمة المحلوا في هذا
مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا يد من حفظها. اذا نام الرجل نائما
او قاعا او ماشيا فوجد مذي او كان عليه الفضل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح بمنزلة
ما لو نام مضطجعا. الرجل اذا صر مضى عليه ثم افاق فوجد مذي او قالوا لا يغسل
عليه. وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذي او ربح. وليس هذا كالنوم لان ما يراه النائم
سببه ما يجده من اللذة والراحة التي يهيج منها الشهوة واما الاغماء والسكر فليس
من اسباب الراحة. اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد امينا
بينهما وكل واحد منهما يتكلم بالاحتمام وان يكون ذلك منيه فالشئ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ربح الفضل عليهما احتياطا. وقال غيره ان كان الماء غليظا ابيض موهون
الرجل. وان كان رقيقا اصفر موهون من المرأة. وقال بعضهم ان وقع طولا فهو من الرجل
وانكلا مدورا فهو من المرأة. وعلى الرجل غسل مذي ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها
من الحيض البدائرة فيكون معة الماكول والملبوس. الكافر اذا اجنب ثم

اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عليه الفضل . قال ولو
حاضت الكافرة ثم ظهرت من حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها واشار الى الفرق في
السير الكبير قال لان السبب في حق الحنب هو الجنابة والجنابة مما يستدام
فكان لدواهم احكم الابتداء فيصير كأنه اجنب بعد الاسلام . واما السبب في
المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام
وقال بعضهم لا غسل عليهما . وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث
اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو
القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان ثمة
لم يوجد السبب بعد الاسلام . وهذه فصول اربعة . الاول والثاني ما قلنا و
الثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام . والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في
المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب . والاحوط وجوب الغسل في
الفصول كلها . المرأة اذا الجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان
شاوت اخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التجميل فانها ان كانت تخرج
من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمهما واحد اذا امنى الرجل من غير شهوة
وانقشرا لا غسل عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان بال الرجل
فخرج منه منى ان كان ذكره منتشر كان عليه الغسل والا فلا . الرجل اذا
كان غزبا به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج بدن كره لتسكين الشهوة
ولا نقول هو ما جاور على ذلك فعن ابي حنيفة رح انه قال حسب ان ينجي
راسا براس . الحنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يفضل
يد به وفاه وان ترك لا بأس به . واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب

سواء . وقال بعضهم لا يستحب ههنا لأن بالفضل لا يزول نجاسة الحيض
 عن الفم واليد بخلاف النجاسة . وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سترته عند
 الاغتسال . وأن علم أنه يصل الماء من غير إدخال الأصبع اجزاء . ومن أحتمل في
 المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فإن كان ذلك في جوف الليل وخلف الخرج
 يستحب له أن يتيمم . إذا توضأ المحدث واغتسل الجنب بعد البول ثم رأى
 على ذكره بللاً ولا يعلم أنه ماء أو بول فادبه بعيد الوضوء . وأن اعترض له ذلك في
 الصلوة والشيطان بوسوسه بذلك كثير وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يضيء
 في صلواته ولا يلتفت اليه حتى يستيقن أنه بول . وينبغي لمن ابتلى بذلك أن يضيء
 فرجه بالماء حتى إذا رأى بللاً يجعل ذلك من الماء لا من البول

فصل في المسح على الخفين

المسح على الخفين جازع عند عامة العلماء بأثار مشهورة قريبة من المتواتر روي
 عن النس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة أن
 تحب الشخين ولا تطعن في الخثنين وتمسح على الخفين وعن أبي حنيفة رجع عنه قال من
 السنة أن تفضل الشخين وتحب الخثنين وترى المسح على الخفين . وعن الكوفي
 رجع من أنكر المسح على الخفين يحشي عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصلحاء
 رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته . والخف الذي يجوز عليه
 المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشية المتتابع عادة ويستتر الكعبين
 وما تحتهما . وصورة المسح على الخفين أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه
 الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها إلى الساق
 فوق الكعبين ويمسح بين أصابعه وأن بدأ من أصل الساق ومد إلى الأصابع

جاز. ولا يسن فيه التكرار. وأن مسح برؤس الأصابع وجاز في أصول الأصابع
 والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدراً للوجوب
 وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد. وأن مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز
 وأن مسح بالأيهام والسبابة أن كانتا مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مما مقدار
 أصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وأن مسح بأصبع واحد ثم بغيره فمسح
 الخف ثانياً وثالثاً مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح
 بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف بببل الغسل كانت البلة قاطرة أو
 لم تكن ولا يجوز بببل بعد المسح. وتفسيره إذا توضأ ثم مسح الخف ببلة
 بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببلة
 بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببلة مستعملة بخلاف
 الأول ولا يمسح بعد مضى المدة. ومدة المقيم يوم وليلة. ومدة المسافر ثلاثة
 أيام ولياليها. يعتبر المدة من وقت الحدث لامن وقت اللبس ولامن وقت
 المسح عندنا. وتفسير ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فوضأ ودام
 على وضوئه إلى الضحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل
 وقت العصر ثم توضأ فإنه مسح إلى ما بعد الزوال من الغد. ويعتبر المدة من وقت
 الحدث بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وضوئه فإنه يتزعخ فيه ويغسل
 رجله خاصة. وإن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه يتزعخ فيه ويستقبل
 الوضوء. ولو تزعخ خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو تزعخ إحدى الخفين وهو على
 وضوئه فإنه يتزعخ خفيه ويغسل رجله. وإن تزعخ بعض الخف فإن خرج أكثر
 العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة يرحم الله يوسف

رج اذا خرج الأكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل . وعن محمد رج اذا بقى الخف
 مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه . ولو كان صدر القدم
 في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه . اذا لبس مكعبا لا يرى من
 كعبه او قدميه الامقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي
 لا ساق له . ولو لبس خفان فتقخره او اصابه شق يدخل فيه ثلاثة اصابع
 اذا دخلت الا انه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه للمسح لان المانع انكتشاف
 ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان . وكذا لو كان
 طول الخرق اكثر من ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه
 وان كان انفتاحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصغر اصابع الرجل
 لا يجوز لان الثلاث اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا
 اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم لو غاسفله . فان كان الخرق في موضع العقب
 ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز . وعن
 ابى حنيفة رج في رواية اخرى مسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب ولو كان الرجل
 اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح
 ما لم يخرج قدمه الى الساق . ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى
 يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه وهذا اما لباسه يجوز عليه
 المسح . ولو قطعت رجلاه ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع فلبس عليها
 الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وان كان للثوب
 بقى من ظهر القدم اقل من ثلاثة اصابع لا يجوز عليه المسح . وكذا لو بقي مما يلي
 العقب مقدار ثلاثة اصابع ولم يبق من قبل الاصابه مقدار ذلك لا يجوز للمسح

لان محل المسح المقدم دون المؤخر. وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح
 لان غسل محل القطع واجب عند ما يغيب عليه غسل الرجل الاخرى. ولو
 لم يكن له الا رجل واحدة فلبس عليها الخف جازله ان يمسح. ولو ظهر من الخف
 الخصر والوسط والابهام من كل اصبع منها شئ لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق
 الابهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع
 ويستوي فيه الصغير والكبير ولو كان في احدى الخفين خرق قد راصع وفي الاخرى
 قد راصعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد ر
 اصبع في مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من
 الساق لا يجوز لانه اذا جمع يصير قدر ثلثة اصابع. وان تفرق ذلك في الخفين
 لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحتهما القطع المسافة بخلاف النجاسة
 افتارقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب او ثوبين. وكذا النجاسة تحت القدمين
 اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير اكثر. وكذا لو كانت
 النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف او خفين لان المانع ثمة استعمال
 النجاسة الكثيرة. ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح
 فالخرق اولى. المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة
 لا لبس الخف اذا احتاج الى المسح فحاض الماء او اصابه مطر وابتل جاز. وكذا
 لو امر غيره بان يمسحه يمسحه جاز. المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف
 ذهاب الرجل من البر جازله ان يمسح لمكان الضرورة. وان كان لا يخاف
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما مسح الخف اذا لم يغسل جاز
 بخلاف صاحب الحجج السائل اذا لم يصحح. ما مسح الخف اذا احدث

في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له
 ان يغسل رجله ويبنى على صلوته كالمصلحة بالتيمم اذا حدث في صلوته
 فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبنى على صلوته. ما صح الخف
 اذا كان مسافرا فاقام بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه و
 يغسل رجله. وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدة الاقامة
 والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ويغسل
 رجله لانه لما انقضت مدة الاقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل
 فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء. وان سافر قبل
 استكمال مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان
 يمسح مدة السفر ثلثة ايام ولياليها. وان سافر بعد الحدث وبعد المسح
 فكذلك عندنا. وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على
 طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله
 او غسل رجله او لاثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله
 ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة
 قبل الحدث. رجل له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق
 في الخف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه. وان بقي من قدمه
 خارج الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع
 لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار
 للاصابع. ما صح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلثة اصابع
 او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجري عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم

المسح. وإن ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح بروى ذلك عن أبي بصير
 رحمه الله. ماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فإنه
 يصبي على صلوته لأنه لا فائدة في قطع الصلوة لأن حاجته بعد انقضاء
 المدة إلى غسل الرجلين. ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين
 فإنه يمسح. ولأخط للرجلين من التيمم فهذا يمسح على صلوته ومن المشايخ
 من قال تفسد صلوته والأول أصح. المحدث إذا تيمم عند عدم الماء وليس
 الخف ثم وجد ماء فإنه ينزع خفيه ويفسل رجله لأن التيمم عند
 وجود الماء يصير محدثاً بالحدث السابق. وكما يجوز المسح على الخف يجوز
 المسح على الجبائر إذا كان يضر المسح على الجراحة وإذا كان لا يضره المسح
 على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر. وكذا المقصد قالوا هذا إذا كان الفصد
 والجراحة في موضع واحد الرابطة لا يمكنه أن يشده بنفسه. وإن كان لا يمكن جاز
 المسح على الجبيرة والرباط وإن كان لا يضره المسح على الجراحة. وإذا مسح على الجبيرة
 هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الإمام المعروف بجوامع زاده ص أنه لا يشترط
 فيه الاستيعاب وإن مسح على الأكثر جاز. وإن مسح على النصف وما دونه
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي بصير
 رحمه الله. وللقصد أن يؤم غيره وقيل من غلبه الدم لا يؤم غيره لأنه يخاف خروج
 الدم. وقيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الحجج السائل إذا منع
 خروج الدم بعلاج أو رباط لا يكون صاحب حجج سائل والمقصد ليس
 بصاحب حجج سائل لأنه يتمكن من منع الدم بعصابة أو غيرها فلهذا كان له أن يؤم
 غيره. رجل بأحد رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيح حتى وليس

الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف
 يمسح على الجبيرة. والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير
 جامعاً بين الغسل والمسح. ولو لبس الخف عليها كان له ان يمسح لانه
 لبس الخف عليها مما بعد الغسل. رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله
 ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلوات فلما
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحوه وهو لا
 يعلم انها مئة انشقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 ينظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند
 طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر يعيد ما
 بعد ما من الصلوات. وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم
 فانه لا يعيد شيئاً من الصلوات. اذا مسح على الخف ثم تقشرت الجلد
 الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه اعادة المسح لان الخف
 بحكم التركيب صار كشئ واحد فلا يلزمه اعادة المسح. صاحب الجبيرة اذا
 مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت
 الجبيرة عن برء بطل المسح على الخف. رجل بأصبعه قرحة يارثاً لموافاة في
 اصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز لمكان الضرورة
 وكذا لو كان على يده او رجلاه جراحة او قرحة فعمل عليها الجبائر والجبائر تزيد على
 موضع القرحة والجراحة كان له ان يمسح عليها. وكذلك المقصد. قيل هذا
 اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصا به حكى عن القاضي الامام ابي علي النخعي
 رح انه كان لا يحجز للمسح على عصا به للعنصر ويحجز على خرقة المقصد وقال

ما ياخذ العصابة بفصل. وبعضهم يجوز والمسح على العصابة ايضاً وعليه
 الاعتماد. اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبذلها بالآخرى
 الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعد اجزاء لان المسح على الاولى
 بمنزلة الغسل. ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم خلق
 بخلاف ما لو مسح على الخف وسقط ولبس خفاً آخر لا يجوز له المسح على
 الثاني. وان مسح على الجوربين فهو على وجه ان كانا رقيقين غير منعلين لا
 يجوز للمسح عليهما في قولهم وان كانا ثخينين منعلين جاز للمسح عليهما في قولهم
 ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل
 الى اسفل القدم جاز والثخين ان يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا
 ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان اى لا يجاوز الماء الا القدم
 وقيل معنى قوله لا ينشفان اى لا ينشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم
 وان كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز للمسح عليهما في قول ابي حنيفة رح وفي قول حنيفة
 يجوز. وعن ابي حنيفة صح انه رجع الى قولهما قبل موته. ويجوز للمسح على الخف الذي
 يكون من اللبد وان لم يكن منعلًا لانه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الخف الذي
 يقال له بالفارسية پيش بند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وما يقال
 بالفارسية جارق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
 قد اصبح واوصبعين جاز للمسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر
 الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز. وبعضهم يجوز واذ لك لان عوالم الناس
 يسافرون به خصوصاً في بلاد الشرق. ويجوز للمسح على الجرموقين اما اذا
 لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان

الجرموق من الأديم أو من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كشت
فكذلك. وان كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه. وان لبسهما على الخفين
لا يتخلوان لبسهما بعد ما لبس الخفين واحدا ثم مسح على الخفين ولبسهما
بعد ما احدا ثم قبل ان يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع
وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث ويمسح جازا للمسح على الجرموقين عندنا
خلافا للشافعية. وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل
ايضا. وان لبس الخفين واحدا الجرموق جاز له ان يمسح على الخف الذي
لا جرموق عليه وعلى الجرموق. ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين
ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه بعيد المسح على الخفين. وان
احد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجرموق الباق
وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي
يوسف رحمه الله في رواية بنزع الجرموق الباق ويمسح على الخفين

باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل فيمن يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز به التيمم
فصل فيما ينتقض به التيمم. اما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع
يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ
الاول ان يكون على وجه اللين. والثاني ان يكون الوضع على وجه الشدة
وهذا اوله ليدخل الغراب في اثناء الاصابع. ثم قال ابو يوسف رحمه الله
فيهما ويد برو هو غير لازم انشاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينقضهما ما يمسح
فيهما وجهه ثم يضرب يده مرة اخرى على الارض ثم ينفضهما ثم يمسح مدط.

كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد من رؤس الأصابع إلى المرافق ويمسح
المرافق ثم يديرهما إلى البطن الساعد ويمد هما إلى الكف وهل يمسح الكف
تكملاً وإليه . قال بعضهم لا يمسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على
الأرض . ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى
ولم يذكر في الكتاب تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وأن
تيمم بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس . وأن مسح
وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئ . ولو تمعت في التراب فاصاب
التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً
فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوى به التيمم . وكذا لو ذر
رجل على وجهه تراباً لم يجز . فإن مسح ينوى به التيمم والغبار عليه جاز في قول
أبي حنيفة ربح . واستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى ولو لم يمسح
مابين الجبين والعينين ولم يجرأ الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز
وشرط شيان النية والعجز عن استعمال الماء . أما النية إذا نوى به التطهير جاز
ولا يشترط نية التيمم للجنازة والحد ث . وقال بعضهم لا بد من ذلك . وعن محمد
ربح الجنب إذا تيمم بيده الوضوء لجزأه عن الجنازة . وأن يمسح لطلق الصلوة أو
الطوطع أو المكتوبة جاز له أن يصلح بذلك التيمم أو يتصلو كانت . وكذا لو تيمم
لصلوة الجنازة أو لسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلوة بذلك التيمم
ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزيارة القبر أو لدفن
الميت أو للادفان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بان دخل المسجد وهو
متوضئ ثم أحدث أو لس المصحف وصل بذلك التيمم اختلافاً وإليه . قال عامة

العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البلخي رح يجوز. ولو تيمم للسلام او
لرد السلام لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم. ولو تيمم الكافر للاسلام
واسلم لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابى حنيفة ومحمد رح.
وكذلك لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في
ظاهر الرواية

فصل فيما يجوز له التيمم

ويجوز التيمم للمحدث والمجنبة والحائض عند عامة العلماء. وهل يشترط
تجوز الماء في العرانات يشترط وفي الغلوة لا يشترط الا ان يغلب
على ظن المسافراته لو طلب الماء يجدوا خبرين لك فح يفترض عليه الطلب
يمينا ويسارا على قدر غلوة ولا يبلغ ميلا ولا يضر بنفسه او اصحابه
ومن خرج من مصر او السواد للاخطاب او الاحتشاش او لطلب الدابة
فحضرتة الصلوة فان كان الماء قريبا منه لا يجوز له التيمم وان خاف
الوقت. اختلفوا في حد القرب. قال الفقيه ابو جعفر رح اجمع اصحابنا رح
على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل
من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان خاف خروج الوقت. ولا
يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن
ابى حنيفة واية يوسف رح وعن محمد رح انه يجوز اذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر بن الفضل رح وعن الكرخي رح انه قال
اذا خرج المقيم من مصر او من السواد للاخطاب او الاحتشاش فان كان
في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه

أخذ أكثر للمشايخ خرج وإذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر وعن
 أبي جعفر خرج إذا كان خارج مصر ولا يسمع أصوات انسان اجزاء التيمم
 وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج مصر
 انما الفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والافطار والسمع على
 الخفين ولو كان مع المسافرين وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم
 ولو كان رأى مع رفيقه ماء فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل
 يسأله فان لم يعطه بغير عوض يستام منه ولا يجعل بالتيمم فان باعه بمثل الثمن
 او بغيره يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيمم وإن
 باعه بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغالة عن أبي حنيفة خرج ان كان لا
 يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 فهو غال ويستبر قيمة الماء في اقرب الموضع من الموضع الذي يغترفه الماء
 ولو كان في رحله ماء زعزم وقد رصص راس القبة بحمله للمدينة او ما شبه
 ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قالوا الجملة في ذلك
 ان يهبطا من غير ويسلم قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندي فانه لو ركب
 مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغيره يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا
 تمكن من الرجوع في المحبة كيف يجوز له التيمم ولو رأى مع رفيقه ماء فتييم قبل ان
 يسأل وصلى جاز وان سأل بعد ذلك فاعطاء الماء يلزمه الاعادة. وان سأل
 فابته ثم تيمم فصرى ثم اعطاء الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه
 سورحمار فانه يجمع بينه وبين التيمم فان توضأ بسورحمار وصلّى ثم تيمم وصلّى
 تلك الصلوة الصحيحة انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدأ بالتيمم وصلّى ثم توضأ

بِسُورِ الْحَجَّارِ وَصَلَّى لَا يُلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ. وَلَوْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى ثُمَّ أَهْرَاقَ سُورَ الْحَجَّارِ يُلْزِمُهُ
 إِعَادَةُ التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةُ لِأَحْضَالِ أَنْ سُورَ الْحَجَّارِ كَانَ طَهُورًا لِمَجَاعَةٍ مِنَ الْمُتَيَمِّمِينَ
 إِذَا رَأَوْا مَاءً فَصَلُّوهُمْ قَدْ رَمَا يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ أَنْ كَانَ الْمَاءُ مَبَاحًا فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ
 وَأَنْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلرَّجُلِ فَقَالَ الْمَالِكُ ابْجُثْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوْ قَالَ مِنْ شَاءَ مِنْكُمْ
 فَلْيَتَوَضَّأْ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمْ وَإِنْ قَالَ ابْجُثْ لَكُمْ جَمِيعًا لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمْ لِلْسَّافَرِ
 إِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ ثُمَّ جَاءَ الْإِنْسَانُ مَعَهُ مَاءٌ فَأَنَّهُ يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ فَذَا سَلِمَ
 فَسَأَلَهُ أَنْ مَنَعَ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ أَعْطَاهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ إِذَا رَأَى
 فِي الصَّلَاةِ مَعَ غَيْرِهِ مَاءً وَغَالِبُ ظَنِّهِ أَنَّهُ يُعْطِيهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. الْمُتَيَمِّمُ إِذَا صَلَّى
بِقَوْمٍ تَيَمَّمِينَ رُكْعَةً نَجَاءَ رَجُلٍ مَعَهُ كَوْزٌ مِنْ مَاءٍ يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ فَقَالَ هُوَ لِمَنْ لَوْ لَمْ
مِنْ الْقَوْمِ فَسَدَتْ صَلَاتُ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَيَمْضِي الْقَوْمُ عَلَى صَلَاتِهِمْ. فَذَا فَرَّغُوا سَأَلُوهُ
الْمَاءُ إِنْ أَعْطَى الْأَمَامُ تَوَضَّأَ الْأَمَامُ وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْقَوْمَ مَعَهُ وَإِنْ مَنَعَ الْأَمَامُ
وَالْقَوْمُ فَصَلَّوْهُ كُلُّ تَامَةٍ. فَلَوْ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِالْكَوْزِ قَالَ لِلْمُتَيَمِّمِينَ قَبْلَ التَّنَوُّعِ
فِي الصَّلَاةِ مِنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ انْتَقَضَ تَيَمُّمُهُمْ. وَإِنْ قَالَ هُوَ لَكُمْ أَوْ هُوَ بَيْنَكُمْ لَا
يَنْتَقِضُ تَيَمُّمُهُمْ. قَوْمٌ مِنَ التَّيَمِّمِينَ شَرَعُوا فِي الصَّلَاةِ نَجَاءَ رَجُلٍ مَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي
لأَحَدِهِمْ فَقَالَ مَنْ يَرِيدُ مِنْكُمْ الْمَاءَ يَنْتَقِضُ تَيَمُّمُهُمْ. قَوْمٌ مِنَ الْمُتَيَمِّمِينَ مِنْهُمْ مُتَيَمِّمٌ
لِلْجَنَابَةِ وَمِنْهُمْ مُتَيَمِّمٌ لِلْوُضُوءِ وَأَمَامُهُمْ مُتَوَضِّعٌ نَجَاءَ رَجُلٍ بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ
فَقَالَ هَذَا الْكَوْزُ مِنَ الْمَاءِ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَسَدَتْ صَلَاتُ الْمُتَيَمِّمِينَ عَنِ الْحَدِيثِ
وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُ الْمُتَيَمِّمِينَ عَنِ الْجَنَابَةِ لَوْ جُودَ الْقَدَرَةُ عَلَى الْمَاءِ لِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. وَلَوْ كَانَ الْأَمَامُ مَتَيِّمًا لِلْحَدِيثِ فَسَدَتْ
صَلَاةُ الْكُلِّ لِنُسَاكِ صَلَاةِ الْأَمَامِ. وَلَوْ كَانَ الْأَمَامُ مَتَيِّمًا لِلْجَنَابَةِ وَالْمَاءُ

لا يكفي للجنباة فصوله الامام ومن خلفه من للتوضيين والتميمين الجنباة
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلوة التميمين للحدث لقد تم
على الطهارة بالماء. وان كان الملو يكفي للجنباة فان كان الامام متوضيا
فصلوته وصلوة للتوضيين تامة وصلوة التميمين فاسدة وان كان الا
متيمما عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلا ان يصليان احدهما
عريان والاخر متيمم فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به ايها المتيمم
ومعي ثوب فغدا ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رح. متيمم على الماء وهو قائم ذكر في بعض الروايات ان على
قول ابي حنيفة رح ينقض تيممه. وقيل ينبغي ان لا ينقض عند الكل
لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين ابي حنيفة
وابن يوسف رح فيما افل تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جيب
وحائض وميت وثم ماء بقدر ما يكفي لاحد ثم فان كان الماء ملكا لاحد هم
فهو اول به وان كان الماء لهم جميعا لا يعرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان
كان الماء مباحا كان الجنب اوله لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والوطئ
يصلح اما المرأة فيفضل الجنب وتيمم المرأة وييم الميت. ولو كان الماء
بين الاب والابن فالاب اول به لان له حق تملك مال الابن. ولو وهب لاهم
رجل ماء بقدر ما يكفي لاحد هم قالوا الرجل اول به لان الميت ليس من اهل
قبول العبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة الشاع فيما يحقل القسمة لا تقبل
الملك وان اتصل بها القضا. المسافر اذا انتهى الى اثر وليس معه دلو كان له ان

يُتِمُّ لِحْزَةً عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَهُ دَلْوٌ وَلَيْسَ مَعَهُ شَاءٌ قَالُوا
هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لَذَلِكَ فَانْكَانَ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لَذَلِكَ
لَا يُتِمُّ. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ دَلْوٌ وَمَلُوكٌ لِرَفِيقِهِ فَقَالَ لَهُ رَفِيقُهُ أَنْتَ ظَرَحٌ
اسْتَقِ الْمَاءَ ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ فَالْمَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ جَازٍ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَرِيَانًا مَعَ رَفِيقِهِ ثَوْبٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ ظَرَحٌ أَصْلَحْ ثُمَّ ادْفَعْهُ
إِلَيْكَ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ وَصَلَّى عَرِيَانًا جَازٍ قَوْلُ
أَبِي حَنِيفَةَ رَج. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ يَكْفِي لَهَا فَقَالَ أَنْتَ ظَرَحٌ أَفْرِغْ مِنَ الصَّلَاةِ
ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ لَزِمَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ وَإِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ. وَلَوْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ لَا يَجُوزُ فَالْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج. أَنْ فِي الْمَلُوكِ لَا يَثْبُتُ الْقُدْرَةُ
بِالْبَدَلِ وَالْإِبَاحَةُ فِي الْمَاءِ تَثْبُتُ الْقُدْرَةُ بِالْإِبَاحَةِ. لِالصَّلَاةِ بِالتِّمِّ إِذَا
وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ. وَلَوْ وَجَدَ فِي خِلَالِ
الصَّلَاةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَرْكَانِ قَبْلَ
الشَّهَادَةِ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج.
وَأَنْ وَجَدَ بَعْدَ مَا سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ
بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَعَلَيْهِ سَهْوَانٌ وَجَدَ بَعْدَ مَا عَادَ إِلَى السُّجُودِ وَالسُّهُو فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَنْ وَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ لَا تَفْسُدُ عِنْدَ الْكُلِّ
لِالصَّلَاةِ بِالتِّمِّ إِذَا أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ مَا نَصَرَ فِي التِّمِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ تَرَابًا فَلَمْ
يُتِمِّ حَتَّى وَجَدَ مَاءً ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ مَا جِئَ الْفَتَاوَى أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيُسَبِّحُ.
قَالَ مَوْلَانَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْ ذَكَرْتُ الْمَسْئَلَةَ كَذَلِكَ فِي فَصْلِ مَسْجِدِ الْخُفِّ
وَذَكَرَ الْحَاكِمُ الشَّهَادَةَ رَج. فِي الْمُخْتَصَرِ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَقِيلُ الصَّلَاةَ. وَذَكَرَ

شمس الأئمة الحلواني رحمه في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الإمام
اسماعيل الزاهد رحمه يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه أنه يتوضأ
ويبني قال هذا أقيس لمذهبنا لأن اقتداء التوضي بالتيمم يجوز عند
فكذلك البناء للوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحاكم الشهيد قول
محمد رحمه. مسأراً جنب فشرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد
ماء قد رما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به ويبني ذكره الباقي في فتاواه قال وهذا
قول آخر لمحمد رحمه وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه. المصلي بالوضوء إذا سبقه
الحدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتييم ثم قبل انصرافه إلى مقامه وجد
الماء توضأ وبني. ولو أنصرف إلى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل الاستحسانا
الجنب إذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات
ويستطيع غسل ما بقى فإنه يتيمم ويصل لأنه لو غسل غير موضع الجراحات
يصل الماء الجراحة فيضربه لأجره لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحة
ويمسح الجراحة بالماء إن كان لا يضره الممسح أو يعصبها بخرقه ويمسح على
الخرقة فعل. وإن كان أكثر أعضائه صحيحاً فأنكأ الجراحة على رأسه
وسائر جسده صحيح فإنه يدع الرأس ويغسل سائر الأعضاء ويمسح موضع
الجراحة لأن الأكثر حكم الكل. وكذا لو كان محدثاً به جراحات فإن كان أكثر
أعضاء الوضوء جريحاً تيمم ولم يستعمل الماء. وإن كان أكثر أعضائه صحيحاً
غسل الصحيح ويمسح الجراحة إن أمكنه مسح من غير ضرر حتى لو كانت
الجراحة على رأسه ووجهه ويده وليس على رجله جراحة يباح له التيمم
على عكسه لإساره. وقد رتب الكثرة في الأعضاء له كما رتب له وجهه

ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الاكثر من كل
 عضو مجاً، وان استوى الجرح والصحيح تخلوا فيه قال بعضهم ليسقط
 غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك وتلف
 عضو يباح له التيمم عندئذ اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم
 ينتقض تيممه الجنب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم
 في قول ايحيفة ربح. والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في
 قولهم. واما المحدث في المصرا اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على
 قول ايحيفة ربح والصحيح انه لا يباح له التيمم. قال مشايخنا في حديثنا
 لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا اجرا الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل
 الحمام ويغتسل فيتعلل بالعسرة عند الخروج. ومن به جدي اوجب
 يجوز له التيمم لان الاعتسال يضره. ومن لا يقد ر على الوضوء الامشقة لا يباح
 له التيمم. المسافر اذا مر في الفلاة بماء موضوع فجب او نحوه لا ينتقض تيممه و
 ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء. والمباح في نوع لا يجوز
 استعماله في نوع اخر الا ان يكون الماء كثيرا ويستدل لكثرة علم انه وضع للشرب
 والوضوء جميعا فيجوز وضوء التيمم. وذكر القاضي الامام ابو علي الفسفي عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضوء للوضوء
 للوضوء لا يباح منه الشرب. الاسبر في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلاة
 يتيمم ويصل بالايماء ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال له غيره ان توضأت
 حبستك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيد بمنزلة الحبوس في المصرا اذا لم يجد
 ماء ووجد ترابا نظيفا فانه ستمه ثم يصد. وانه لا يباح له الماء اذا لم يجد ماء ولا ترابا

تظيافا ليصل في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولجسوا على ان الماشي لا يصل في وهو
يمشي. ولا الساج وهو يسبح. ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف
خروج الوقت ولو حبس الرجل الطاهر في المكان الفجس يصل بالايما ثم يعيد
كان ذلك في الحضرة في السفر قال محمد ربح في السفر لا يعيد وفي الحضرة يعيد للصلى
بالتيمم اذا راي سرايا وطن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلوته
جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ومن هذا الجنس مسائل احدى هذه. و
منها اذا راي مرة على ثوبه فظن انها نحاسة فانصرف ليصلها ثم علم انها لم تكن نجاسة
ومنها اذا ظن انه قد مسح الرأس او لم يتوضأ أصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ
ومسح. ومنها اذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها. ومنها
ما مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلوته
في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ويفارق هذا الجنس
مسئلتان. الاولى اذا ظن في صلوته انه رعب فانصرف ثم علم انه لم يرعب. والثانية
قوم صلووا بالجماعة غرأوا سودا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو
ثم علموا انه كان غبارا او دواب ان جاوزوا موضع صلوتهم فسدت صلوتهم
والافلا. المصلحة بالتيمم اذا راي سرايا ان كان اكبر رايه انه ماء يباح له ان يصرف
وان استوى الظن ان يصل له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان
ظهر انه كان ماء يلزمه الاعادة والافلا. التوضي اذا اقتدى بالمتيمم ثم
راى المقتدي ملء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدي دون صلوة
الامام. المتيمم اذا مر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول ابي حنيفة صح
وقيل لا ينتقض عند الكل كالوكان يقظا فامر بموضع بقرية ماء ولم يعلم

به مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن
 احد هناك يعينه جازله التيمم بالافتراق وان كان معه احد يعينه على
 استعمال الماء ان كان المعين حرا او امرأة جازله التيمم في قول ابى حنيفة ربح و
 ان كان معه مملوء اختلف المشايخ ربح فيه على قول ابى حنيفة ربح قال
 بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم
 عند الكل ومن جنس هذا مسائل احديهما هذه ومنها انه اذا كان لا يقدر
 على التوجه الى القبلة بنفسه وثم من بوجهه الى القبلة ومنها اذا كان على فراش
 نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان ظاهر ثم احديهما يحوله واجمعا على انه اذا
 عجز عن القيام بنفسه وثمة احد يعينه صلى قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف
 الاعشى اذا وجد قائما الى الحج والجمعة عند ابى حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج
 المقعد اذا وجد من يحمله للصلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح لاجعة عليه عند الكل يعني ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات
 بلا خلاف وذكر القاضى الامام ابو عبد الله السفدي ربح ان الكل على الخلاف السافر
 اذا لم يكن على طلع من اللغات يتيمم ويصلي ليكون محرز ثواب الاماء في اول الوقت
 وان كان على طلع من الماء يستحب له ان ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى يقع
 الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس مسافرا جنب ولم يجد ماء
 فتيمم وصلى فما حدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للنجابة فانه لا يتيمم مسافرا
 اجنب فغسل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للنجابة لانها
 باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم فقهه ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فانه يغسل
 به اعضاءه وضوئه وما بقى من جسده لم يكن غسله في المرة الاولى ولا يغسل

فرجة فانه لو احدث حدثا غير صحك ثم وجد ماء يغسل به اعضاء وضوئه وما يقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا لتفاد التيمم في اعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل. ومن الناس من لجى اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل. والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

فصل فيما يجوز به التيمم

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والجص والنورة والمغرة والسبخة والزرنيخ والمرداسنج والاثمد والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار ولم يكن بان كان مغسولا او امس مس قوفا او غير مد فوق في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال محمد رحمه الله ان كان الحجر مد قوفا وعليه غبار جاز به التيمم ولا فلا. ولوتيمم بارض قدرش عليها الماء وبقي فيها ندوة جاز ويجوز التيمم بالاجر والحصى والكيزان والجباب والحيطان من المدر ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن مطليا او تيمم بظهرها جاز. ولوتيمم بالخرق ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذ من التراب النخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز وان جعل فيه شئ من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يبلطخ به بعض ثيابه او جسده. ويتراعى يحجب ثم يتيمم به. وقال الشيخ الكرخي رحمه الله يجوز التيمم بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله انه لا ينبغي ان يتيمم بالطين لان في

نلطخ الوجه ولو فعل جاز. ولو نفّض ثوبه أو لبده أو سرجه فتيمم بغباره
 جاز. ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد لأنهما من أجزاء الأرض. ولا يجوز بالآل
 لأنها خلقت من الماء. ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والوصاص
 والنحاس والصفرو كل ما يذوب وينطج ولا بالملح المائي. ولا تخلوا في الحجبة
 والصحيح هو الجواز. ولا يجوز بالرماد لأنه من أجزاء الشجر من أجزاء الأرض ولو
 تيمم بالنوب أو اللبد لا يجوز. وإن ضرب يد عليه ولزق به تراب تيمم به جاز
 وكذا الأضرب يد على حطة أو شعير فلزق التراب أو الغبار بيد تيمم بذلك جاز
 وإذا حرقت الأرض بالنار أن اختلط بالرماد يعتبر فيه الغالب إن كانت الغلبة
 للتراب حازبه التيمم والأفلا. وكذا التراب إذا خلطه باليس من أجزاء الأرض يعتبر
 فيه الغلبة. الأرض إذا أصابته الغصاة فيبست وذهب أثرها جاز الصلوة
 عليها ولا يجوز بها التيمم. مسافر معه سؤجار وماء طاهر ولا يعرف أحدهما من
 الآخر قال محمد رح يتوضأ بهما ولا يتيمم. المصلّي بالتيمم إذا رأى سؤجاراً فإنه
 يمضيه على صلوته ولا يقطع بالشك ثم يعيد بسؤر الحجار. ولو رأى نبذ القصر
 فكذلك عند محمد رح. وقال أبو حنيفة رح يقطع صلوته ويصلي بنبذ القصر
 واعتراض الردة على التيمم لا يبطل حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا. ^{جنب}
 تيمم للظهر وصلى ثم أحدث فحضرته العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ
 لأن الجنبلة قد زالت بالتيمم فإذا أحدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه
 يتوضأ به فإن توضأ للعصر وصلى ثم مر بماء وعلم به ولم يغتسل حتى حضرته المغرب
 وقد أحدث أولم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لأنه لما مر بماء يكفي للاغتسال
 عارجنباً فهذا يجب معه ماء لا يكفي للاغتسال فيتيمم. إذا تيمم ثم شك في تيممه

انه احدث اولم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا توضأ ثم شك
 في الحدث. اذا تلا اية السجدة في المصرو ليس معه ماء لا يجوز له التيمم لانه لا
 يخاف فوتها بتوضأ بعد ذلك ثم يسجد. اذا شهد الجبابة يوم العيد مع الامام
 وخاف الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشرع بالتيمم. فان حدث في
 صلوته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشرع بالوضوء في قول ابي حنيفة ربح
 وقال صاحبه لا يجوز له البناء بالتيمم. ولو احدث في صلوة الجمعة لا يبنى
 بالتيمم لان الجمعة تقوت الخلف وهو الظاهر. ولا يتيمم السلطان لصلوة
 العيد ولا الولي لصلوة الجنازة. رجل رأى التيمم الى الرسخ او الورق ركعة
 واحدة وفعل ذلك نعماً ثم رأى الورق ثلثاً والتيمم الى المرفق لا يعيد ما صلى
 قبل لانه كان مجتهداً فيما فعل ولو لم يكن من اهل الرأي فعل ذلك من غير
 ان يسأل احد اثم سأل فافترق التيمم الى المرفق وان الورق ثلث فانه يعيد
 ما صلى لانه ما كان مجتهداً فيه. واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غير جاز
 مسافراً حدث ومعه ثوب فنجس فوجد ماء قد ما يكفي للوضوء او للنجاسة
 ولا يكتفي لهما فانه يفضل الثوب به ويصلي بالتيمم. فان توضأ بالماء وصلى في
 الثوب النجس جاز ويكون مسياً فيما فعل. واذا تيمم لصلوة الجنازة وصلى
 جاز له ان يصلي بذلك التيمم على جنازة اخرى قبل ان يقدر على الوضوء. كما لو
 تيمم للكتابة وصلى كان له ان يصلي مكتوبة اخرى. رجل اتى ماء من المياه
 اى حياً وطلب ماء فلم يجد فصلى بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوماً من اهل
 فلم يسألهم فصلى بالتيمم ثم سألهم فاجروا بالماء لم يجز وان سألهم فلم يجبروا ولم
 ير قوماً من اهل جازت صلوته مسافراً فترقى للماء في رحله او في رحله ماء

ولم يعلم به فتيم فصل جازت الصلوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو كان
 على شطنهم واجب بئر ولم يعلم به. وعن أبي يوسف رحم. في هذين الفصلين ^{بأن} رعا
 ولو صلى عرياناً ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحم. أنه على هذا الخلاف
 المسافر إذا وجد ماء قد رما بفصل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا
 إذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمماً فوجد ماء قد رما
 يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلثاً ثلثاً ثم بقي الماء فإنه
 يعيد التيمم. إذا حدث الإمام في صلوة الجنازة قال الفقيه أبو بكر محمد
 بن الفضل رحم. إن استخلف متوضياً ثم تيمم وصلى خلفه أجزأه في قولهم جميعاً. وإن تيمم
 هذا الذي أحدث وإمام الناس وأتم جازت صلوة الكل في قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحم. وعلى قول محمد وزفر رحم. صلوة المتوضين فاسدة وصلوة المتيممين
 جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلوة الجنازة يجوز البناء والاستحلاف
 ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرها من الصلوة. إذا أراد أن يتيمم
 فضرب ضرباً واحدة ثم أحدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضرباً
 أخرى لليدين إلى المرفقين جازاً المصلي بالتيمم إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه
 يضره على صلواته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك
 فإذا فرغ من الصلوة سأل أن يعطاه أعاد الصلوة والأفلاذ التيمم الرجل ثم أصاب بعض
 جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسحها بمحقة أو تراب ويصلي لأن المسح
 يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها. وإن صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء
 بالحجر سواء. إذا ظهرت للمسافر من جيفها أو أياها أقل من عشرة فتيمنت إن حصلت ^{للك}
 التيمم حل للزوج إن سطا ما عند الكل وإن لم تصل لأذكر له في الأصل واختلف في المشايخ

روح قال بعضهم يحل للزوج وطئها قبل الصلوة عند محمد روح ولا يحل عندهما
 لان عندهما لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعله ول محمد روح ينقطع والأحوط
 ان لا يطأها. المسافر اذا لم يجد الماء وجد الثلج ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه
 يجوز له التيمم لان التوضي بالثلج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتفادى
 وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضي يباح له التيمم. رجل لم يجد الاثواب
 الكلب فانه يتيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه. جنب لم يسجد فيه عين ماء ولا يجد
 ماء غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عند ناس غير نبي. قال الشافعي روح يباح له
 الاجياز ولا يباح القعود. ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل فكلوا فيه
 قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم. وقال بعضهم يباح.

فصل في المسجد:

يكن المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمه موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه
 او توضع فيه ماء وقد مر قبل هذا. ولا يبرز في السجل لافوق البواري ولا تحت الحصير
 لانا من باب عظيم المسجد وصونها عن النجاسة في اخذ النجاسة بثوبه ولا يلقها
 في المسجد. وان اضطر لذلك كان الالقاء فوق الحصير اهور من الالقاء تحت
 الحصير لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما بينهما مسجد حقيقة فان
 لم يكن فيه بواري يد فيها في التراب او تحت الحصير ولا يتركها على وجه الارض
 ولا يبرز على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة وغيرها
 ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطوانة المسجد او بجائطة. ولو
 مسح بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصلي عليها فالاول ان لا يفعل ذلك
 وان فعل فلا بأس به. وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

مجموعه في ناحية غير منبسط لأبأس به وإن كان منبسطا مفروشا يكره لأنه بمنزلة أرض المسجد. وإن ستمح بخشبة موضوعة في المسجد لأبأس به لأن الخشبة ليست من المسجد. وإن كان في المسجد عش خطاف لأبأس بأن يرمي بها تنزيها للمسجد. ولا يحفر في المسجد بئر ماء لأنه لو حفر يخل فيه النساء والصبيان فيذهب حرمته المسجد ومهابته. ولو كان البئر قد يما يترك كبير زمزم. وإن حفر في المسجد بئر فتلغ فيه شيئا إن حفر أهل المسجد أو رجل أخر باذن أهله لا يضمن الحافر. وإن حفر غير اذن أهل المسجد يضمن الحافر ما تلغ فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد أو لا يضر كما لو حفر بئر في ملك الغير غير اذنه وكما لو علق رجل لبس من أهل المسجد قنديلا أو بسط حصيرا فتلغ به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة ربح. ويكره غرس الشجر في المسجد لأنه يشبه البيعة ويشغل مكان الصلوة إلا أن يكون منفعة للمسجد بأن كانت الأرض ترة لا يستقر أساطينها فيغرس فيه الشجر ليقل الترة. ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيت وضع فيه الحصير ومنع المسجد به جرت العادة من غير تكبير ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طريقا يمر فيه من غير عذر فإن فعل بعد رجاز. ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة. ولو تعلق بثياب المصلين شيئا من بردى المسجد أو حصيرة فأخرجه ولم يتعمد ذلك لا يجب عليه الإعادة لأنه ليسير لا يعتبر. ويكره أن يخطط في المسجد لأنه أعد للعبادة دون الأكساب. كذا الأوراق والفقهاء إذا كتب باجرة أو لمعلم إذا علم الصبيان باجرة. وإن فعلوا بغير أجر فلا بأس به. وعن محمد بن سلمة ربح إذا أقد الرجل في المسجد خياطا يخطط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدم وباب لأبأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فحشا يضر بالمسجد

لان فيه ضرورة. ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف بشيء
 يضر. وقيل لا بأس بالغريب ان ينلم في المسجد ويكره الجلوس في المسجد المصيبة
 ثلاثة ايام او اقل. وفي غير المسجد يرخص للرجال ثلاثة ايام والترك اولى. ويكره اتخا
 الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا وكبيرا غائبا ولا بأس للمعتكف
 ان يبيع ويشترى في المسجد وتكلموا في صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه
 الجماعة. قال عامة المشايخ يكره الامن على من مطرد نحوه سواء كان الميت والقوم
 في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد
 والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام
 وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد. قال بعضهم لا يكره لان
 سبب الكرامة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين
 الميت. وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة السلف جرت لصلوة الجنازة
 باعداد موضع على حدة فلم يكره ذلك لما اعدوا والها موضعا على حدة. مسجد بني
 على سور المدينة قالوا لا يصح فيه لان السور حق العامة. ويتنبى ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجدا باذن الامام
 جازت فيه الصلوة لان للامام ان يجعل الطريق مسجدا فهذا اولى. وعن ابي يوسف
 ربح ذكره الناطق في ربح في الواقعات اذا بنى في ارض الغصب مسجد او حمام او خانوت
 لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الخانوت والحمام ويدخل الخانوت لشراء
 المتاع. اما الصلوة في ارض الغير ان كانت للذي تكرر لانه ما به ذلك ويتضرر به وان
 كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به
 وان كانت مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صدقة ومودة او كان صاحبها حرا

المتعلق برضه بذ لك لا بأس به. إذا كان لمنزل الرجل مسجدان يذهب
 إلى ما كان أقدم فأن كانا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن
 استويا فهو مخير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فأن كان فقيهها يذهب إلى الذي
 قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وإن لم يكن فقيهها يذهب حيث أحب ويذهب
 إن يكون الجواب على التفصيل أن كان هو ممن يؤم الناس فكذا لك وإن
 كان ممن يقتدي بغيره يذهب إلى ما كان أمامه أصح وأقرب. رجل صلى
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حيه فإنه يصلي في مسجد
 منزله وإن كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فإنه يذهب إلى
 مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وإن كان واحد إلا أن المسجد منزله حقه عليه
 فيؤدى حقه مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقوم ويصلي
 وحده فذل لك أحب من أن يصلي في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد
 حيه فإن ذهب إلى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن. وإن صلى في مسجد
 حيه وحده فهو حسن. وإن دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن. وإن
 دخل مسجد ثم أقيم مسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاءه إلا خبا
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فاتت لأحدكم صلوة في مسجد
 فليصلها في مسجد. ولا يتبع الساجد وقبل أن يدخل المسجد له الخيار على
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالما أو
 معروفا يذهب إلى المسجد ويصلي فيه. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 أن كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذا لك. وإن كان ممن يلحن في القراءة فالأفضل
 أن يطلب غير مقتدي به. وإن فاتته التكررة الأولى في مسجد أو ركعة

اور كعتان فالأفضل ان يصلي في مسجد ولا يذهب إلى مسجد آخر لانه صار
 محرمًا فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حتى مسجد. ولو افتتح الصلوة ثم اقيم
 في مسجد قالوا بانه يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلوة. ولو
 افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجد أو في مسجد آخر فانه يتم
 الصلوة. إذا كان امام الحي زانيا أو أكل ربوا له ان يتحول إلى مسجد آخر
 رجل بنى مسجد أو جعله لله تعالى فهو حق الناس بمهرته وعمارته وبسط
 البواري والمحرر والقناديل والأذان والإقامة والامامة ان كان اهلا لذلك
 وان لم يكن اهلا قال رأي في ذلك اليه. الجبانة وصلى الجبانه لهما حكم المسجد
 عند اداء الصلوة حتى يصبح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة. وليس لهما
 حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب. وفناء المسجد له حكم المسجد
 حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة
 ولا المسجد ملائنا اليه اشار محمد رحم في باب صلوة الجمعة فقال صح الاقتداء
 في طائفة المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيافة
 الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطائفة بالكوفة متصلة بالمسجد ليس
 بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف. فاما دار الصيافة
 فمنفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف
 فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانها
 من فناء المسجد متصلة بالمسجد رجل حفر بئر في فناء المسجد او حداثا
 المسجد فانه يوم بالتسوية ولا يقضى بالنقصان. وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يوم
 بالتسوية وله عدم حاطا الدار رجل ملكا له او حفر بئرا فيها يصح التقصان

قوم صلوا في الصلوة جماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو قنطرة
ليرقيم فيه أحد جازت صلواتهم فكانت الصفوف حوله ذلك الموضع متصلة
لأن الصفوف إذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد
واحد. وآر فيها مسجد ان كانت الدار إذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان
في الدار وهو في حكم مسجد جماعة يثبت فيه أحكام المسجد من حرمة البيع و
حرمة الدخول للمجنب إذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه. وإن كانت
الدار إذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وإذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا
مسجد جماعة وإن كانوا لا يمنعون الناس عن الصلوة فيه. ولا بأس بأن
يتزلف سراج المسجد في المسجد إلى ثلث الليل لأن لهم أن يؤخروا الصلوة إلى
ثلث الليل. ولا يتراء أكثر من ذلك إلا إذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك
معتادا في ذلك الموضع. ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة
وبعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وإمام معلوم
يصل فيه الناس فوجا فوجا بجماعة الأفضل أن يصل فيه كل فريق بأذان و
قائمة على حدة. مسجد كبير من رجال بين يدي المصل في أي مقدار يكره المرور
فيه ولا يكره حتى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قدره بخمسين ذراعا و
فيها دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والثاني
الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره. وبقيّة مسائل المسجد
تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى

كتاب الصلاة

الاذان سنة لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الأمة
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر او قرية او محلة اجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم. وأهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء
فيحتاج الى معرفة القبلة والاذان شرع لاجل ان الناس الى المسجد لأداء
الصلوة واعلامهم بدخول وقت الصلوة وابطاح الافطار بحمة الاسماء
فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه
فجعلت الباب على فصلين . فصل في معرفة القبلة . فصل في
معرفة مواقيت الصلوة وذكر مسائل اشتباه القبلة ومسائل
الاذان بعدها

أما الاول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه الى عينها ثم
تعين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشامي . ولاهل المدينة
موضع الحطيم واليزاب . ولاهل اليمن الركن اليماني . ولاهل الهند ما بين
الركن اليماني الى الحجر . ولاهل خراسان وشرق الباب ومقام برهس
يختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله الحرجي عليه التوجه
الى عين الكعبة . وقال غير من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المجاريب التي نصبتها
الصحابه والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة اهلها

عن يمينه والمشرق عن يساره. وهكذا قال محمد بن روح وإنما قال ذلك لقول عمر بن
الله تعالى عنه إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينكما قبلة
لأهل العراق. وحين فتح خراسان جعلوا قبلة أهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب
الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم في استقبال الحاريب النصوبة فإن لم تكن فالسكك
عن الأهل. أما في البحار والمفاوز فندليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه أنه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله
قال في قبة أهل الري اجعل المجدى على منكبك الأيمن. واختلف المشايخ في ما
سوى ذلك من الأمصار. وقال بعضهم إذا جعلت بنات نعش الصغرى على
أذنك اليمنى وانحرفت قليلا إلى الشمال فذلك القبلة. وقال بعضهم إذا جعلت
المجدى خلف أذنك اليمنى فذلك القبلة. وعبد الله بن المبارك وأبو
مطيع وأبو معاوية وسلم بن سالم وعلي بن يونس رحمه الله قالوا قبلتنا المغرب
وعن بعضهم إذا كانت الشمس في برج الجوز في آخر وقت الظهيرة استقبلت الشمس
بوجهك فذلك القبلة. عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه قال إذا قمت مستقبلا لمغرب في
وقت العشاء الأخيرة يكون فوق رأسك نجمان مضيآن هما موضع زوال الشمس
من رأسك وهما متقابلان والذي عن يمينك يقال له النسر الواقع والذي عن يسارك
يقال له النسر الطائر وهو سرعما سقوطا فإذا سقط الذي عن يمينك فسقوطه
يكون بجذله منكبك الأيمن وإذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك
بجذله عن يمينك اليمنى فالقبلة ما بينهما. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله قبلتنا
هي على قبلتنا. وعن القاضي الأمام صدر الإسلام ما هو قريب من هذا
فإنه قال القبلة بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس

في ديار ناسيبا به وهو عند نضج العنب في ديار ناوقت العشاء الأخيرة
 يكون حذاء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين
 ذراعاً في مرأى العين فاذا مر على راسك يكون القبلة بينهما وعن الشيخ
 الامام ابي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى
 مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين
 من يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذا الاقوال بعضها
 قريب من بعض واقربها الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر القاضي الامام
 صدر الاسلام رح رجل اشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
 الى هذا الجانب وهو يتحوي الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع
 لم يلتفت لك كلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يلتزم اجتهادهما باجتهاد
 غيره وانك انما من اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقولهما ولا يجوز له ان
 يخالفهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما من
 علم رجل دخل في الصلوة بالتخوي واجتهاد كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم الصلوة
 فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بمحاله الاول ودخل في صلوة وصلوة
 الاول جائزة وصلوة الداخل فاسد. وعن ابي يوسف رح انه يجوز صلوة
 الداخل ايضاً. الا اني اذا صلى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعرج حين اقتتح الصلوة وجداً من يسأله
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعرج

على صلوة كان اولها الى غير القبلة . رجل صلى الى غير القبلة مستمداً روى عن النبي
رح انه يكفرون اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح . وكذا اذا صلى
في الثوب النجس او بغير طهارة . وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بتاويل
قوله تعالى فايما اتوا لو افتم وجه الله لا يكون كافراً قال مشايخ بخارامتهم القاضي
الامام ابو علي السفدي وشمس الائمة الحلواني رح اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر
وكذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جائرة حالة الاختيار
وهو الطوع على الدابة . ومن العلماء من جوز الصلوة في الثوب النجس فلا يحكم
بكفره . اما اذا صلى بغير الطهارة مستمداً فانه يصير كافراً . وقال شمس الائمة الحلواني
رح يكون زنديقاً لان احد الرجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفاً بالله
تعالى . رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جاز
صلوته لانه ليس عليه ان يفرج ابواب الناس للسؤال عن القبلة . ولا يعرف
القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تعيين
المحراب من غيره وعسى يكون ثمرة هامة تؤذيه فجازله التحريم المصلحة اذا نوى مقام
ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه . قال الفقيه ابو احمد العياضي لم يكن الرجل
الى مكة اجزاء لان عنده المقام والبيت واحد . وان كان الى مكة لا يجوز له لانه
عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوته الا ان يريد به الجهة فتح يجوز صلوته
ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوته لان المحراب ليس بقبلة بل
هو علامة . وقوله وجهت وجهي للصلوة لا ينوب عن نية القبلة بعض
مسائل النية ياتي في باب افتتاح الصلوة انشاء الله تعالى . واما معرفة الادوات
فالاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول

كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذب السرحان ويعقبه ظلم لا يخرج به
 وقت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 يستطيع ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر يسمى مستطير الذي لك
 يثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر
 واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتفقوا على ان اول
 وقت الظهر حين تزول الشمس. واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة
 رح آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال. وقال
 صاحباه رح حين صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال. وطريق معرفة
 الزوال وفيئ الزوال ان تغرز خشبة مستوية فارض مستوية فمادام الظل في
 الانقصاص فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس
 قد زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون
 فيئ الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى
 فيئ الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابو حنيفة رض. وعندهما اذا صارت
 الزيادة مثل العود سوى فيئ الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رح
 ان يحصل لمعرفة زوال الشمس طريقا اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
 فمادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صارت الشمس
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج
 وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين تغرب الشمس. ويكره التأخير
 الى تغير الشمس. واختلفوا في ذلك التغير قال بعضهم والتغير ضوء الشمس
 الذي على راس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

وانما يعرف التغير في قوسهما ان ينظر الى قوسهما ان امكنه ان ينظر الى قوسهما ولم
 تحرمه علم ان الشمس قد تغير. وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تتغير. و
 اول وقت المغرب حين تغرب للشمس واخر ما حين يغيب الشفق. وقال
 الشافعي رحمه الله وقتها مفدار ما يمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد
 غروب الشمس من ادائه ثلث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعد كان قاضيا
 لامور يا. واول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه انما اختلفوا
 في الشفق قال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله هي الحمرة. وقال ابو حنيفة رحمه الله
 هو البياض الذي يلي الحمرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غاب الحمرة ولم يغيب البياض
 للمعترض الذي يكون بعد الحمرة لا تجوز عنده ثم تاخير العشاء الى ثلث الليل
 مستحب والنصف الليل مباح والآخر الليل مكروه والافضل في صلاة الفجر
 التنبؤ عندنا. وقال الشافعي رحمه الله التنبؤ في صلاة الفجر بالاداء
 في اول الوقت في سائر الصلوة افضل. وقال الطحاوي رحمه الله في صلاة الفجر
 بدا بالتغلبس ويختم بالتنوير اذا كان يربا اطالة القراءة والتمكيد لا يربى فالتنوير
 افضل. اجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر ان يكون في صلاة الفجر هو التسليم. وحال التنوير
 ما قاله شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ابو علي النيسابوري رحمه الله بعد
 بعد انتشار البياض في وقت لوصلة الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين اية
 لستين اية او اكثر ويرتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته
 يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي
 الله تعالى عنهما. ويؤخر الظهري في الصيف ويجعل في الشتاء. ويؤخر العصر في الصيف
 والشتاء جميعا. ويجعل المغرب في الصيف والشتاء في حايه يجعل العشاء في

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ رضي الله تعالى
عنه آخر العشاء في الشتاء فان الليل فيه طويل وعجل في الصيف فان الليل
فيه قصير هذا اذا كانت السماء مصححة فان كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر
والغروب ويعجل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصل العشاء إلى طلوع
الفجر. والأفضل ان يصلها في آخر الليل اذا كان يثق من نفسه انه يستطيع
في آخر الليل. وان كان لا يثق فالأفضل ان يصلها في أول الليل. وان اوتر قبل
العشاء متمدا لا يجوز. وان صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السجدة فاوتر
فلما فرغ من الوتر ذكر انه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر
في قول: بخيفة ترج. ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلث ساعات
لا يجوز فيها التطوع ولا يجوز المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة
اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف لان نزول الشمس وعند احمرار
الشمس لان تغيب الا عصر يومه فانه يجوز اداءه عند الغروب. وعن أبي يوسف رج
انه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة. وتسعة اوقات يجوز فيها
قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لما سبب
كالنذور وركعتي الطواف وتحية المسجد او لم يكن لها سبب. بعد طلوع
الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر. وبعد الغريضة قبل طلوع الشمس
وبعد صلوة العصر قبل التغير. وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب. وعند
الخطبة يوم الجمعة. وعند الاقامة يوم الجمعة. وعند خطبة العيد من
وعند خطبة الكسوف. وعند خطبة الاستسقاء. ويجوز التطوع قبل
العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رح ما دام الانسان يقدر على النظر الى
 قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة واذا عجز عن النظر يباح
 فيه الصلوة. وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر
 ربح او محين ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند
 الشافعي رح لا يكره مكة. واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يتطوع
 ثم يقضي في ظاهر الرواية. ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد
 ما عندنا الا صلوة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه
 يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين
 الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة
 العيد بن في المشهور ويتطوع بعد صلوة العيد ما شاء. ومن بعض الصحابة
 انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد. ولا يصلح يوم الجمعة اذا خرج الامام
 للخطبة. فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه
 ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب
 وشي من السورة وبه اخذ للمشائخ. ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين
 وقعد على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يقيد ها بالسجدة حتى خرج
 الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم
 يتبها اربعا ويخفف القراءة. وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت
 للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد ها بالسجدة فانه يتبها ركعتين واذا سلم
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح انه قال يقضى

أربع مسائل اشتباه القبلة رجل صلى في الصلوة الجهة من غير شك ولا تحري ان يتبين
 انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك او لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك
 للموضع فصلوته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلوة
 يجعل مستقبلًا للقبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصلوته فاسدة وان شك
 فالقبلة فصل إلى الجهة من غير تحري ان تبين انه اخطأ القبلة او اكبر رأيه ذلك او لم
 يتبين من حاله شيء فصلوته فاسدة . وان تبين انه اصاب فصلوته جائزة . وان كان
 اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي
 رح الصحيح انه لا يجوز صلوته . وان صلى إلى الجهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او
 ظهر انه اصاب او كان في اكبر رأيه ذلك فصلوته جائزة بالاتفاق . وان ظهر انه
 اخطأ فكذلك عندنا . وان اشتبهت عليه القبلة فتحرى ودفع تحريه على جهة
 فاعرض عن تلك الجهة وصلى إلى الجهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصلوته
 فاسدة وعن أبي حنيفة رح انه يحشى عليه الكفر هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ
 من الصلوة . وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى
 إلى الجهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو
 ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة
 استقبال الصلوة . وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم
 صلوته ولا يستقبل لان صلوته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ . فاذا تبين ان اصاب
 القبلة لا يتغير حاله . وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى إلى
 جهة من غير تحري في خلال الصلوة انه اخطأ استقبل الصلوة لان صلوته كانت
 فاسدة لهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال . وان ظهر انه اصاب

القبلة فكذا لك يستقبل الصلوة لان افتتاحه كان ضعيفا لا يحكم بجواز الصلوة ما لم يعلم
بالأصابة فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء. بخلاف ما اذا علم بالأصابة بعد الفراغ
حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء. وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شئت و
افتتح الصلوة للجهة بالتحري ثم تبين في خلال الصلوة انه خطأ فانه يستقبل
الجهة الثانية ويمضي على صلوته. وأن ظهر انه اصاب بمضي على صلوته لان
افتتاحه ههنا كان صحيحا فجاز له البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شئت وتحري
الجهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصل للجهة اخرى فظهر له في خلال الصلوة انه
خطأ او كان اكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلوة. وأن ظهر انه اصاب القبلة
فكذا لك لان افتتاحه كان فاسدا واحدا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة
يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى. ولو اشتبهت عليه القبلة
فصل ركعة بالتحري فتحول رأيه للجهة اخرى وصل الثانية الى تلك الجهة
هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات روي عن محمد بن ربح انه يجوز ولو صلى
ركعة بالتحري ثم تحول رأيه للجهة اخرى فصل الركعة الثانية للجهة
الثانية فتحول رأيه الى الجهة الاولى لاختلاف فيه للمشايخ ربح منهم من قال
يتم صلوته للجهة الاولى ومنه قال يستقبل الصلوة. رجل اشتبهت
عليه القبلة بمكة ولم يكن بجبض يده من يسأله فصل بالتحري ثم ظهر انه خطأ
حكى ابن رستم عن محمد بن ربح انه لا اعادة عليه. وكذا لو كان الاشتباه بالمدنية
رجل دخل مسجد الاحزاب له وقبلته مشككة فصل بالتحري ثم ظهر انه
خطأ كما عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الامل فلا يجوز له التحري
وان تبين انه اصاب القبلة جازت صلوته لحصول المقصود وصارت هذا

المسئلة بمنزلة ما لو شئت في القبلة وصلي من غير محر ثرا اذا ظهر انه اصاب
القبلة يجوز صلواته

مسائل الاذان

اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت. وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الحجابة ولا يكره مع
الحديث في رواية. والاقامة تكره مع جميعا فسه يكره اذا انهم واذا اذ نوا
يعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والمجنب وثلاثة لا يعاد
اذا انهم. الحديث في ظاهر الرواية. والقاعد اذا اذن يكره ولا يعاد. وكذا الركاب
في المصر والمسافر اذا نكث راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتح
الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة. خمس خصال لو وجد في الاذان
او في الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة
يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او في الاقامة. وكذا اذا سبق الحث
في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او يستقبل هو اذا رجع
اذ احصر المؤذن في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك
من يلقنه يجب الاستقبال. وكذا اذا عجز عن الاذان او في الاقامة وعجز عن
الاعلم يستقبل غيره. وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
جماعة من اهل المسجد اذ نوا في المسجد على وجه الحاجة بحيث لم يسمع غيرهم
نحضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذ نوا على وجه الجهر
بالاعلان ثم علوا ما صنع الفريق الاول فاهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة
بجماعة الاولى لانها اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق

الباقين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا يكره في البيوت والكروم وضلع القرى لان اذان القرية والمصرا اذان لهم فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا كانا او لم يكونا صلوا الجماعة في الفان ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ابدا. وليس لغير المكتوبة نحو الوتر وعلوة العبد وعلوة الجنابة وجماعة النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطوع في الاذان وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير لحن او مد او ما اشبه ذلك كره. وكذلك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة الحلواني رح انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا بأس فيه بادخال مد ونحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق ثواب المؤذنين. ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والمهمة اجرا فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا فهو حسن بطيب له ذلك ولا يكون اجرا. اما اذن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الائمة الحلواني رح الصحيح ان الوجوب للسعي ونزول المنارة هو الاذان الاول ليس للثاني من المحرمة ما يكون للاول. ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان في الاقامة او عيشية لانه شبيهه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال. واذا انتهى المؤذن في الاقامة لقوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء انماها في مكانه وان شاء مشي الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اولم يكن. الاذان خمسة عشر كلمة وآخر الاذان عند نال الله الا الله. والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذان الفجر في بلاد ناسبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلوة

باب افتتاح الصلاة

افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحريمة. أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى المحراب لا يشترط. وان كان يصل الى الصلوة يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز. اما نية الصلاة امر لا بد منها. الكلام في ذلك في مواضع الاول والخصل النية. والثاني في وقتها. والثالث في كسبيتها. اما اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي رح لا بد من الذكر باللسان. واما وقت النية اجمع علماء ائمتنا على ان افضل ان تكون مقارنة للشروع. ولا يكون شاربعا بنية متاخرة وعن الشيخين الكرخي وحماد يجوز بنية متاخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء البناء وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع. فان نوى قبل الشروع روي عن محمد رح انه لو نوى عند الوضوء انه يصل الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم يحضره النية جازت صلواته بتلك النية. هكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن محمد بن سلمة رح اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل اية صلاة يصلي يجيب على البداهة من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلواته وان احتاج الى تأمل وتفكير لا يجوز. واما كيفية النية لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقتدا بواكل ذلك على وجهين اما ان يكون مفترضا او متفلا مؤديا او قاضيا فالمتفلا يجوز صلواته بنية الصلاة. وكذا التراويح وستائر السنن عند

مشاختلفا ج وان كان مفترضا فان كان منفردا لا يكفي نية للصلاة لان الفرض
 مشروع كما ان النفل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض ايضا لان
 الفرض انواع فلا بد من التعيين فان نوى فرض الوقت يجوز الا في الجمعة لان
 العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده
 الجمعة يجوز وان لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان
 هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت
 او عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لانه لما نوى الظهر فقد نوى اعداده
 الركعات هذا اذا كان يصل في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
 بخروج الوقت فنوا الظهر لا يجوز لما قلنا. ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا لان
 بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض الوقت كان
 ناديا للعصر صلوة الظهر لا تجوز بنية العصر. ولو كان الفوائت كثيرة ^{اشتغل} فاستغل
 بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لان بنية قضاء الفائتة لا
 يتعين البعض. وينوى ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لان عند اجتماع الظهرين
 في الذمة لا يتعين احدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف
 الصلوة. واذا اراد تسهيل الامر ينوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه فاذا نوى
 الاول فصل في ايلييه يصير اولاً. وكذا النوى اخر ظهر عليه فصل في ما قبله يصير
 آخر. فرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففضى
 يوما ولم يعين يوما جاز لان في الصوم السبب واحد وهو الشتر وكان الواجب
 عليه اكمال العدد. اما في الصلوة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب
 يختلف الواجب فلا بد من التعيين لاجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان

يحتاج الى التعيين. وذكر في التتبع عن ابي حنيفة رج رجل فاشتبه عصر يوم فقبض
ارباعا ماعليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعا قضاها
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجوز حتى ينويها ويصليها ولهذا قال ابو حنيفة
رج رجل فاشتبه صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى
صلوة كل اليوم لم يخرج ماعليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على عينية
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة
متعدد فليشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشع في التطوع فظن انها مكتوبة
كانت صلوته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع فكبر ينوي به الفرض يصير شارعا في
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام للقضاء ما سبق فشك في صلوته فكبر ينوي به الاستقبال
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفرد لانه يجوز
الاقتداء بالمنفرد لا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان
يصلي ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جان
لانه لما خرج الوقت تقر بظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ماعليه
الا انه قضى ماعليه بنية الاداء وقضاء ماعليه بنية الاداء يجوز الا ترى ان الاسبر
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا انا كان منفردا ان كان اما ما فهو بمنزلة المنفرد
ولو كان مقديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وقال بعضهم يجوز

وكذا لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكر في باب الحد ث اذا اقتدى
 بالامام ينوي صلوۃ الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلوۃ في الظهر او في الجمعة
 اجزاء ايت هما كانت لانه نوى الدخول في صلوۃ الامام مقتدىا به فيصير
 شارعا في صلوته. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى
 الظاهر فاذا هي الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو
 لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلوۃ الامام ونوى فرض الامام لا يصح اقتداءه
 الا ان ينوي فرض الامام مقتدىا به او ينوي الشرع في صلوۃ الامام لانه لما
 نوى الشرع في صلوۃ الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتدىا به. وقال
 بعضهم اذا نوى الشرع في صلوۃ الامام لا يكون مقتدىا به وقال بعضهم اذا
 انتظر تكبيرة الامام وكبر مع الامام يجوز ويكون مقتدىا به. والاحسن ان
 يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصله الامام. ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء
 بالامام اختلفوا فيه بعضه يجوز واذك لان الجمعة لا تكون الامع الامام. و
 لو نوى الاقتداء بالامام في صلوۃ الجمعة ونوى الظهور والجمعة جميعا بعضهم
 جوز واذك ورجحانية الجمعة يحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام
 ولم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز اقتداءه ولو نوى الاقتداء بالامام وهو
 نرى انه زيد فاذا هو عمر صح اقتداءه لان العبرة لما نوى لما يرى وهو
 قد نوى الاقتداء بالامام. ولو قال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد
 هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقضي صوم الخميس فاذا عليه صوم يوم
 اخر لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

الخميس فاذا عليه صوم يوم أخر جاز. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام والأما
 لم يشترع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام اذا شرع الإمام
 لانه ما قصد الشرع في صلاة الإمام المحال انما قصد الشرع في صلاة الإمام
 اذا شرع الإمام. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام على ظن ان الإمام قد شرع
 ولم يشترع الإمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز. ولو كان المقتدي
 يرى شخص الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر انه
 جعفر جاز. وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت
 بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز. انهم
 لانه عرفه بالإشارة ولغت التسمية. وينبغي للمقتدي عند كثرة القوم ان
 لا يعين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا المحراب فما يصلي
 الإمام فانا أصلي تلك فاذا نرى ذلك جاز. وكذا في صلاة الجماعة لا ينبغي ان
 يعين الميت بان نوى الصلاة على فلان الميت لان المقتدي اذا كان بعيدا من
 الميت يحتمل ان يكون الميت غيره لك ولكن ينبغي ان ينوى الاقتداء بالإمام
 في الصلاة على الميت الذي يصلي الإمام عليه. المتأدى في النية يحتاج الى ان
 ينوى اربعة اشياء ينو الصلاة ويعين الصلاة وينوى الاقتداء وينوى القبلة
 والافضل ان ينوى الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلاة. فان نوى الاقتداء
 به حين وقف الإمام موقف الامامة جاز عند أكثر المشايخ وجاز والمنفرد
 يحتاج الى ثلث نيات نية الصلاة لله تعالى وتعيين اية الصلاة وبينوى القبلة
 وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء. فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة
 على شيء كان شارعا في النقل لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى. ولو ترك فيه اية

صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا أو الإمام ينوي ما ينوي المنفرد لأنه منفرد في حق نفسه ولا
 يحتاج إلى نية إلا منتهى لو نوى أن لا يؤم فلا نية فلا نية فلا نية وأما من نوى به جاز. رجل لم يعرف
 أن الصلوات الخمس فرض على العباد إلا أنه كان يصلي في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاءها
 لأنه لو نوى الفرض فلا يجوز. وكذا إذا علم أن منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف
 الفريضة من السنة ولا ينوي الفريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وأن نوى
 الفريضة في الكل يجوز وإن كان لا يعلم أن بعضها فريضة وبعضها سنة فعلى مع الإمام
 ونوى صلوة الإمام جازت. وأن كان يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم ما للصلاة
 من الفريضة والسنة جازت صلوته لأنه نوى الفرض في صلوته وأن أم هذا الرجل
 غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصلى ونوى الفرض في الكل جازت صلوته. أما
 صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء
 يجوز صلوة القوم أيضاً وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم
 . وإذا تمت النية لمن أراد الافتتاح بكبير ويرفع يده فيصير شارعا في الصلاة
 واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته أما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا
 له بدليته عند بلانيته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر ^{يقض} قال
 أولا أصابعه ويضمها فإذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه
 كل التفريج ولا يضمها كل الضم وإنما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع و
 يضم كل الضم في السجود ويرفع يده خذاً إذ نية ويمس طرف إبهاميه
 شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه. والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية
 الحسن عن أبي حنيفة ربح. وقال محمد بن مقاتل الرازي ربح ترفع المرأة خذاً
 . ما يروى في ذلك حديثا وذلك أقرب إلى الستر ثم تكبيرة الافتتاح

عندنا شرط وقال الشافعي رحمه ركن وثمرة الخلاف تظهر في بناء النفل على تحريمه الفرض
عندنا يجوز وعندنا لا يجوز. فان افتتح الصلوة بالتحميد والتهليل والتسبيح
فقال سبحان الله ولا اله الا الله بطل وقال الله اعظم وقال الله والرب ولم يزد او قال لا
اله الا الله او لا اله الا الله بطل الله يصير شارعا في الصلوة. وكذا لو قال
اللهم بصير شارعا عند الفقهاء. ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي
لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء. ولو قال الكبير او قال الاكبر او
قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف
يجوز اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا باللفظة التكبير. ولو قال بالفارسية قل بزرگ
لو قال قل بزرگ او قال بنام من لا اله الا الله بزرگ يصير شارعا في الصلوة في قول ابي حنيفة رحمه
صلها لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية
عندنا ابي حنيفة رحمه يجوز وان كان يحسن العربية وعندنا اذا كان يحسن العربية
لا يجوز وتفسد صلوة كذا ذكر شمس الائمة المحلوا رحمه وعلى هذا الخلاف
جميع اذا كان الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود
فان قال بالفارسية بارب بيا مرزمر اذا كان يحسن العربية تفسد صلواته
وعنده لا تفسد. وكذلك ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والحبشية و
النبطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة. أحدها من والثانية
اذ كتبت تفسير القرآن بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه ويكره منه المحاض والجنب
وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبه في هذا مشتبك والصحيح من قولها
كقوله لا نهما ياخذن بالاحتياط. والثالثة انما اذا تعلم تفسير سورة من القرآن
نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند ابي حنيفة رحمه يخرج من ان يكون اميا لا يجوز

صلوته الأبرياء ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحم لان قولهما يمين لا يحسن العربية
كقول أبي خنيفة رحم. وحكى شمس الدين الحلواني رحم عن القاضي الإمام أبي علي نسفي رحم في صلاة
الجنابة لودعا الإمام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي خنيفة رحم
سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز أن يدعو
بالفارسية ولا يجوز صلوته ولا صلاة القوم وإن كان لا يحسن العربية يجوز صلوته
واقته من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحد فعلى هذا في المكتوبة إذا كان الإمام
لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي خنيفة رحم وعندهما
لا يجوز بمنزلة القاري إذا اقتدى بالأمي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول أبي خنيفة
رحم يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أو لم يعلم وعلى
التالي أن يخبر السامع أنها آية السجدة وعلى قولهما أن كان التالي يحسن العربية لم يكن
تلاوة أصلا وإن كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه. أما السامع أن علم أنها آية السجدة
يلزمه السجدة والأفلا. وبكبر المقتدي مع الإمام. فان قال المقتدي الله أكبر
وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحم الأصح أنه لا يكون
شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع فقال الله أكبر إلا أن قوله الله كان
في قيامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة واجمعوا على أن المقتدي
لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في أظهر
الروايات. وإذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتى بالتسليم بقول سبحانك اللهم الخ
أما ما كان أو مقتديا أو منفردا وإذا أكبر المقتدي قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا
في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصير شارعا. وفي رواية النوادر لا يصير شارعا
حتى لو ضحك تهقها لا ينتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحم

وما ذكر في النوادر قول محمد بن محمد بن محمد يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة منزلة الاقتداء بالمحافظ والحاروثة لا يصير شارعا ابو يوسف بن يقول المحافظ والحار لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل وكما فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة. وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات الجنازة والقبور. ويرسل في القومة بين الركوع والسجود ولا يقول وجهت وجهي للذي الاخرى لا قبل التثاء ولا بعده. وعن ابي يوسف بن انا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض منيفاداه انا من المشركين ان صلاته ونسكه ومحباي ومما لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين. وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وعند ابي حنيفة ومحمد بن لوقال ذلك قبل التكبير لاحضار القلب فهو من. والافضل في تكبيرة الافتتاح في قول ابي حنيفة بن ان يكون تكبير المقتدي بمقارن التكبير الامام بن علي قول صاحبه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر بمقارن التكبير الامام لا يصير شارعا في الصلوة في احدي الروايتين عن ابي يوسف بن علي قول محمد بن يصير شارعا واختلفوا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف ومحمد بن بن يسلم بعد الامام وعن ابي حنيفة بن فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم بمقارن التسليم الامام. قال الفقيه ابو جعفر بن المختار ان يفتل في اصله الامام عن يمينه فيسلم المقتدي عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره فيسلم المقتدي عن يساره فان لم يكبر المقتدي مع الامام وكبر قبل فرغ الامام من قراءة الفاتحة كان محرزا ثواب تكبيرة الافتتاح. ولا يقول في التثاء جل ثناؤك. ولو ادرك المقتد الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك التثاء ويكبر ويركع. وان ادرك

الامام في السجود فإنه يكبر للاقتحام قائما وياؤه بالتثنية ثم يكبر ويسجد : كذا قالوا
 أدركت الامام في الفضة . ولو أدركت الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل لا ياء بالتثنية بل يستمع . وقال غيره ياء بالتثنية قال مولانا رضي الله تعالى
 عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا ياء بالتثنية
 ولو كان يسر بالقراءة ياء بالتثنية . ولو ان المسبوق لم يأت بالتثنية في اول الصلوة فقام
 القضاء ما سبق ذكره اليكسانيات انه ياء بالتثنية عند محمد راجح ولم يذكر فيه خلافا
 وبعد الفراغ من التثنية بتعوذ اما ما كان او منفردا ولا بتعوذ ان كان مقتديا بقوله
 خيعة ومحمد راجح والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كان حسنا والاحتار
 فالتعوذ هو اللفظ للعول يعود بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو جعفر راجح الاحتار
 قوله استعبد بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا
 قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما ما كان او منفردا
 وان كان مقتديا لا يقرأ وان كان الامام اميا لا يصح اقتداء القاري به والله اعلم

فصل فيمن يصح الاقتداء وقين لا يصح

لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالمجنون المطبق فان كان مجنونا ويفيق يصح الاقتداء
 به ان الافاة ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان وعلى قول آئمته بل يجرى يصح الاقتداء
 بالصبيان في الترويح والسنن المطلقة . ولا يصح اقتداء القاري بالاممي ولا بالاممي
 ولو صلى الاممي وحده وبجبهه ما رأي صلى تلك الصلوة لا يجوز صلوة الاممي وان لم يكن
 القاري في الصلوة جاز من صلوة الاممي . ولا يصح اقتداء الاممي بالآخرس
 ويصح اقتداء الآخرس بالاممي . الاممي اذا اقتدى بالقاري فتعلم سورة في وسط
 الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح لا تفسد صلوة لان صلوة

كانت بقراءة. وقال غيره تفسد صلاته لأنه يقوى حاله ولا يصح اقتداء الكايس
 بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العار ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد
 خروج الوقت. ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت. وبعده. وكذا المقيم إذا
 صلى ركعتين من العصر فعربت الشمس فجاء مسافر واقضى به في هذا العصر
 لا يصح اقتدائه. ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمؤمي. وصح اقتداء القائم
 بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالتفعل. وعلى القلب
 يجوز. ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض المجع عند اختلاف الفرضين بأن
 كان أحدهما يصل الظهر والأخر يصل العصر. وكذا صاحب الظهر إذا لم لأصحاب
 الجمعة أو الإمام يصل الجمعة والقوم يصل الظهر. وكذا ظهر أمس وظهر اليوم
 لأنها من زمان مختلفين اختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين يأتي ذلك
 بعد هذا إن شاء الله تعالى. ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ونذر الرجل الآخر أن
 يصل ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر لا يجوز. ولو نذر أن يصل ركعتين فقال
 رجل آخر علي أن أصلي نيتك الركعتين المنذرتين ثم اقتدى أحدهما بالآخر
 جاز. ولو نذر الرجل أن يصل ركعتين ورجل آخر خلف وقال والله لأصلي
 ركعتين فاقضى الخالف بالناذر حرار ولو اقتدى الناذر بالخالف لا يصح.
 ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما السبوعا فاقضى أحدهما بالآخر في ركعة
 الطواف لا يصح اقتدائه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو خلف رجلان كل
 واحد منهما أن يصل ركعتين فاقضى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع
 بالمتطوع. ولو أن خفي المذهب اقتدى في الوقت بمن يرى مذهب أبي يوسف
 ومحمد صح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لأن كل واحد

منها يحتاج الىنية الوتر فلم يختلف بينهما . رجل شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد .
 ورجل اخر شرع في ركعتين تطوعا ثم افسد فاقتدى احد هما بالآخر في قضاء لا يجوز
 وكذا لو اقتدى احد هما بـ رجل يصل من دور . ولو ان قوما افتتحوا التطوع مع الامام
 ثم افسدوا فاقتدى بالامام في قضاء تلك الصلوة واقتدى بعض القوم ببعض
 صح اقتدائهم . ويجوز اقتداء المتوضيعة بالتيمم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم
 ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب
 الحج بمثله . ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ماسبق بمثله ولا اقتداء اللاحق
 بمثله وامامة المفتصل لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خروج الدم
 يجوز . ويجوز امامة الاحلب للقاتم بمنزلة اقتداء القاتم بالقاعد ولا يصح اقتداء
 النازل بالراكب . امامة الثلث لغير الثلث ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 انها تصح لان ما يقول صارت لغة له وقال غيره لا تصح وصلوة الامام في هذه المسائل
 جائزة الا اذا كان الامام اميا واقتدى به القاري فان صلوة الامي لا تجوز
 وكذا الاخرس اذا اقتدى به الامي فانه لا يجوز صلوة الاخرس ايضا . وفي كل موضع
 لا يجوز الاقتداء هل يصير مقتدي شارعا في صلوة نفسه في رواية باب الحديث
 لا يصير شارعا . وكذا في رواية الزيات حتى لو ضحك فمعه لا ينتقض طهارته
 وفي رواية باب الاذان يصير شارعا . قيل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحم
 وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم بناء على ان فساد الجبهة
 يوجب فساد التحريمة في قول محمد رحم وعلي قولهما لا يوجب . والقاري اذا اقتدى
 بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعا في الصلوة ثم اذا جاء او ان القراءة تفسد صلوة
 وقال غيره لا يصير شارعا في الصلوة اصلا مسافر شرع في قضاء الغائبة فجاء مقيم

عليه تلك الفاشة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام المحدث فذهب ليوضاً
وبقي المقيم منفرداً قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسدت صلاة
المقيم لا تدخل في مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماماً للمسافر لانه
لا يصلح اماماً للمسافر في قضاء الفاشة. واما صلاة السافر في مكان استخلف
المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف
المرأة. نظير لسئلة الرجل اذا لم نساء فسبقه المحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف
امرأة فسدت صلاة النساء ولم تفسد صلاة الرجل. ولو ان الرجل الذي
ام نساء احل ث لم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل
خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلاة الرجل لم تفسد لانه لم يرض
ماماته او روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلاة الرجل ذكر شمس
الا ائمة الحلول رح ان شيخنا كان يميل الى هذا. امام سبقه المحدث في الصلوة واقتدى
به رجل قبل ان يخرج من المسجد حكى الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتداءه واشار محمد
رح في الاصل الى هذا. ويصح الاقتداء باهل الاهواء الاحمية والقدرية والرافضة
الغالية ومن يقول بخلق القرآن. وفي بعض الروايات الخطائية وكذا التشبيه لا يجوز
الصلوة خلفهم. اما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره. وكذا الاقتداء بمن كان معروفاً
باكل الربا والفسق مروى ذلك عن ابي حنيفة وراي يوسف رح لا ينبغي للقول ان يؤام
صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز. قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان
يكون مراد ابي يوسف رح الذين يناظرون في دقائق الكلام. وعن ابي يوسف رح من
طلب الدين بالخصومات فقد تردق ومن طلب المال بالكماء فقد فلس ومن طلب
غريب الحديث فقد كذب. واما الاقتداء بشعوى المذهب قالوا الالباس به اذا لم يكن

متعصبا ولا شاكا في إيمانه ولا متحرفا تحريفا ظاهرا عن القلة ولا شك أنه إذا جاوز
 الغريب كان ملصقا. وأن يكون متروضا من الخارج النجس من غير السبيلين ^{مستأ} بهما
 بل الماء القليل الذي ونعت فيه النجاسة. الفاسق إذا كان يؤم وعجز القوم عن
 منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة يقصدى به ولا يترك الجمعة
 بامامته لأن في الجمعة لا يوجد غيره. ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلوة
 خلف كل واحد واحد. وأما في غير الجمعة من المكتورات فهو بسبيل من يتحول
 لا مسجد آخر ولا يأتى بذلك لأن قصد الصلوة خلف تقي. وإذا صلى الرجل
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محررا ثواب الجماعة لما روينا من الحديث لكن
 لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي. قال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف
 عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء. رجالان عمامة في الفقه والصالح سواء
 إلا أن أحدهما أقرأ فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا أقرأهما فقد أساءوا
 ولا يأتون. وكذا الرجل إذا قلد القضاء وهو من أهله وغيره أفضل منه وكذا
 الولي. أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا أفضلهم وهذا في الخلفاء خاصة
 وعليه إجماع الأمة. وإن اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالعبرة بالاجتماع
 الأكثر. رجل أم قوما وهم له كارهون فأنك انت الكراهة لغساد فيه أو لأنهم
 أحق بامامة منه كره له ذلك. وإن كان هو أحق بالامامة لا كره لأن الجاهل
 والفاسق يكره العالم والصالح. رجل أم قوما يشهر أتم قال كنت مجوسيا فانه مجيب على الإسلام
 ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا الوفاة صليت بكم المدعى على غير وضوء وهو
 ما يجب لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك وأحتمل أنه قال ذلك على وجه التوبيخ و
 الاعتبار بإعاد وصلواتهم العبد إذا قلد عمل ناحية فصلهم بجازة ^{استغفر} بصلواتهم

فقط لا يجوز قضاء بمنزلة الحدود في القذف اذا صلى بالناس جازت صلواته
ولو قضيه او شهد لا يجوز ويجوز امامة الاعرابي والامعي والعبد وولد الزنا وغيرهم
اوله وفي حرفة الاذان لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى يديه نصاوين لانها
مستورة بالثياب. وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلوة ومعه
دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة. المقتدى اذ اراد ان يثوب الامام بخاتمة اقل
من قدر الدرهم وعند انهما مانعة جواز الصلوة وعند الامام انهما لا تمنع
جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة المقتدى لانه يعتقد فساد صلوة الامام
وفساد الاقتداء به. ولو كان رأى الامام ان النخاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم
بالنخاسة وفي رأى المقتدى انهما لا تمنع جازت صلوة للمقتدى لانه يعتقد جواز
صلوة الامام وصحة الاقتداء به المتفعل اذا اقتدى بالمغترض واحد من الامام و
خرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلواتهما وان لم استخلف جازت
صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى وفيه ومثله النساء سواء. وكذا المقيم
اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فاحدث الامام فهو على هذا الوجه ويكره
ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكر في النوادر وعليه علمه
الشافعي رحمه. والارتفاع المكروه مقدور بقلة الوسط ذكره الكرخي رحمه وان كان بين
الامام والمقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه الجملة والاوقار لا يمنع الاقتداء وان كان
واسعا يمر فيه الجملة والاوقار يمنع فان قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام
جاز ويكره اما الجوار لانه اذا قام في الطريق لم يسبق بينه وبين الامام طريق يمر فيه الجملة
فان قام بجل آخر خلف المقتدى وولاه الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة
من قام على الطريق مكروه فصار محققا من خلفه وحده كعدمه ولو كان على الطريق

ثلث مجازات صلوة من خلفهم لأن الثلثة صنف في بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يتبع الطريق حائلا. وكذا إذا كان خلفه اثنان على قياس قول أبي يوسف
 ربح يجوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد ربح لا تحوز له قام الإمام في الطريق وصنف
 الناس خلفه في الطريق على طول الطريق إن لم يكن بين المسلمين من خلفه في الطريق
 مقدار ما به فيه العجلة جازت صلوة. وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصف
 ولو كان بين الإمام وبين المقتدي نهر يجري فيه الذي يوق مع الاقتداء لقوله
 عليه الصلاة والسلام ليس مع الإمام من كان بينه وبين الإمام نهر أو طريق أو صف
 من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبير أو حقل الكسرة ما طننا وان كان
 بينهما حائط ذكر في الأصل أنه لا يمنع الاقتداء لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلوته ورؤيته
 لحسن عن أبي حنيفة ربح أن الحائط مع الاقتداء لما روى عمر رضي الله تعالى عنه أنه
 نال من كان بينه وبين الإمام نهر وحائط أو طريق فليس معه قالوا ما ذكر في
 الأصل محمول على ما إذا كان الحائط قصيرا أسد مقدر لعمدة بين الصفيين راع
 أو راعان كما يكون بين المسجد الصفيين والشتوي. وما ذكر في السواد محمول على ما
 إذا كان الحائط من الحجر أو المد راسه يكون أو سمع من العرجة بين الصفيين. وإذا
 كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح أو نقب لو أراد الوصول إلى الإمام يمكنه
 ولا يشتبه حال الإمام بجماع أو رؤية صحيح الاقتداء في قولهم. وإن كان عليه باب
 مسدود وعليه نقب صغير مثل البئرة أو أراد الوصول إلى الإمام لم يمكنه لكن
 لا يشتبه عليه حال الإمام لاختلافوا فيه ذكر شمس الأئمة المحلولة في رح العبرة في
 هذه الاشتباه حال الإمام وعدم اشتباهه لا للتمكن من الوصول إلى الإمام لأن

الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة. والذي يصح هذا الاختيار ما
 روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل في حجرة عائشة رضي الله تعالى
 عنها والناس يصلون بصلوته ونحن نعلم أنهم ما كانوا يتمكنون من الوصول
 إليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها. ولو قام على سطح المسجد واقتدى بإمام
 في المسجد فهو على هذا التفصيل ايضاً ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه
 عليه حال الإمام صح الاقتداء في قولهم وإن لم يكن له باب في المسجد ولكن
 لا يشتبه عليه حال الإمام صح الاقتداء ايضاً وإن اشتبه عليه حال الإمام
 لا يصح. وكذا لو قام في الميزنة فمقتدى بإمام في المسجد. وإن قام على الجبل
 الذي يكون بين دار وبين المسجد ولم يشتبه عليه حال الإمام يصح الاقتداء.
 وإن قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وإن كان لا يشتبه
 عليه حال الإمام لأن بين المسجد وبين سطح الدار كثير التحلل فصار المكان
 مختلفاً. أمّا البيت مع المسجد لم يتحلل إلا الحائط فلم يختلف المكان وعند فتح
 المكان يصح الاقتداء إذا اشتبه عليه حال الإمام. ولو قام خارج المسجد على
 دكان متصل بالمسجد فقد وقبل هذا. وكذا لو كان في المسجد الجامع من حجرة
 ان كان صغيراً لا يمنع. وإن كان كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يمنع. ولو صلى بالناس
 في الجبانة صلوة العيد جازت صلواتهم وإن كان بين الصفوف فضاوة اتساع
 لأن الجبانة عند أداء الصلوة لم يحكم المسجد. وإن اقتدى برجل في الصلوة
 بينه وبين الإمام مقدار ما لا يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء. وقال
 بعضهم إن كان بينه وبين الإمام أقل من ثلثة أذرع لا يمنع الاقتداء. فقولوا
 على ظهر ظلة في المسجد ويحتتمهم وقد أحسنه نسلاً وطريقاً لا يجوز صلواتهم لأن

الطريق وصف النساء ما منع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز
صلوة ثلاثة من الرجال من كل صف إلى آخر الصفوف يجوز صلوة الباقيين و
ان كن صفا واحدا تقصد صلوة الكل. وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو صف
حتى لا يجوز صلوة الكل. وان كان الذين فوق الظلة بجذبتهم من تحتهم نساء
جازت صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذاة
فهنا المكان الحائل فلا تقصد صلواتهم كرجل وامرأة صليا صلوة واحدة وبينهما
حائط جازت صلواتهما الصلوة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجز
مكانا في صحن المسجد يكره. وان كان لا يجز لا يكره. اذا ضاق المسجد على القوم
لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لمكان العذر. وان قام من غير عذر كره
المقتدى اذا تقدم على امامه لم يجز صلوته وان كان المقتدى اطول من الامام
وراسه عند السجود يقع قبل راس الامام جازت صلوته وكن المرأة اذا
صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ماها بمحله وقدم الزوج لا يجوز صلواتهما
بالجماعة. وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع راس المرأة في
السجود قبل راس الزوج جازت صلواتهما لان العبرة للقدم. الا ترى ان صيد
الحرم اذا كان رجلا خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اخذه. وان كان على العكس لا يحل
وكن لو كان راس الامام وسجوده في الطاق وقدماء خارج الطاق لا يكره. وان كان
قدماء في الطاق يكره. اذا فرغ الامام من التشهد فاراد ان يسلم فلما قال السلام اقتدى
به رجل قبل ان يقول عليكم لا يكون شارعا في صلوة الامام لان قوله السلام كلام
تام الا ترى ان المصل اذا اراد ان يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكرانه في الصلوة
فسكت فانه يكون خارجا عن الصلوة. اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم او

مسافرًا ولو لا يصح اقتداءه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلوة بالجماعة
وكذا تعين الإمام من المقتدي. إذا أوردك الإمام في الركوع فكبر كما لم يكن
شارعًا في الصلوة إلا أن يكون إلى القيام أقرب لأن محل تكبيرة الافتتاح هو
القيام. إذا انتهى إلى الإمام في الركوع فكبر يريد به تكبيرة الركوع أن كبر وهو قائم
جازت صلواته ويكون تكبيرة الافتتاح. وإن كبر وهو راكع لم يحزنا ذكرنا أن محل
تكبيرة الافتتاح هو القيام إذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة
فقام صف حلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم
الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في وقعائه وقال أقرب الأقارب
إلى الصواب أن يعرف أن كان الإمام في المقصورة والقوم بسراى خاصة يجوز
وكذا لو كان الإمام بمسجد أنبار والناس بسراى خاصة يجوز ولو كان الإمام
في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز. وكذا في سجدة التلاوة إذا قرأها مرتين
مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء بما تكرار الوجه
وإذا صاعدا على الدابة بجماعة جازت صلوة الإمام ومن كان معه على رابته ولا
صلوة غيره في ظاهر الرواية إذا قام الإمام في الثالثة قبل أن يفرغ المقتدي من
التشهد فان المقتدي يتم التشهد ثم يقوم. وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ
المقتدي من التشهد فإنه يتم التشهد. ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي
من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه الصلوة و
السلام فإنه يسلم مع الإمام بخلاف التشهد لا قراءة التشهد واجبة ولهذا
يلزمه السهو بتركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عليه الصلوة
والسلام. ولو تكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من التشهد فإنه يتم

التشهد لأن الكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام سجد قبل أن يفرغ المقتدي
 من التشهد فإنه لا يثبت التشهد. ولو رفع الإمام راسه من الركوع أو السجود قبل
 أن يسبح المقتدي ثلثاً فكلوا فيه. والصحيح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام
 فرض فلا بد. كما في السنة. وقال بعضهم يقيم التسبيح ثلثاً لأن من العلماء من لم
 يجوز الصلوة ما لم يسبح ثلثاً. ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ للمقتدي
 من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر. ولو ركع الإمام
 في الوتر ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً ان خاف فوت الركوع فإنه
 يركع وان كان لا يخاف يثبت ثم يركع. ولو فرغ للمقتدي من التشهد قبل فراغ
 الإمام وذهب أو تكلم جازت صلواته لأن تمام الصلوة متعلق بالقعدة. و
 قد تستعدة الإمام في حق المقتدي. رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع
 راسه من الركوع فإنه لا يثبت لأن هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم
 القيام ويسجد للسجود في آخر الصلوة. رجل صلى وحده فجاء قوموا وقتد رابه بعد ما صلى
 الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام المحدث فتأخر واستخلف واحد من القوم ولا يدرك
 الإمام الثانيكم صلى الإمام الأول وكم بقى عليه ولا يعرف القوم ايضاً وقد خرج الإمام من السجود
 قالوا إن كان الإمام سبقه المحدث وهو قائم فإن الثاني يصلي ركعة ويقعد قبل التشهد ثم
 يقوم بصلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم إلى أن يفرغ الإمام
 الثاني من الصلوة فإذا فرغ قام القوم ويقيمون صلواتهم وحدها لأن الأمر
 يحتمل أنه كان بقى على الإمام الأول آخر الركعات فحين صلى الثاني
 تلك الركعة يقيم صلوة الإمام فلما وقتد رابه بعد ذلك فيما بقى من صلوة
 القوم تفسد صلواتهم ولا يشتغلون. يضاً بالقضاء وحده أنا قبل أن

يفرغ الثاني من صلوته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة ولما
 فلوا اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول تفسد صلوتهم فكان
 الاقرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع
 فصلّى الامام اربع ركعات وقعد على راس الثلاثة وتابعه المقتدى في ذلك.
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوة المقتدى لان الرابعة
 وجبت على المقتدى بالشرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على
 نفسه اربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره فلا يجوز صلوة المقتدى.
 المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة اوجه اما
 ان اتى بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل الامام
 وسجد مع الامام او اتى بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود
 قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود
 قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم
 صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام يقع مع رافلا ففعل
 ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة
 تامة. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتان
 وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلث ركعات بقيت الرابعة بغير
 ركوع وسجود فيصلّي ركعة بغير قراءة ويتم صلوته. اما اذا ركع مع امام و
 سجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام
 اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية
 مع الامام وسجد قبله. قلنا. قلنا السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ركعة وظلت الركعة الثانية لانها بقيت قياماً وركوعاً بلا سجود فلما ركع الثالثة
 مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر هذه السجدة. فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت
 السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فبقي في الحكم ركعتان فيجب
 عليه قضاء ركعتين بغير قراءة وبتم صلوته ولما اذركم قبل الإمام وسجد معه
 بحسب عليه قضاء أربع ركعات بصير قراءة لان السجود مع الإمام لا يستعزذ المرتد به
 الركوع فيلزمه أربع ركعات. وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود اخرها يجوز
 لانه انما هما الواجب لكنه يكره. وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جاز
 صلوته واذا صلى الإمام أربع ركعات وقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة
 ساهياً لا يتابعه المقتدي بل يمكث جالساً فان عاد الإمام الى القعدة ولم
 يقعد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدي وإن قعد الخامسة بالسجدة
 سلم المقتدي ولا ينظر الإمام. فان تكلم الإمام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة
 لا يلزمه شيء في قول الشيخية رجوعه في قول زفر بن يحيى بقضيه ركعتين. اذ اذا الإمام
 في صلوته سجد لا يتابعه المقتدي لانه خطأ أجمعاً ولا متابعة في الخطأ بخلاف
 ما اذا ترك الإمام القعدة الاولى في ذوات الأربع فان المقتدي يتابعه
 ولا يقعد وكذلك لو زاد في تكبيرات العيد يتابعه المقتدي في ذلك الا اذا جاوز
 الإمام قاذيل الصحابة وسمع المقتدي التكبير من الإمام فخ لا يتابعه. لو كبر في
 صوته الجنازة خمساً ساهياً لا يتابعه المقتدي. ولو أن الإمام لم يقعد على راس
 الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي وسلم قبل ان يقعد الإمام
 الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلوته جميعاً. رجل انتهى
 الى الإمام بعد ما ركع الإمام ورفع راسه من الركوع فكبر المقتدي للزوال

قول الشيخية رجوع

ركع وسجد سجدتين مع الإمام لم يكن المقتدي بمد ركات تلك الركعة لا عرف ولا تقبيل
 صلوته. ولكن الواو ركعة في السجدة الأولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تقصد صلوة له
 بخلاف ما إذا أدرك الإمام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة
 ماقتدي به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تقصد صلوته لأن المقتدي إذا اشترع
 فصوله الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد
 ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه معنابة الإمام في السجدة وإن لم تكن السجدة
 محسوبة من صلوته فلم يوجد منه الزيادة ركوع فلم تقصد صلوته أما إذا اشترع في
 صلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه منابذة الإمام في السجدة
 فكان أثني زيادة ركوع وسجود زيادة ركعة تامة في الصلوة موجبة فساد
 الصلوة. رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يقبل
 على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية ركع المقتدي
 معه ثانيًا وسجد أربع سجرات للركعتين جميعًا كانت السجدة ثانٍ منها
 للركعة الأولى ويبعد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة
 الأولى حتى ركع ثانيًا فاداسجد أربع سجرات فالسجدة ثانٍ منها التحقنا
 بأحد الركوعين فإن تفض الركوع الآخر فاداسجد سجدتين والسجدة
 بدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية. المقتدي إذا ركع مع
 الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام للمقتدي كان في آخر
 الصفوف فظن أن الإمام انحط للسجود فسجد للمقتدي سجدتين والإمام
 في القيام بعد يجوز صلوته مع الإمام ويكون مسبوقًا بركعة لأن الإمام لما عاد إلى
 القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدرك مع الإمام

من الركعة الأولى الأسجدتين فكان عليه قضاؤ ركعة وقولان المقتدي في ركعة
 حقيقة الإمام السورة وأدراك المقتدي في الركوع حاذولاً يكون مسبوقاً بركعة
 لأن الإمام شارك في الركوع وإن قل المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة
 قبل الإمام واطال الإمام السجدة وظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية
 فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا لنوى متابعة الإمام ونوى
 السجدة التي كان فيها الإمام ونوى السجدة الأولى جازوا لنوى المقتدي
 لسجدة الثانية وكان الإمام في الأولى ورفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط
 للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام جبهته على الأرض للسجدة الثانية رفع
 المقتدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وعليه إعادة
 تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته. رجل أدرك الإمام في الركوع فانه
 بركم ولا بقاء. البناء في الركوع بل يات به بالتسليم لأن إنشاء سنة وأنه تسبيح
 كذلك وإن سجدت في محلها فيأثم بالتسليم. أدرك الإمام في الركوع في
 صلوة العيد فانه يات بتكبيرات العيد في الركوع لأن التكبير - وتسبيح
 سنة والاستغفار بالواجب. أما إذا نوى من صلاة يسعة. له أن
 يتحول إلى يمين القبلة. وكذا أورد أن يتطوع بعد المكتوبة. وأصله فيمكن
 المكتوبة كيلا يشبهه على القوم. ويستحب له أن يحول إلى يمين القبلة ويبر
 في يمين القبلة لأن لليمين قضا على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجذله
 يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجذله يمين المستقبل.

فصل في المسبوق

رجلان سبقا بعض الصلوة فعلا الحضاء ما سبقا واقتدى أحدهما

بالآخر فسدت صلاة المقتدى قراءاً ولم يقل - مجل اقتدى بالامام في
 روات الاربع فاحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان
 الامام لم صلى ولم يبق عليه فان المقتدى يصلي اربع ركعات ويقعد في كل
 ركعة احتياطاً. اذا ظن الامام ان عليه سهواً فسجد السهو وتابعة للمسبوق
 بذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف المشايخ لا خلافاً
 الروايتين واشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام ابو حفص
 الكبير ربح لا تفسد. وان لم يعلم انه لم يكن سهواً على الامام لم تفسد صلاة المسبوق
 في قولهم. الامام اذا سبقه الحدث في ذوات الاربع واستخلف مسبوقة بركتين فان
 المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق. ولو ان
 هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر
 فاحدث المسافر واستخلف المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته
 لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه القعدة
 فسدت صلاته فكذا اذا ترك الثاني المسبوق بركة اذا سلم مع الامام ساهياً
 لا يلزمه سجود السهو لانه مقتضى بعد. وان سلم بعد الامام كان عليه السهو
 لانه صار منفرداً. المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه
 سبق بركة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلوة. وكذا
 المسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى به الاستقبال
 يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ينوي الاستقبال فانه
 لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تتخالف صلاة المنفرد الا ترى انه يصح

أخرى بأن كان في الغرض فكبر ينوي النقل أو على العكس فإنه يصير خارجاً عما
 كان فيه . أما ما صلى بغيره فسبقه الحدث واستخلف رجلاً فتذكر الثاني أنه
 لم يصل الفجر فسدت صلوة الأول والثاني والقوم . ولو أن الإمام الذي سبقه
 الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت صلوته خاصة لأنه لما خرج من
 المصلى صار كواحد من القوم . وأن تذكر الإمام الأول فائتة قبل أن يخرج من
 المسجد فسدت صلوته وصلوة الثاني وصلوة القوم لأن الإمام الأول ماذا
 في المسجد فكانه قائم في المحراب فإذا فسدت صلوته فسدت صلواتهم جميعاً
 إذا تذكر الإمام فائتة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله لا رواية لها في الكتب . وعندي أن صلوة المسبوق لا تنفسد
 كالوارتداد الإمام بعد السلام وخلفه مسبوق . رجل صلى بغيره صلوة النجى
 فسلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد واطال الإمام الدعاء وافر السلام
 إليه أن طلعت الشمس فسدت صلوة الإمام ولا تنفسد صلوة من سبقه
 بالسلام . وكذا لو تذكر الإمام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الإمام
 للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلوة ظهرها وادرك الإمام الجمعة
 لا تنفسد صلوة من سلم إذا لم يدرك الجمعة . وكذا المسبوق بركعة إذا قام إلى
 قضاء ركعة بعد سلام الإمام ثم تذكر الإمام سجدة تلاوة وسجد لها لا تنفسد صلوة
 المسبوق إلا إذا تابعه في السجدة . إذا صلى الإمام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة
 وقام إلى الخامسة ساهياً فجاء أفسان واقتدى به في صلوة الظهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رحمه الله يصح اقتداء الرجل لأن الإمام ما لم يقبل الخامسة بالسجدة يكون في
 تحريمه تلبك الصلوة . إذا قام الإمام إلى الخامسة وتابعه للمسبوق ان كان الإمام

قعد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق. وإن لم يكن قعد لا تنفس صلوة المسبوق
 حتى يقعد الخامسة بالسجدة. فإذا قيد ما بالسجدة فسدت صلوة الكل لأن الإمام
 إذا قعد على الرابعة تمت صلوته فيحق للمسبوق فلا يجوز للمسبوق مناعته وإن لم يكن
 قعد على رأس الرابعة يكون فيحكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على
 رأس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقتدي به الم يقعد الإمام الخامسة بالسجدة
 بخلافه إذا قعد الإمام على رأس الرابعة. الإمام إذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة
 وقام إلى الرابعة فلتشهد للمقتدي وسلم قبل أن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت
 صلوته لما قلنا. رجلا ن صلى في العشاء وأتم أحدهما بالأخر وقام على بين الإمام فجاءه
 ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للاقتراح حكمه عن الشيخ الإمام إلى بكر
 بن الطرخان رح أنه لا تنفس صلوة المؤتم جذب به الثالث له نفسه قبل التكبير
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع مسجدا
 لهم ويكون الثالث كالداخل في صلوتهما وقال غير من المشايخ إذا جله الثالث لأجل
 المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث شمع من كان
 على يمين الإمام خلف الإمام لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تنفس صلوته
 إذا اقتدى المتفل بالمقتدي فأحدث الفترض وخرج من المسجد فسدت صلوة
 الإمام ولا تنفس صلوة المتفل. رجل صلى المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل
 يصلي المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة فأسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدي
 قالوا فسدت صلوة الإمام والمقتدي ولا يقال صلوة الإمام انقضت فقلنا في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رح من غير أن لا تنفس صلوة المقتدي والجواب عنه أن صلوة
 الإمام وإن صارت فقلنا إلا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم منتقلا من تحريمه الفرض إلى

ضرورة النفل ويصير كأنه صلى صلواتين بتحريرتين فيصير مقتدى نصلياً صلوة
 واحدة بامامين من غير عذر بالحد ث فلا يجوز. وكذا لو تعدى الإمام على الثالثة
 حتى تمت المغرب للإمام لأن تحريمه الإمام في الرابعة كتحريمه على عدة فإذا سلم
 يصير صلياً ركعة واحدة. المسبوق إذا سلم مع الإمام على ظن أن عليه أن يسلم
 مع الإمام فهو سلامه على ما يمنع البناء مسافراً صلى ركعة فجاء مسافراً مقتدى
 به فأحدث الإمام واستخلف المسبوق وذهب الإمام للوضوء فنوى الإقامة
 والإمام الثاني نوى الإقامة أيضاً ثم جاء الإمام الأول كيف يفعل. قال الشيخ
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح إذا حصل الإمام الأول يقتل بالثاني فإذا صلى
 الإمام الثاني الركعة الثانية يقعد قبل التشهد ويستخلف رجلاً مسافراً
 من القوم أدرك أول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلث
 ركعات والإمام الأول يصلي ركعتين بعد سلام الإمام الثاني ولا يتغير فرض القوم
 بنسبة الثاني. المسبوق إذا بدأ بقتل ما فاتة قالوا يكره له ذلك لأنه مخالف لسنة
 ولا تفسد صلواته المسبوق إذا قعد مع الإمام كيف يفعل اختلفوا فيه ^{الصحيح} في
 أنه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الإمام إذا خاف أنه لو
 انتظر سلام الإمام يرمي الناس بين يديه كان له أن يقوم بقضاء ما سبق ولا ينظر
 سلام الإمام المنفرد الذي عليه سهواً والإمام لا يأتى بالدعاء في التشهد الذي
 يكون قبل سجود السهو. المسبوق إذا أدرك الإمام في القراءة التي يحجر فيها الأية
 بالثناء فإذا قام إلى قضاءه أسبق يأتى بالثناء ويتعوز للقراءة. وعند أبي يوسف
 يجب يتعوز عند الدخول في الصلوة وعند القراءة أيضاً. المسبوق بركضين إذا

الامام بعض الصلوة ثم قاما بقضيان فخرى احد هما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدا رما قضي صاحبه ولم يقتل به يجوز صلواته مسافرا مقتدا بالمقيم بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو وسجود للسهو وتأبى مقتدى ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلواته

فصل في مسائل الشك

والاختلاف بين الامام والقوم، مصلحة المغرب اذا شأت انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد. ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالجواز بناء على الظاهر. ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد رحمه الله يتم صلواته ايضا ولا شئ عليه رجل صلى وحده او اماما صلى بقوم فلما سلم احب به رجل صلى انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند الصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر. ولو شك المصلي في قول المحرم انه صادق او كاذب روى عن محمد رحمه الله يصح صلواته احتياطا لو ان شك في قول رجلين عدلين يصح صلواته وان لم يكن المخبر عليه لا يقبل قوله. ووقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على يمين لا بعيد الصلوة بقولهم وان لم يكن على يمين اخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدى يابيه صح اقتداءهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءا بمتغفل بالمتغفل وان لم

انه صلى ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على
الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام
والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه
لا يبطل يقين غيره. ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان عليه ان يعيد
بالقوم لانه يتيقن بالنقصان ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام لما قلنا. ولو استيقن
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
اختياطا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان ولخبرنا
بذلك رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم ندكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا
يدري من اية سهوة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهم يفسدون ان يترك
القراءة في ركعة واحدة. ولو تدكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والوتر
والوتر. ولو تدكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء
ولا يعيد الفجر والوتر والغرب. ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادبهم الامام
حبسهم فان لم يتسوا فاتهم وان امتنعوا عن اداء السنن قال مشايخ بنما ويقال لهم كايدهم
على ترك الفرائض وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال لو انكرا اهل بلدة السوء
فاتهم كما يقال للمرتدين. امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال
بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عند ثقة يوحى بقول الفريق الذي كان
الامام معهم. فان اعادوا مرة اخرى مع الامام فالصلوة من يقول صلى الامام ركعتين
فاسد لاحتمال ان الامام كان مستغلا في الثانية وصلوة الفريق الاخر والامام جائز
ولو كان حلفه مسبوق فاقضى به في الثانية لا يجوز صلواته. رجل صلى الوتر

في كل ركعة احتياطا ويقرأ في كل ركعة. أما القنوت قال انما يلحق بقنوت الركعة الاولى
 لا يخرج عن الشيخ الامام ابي حنيفة الكبير رجع انه يقنوت في الركعة الثانية ايضا وبه اخذ القاضية
 الامام ابو علي النسفي رجع. واجمعوا على ان المسبوق بركتين اذا قننت مع الامام
 في الركعة الثالثة لا يقننت مرة اخرى. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 رجع لا يقننت مرة اخرى في مسألة الشك. وفرق القاضية الامام ابو علي
 النسفي رجع بين الشاك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام وقع في موضعه
 لانه كان مامورا به فلا يقننت مرة اخرى لان تكرار القنوت ليس بمشروع. أما
 في مسألة الشك لم يفتي بوقوع الاول في موضعه يقننت مرة اخرى ولو اذبر
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن او قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في
 الركوع فانه يعود الى القيام ويقرأ ويقننت ويركع لانه لم يعاد الى القيام كما هو في
 حكم الفريضة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان
 والصحيح انه لا يقننت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقنت ولم
 يعد الركوع لم تغسل صلواته لان ركوعه قائم لم يرتفع. ومن يقضي الصلوات
 يقضي الاوتار بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت. ومن
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اثنائنا الدنيا حسنة الى آخره. قال الفقيه ابو
 الليث رجع يقول اللهم اغفر لي وبكرت ثلثا واختلفوا انه هل يصلي على النبي
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا هل يحرم
 بالقنوت لم يخاف وتحملة الامام عن المقتدى او لا يتحمل لم يذكر هذا في
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رجع ان الامام يحرم بالقنوت ويتخير الموم
 انشاء تقرأ وان شاء آمن واذا قرأ انشاء جهر وانشاء خافت سوا قال الامام

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عندي ان يخفى الامام. وكذا المقتدى لان ذكر
 كسائر الاذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود. وبعضهم جعلوا
 القنوت بمنزلة القراءة يتجمله الامام عن المقتدى ويجهر به مصلّي الظهر اذا
 صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في
 الطلوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس
 بشئ. رجل صلى ركعتين ثم شك انه مقيم او مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم
 انه مقيم فانه يعيد صلاة المقيمين لان هذا اسلام عمداً. مصلّي العصر اذا تذكر
 انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر او من صلاة العصر والذ
 هو فيها فانه يتحري فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر وسجد وسجدة واحدة
 لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر وان لم يعيد
 فلا شئ عليه. ولو توهم انه لم يكبر تكبير الافتتاح ثم يقن انه كبر جازله للمضي
 وان ادري ركناً. مصلّي الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين ام ثلثاً قالوا ان
 كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلوة لانه ان كان صلى ركعتين كان
 عليه اتمام هذه الركعة لانهما الثانية فتجوز. ولو كانت الثالثة من وجه لا تفسد
 صلوته عند محمد رحمه الله لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة
 اصلاً وصارت كأنها لم تكن كالوسيلة الحداث في السجدة الاولى من الركعة
 الخامسة وهي مسئلة زه. وان كان هذا الشك في السجدة الثانية ففسدت
 صلوته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالثالثة
 قبل اكمال المكتوبة مفسد المكتوبة. ولو شك في صلاة الفجر في قيامها او
 من صلوة امثالها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يمكنه اصلاح صلوته

بان يرضى ما عهد من قيامه ويعود الى القعدة: فان كانت هذه الركعة الثالثة فقبل
 رفضها بالعود الى القعدة وقت صلواته ثم يقوم ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة
 بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدة تين للسهولان تلك الركعة
 ان كانت هي الاولى فلم يأت بشيء من صلواته سوى التكبير فيأتي بجميع اركانها ولا
 يقعد بينهما لانه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد. فاذا
 شك ولم يدر اصل ركعتين ام واحدة فان شك في حالة القيام امكنه اصلاح
 الصلوة بان يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة و
 يقعد ويسجد للسهول في آخره. بخلاف ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى ففيها شك
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو امر
 بالمضي فيها يفسد صلواته فلذلك امر بالعود الى القعدة اه ان النصل الثاني
 شك انه ادى الركعة الثانية ولم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الركعة الاولى
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلواته باتمام هذه الركعة فاذا اتمها
 يقعد قدر التشهد لاحتمال انها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى. وان شك وهو
 ساجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية يميز فيها سواء شك في السجدة الاولى
 ام في السجدة الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت ثانية يلزمه
 فكملها واذا رقع راسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي
 بركعة ولو عتب على نظره في الصلوة انه احدث او لم يسمح يثق بذلك لا شك له
 فيه ثم يثق انه لم يجد. واثبت ان قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 رج ينظر ان كان ادى ركعا حال ما كان متيقنا بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل
 الصلوة وان لم يؤد ركعا يميز في صلواته. ولو شك في صلواته انه هل كبر للافتاء

أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه
 أم لا فكان ذلك أول مرة يستقبل الصلوة. وأما أن يقع له مثل ذلك كثيرا
 جازله المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب. الأمام إذا قام إلى الخامسة
 ناسيا قبل أن يقعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع فزعاد الإمام إلى القعدة
 ولم يعد المقتدي وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلوة الإمام واختلوا
 في صلوة المقتدي والمعادة احوط. مسائل الرياء. الإمام إذا علم بمجيئ شخص
 إلى الصلوة فأن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لأبأس
 به لأنه أعانه على الطاعة لكن يطول قدر ما لا يشغل على القوم بأن يريد تسبيحة
 أو تسبيحتين علم المعتاد أن الزيادة على ذلك يصير سببا لتفريق الجماعة. وكذا
 لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لأبأس بأن يطول
 مقدار ما لا يكون سببا لتقليل الجماعة. وكذا لأبأس المؤذن أن يؤخر الإقامة
 لأدراك القوم مع الاحتراز عن الرياء. هذا إذا كان الإمام لا يعرف الشخص الذي
 يجيئ إلى الصلوة. فأن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه الميل والاشترائك غير
 الله تعالى في الصلوة. وبعض مسائل الرياء يأتي في فصل القراءة إنشاء الله تعالى
 وجل دخل في صلوة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلوة
 تيقن أنه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لأنه لما استيقن بعد الفراغ
 من الصلوة أنه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كالمصلي بالتيقن
 إذا رأى شيئا فظن أنه سراب فلما فرغ من الصلوة ظهر أنه كان ماء فانه يتوضأ ويعد
 وكذا لو تنكر يوم الجمعة وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر فانه يغفون ويصلي الفجر
 ولا يستمع الخطبة لأنه لو لم يصل الفجر حجة يفرغ الإمام من الخطبة لا يمكن قضاء

الفرج مع الجمعة أذا شئت صلوة أنه هل ادا ما لم لا بان كان في الوقت كان عليه
 ان يعيد وبعد خروج الوقت لأشئ عليه. ولو شئت في ركعة بعد الفراغ من الصلوة
 لأشئ عليه وفي الصلوة يلزمه ادائها. المسبوق اذا قعد مع الإمامة قبل التشهد
 وخاف أنه لو انتظر سلام الأماجير الناس بين يديه كان له ان يقوم نقضاء
 مسبوق ولا ينتظر سلام الإمام ومقدار الموضع الذي يكره المرور في المسجد
 قبل هذا وفي العصر اذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة
 ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين السترة رجل صلى الظهر
 ثم تركه تركه ترك من صلواته فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد
 ثم يقوم ويصل ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة في السهم وهذا اذا لم
 أنه ترك فعلا من افعال الصلوة فان ترك قراءة تفسد صلواته لاحتمال انه صلى ركعة
 بقرعة وثلاث ركعات بغير قراءة. رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن أنه في السنة فسلم
 على رأس الركعتين حسدت صلواته وكذا لو سلم في الظهر على رأس الركعتين على
 ظن أنه في الفجر

فصل في الترتيب وقضاء المتركات

الأصل في اداء الوقتية مع تذكر الفائتة ان ينظر الى الفوائت ان كانت ستا كما
 فوقها يجوز السابعة الوقتية. وفي رواية ابن سماعة رج ان كانت الفوائت
 خمسا يجوز السادس مع تذكر الفوائت وان كثرت الفوائت وسقط الترتيب
 ثم قهر بعض الفوائت وبقي خمسا لا يجوز السادس الوقتية فان بقيت الفوائت
 ستا جازت السابعة الوقتية. ولو ترك صلوة قد نسيها بعد ما ادى وقتية
 جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان واذ انكر يظهر الترتيب. وان

تذكر بعد شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الغائبة الا اذا كانت الفوائت ستا
او اكثر. وكذا لو تذكر في الصلوة فسدت صلوته. وكما لا يظهر الترتيب مع
النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت قليلا
ما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعا يكون
واسعا. وان كانت المتروكة اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع
الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت
مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول ابي حنيفة ربح يقضي الوتر ثم يصل
الفجر لان عند الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس
وكذا لو تذكر في الوتر في صلوة الفجر فسدت فجره في قول ابي حنيفة ربح الا اذا كان
في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع
الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا
ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصل العصر وان كان لا يسع فيه الا ست
ركعات فانه يصل الفجر ثم يصل العصر. واذا قضى الغائبة ان قضاها بجماعة فان
كانت صلوة يجهر فيها بالقرأة يجهر فيها الامام بالقرأة وان قضاها وحده يخبر بين
الجهر والخافضة والجهر افضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حقما وكذا الامام
ولو كثرت الفوائت واراد ان يقضيها برأعي الترتيب في القضاء. وتفسير ذلك انه
اذا قضى فائته ثم فائته فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء
الثانية. وان كان اقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها. بيان هذا
الاصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي المتروكات فقضى اثنتي عشرة صلاة

واحدة فثلثين ظهر اثني عشر اهكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح الفجر الاول جائز لان له ليس قبلها متروكة بيقين. والفجر
من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغربه
وعشله. والفجر من اليوم الثالث جائز لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم
الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعد ما من صلوات الفجر الى آخر الشهر جائز. وله اصلوة
الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائز لان له ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني
فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائز
لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعد ها
من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائز. واما صلوة العصر فالعصر من اليوم الاول جائز
لان له ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم. وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة
لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة
لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة
العصر من اليوم الرابع جائز لان عليه قبلها ست صلوة من ثلثة ايام. وكذا اكل
عصر الى آخر الشهر جائز اما صلوة المغرب. فالمغرب من اليوم الاول جائز لان له
ليس قبلها متروكة. وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة
وهي العشاء من اليوم الاول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
صلواتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم
الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء
اليوم الثالث. ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات. ومن اليوم
السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائز شر

ما بعد هاهنا من صلوات المغرب إلى آخر الشهر جائزة . وأما صلوات العشاء كلها جائزة
لأنه ليس قبلها صلوة متروكة . وعن محمد بن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت هل
يعود فيما بقي عليه شيء من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رجح يختار رواية العود . واختار شمس الأئمة السرخسي رحمه رواية عدم العود . بجعل ترك
صلوة ثم صل بعد خمس صلوات وهوذا ترك المتركاة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه يقضي المتركاة ويعيد الخمس فإن لم يقض المتركاة حتى صلى السادسة جازت
السادسة في قولهم ويقضي للمتركاة واختلفوا في الخمس التي بعد ما قال أبو حنيفة رحمه
لا يعيد الخمس . وقال أبو يوسف ومحمد رحمه يعيد . وكذا الوراء خمس صلوات ثم صل
بعد عاصلة وهوذا تركه لم يصل الخمس فإنه يصل الخمس ويعيد السادسة في قولهم
فإن لم يقض المتركات ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا ترك ما قبل جازت
السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتركاة . واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة
رحم لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة . أبو حنيفة رحمه فرق فقال قبل خروج
وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لأن قبل خروج وقت
السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة لو وجبت عليه
إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فيسقط الإعادة . رجل ترك صلوة
يوم وليلة فصل من الغد مع كل صلوة من الغد صلوة فالفوائت كلها جائزة فلما
أنجزها . أما الوقتيات إن بدأ بها لا تجزئ وإن بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها
فاسدة إلا العشاء الأخيرة وإن كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا . وهذه المسئلة
توافق قول من يقول إن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قص بعض الفوائت
وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب . وقال بعضهم لا يعود هو .

المختار. رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يداوي ايتهما كانت الا
 فصرى ولم يقع تحريم على شيء فانه يبدأ بايتهما شاء فان بدأ الظهر فقص الظهر ثم
 العصر قال ابو حنيفة رجع يعيد الظهر. وقال صاحباه لا يعيد وهذا المسئلة
 استدل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع في الرجل اذا ترك صلوة فتذكر بعد
 شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء المتركة الا اذا كانت
 المتركة اكثر من خمس. ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر
 من يومين مختلفين وصحى يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين
 اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون
 الظهر مع ما قبلها الى العصر من يوم اليانست صلوات لكن لما كانت للمتركات
 اقل من ست لم يمنع الترتيب. فكذا اذا نذر صلوة لسيها قبل شهر يجب مراعاة
 الترتيب. وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب. ويجوز اداء الوقتية قبل قضاء تلك
 المتركة. وهكذا روي عن ابي يوسف والطحاوي رجع وما قاله المشايخ رجع احوط
 قول غيره اوسع. ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلثة ايام على
 قول ابي يوسف ومحمد رجع يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما
 قال في الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منهما. واختلف للمشايخ على
 قول ابي حنيفة رجع قال بعضهم يقضى سبع صلوات والغتوى على قولهما. رجل افتتح
 العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه
 يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز فهذا
 اوله. ولو افتتح العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس
 ثم تذكر انه لم يصل الظهر فكذلك. ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكر انه لم

يصل الظهر فاطال حتى غرب الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في اول الوقت
وهوذا اكرانه لم يصل الظهر لم يصح. ولو افتتح العصر في اول وقتها وهوذا اكرانه لم يصل
الظهر ثم احمرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة اخرى لان شروعه لم يصح ولو
تلك مرة وقت العصر فانه لم يصل الظهر وهو ممكن من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا
ان عصره او عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمها الترتيب ولا يجوز اداء العصر
قبل اداء الظهر وعلى قول الحسن رح لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من اداء الصلوتين
قبل التغير ولو تركه صلوة من يوم وليلة ولا بد من اية صلوة كانت اختلاف في ذلك
ما روى محمد بن ابي حنيفة رح انه يعيد صلوة يوم وليلة. ولو سئى صلوتين من يومين
لا بد منهما روى ابو سليمان عن محمد رح انه يعيد صلوة يومين رجل افتتح العصر
وهوذا اكرانه لم يصل الظهر او صلاها على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر واعادة العصر
فان قضى الظهر لم يعد العصر على المغرب جاز للمغرب وعليه اعادة العصر. اما اعادة
العصر بلانه صلاها وعليه ظهر في علمه سفين. واما جواز المغرب فلانه صلاها
وليس عليه صلوة قبلها بيقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا او
راى ان الترتيب واجب وكان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه اعادة العصر
ومن الحسن رح من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسم. رجل ترك الظهر وصلى
بعد هاست صلوات وهوذا ذكر للتركة كان عليه قضاء المتركة لا غير وقال
ابو يوسف ومحمد رح الله انه يقضى المتركة وخمس بعد ما لو صلى بعد المتركة
خمس صلوات ثم قضى المتركة كان عليه اعادة الخمس التي صلاها في قولهم
رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلوة الفجر من اليوم الاول
جانزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة. وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام

لأنه سلا ما قبل الوقت وصلوة الفجر من اليوم الثاني إن كان الرجل ممن يرى الترتيب
 لا يجوز لأن عليه قبلها من اليوم الأول أربع صلوات وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني
 من اليوم جائرة سواه كان الرجل يترتيب أو لا يرى لكثرة الغواث. رجل ترك
 الصلوة شهرا أو سنة ثم اشتغل بإدلاء الصلوات في موافقها ثم ترك صلوة ثم صلى
 رقتة وهو ذكر المتركة الحديثة ولما قبلها من الغواث اختلفوا في جواز الوتة
 قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا
 لصلواته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى
 لكل مكتوبة نصف صاع من المنخطة والوتر كذلك واختلفوا أنه هل يقوم
 الطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رجع يقوم. وقال البخاري
 رجع لا يقوم. وكذا قال علماء نازح أن الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم الشتاء
 غلام أحلم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم
 ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء وهو المختار. وأن
 استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء إجماعا وهذه واقعة محمد رجع سألها
 أباحيعة رجع فاجابه بما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع أنه لم يقضه
 شيئا منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه أخذ باحياطه الصحيح
 أنه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لأنها نقل ظاهر وقد
 فعل كثير من السلف رجع لشبهة

فصل في الاستخلاف

من لا يصلح إماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له. إمام سبقه المحدث تقدم الإمام
 رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكون إماما فالإمام هو الذي تقدمه

الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حق الاختلاف له. وإن تقدم رجل من غير تقديم
 أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز. ولو خرج الإمام المسجد
 قبل أن يصل هذا الرجل إلى الحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل
 والقوم ولا تفسد صلاة الإمام الأول. رجل حله برجل فاحدثا وخيا من
 المسجد معافسدت صلاة المقتدون صلاة الإمام إذا حدث تقدم رجلا
 من آخر الصفوف فخرج من المسجد فإن بوي الثاني أن يكون المعلن ساعته و
 نوى أن يؤم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن
 كان عليه من الخليفة وعليه سار في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلواته من كان قبلاه
 من الصفوف لأنهم صاروا إماما للإمام. وأن نوى الثاني أن يكون إماما إذا قام مقام
 الأول وخرج الإمام الأول من المسجد قبل أن يصل الثاني إلى المقام الأول فسدت
 صلواتهم لأنه كما خرج الأول خلا مكان الإمام عن الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة
 والقوم أن يصل الخليفة إلى الحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد وأن نوى الثاني
 أن يكون إماما من ساعته فقبل أن يصل إلى الحراب خرج الأول من المسجد لا يفسد
 صلواتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام. الإمام إذا حدث واستخلف رجلا من خارج
 المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه ويفسد صلاة القوم
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف جرح. وفي فساد صلاة الإمام روايتان والأمير هو الفساد
 إمام سبقه الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل صح أن كان الإمام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف
 غيره جاز ويصير كان الثالث تقدم بنفسه لو قلده الإمام الأول وكان غير ذلك
 يخرج الإمام قومه أنه عرف فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الإمام عن المسجد ظهر: "

ماء وليركن دما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل رجا المكان الخليفة فادري رجا
 من الصلوة لا يجوز للضام ياخذ الإمامة مرة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة لأن الخلاف
 فأكدمت بإدائه ركن وان لم يؤد رجا لكنه قام في الحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رجا
 لدهان ياخذ الإمامة مرة أخرى لأن المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن
 القبلة. قال محمد رجا لا يجوز لأنه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يقيين الحديث ففسد
 صلوة الكل عند محمد رجا. ولو ظن أنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج أنه على
 الوضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رجا أنه يستقبل الصلوة. وأن ظن أنه أحدث
 فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم أنه لم يكن أحدث فسدت صلوة الكل هو
 الصحيح. ظن الإمام أنه أحدث أو على غير وضوء فأنصرف وقدم القوم رجلا ثم
 استيقن بالطهارة فسدت صلوة الكل خرج الإمام عن المسجد ولم يخرج الإمام
 إذا صار مطالباً بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف إنما يجوز
 الاستخلاف بعد خروج البول. وكذا إذا أصابه وجع البطن أو المثانة أو غير ذلك. و
 كذا لو عجز عن القيام بذلك السبب ففقد وصلي فاعدا لا يجوز. أمام سبقة الحديث
 فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الإمام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث فسد
 تلوا يضرب ولا يضرب غيره. ولو جاء رجل في هذه الحالة فإنه يقتدي بالخليفة. ولو بدل اللاد
 ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الإمام هو الثاني. ولو توضأ الأول في المسجد وخليفته
 قائم في الحراب ولم يؤد رجا يتأخر الخليفة ويتقدم الإمام الأول وان خرج من المسجد تفرقا
 ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤد رجا كان الإمام هو الثاني. وأن توى الثاني بعد عاقبة
 إلى الحراب ان لا يخلف الأول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقتدى به
 رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر

ينوي الدخول في صلاته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند
اصحابنا ح. وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد ورجع ينبغي ان يقتدى
بالثاني لان الثاني صار اماما له عيه اول برئته. اذا حدث الامام واستخلف
رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل ان يقوم
الثاني مقام الأول فقل له الثاني لا يجوز تقديمه. ولو جاء الأول متوضيا بعد
ما قام الثاني مقام الأول جاز للثاني ان يقدمه. ظن الامام انه احدث فخرج من
المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج بنى على صلاته
وقال محمد رح يستقبل. ظن الامام انه احدث فاستخلف رجلا ثم احدث الأول
متعمدا او تكلم قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة الكل كالو فعل ذلك
قبل ان يستخلف احدا وان احدث غير متعمد ولم يؤد الخليفة ركعا ينبغي ان
يعيد الأول استخلافه حتى يجوز. بجل صلى يقوم في الصلوة فحدث وتقدم امامه
خطوتين قبل ان يقدم احدا ان تقدم مقدرا ما لو تاخر يخرج عن الصفوف فسدت
صلواتهم يعتبر التقدم بالتأخر في حق هذا الحكم. والبيت بمنزلة المسجد. للفتدي
اذا شك في اتمام وضوء امامه يجوز صلاته ما لم استيقن ان الامام تراءى عضو من
اعضاء وضوئه لان الاحكام تليقني على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله اعلم
باب الحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في الباب فصول اربعة. فصل فيما يكره في الصلوة وفيما لا يكره. وفصل فيما يوجب السهو
وفيما لا يوجب فصل فيما يقطع الصلوة. وفصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء

اما الاول

يكره على الاى والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابي حنيفة رح. وقال ابو يوسف

رَجُلٌ لَا بَأْسَ فِي الْمَكْتُوبَةِ وَالْمَطْوُوعِ قَالُوا إِنَّ غَيْرَ رُؤُسِ الْأَصَابِعِ لَا يَكْرَهُ. وَاحْتَأَفَ
 الْمَشَافِخُ فِي كَرَاهَةِ عَدْلِ الْأُمَى وَالْمُسْبِيحِ خَارِجِ الصَّلَاةِ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَعْثُبَ ثَوْبُهُ أَوْ
 جَسَدُهُ أَوْ لِحْيَتُهُ. وَإِنْ يَكْفُ ثَوْبُهُ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْغَضَ ثَوْبُهُ كَيْلًا يَلْتَصِقُ بِجَسَدِهِ
 فِي الرُّكُوعِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمَسَّ جِهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالْحَشِيشِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ
 وَقَبْلَهُ إِذَا كَانَ يَضْرُؤُ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَضْرُؤُ ذَلِكَ يَكْرَهُ فِي رِسْطِ
 الصَّلَاةِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَالسَّلَامِ. وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمَسَّ عِرْقَهُ عَنْ جِهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ أَنْ يَشُبَّكَ أَصَابِعُهُ وَفَرَّقَهُ وَإِنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ وَإِنْ يَلْتَفِتَ يَمْنَةً وَيَسْرَةً
 بِأَنْ يَحُولَ بَعْضُ وَجْهِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ. فَأَمَّا أَنْ يَنْظُرَ بِمَوْقِعَيْنِهِ وَلَا يَحُولَ وَجْهُهُ فَلَا
 بَأْسَ بِهِ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَقْعَى فِي الشَّهَادَةِ أَوْ يَبِينِ السَّجْدَتَيْنِ. وَتَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْيَمِينُ
 عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصَبُ فَخْذِيهِ. وَقِيلَ تَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْيَمِينُ عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصَبُ
 يَدَيْهِ أَمَامَهُ نَضْبًا. وَيَكْرَهُ التَّرَجُّعَ لِمَنْ عَذَرَ أَنْ يَفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ. وَإِنْ تَوَلَّجَ
 فِي الْمَطْوُوعِ لَا عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ جَازٍ وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ. وَلَا يَتَنَاقَبُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ فَاهُ وَلَا
 أَنْفَهُ إِلَّا إِذَا غَلَبَهُ الثَّنَائِبُ فَخُذُ يَدَيْهِ عَلَى الْفَمِ. وَلَا يَبْقَطُ. وَلَا يَغْضُ عَيْنَيْهِ وَلَا يَلْقَبُ
 الْمَحْصَا إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُ السُّجُودُ فَيَسْوِي مَوْضِعَ سَجْدَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. وَلَا بَأْسَ
 هُنَا أَنْ تَقْرُبَ وَالْحِجَةَ الْخَيْرُ وَغَيْرُ الْخَيْرِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَعْدَاءِ وَقَبْلَهُ وَقِيلَ هَذَا
 الْأَمْرُ يَنْجِيهِ مِنَ الشَّيْءِ وَالْمَعَالِجَةُ فَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى الْمَشْيِ وَالْمَعَالِجَةُ الْكَثِيرَةُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
 تَامًا فَهِيَ الْأَمَّةُ السُّرْخِيَّةُ رَجُلًا لِلَّهِ وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى الْمَعَالِجَةِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَيَكْرَهُ
 أَنْ يَأْخُذَ الْقَمْلَةَ وَيَقْتُلَهَا لَكِنْ يَدُهَا تَحْتَ الْحَصِيرِ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَجُلًا وَرَجُلًا
 عَمَهُ أَنْهُ لَوْ أَخَذَ قَمْلَةً أَوْ بَرْعُوًا فَقَتَلَهَا أَوْ ذَمَّهَا فَقَدْ آسَأَ. وَلَا يَزِيغُ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ تَرْكَ الطَّائِنَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُوَ أَنْ لَا يَقِيمَ صُلْبَهُ وَيَكْرَهُ الْأَعْتِجَارُ

هو ان يشد راسه بالمندبل ويترك وسط راسه. وكذلك عقص الشعر.
هو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشد. ويكره القراءة في غير حالة القيام.
كذلك اسدل الثوب في الصلوة وهو ان يجعل الثوب على راسه او عاتقه
ويرسل جانبيه امامه على صدره. ويكره الصلوة في ازار واحد من غير عذر
ولا بأس بان يصل في ثوب واحد متوشحاه. ويكره لبسة الصلوة وهو ان يجعل
الثوب تحت الابط الايمن ويطلع جانبيه على عاتقه الايسر قالوا ومن صلى في
قباء ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل. ويكره
ان يصل وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصايف
وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يجد على التصايف
هذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف. فان كانت صغيرة او
محموة الراس لا بأس به. ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط واللبود والصلوة
على الارض او على ما تنبت الارض افضل. ويكره ان يطول الركعة الاولى على
الثانية في التلوع. ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة. ويكره تكرار
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التلوع. ويكره نزع القميص
والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلوة بعمل يسير. ويكره ان يشم طيبا وان
يروح بثوبه او بمرحاة في الصلوة مرة او مرتين ولا يفسد الصلوة ويكره الدخول
في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان افتتحمها وز لك يشغله عن الصلوة عليها
وان مضى عليها اجزاء وقد اساء. وكذا لو اصابه بعد الافتتاح ويكره ان يحرق
اصابع رجليه او يديه عن القبلة في السجود وغيره. وينبغي ان يكون منتهى
الموضع سجوده لا يرفع راسه الى السماء ويكره ان يصل خلف الصعود اذا وحده

فالصوف فرجة ويكره المرويين يدي المصلح ويد المصلي للماريتين يدي يدي ولا
 يقاقله ويكره ان يصلي وبين يدي به نيام او قوم يتحد ثوب في رواية الحسن عن ابي حنيفة
 صح في رواية جامع الصخيرة قالوا لا بأس بان يصلي المظهر رجل قاعل يتحد ث قالوا
 تاويل رواية الحسن اذا رفعوا اصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة
 ويكره ان يصلي وبين يدي به تنورا وكان فيه نار موقدة لانه يشبه عبادة النار وان
 كان بين يدي به سراج او قنديل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بان يصلي بين
 يدي به او فوق راسه مصحف او سيف معلق او ما اشبه ذلك ويكره ان يصلي وهو يعتمد
 على حائط او اسطوانة من غير عمد ولا بأس بذلك في الطلوع ولا بأس ان يصلي وفيه يدهم
 او دنانير لا يمنع عن القراءة وان منعه عن القراءة لا يجوز صلواته ولكن الوصل وفيه يميل
 بمسكه ويكره ان لا يضع يده على ركبتيه في الركوع او على الارض في السجود من غير عمد
 وكذا ان يسجد واضعا إحدى قدميه على الارض وان رفعهما لا يجوز صلواته

فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

اذا صلي ولم يد راتل شاعرا لم يوجب له ان كان ذلك اول ماسه يستقبل ولختلفوا في
 تفسير ذلك قال بعضهم اول ماسه في هذه الصلوة وقال بعضهم اول ماسه في عمره
 وعليه اكثر الناس ان لا يفتي في ذلك غير من يتقوى ويأخذ بهما ركن اليه قلبه فان وقع تحريم
 على انه صلى ركعة ضيف اليها اخرى ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد
 سهوه فان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد سهوه وان لم يقع تحريمه
 على شيء يأخذ بالاقبل في صلوة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فتعذر لاحتمال انه صلى ركعتين ثم
 يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهوه وسجود السهو يتعلق باشياء
 منها اذا قعد فيما يقام فيه او قام فيما يجلس فيه وهو امام او منفرد اراد بالقيام اذا استتم

قائماً أو كان إلى القيام أقرب فانه لا يعود إلى القعدة. وأن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد. وأن رفع اليدين من الأرض وركبته على الأرض مالم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذلك روى عن أبي يوسف رجع ومنها إذا جهر وهو أنام فيما يخاف فيه قل ذلك أو كثر. أو خافت فيما يجهر فيه قل ذلك أو كثر في ظاهر الرواية وفي النور ولا سهو عليه ما لم يخاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رجع وعندهما ثلث آيات قصار آية طويلة وذكر شمس الأئمة المحلوق في ظاهر الرواية الجهر والخافت سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لانه مخير بين الجهر والخافت. وروى أبو سليمان رجع ان المنفرد إذا ظن انه امام فجهركما يجهر الامام يلزمه سجود السهو. ومنها إذا ترك الفاتحة في الأوليين أو أحدهما وترك السورة في الأوليين أو أحدهما يلزمه السهو. ومنها إذا ترك الأوليين أو أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة. ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ولا سهو عليه. وقيل بأنه يلزمه السهو. ولو ترك قراءة التشهد ناسياً في القعدة الأولى أو في الأخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رجع في رواية لا سهو عليه. ولكن لو ترك بعض التشهد ساهياً يلزمه السهو في ظاهر الرواية قالوا المكان المصلي أماماً يأخذ بقول أبي يوسف رجع. وأن لم يكن يأخذ بقول محمد رجع. وإن عليه السهو يصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الأولى وفي قول أبي حنيفة وروى أبو يوسف رجع. وفي قول محمد رجع في القعدة الثانية. والأحوط ان يصل في القعدتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة ساهياً فلاقرأ البعض ندرك فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسمع. وإن قرأ أكثر الفاتحة فنجبه

الباقي لاسهوه عليه وان بقى الأكثر فعليه السهو اما ما كان او منفردا وان لم يقرأ
 الفاتحة في الشفع الثاني لاسهوه عليه في ظاهر الرواية. ولو قرأ الفاتحة اولى من
 القرآن في القعدة او في الركوع او في السجود او قرأ التشهد في الركوع او في السجود
 كان عليه السهو. ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد
 يلزمه السهو. ولو قعد في الثانية قبل التشهد ونسي قراءة التشهد ثم تذكر
 وقرأ فيه روايتان عن ابي يوسف رجع في رواية لاسهوه عليه اذا ترك القعدة الاولى
 من ذوات الأربع والثلاث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجع ويلزمه السهو. ولو ترك القنوت تذكر في القعدة
 او بعد ما قام من الركوع لا يفت ولا يفت عليه السهو. ولو سهر عن تكبيرات العيد يلزم
 السهو. ولو زاد في صلواته ركوعا أو سجودا لا تفسد صلاته ويلزمه السهو. ولو
 افتتح الصلوة ثم شك انه هل كبر للافتتاح ثم تذكر انه كبر ان شغله التفكير عن
 اداء شيء من الصلوة كان عليه السهو والا فلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد
 التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا يكون الثانية استقبالا او قطعاً للاولى
 ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن انه في العصر فصل ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في
 الظهر لاسهوه عليه لان تفكره لم يشغله عن اداء ركن. ولو شك في ركوعه أو سجوده
 وطال تفكره كان عليه السهو. ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ
 ثم شك انه صلى ثلثا او اربعا وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فاقم وضوئه
 فعليه السهو لانه في حرمة الصلوة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في
 حالة الاداء. ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمه واحدة ثم استيقن بانما لم الصلوة
 لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلوة وان شك في ذلك بعد ما قعد

قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم نذر كرفس لم كان عليه السهو. وإن
 اختلج الصلوة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً
 أو ساهياً لا سهو عليه. وإن جهز بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لا سهو عليه.
 وإن قرأ في الأولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع
 الثاني إن شاء وإن قرأها لا يكون قضاء. وإن ترك السورة في الأولين قضاءً
 وعليه السهو قرأ في الآخرين أو لم يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة رجع بيجهر بقرأة
 السورة ولا يجهر بقرأة الفاتحة. رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد
 السجدة الثانية شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة
 فلحظ إلى من خلفه ليحلم أنهم إن قاموا قام وإن قعدوا قعد وتعمد بذلك قالوا
 لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح. ولا
 بترك ثلث الافتتاح والتعوذ والتأمين. ولا بترك التسمية في الركعة الأولى ولا بترك
 سمع الله من حمد ربنا لك الحمد. ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك
 التوسيعات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات
 الافتتاح. إذا قرأ الفاتحة الأحرافاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو
 قرأها مرتين. ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة أو الرابعة ساهياً لا سهو عليه.
 ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رجع أنه قال إن كان
 متعمداً فقد أساء. وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو وركعتي أبو يوسف
 عن أبي حنيفة رجع أنه لا حرج عليه في العهد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد. و
 من عابه سجود السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قعد
 قدر التشهد سقط عنه سجدة السهو وكذلك سجدة. وقضاء الفاتحة فله سجدة

حتى احمرت الشمس. وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد
السلام يسقط السهو. اقتصى بامام سلم عليه سجد السهو وان سجد الامام السهو
صح الاقتداء والافلا. وعند محمد بن يعقوب الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد
الامام للسهو لا يسجد للمقتدى. اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لسهو
عليه ويسلم عن يمينه. اذا قعد على الرابعة قلد بالشهد ثم تذكروا بعد السلام انه
لرب تشهد قال ابو يوسف رج يعود ويتشهد. وقال زفر بن محمد اذا ترك الشهد.
اذا ترك صلاة الليل فاسيا فقصاها في النهار وامر بها وحافتها صبا كان عليه
السهو. وينبغي ان يجهر يكون القاء على وفق الاداء وان لم يلا في صلاة النهار يجازى ولا
يجهر فان جهر صاها كان عليه السهو. ولو لم في التطوع في الليل مخافت متعمدا فقد ساء
وامكان صاها فعليه السهو. اذا لم يقرأ شيئا في الشفع الاول فقرأ في الشفع الثاني بما تحته
الكتاب وسورة ويجهر بهما في قولهم جيماء يسجد للسهو. اذا احرق السجدة الصليبية او
سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم السبوق صاها يلزمه السهو
فيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو عليه. المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه
من الركوع حتى خر ساجدا صاها يجوز صلواته في قول ابن خزيمة ومحمد بن يعقوب وعليه السهو
اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام
روى الحسن بن احمد بن حنبل عن ابن خزيمة رج انه يلزمه السهو. اذا صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة
قعد بالشهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه
لغوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطوع ولم يتم التطوع. وعن
محمد بن يعقوب انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتقاد لان التطوع بعد العصر انما ذكره
اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا قالوا في من اراد ان تطوع

في آخر الليل فلا صلى ركعة طلع الفجر فالأفضل ان يسهلها قلنا. اذا بدأ بقراءة السورة في الركعة
الاولى والثانية فقرأهما قاسماً بما كان عليه السهو. اذا سلم بعد ما قعد قبل التشهد ولم يشهد
فانه يشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يشهد ثم يسلم. اذا نسي التشهد في آخر الصلوة
فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما فرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت
صلوته في قول ابي يوسف ربح، فانعود الاول ارفض بالعود الى قراءة التشهد
فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلوته. وقال محمد ربح لا تفسد صلوته
لان فعود الاول ما ارفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارفض بقدر
ما قرأ او لم يرتفع اصلاً لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها
عليه الفتوى. وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لارواية فيها. اذا نسي الفاتحة
والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فانتصب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد
الركوع قال بعضهم تفسد صلوته لانه لما انتصب قائماً للقراءة ارفض ركوعه
فاذا لم يعد الركوع تفسد صلوته وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع او لم يرتفع اصلاً
لان الرضا كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن. اذا اراد ان يقرأ فصوله
سورة فاختار سورة اخرى لاسهوه عليه. اذا شئت في سجود السهو انه يسجد
سجدة وسجدتين وطلا تفكره ثم تذكر لاسهوه عليه. المسبوق اذا لم يتابع الامام
في سجود السهو وسها فيما يقضي كراه سجدة واحدة ويتنظم الثانية. الاول وان لم يسه
فيما يقضي وخرج عن صلوته سجدة للسهو الذي كان مع الامام استحساناً. ولو تابع
الامام في سجود السهو ثم سها فيما يقضي فانه يسجد لسهوه. ارام سها في صلوته
ثم احلث فقدم غيرها للثالثة ايضاً فسجد الثانية سجدة بين كراه ذلك. اذا سلم الامام
وعليه سهو فقام المسنون القضاء ما سبق فقرأ ركعة فلا سها. سها. الامام

السهو يتابعه المسبوق في سجود السهو ويقعد معه مقداً. التشهد لان انفراد
 لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق
 قبل التقييد بالسجدة يعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود
 الامام للسهو ارتفع بالمتابعة فلا بد من الاعادة. ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم
 الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد،
 فالمسئلة على وجه. أما ان كان مسبوفاً بركعة او بركتين او بثلاث فالتكليف مسبوفاً
 بركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقداً وما يجوز بالصلوة
 جازت صلاته لو مضى على ذلك. وان لم يقع من ثرائته مقداً ر ذلك بعد فراغ
 الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل
 فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلوة ركعة
 فلا يجوز. وكذا لو كان مسبوفاً بركتين لانه ترك القراءة في احدهما. ولو كان
 مسبوفاً بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة
 فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد في قومة وقراء في الآخرين ما يجوز
 به الصلوة جازت صلاته. وان ركب في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ^{مضى}
 على ذلك فسدت صلاته. ورجل صلى المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد
 وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر نيوى السنة ثم تذكر انه لم يتم المغرب بعد
 ما سجد للسنة او قبل ذلك فسدت للمغرب لانه انتقل الى السنة قبل اكمال
 الفريضة. ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر فظن ان صلاته قد فسدت
 فقام وكبر المغرب ثانياً وصلى ثلثاً ان صلى ركعة وقعد قدر التشهد جاز للمغرب
 والا فلا لان نية المغرب ثانياً لم تصح فيبقى في الاولى. فاذا صلى ركعة وقعد ثم الصلوة

والا فلا وإن افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر الافتتاح فافتتحها و
صلى تلك ركعات جازت صلواته لانه في مرة الثانية قعد على الثانية وهي الثالثة
خفيفة. ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتتح وصلى ثلاث ركعات لا يجوز
صلواته لانه في الاولى ما ذكره يقعد على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعد
على راس الثالثة فنفسد صلواته. اذا صلى الظهر اربعاً وتذكر بعد السلام انه
ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلوة فصلى اربعاً وسلم وذهب ففسدت صلواته
لاننية استقبال الظهر لم تصح لانه كان في الاولى نصار خطا المكتوبة بالنافلة قبل
اكمال المكتوبة ففسد صلواته. رجل صلى العشاء وسلم على راس الركعتين على ظن
انها ترويحاً لو سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها جمعة او للقيم سلم على راس ^{الركعتين}
على ظن انه مسافر ليستقبل الصلوة ولو سلم على راس الركعتين على ظن انها رابعة
فانه يضر على صلواته ويسجد سهواً لانه في المسائل المثلث سلم مع علمه انه صلى
ركعتين وكان عاهداً في السلام على راس الركعتين فيبطل صلواته. اما في المسئلة الرابعة
سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى اربعاً فكان ساهياً ظم يكن عاهداً بالسلام على راس
ركعتين فلا يبطل صلواته. وعن محمد بن روح انه لا ينبغي كمال الظن ان يحدث فانصرف ثم علم
ان لم يحدث وعندهما كان لعان يبغي على صلواتهما لم يخرج عن المسجد وعند محمد بن
لا ينبغي فذلك في هذه المسئلة مصلي الاربع اذا رفع راسه عن الركوع من الركعة الثالثة تذكر
انه لم يسجد في الثانية الاسجد واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يقف في الثانية ثم
يسجد للثالثة سجدة ثم يقف ثم يسجد لان عوده الى السجدة للركعة لا يرضى الركوع
ويأمره السهو لانه اتم السجدة في الركعة الثانية عن محملها وان تذكر وهو راكع في
الثالثة انه ترك من الركعة الثالثة سجدة فانه يسجد السجدة الثالثة. وكتبه مشهد.

ثم يعود فيصلي الثالثة والرابعة بركوعيهما وسجودهما لأنه لما نزل كونه الركن
 والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الأرتفاض فكان عوده للسهلة المتروكة فضا
 للركوع غير قفص بخلاف ما بعد التمام المصلي إذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة
 فسجد هاتم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قد را التشهد صدت صلوته لأن
 العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصليبية يرفض
 القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أما العود إلى سجود
 السهو لا يرفض القعدة باتفاق الروايات إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة
 فتذكر في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قد را التشهد
 فإن سجد للتلاوة ولم يقعد صدت صلوته لا ارتفاض القعدة وإن تعسدت
 صلوة القوم لا نقطاع المتابعة. المسافر إذا صلى ركعتين وسهيا فيهما وسجد للسهو
 ثم نوى الإقامة صحى نيته وينقلب فرضه أربعاً ولو صلى الرجل ركعتين نطوى
 وسهيا فيهما وسجد للسهو فإن راوان يسن عليهما ركعتين لا يسن من عليه السهو
 إذا سلم وهو يريد أن لا يسجد للسهو كان عليه أن يسجد ونيته باطلة. رجل
 ركع من صلوته سجدة صليبية وسجدة للتلاوة فسلم وهو ذاكرا أحدهما فسد
 صلواته كانت المذكورة صليبية أو تلاوة. وعن أبي يوسف رحمه الله أن كان ناسيا
 للتلاوة وذكر للصليبية فكذلك وإن كان على العكس لا تعسدت صلواته ولو سلم
 وهو ذاكرا أنه قعد قد را التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة
 للتلاوة لا يعود لأنه سلامه وصلوته تامة لأنه لم يترك ركعا. وكذا لو سلم
 وهو ذاكرا أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يذبح تشهد فإنه لا يعود للتشهد ولا
 يسجد للتلاوة وصلوته تامة أصليا إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم

فذكرها في الركوع أو في السجود أو في القعود فإنه يخر لها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيد الاستحسان. وإن لم يعد جازت صلواته وإن أخرها إلى آخر صلواته أجر لأن الصلوة واحدة. وإن كان أما ما وصل ركعة وترك منها سجدة فصل ركعاً أخرى وسجد لها فذكر المتركة في السجود فإنه يرفع رأسه عن السجود وسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيد ما استحساناً. فلما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة ربح أنه يرتفع إذا قرأ في التسفع الثلاث من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهياً لسهو عليه. قرأ صلوة الجمعة سورة السجد وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ ألتجاء جنهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولاة

فصل فيما يفسد الصلوة

المفسد للصلوة نوعان فعل وقول. أما الأول إذا حدثت في صلواته من بول أو غائط أو ريح أو عاف متعمداً فسدت صلواته وإن سبقه الحدث ولم يتعمداً كان حدثاً موجباً للفعل فكذلك وإن كان موجباً للوضوء فإن كان بفعل الأدمي فكذلك وإن لم يكن بفعل الأدمي لا يفسد الصلوة بل يتوضأ ويدبني إذا كان على يد ندم مل أو جراحة أو بثرة فغزها بيد أو على فسال منه الدم فسدت صلواته لأنه تعمد الحدث. وإن لم يغزها لكنها انشقت بإصاصة اليد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلواته في قول أبي حنيفة ومحمد وهو بمنزلة ما لو رماء إنسان بدنقاً كالحجرة. وفيه خلاف علقوا الله به.

ربح تفسد صلوته ويمنع البناء. كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي
 بشيء إنسان فإدماه. وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي ووضع جبهته على الأرض
 في السجود فقال منه الدم من غير قصد فسدت صلوته عندهما. وقيل تفسد عند الكل
 لأن الاحتراز عنه ممكن فلا الميعة يصار كانه تعمد ذلك. وكذا لو كان تحت شجرة
 فسقطت منها ثمرة فخرجته. وإن لم يصبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلوة
 ان كان كثير والمعنى يد تفسد صلوته. وإن كان يسيرا لا تفسد صلوته واختلفوا في
 القلة والكثرة. قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير. وما يقام بيد واحدة فهو يسير.
 ما لم يتكرر فيه. هذا القول المصلي إذا ضرب دابته مرة أو مرتين لا تفسد صلوته لأن
 الضرب يتم بيد واحدة. وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته ولو كان
 غسولة الظهر والنفل أربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلوته وإن
 ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته. وكذا لو انتقض من عماته كورسولة
 مرة أو مرتين لا تفسد لأن ذلك يحصل بيد واحدة. وإن تم فسدت صلوته لأنه حصل
 بيد واحدة. وكذا المرأة إذا تحمرت فسدت صلوتها. ولو أغلق الباب لا تفسد صلوته لأن
 ذلك يحصل بفعلين بإدخال اليد في الخلق ثم شد الخلق. وإن افتح الباب المخلق
 فسدت صلوته لأنه يحتاج إلى إدخال اليد في المخلق ثم تحريك المخلق وقت
 الفتح ثم إخراج المخلق من موضع الشد. ولو شد السراويل لا تفسد صلوته
 لأنه يحتاج إلى استعمال اليدين. وإن حل الأزار لا تفسد لأنه يتم بيد واحدة
 من غير تكرار الفعل. وكذا لو زرع القمح تفسد ولو حل لا تفسد. ولو رفع الماء
 ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على الرأس لا تفسد لأنه يتم بيد
 واحدة من غير تكرار. ولو زرع القمح لا تفسد. ولو نثر القمح بنفسه لا تفسد. ولو

تفعل أو يخلع نعليه لا يفسد لأنه لا يحتاج إلى اليدين ولا إلى المعالجة ولو لبس
 الخفين فسدت صلواته لأنه لا يتم بيد واحدة. ولو ألبس دابته أو أسيرها أو
 نزع السرج فسد صلواته وإن أمسكها أو خلع اللجام لا يفسد ولو لبس فلسوة
 أو بيضة أو نزعها لا يفسد. وإن رمى طير لم يفسد صلواته قيل هذا إذا كان
 النحر في اليد أما إذا أخذ الحجر من الأرض ورمى طيرا ففسد صلواته. ولو تروج بمروحة
 أو بمكة لا يفسد صلواته وقد مر قبل هذا. وإن أكل أو شرب عامدا أو ناسيا فسد
 صلواته لأنه ليس من أعمال الصلوة وهو كثير لأنه عمل اليد والعم والامتنان. و
 إن ابتلع شيئا بين أسنانه في الكتاب أنه لا يفسد الصلوة ولم يفصل قيل هذا إذا
 كان قليلا فإن كان كثيرا يفسد الصلوة ثم اختلفوا في القلة والكثرة. بعضهم قد
 القليل بما دون الحصة وسوى بينها وبين الصوم. وقال بعضهم هم ما دون ما
 الفم لا يفسد الصلوة وفرق بين الصلوة وبين الصوم. وإن ضرب إنسانا بسوط أو
 بيد فسدت صلواته. وإن تقلد سيفاً أو نزع لا يفسد صلواته. وكذا إذا تردى
 برداء أو حل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو حل صبياء أو ثوبا على عاتقه لم يفسد صلواته
 وإن كان ثقيلا يتحمل بالأجر بمقابلته فسدت صلواته وإن دفع المارين يده به ^{سه}
 أو بيد لا يفسد صلواته وإن رمى بسهم فسدت صلواته لأنه كثير قالوا هذا إذا أخذ
 الفوس والسهم ووضع السهم على الوتر ورمى به. فأما إذا كان القوس في يده ^{السهم}
 على الوتر فرمى لا يفسد صلواته. ولو ركب الدابة فسدت صلواته لأنه لا يتم
 إلا باليدين. وإن نزل من الدابة لم يفسد لأن النزول ممكن بدون استعمال
 اليدين بأن يجعل رجله من جانب ويخرج نفسه على الأرض. قالوا هذا
 يشكّل بما أخذ أو لم يغير ووضع على السرج فإن صلواته تفسد. ويمكن أن يجاب

عن هذا فيجب ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي ركب بنفسه. وهذا على قول
من يقلل الكثير يجعل اليدين. وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح. وقال
بعضهم ان كان بحال لوراء انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير. وان كان يشك
انه في الصلاة او ليس في الصلاة فهو يسير. وهذا اختيار العامة وقال بعضهم بفوض ذلك
الرأي للصلى ان يستفتيه واستكثر فهو كثير والا فلا. قال الشيخ الامام شمس الامنة
المحلو اي رح هذا القول اقرب المذهب ابي حنيفة رح لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر
تقدير اربل يفوض ذلك للرأي البتة به. ولو حمل المصل على وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت
صلوته. وكذا لو تقدم على الامام من غير عذر. ولو كان في الصحراء فأتاه عن موضع قيامه
فسدت صلوته. قال الامام ابو علي النخعي رح لا تنفس صلوته ما لم يتلوه مقدرا وسجوده
من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة. المرأة اذا ظننت
انها احدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فسد صلوتها. وليسر
البيت لها كالسجد للرجل. وقال القاضي ابو علي النخعي رح لا تنفس صلوتها والبيت لها
كالسجد للرجل. ولو كان المقتدى على يمين الامام ثناء ثالث واجتذب للوتم لنفسه
بعد ما كبر الثالث او قبله لم تنفس صلوة المؤتم. وقال بعضهم اذا احبب به قبل التكرار
تنفس محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة شرعية او اداء نفس صلوة الرجل
قلبت محاذاة المرأة او كثرت باللغة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل
الصلاة تناب عليها. اقتدت بامام نوى. امامتها في القرية لو اقتدت بمطوعة
لم يفترض فان قامت بحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم ينقض تحريم الامام
هو الصحيح. وان تقدمت على الامام وامنت به لم تنفس صلوة الامام. وحل المحاذاة ان
يحاذي عصا منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ويحل بحذاءها لفظ

منها ولو خلتها النكاح يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته. ويصح اقتداء المرائي بالخط
 في صلاة الجمعة وإن لم ينو امامتها وكذا يصح اقتداء القاري بالاممي من غير ان ينوي
 امامته حتى تفسد صلوته الاممي. للمرافقة اذا صلت بغير قناع جاز. وكذا الامنة البالغة
 اذا صلت بغير قناع جاز. فان اعتقت البالغة في خلال الصلاة فسترت من ساعتها
 جازت صلاتها. والحر اذا اقتنع الصلاة عاريا ثم وجد النوب في خلال الصلاة تفسد
 صلاته ولا يبني اذا سبقه حدث في الصلاة فكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف فسد
 صلاته وهذا من مسائل احد مها هذا. ومنها اذا اصاب الثوب او البدن بخلسة
 اكثر من قدر الدرهم من بجمه ثمة. ومنها اذا طرح القندي في الزجة امام الامام او في
 صف النساء. او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرخوا اذ اراه او سقط عن المصلي نوبه
 وانكشف عورته فبيها اذا تعمد ذلك فسدت صلاته قل ذلك او اكثر. وان لم يتعمد
 فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلاته علم بذلك او لم يعلم. وان لم يؤذركا ومكث
 فان كان بعد ركعة تفسد في قولهم. وان وجد سبيلا من التباعد عنها فكث من غير عذر
 اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد ربح ان صلاته تفسد. وقيل قول ابي حنيفة
 ربح في هذا كقول محمد ربح. وان تنجس ثوبه او بدنه بجمه ثمة بان رعف فاصاب الوعاء
 ثوبه او بدنه ان كان قابلا فصل فيهما جاز. وان كانت كثيرة وليس معه ثوب اخر
 فانه ينصرف ويتوضأ ويصل النجاسة ويبني على صلاته لان الشريعة جواز البناء في
 الخفاف مع انه يصيب ذلك جسده ونوبه فلا يمنع البناء المصلي اذا خاف سبق الحدث
 فانصرف فسبقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول ابي حنيفة ومحمد ربح. ولو
 سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ ثم احدث متعمدا لا يجوز له البناء
 ولو تهاق في صلاته قبل التشهيد تفسد صلاته. كما لو احدث متعمدا. ولو

قهقهه بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السجود ينتقض طهارته ولا تقصد
 صلوته. وبعد ما عاد إلى سجدة التلاوة ينتقض طهارته وتفسد صلوته لما مر
 قبل هذا. إذا أحدث الإمام فقدّم محدثاً أو جنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً
 وخرج من المسجد فسدت صلوة الكل. وإن لم يخرج الإمام من المسجد حتى
 قدم هؤلاء رجلاً يصلح للإمامة أن قدم المحدث أو الجنب متوضئاً مع تقدميهما
 ولا يصح تقديم غيرهما. الأعمى إذا تعلم القرآن فسدت صلوته. وكذلك إذا قام القارئ
 بجنب الأعمى يصلّي صلوة الأعمى تفسد صلوة الأعمى: وقال أبو يوسف ومحمد
 إن تعلم الأعمى بعد ما فقد قدر التشهد لا تفسد صلوته. وإن تعلم الأعمى بعد ما
 سلم عليه سهواً لا تفسد صلوته عند الكل. ولو تعلم بعد ما سلم ثم تذكر سجدة
 التلاوة فسدت صلوته في قول أبي حنيفة رجع. ولو كانت السجدة صلبية فسدت
 صلوته عند الكل. ولو كان الأعمى مقعداً بالقاري فعلم القرآن في وسط الصلوة
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع لا تفسد صلوته العاري إذا وجد
 الثوب في صلوته تفسد صلوته وكذلك صاحب الجرح السائل إذا انقطع دمه
 أخرج الوقت في خلال الصلوة والتميم إذا وجد الماء مسح الخف إذا انقضت
 صلاة مسحه وصاحب الجبيرة إذا سقطت الجبيرة في الصلوة عن برء فسدت صلوته
 رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على الثانية لم تفسد صلوته استحساناً. ولو
 "ليست ركعات أو ثمان ركعات ولم يقعد إلا في آخرهن اختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم تفسد صلوته قياساً واستحساناً. وقال بعضهم هذا أول سؤله
 مصلي الجمعة إذا خرج وقتها فسدت صلوته وهو ما تقدم سواء المرأة إذا فرضت
 ولد ما في الصلوة تفسد صلوتها. ولو جاء الصبي وإن تصم من نذر ما وهي كارهة

فنزل لبنها فسدت صلواتها. وإن مَصَّ صَلاة أو مصَّين ولم ينزل لبنها لم تفسد
 صلواتها. وإن مَصَّ ثَلَاثَ مَصَّات تفسد صلواتها نزل اللبن أو لم ينزل. وإذا قرأ المصلي
 من المصحف فسدت صلواته في قول أبي حنيفة رَج. ولو نظر في المصحف والمحراب
 فهم ولم يقرأ لا تفسد صلواته وهو الصحيح. ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور
 وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلواته. وكذا لو أشد شعرا فيه تسبيح
 أو تهليل فسدت صلواته. ولو أغنى على المصلي أو جن فسدت صلواته. ولو كانت
 المرأة في الصلوة فجاء معها زوجها بين الفخذين فسدت صلواتها وإن لم ينزل عنها بلية
 وكذا لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها بشهوة. ولو نظر إلى فرج المطلقة طلاقا
 بجساعين شهوة يصير رجسا أو لا تفسد صلواته في رواية. وكذا لو نظر إلى فرج
 امرأة بشهوة حرم عليه أمها وأبنتها لا تفسد صلواته في رواية. ولو صلى الرجل في
 قميص محلول الحجب فوقع بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكرنا أنه لا تفسد صلواته
 وفي رواية تفسد وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رَج. ولو نظر
 إنسان من تحت القميص ورأى عورة المصلي لا تفسد صلواته ولو قبلت المصلي امرأة
 ولم يشتمها لم تفسد صلواته. إذا نام المصلي مضطجعا متعمدا فسدت صلواته. ولو نسي
 في الصلوة ولم يتعمد فمال نفسه حتى اضطجع لختلفوا فيه قال بعضهم ينتقض طهارته
 ولا تفسد صلواته ولعلان يؤثأ ويبنى. وقال بعضهم لا تفسد صلواته ولا ينتقض
 طهارته كالأوام في السجود. ولو نام فركع أو سجد. إن لم يتعمد ذلك لا تفسد صلواته
 وإن تعمَّد فسدت في السجود ولا تفسد في الركوع. ولو كتب على يد أمة أو شيعة
 لا يستبين لم تفسد صلواته. وإن كتب على الأرض مستتبيا فسدت صلواته إذا كثرت
 ولو مضغ غلغا فسدت صلواته إذا كثرت. ولو أخذ من الخارج معصمة واستلمها فسدت

صلوته في رواية. ولو كان في فيه عليجة فلا تكافسدت صلوته وإن لم يلكمها
 فدخل في جوفه منها شيء يسير لم تفسد صلوته. وكذا لو ابتلع وما خرج من بين أسنانه
 لم تفسد صلوته إذا لم يكن ملائ الغم. وكذا الوقت أقل من ملائ الغم فعاد إلى جوفه وهو لا يملك
 إمساكه لا تفسد صلوته. ولو أدهن رأسه ونحيته أو كحل أو جعل ماء الور على
 رأسه فسدت صلوته قيل هذا إذا تناول القارورة فسد الدهن على يد.
 ولو كان في يده فسمح برأسه أو بلحيته لم تفسد صلوته ولو سلم إنسان على المصلي فاش
 لود السلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلوته. ولو صاح المصلي رجلاً بريداً
 التسليم فسدت صلوته. ولو نطق سعة أو شعرتين بمرّة أو مرتين لا تفسد وإن نطق
 ثلاث مرّات تفسد صلوته. وكذا لو قتل الفيلة عمداً امتدراكاً فسدت صلوته
 ولو مشى في صلوته مقدراً نصف واحد لم تفسد صلوته. ولو كان مقدراً نصفين إن مشى
 دفعة واحدة فسدت صلوته. وإن مشى إلى نصف ووقف ثم مشى إلى نصف لا تفسد
 صلوته. ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد
 صلوته. ولو طلب من المصلي إنسان شيئاً فأمى المصلي برأسه بسم أو أراه إنسان
 درهماً وقال أجد هو فأمى برأسه بنعم لا تفسد صلوته. ولو رفع المصلي الثقيلة
 في المسجحة لا تفسد صلوته. ولو تفكر في صلوته فخذ كرحداً أو شعر أو انشاء
 كلاماً مرتباً ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلوته. ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها
 في الصلوة فسدت صلوتها. والمعتبر في إفساد الصلوة انكشاف ما فوق الأذنين
 لأن تحتها هو الصحيح. وفي حرمته النظر يسوي بينهما هو الصحيح. وقال أبو يوسف
 ربح ساقها ليس بعورة. وذرعاها كبطنها في ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف وهو رواية
 عن أبي حنيفة ربح درعها ليس بعورة حتى لو وصلت أحره وذرعاها لم تكشفان جازت

صلواتها في قدامها روايتان والصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلوة. والكف
 والوجه ليس بعورة. وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حد. وانكشاف ربيعها
 يمنع الصلوة. وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع مع الخصيتين عضوان
 مختلفان بقربا وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربيعها جبا يمنع الصلوة والصحيح
 هو الاول. المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء او
 كشفها هو ظل القاضي الامام الاجل ابو علي النسي فيرجح ان لم يجد بدلا من ذلك لم
 تفسد صلواته. وان وجد منه بدلا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع الفحاسة
 تحت القميص فابدى عورته فسدت صلواته. وكذا المرأة اذا سبقها الحدث
 في الصلوة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء و
 تغسل اذا التجدد من ذلك. وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه
 يستقبل للصلوة ولا يبيح. وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تفسد صلواته
 والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها
 في الوضوء ظاهرا وليس هذا كما لو كشف العورة في الصلوة الامر ان من سبقه
 الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ. ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلواته
 وكذلك ما سمع الخفاف اذا انقضت مدة مسجده في الصلوة تفسد صلواته. وسبقه
 الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسجده كان له ان ينزع خفيه
 ويتوضأ ويبني. ولو صلى رجل مكشوف الراس وهو يجد عمامة اذ كان على وجهه
 التدلل والتضرع لا بأس به. واذا كان على وجهه التهاون يكره. ولو صلى رافعا
 كفيه الى المرافقين كره. من سبقه الحدث في الصلوة له ان يستقي الما من البئر ويوضأ
 ويسقي اذا لم يكن عنده ماء آخر. وفكر الكرخي والقدرى رحمه الله الاستئذان من البئر

ولوانتهى النهار فيه ماء فجاوز عنه النهار أخرقائه يستقبل الصلوة. ولو سبقه
الحديث في الصلوة من ذهب ليتوضأ فوجد الماء منقرا فحضره وأنه يستقبل
الصلوة. ولو سبقه الحديث بتقريبه بغير ذهب إلى الماء قالوا ان كان مؤنة النزع
والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب إلى الماء وأنه لا يفسد ولا يفسد في الماء المصلي
إذا قام مائلا فلم ينتقض طهارته ولا تنفس صلوته وله أن يتوضأ ويغسل. وإن قام
أقل من مائلا فلم ينتقض طهارته ولا تنفس صلوته. وإن قام مائلا فلم يبتلعه
ولم يصبه وهو يقدر على أن يصبه تنفس صلوته وإن لم يكن مائلا فلم لا تنفس
صلوته في قول أبي يوسف حج وتنفس في قول محمد حج والأحوط قوله. الإمام إذا
حضر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ فقد ما يجوز به أصالة جازية في قول
أبي حنيفة حج ولا تنفس صلوته. وأما المفسد من حيث القول إذا تكلم في صلوته
عامدا أو ناسيا أو نائما ليسير أو كثيرا قبل أن يقعد فقد انتهت فسد صلوته
وكذا إذا سلم على إنسان أو يد السلام. ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام
ثم علم فسكت تنفس صلوته. ولو بكى في صلوته فإن سال دعه من غير صوت
لا تنفس صلوته. وإن ارتفع صوته فحصل به حروف ان كان من ذكر الجنة والنار
ثم تنفس صلوته. وإن كان من وجع أو مصيبة تنفس صلوته. وكذا لو قال أف
أو تف أو لان في صلوته فقال أه أو وه تنفس صلوته ان كان من وجع أو مصيبة
وان كان به عرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد حج أنه قال لا تنفس صلوته
لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفوا. كما لو عطس وحصل به حروف أو
نجس أو ثواب فارتفع صوته فحصل به حروف لم تنفس صلوته. ولو لم يسمعه
عنه أو لم يسمعه الله قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن

الفضل مع تفسد صلواته ويكون بمنزلة الاثنين وهكذا روي عن أبي خنيفة راجح وقيل
لا تفسد لأنه ليس من كلام الناس وإن تخرج أن كان بعض ولا تفسد صلواته وإن كان
بغير عذر تفسد صلواته ولو عطف رجل فقال المصلي بركات الله فسدت صلواته
لأنه خاطبه ولو عطف المصلي فقال المصلي بركات الله فقال المصلي آمين فسدت صلواته لأنه
اجابه ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلوة فلا يعطس المصلي فقال له رجل
ليس في صلوة بركات الله فقال الصليان آمين فسدت صلوة العاطس لأنه اجابه
ولا تفسد صلوة غير العاطس لأن تأمينه ليس بجواب ولو عطف المصلي فقال له رجل
فالحمد لله روي عن محمد بن رجاء أنه قال لا تفسد صلواته وإن أباد به الجواب وإن
قال بركات الله فسدت صلواته لأن الأول تمجيد وليس بجواب ولو عطف المصلي
ينبغي أن يسكت فإن قال الحمد لله لا تفسد صلواته لأن هذا ليس بخطاب من
العاطس غيره ولو قال بركات الله فسدت صلواته وينبغي أن لا تفسد كما لو دعا
بدعاء آخر المصلي إذا فتح على من ليس في الصلوة أن أباد به قراءة القرآن لا تفسد صلواته
عند الكل وإن أباد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلواته لأنه ليس من أعمال
الصلوة ثم هل تفسد صلواته بالفتح مرة أو يشترط فيه التكرار فيه روايتان
والأصح أن لا يشترط وأن فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فآخذ المصلي
بفتحه فسدت صلواته لأنه تعلم وأن فتح المصلي على إمامه ان كان ذلك قبل أن يقرأ
مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الإمام إلى آية أخرى جاز ولا تفسد صلواته
أخذ الإمام بفتحه ولم يأخذ وإن كان ذلك بعد ما قرأ مقدرا ما يجوز به الصلوة
فإن انتقل الإمام إلى آية أخرى لا ينبغي أن يفتح فإن فتح وأراد به التعليم
فسدت صلواته وإن أخذ الإمام بفتحه تفسد صلوة الكل وإن قرأ الإمام مقدرا

ما تجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدى واختلوا
 فيه. والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحة لا تفسد
 صلواتهم. ولا ينبغي للمقتدى ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ
 المقتدى الى الفتح لكنه يركع ان كان قرأ قد ما تجوز به الصلوة او ينتقل الى آية
 اخرى المصلحة اذا خبر بخبره فقال الحمد لله واخبر بما عجب فقال سبحان
 الله او بخبر به وانه فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد
 صلواته في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فسدت صلواته في قول اي خيفة
 ومحمد ربح. وقيل لو قال لا اله الا الله او قال وصلى الله على محمد او قال الله اكبر
 لا تفسد صلواته في قولهم. ولو اخبر بصيغة او بخبر يسوء فقال ان الله وانا
 اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلواته في قولهم
 وان اراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلواته عند الكل وهو ظاهر ولو
 كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب
 بقوة او جعل اسمه موسى فقال وما تطلب بيمينك يا موسى او كان في السفينة
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد
 صلواته بالاتفاق. وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم. ولو قال انا ربكم الاعلى
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل
 صلواته. ولو قيل للمصلح من اين جئت فقال المصلح من مسطرة وتصبر وشيد ان اراد به الجواب
 تفسد صلواته والا فلا. وخرج الباب على المصلح ان نودي من الخارج فقال من دخل كان امنا و
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تفسد صلواته وان سبح بين يديه اعلاما في الصلوة لا تفسد
 صلواته ولو قال جعل بين يدي المصلح امع الله الاخر فقال المصلح لا اله الا الله ان اراد

به الجواب تفسد صلوته. ولو قال المصلّي اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال
 للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلوته. ولو قال اللهم اغفر لي قال شمس الأئمة الحول
 رح لا تفسد صلوته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوته .
 ولو قال اللهم اغفر لي أو قال تفسد صلوته. ولو قال اللهم ارزقني أو قال اللهم ارزقني
 جنتك أو رزيتك لا تفسد صلوته. وكذا لو قال اللهم ارزقني الحج. ولو قال اللهم اقض
 ديني تفسد صلوته. ولو رأى الحلال في الصلوة فقال يعبورك الله تفسد صلوته
 وكذا الولي الحاج في صلوته تفسد صلوته. ولو قال في الصلوة في أيام التشريق لله أكبر
 لا تفسد صلوته ولو أذن في الصلوة وأراد به الأذان فسدت صلوته في قول أبي حنيفة
 رح. وقال أبو يوسف رح لا تفسد صلوته حتى يقول حي على الصلوة حي على الفلاح. وكذا
 إذا سمع الأذان في الصلوة فقال المصلّي مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب الأذان تفسد
 صلوته في قول أبي حنيفة رح وعلى قول أبي يوسف رح لا تفسد صلوته حتى يقول حي على
 الصلوة حي على الفلاح. ولو قال اللهم ارزقني دابة أو كراماً أو زوجي امرأة تفسد صلوته إذا حصل
 أنه أذن على الصلوة بما جاهد في الصلوة أو في القرآن أو في المأثورة لا تفسد صلوته وإن لم يكن في
 القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلوته وإن كان يستحيل سؤاله
 من العباد لا تفسد صلوته ولو قرأ الإمام آية التغريب أو التهيب فقال المقتدى صدق
 الله وبلغت رسله فقد أساء لا تفسد صلوته. ولو قرأ أو ركع وسجد وهو قائم تفسد
 صلوته وإن جرى على لسان المصلّي نعم فأن كان ذلك عادة له في سجده أو في غير الصلوة
 عادة فسدت صلوته لأنه من كلامه. وإن لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلوته لأن
 قرآن ولو قال بالفارسية أري فهو بمنزلة نعم إن كان ذلك عادة له تفسد صلوته ولا
 فلا كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو بحسن العربية ولا يحسن جاز في قول أبي حنيفة رح

وأنسب ما لم يرد في الصلوة فلا يجب الوضوء فقرأ القرآن في ذلك عاب أو في الرجوع تنفس
 يظنونهم أن سجد لا تنفس. الأصح إذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة إلا بالله
 أن كان ذلك في آخر الأضحية لم تنفس صلواته وأذا كان في آخر الدنيا تنفس صلواته. وما يفسد
 الصلوة الخطأ في القراءة

فصل في قراءة القرآن

خطأ في الأحكام المتعلقة بالقراءة. الأصح إذا خطأ في القراءة فلا يخلو من وجوه. أما
 أن يكون الخطأ في الأعراب أو بتخفيف الشدة أو بتشديد التخفيف أو بتراء المد في المدة
 أو بآداء المد في غير ما كان حرفه مكان حرف. أو كل مكان كلمة أو آية مكان آية. أو بالتقديم
 والتأخير أو بوصل للفصول. أضل أخطأ في النسبة. أما الخطأ في الأعراب إذا لم يغير المعنى
 لا تنفس الصلوة عند الكل كما لو قرأ أن المؤمنين والمؤمنات أو قرأ لم يجعل له عوجاً
 بالنصب. أو قرأ قولاً مكان قولاً. أو قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب
 ميم الرحمن ونون الرحمن ونصب بفتح الباء أو بكسر الباء فإن ذلك لا يفسد الصلوة لأن
 الخطأ في الأعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر ولهذا القول أجل زينة بالتخفيف أو
 قال لأمة زينة بنصب التاء يحل لأنه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب وإن غير
 العذر تنويراً فحشاً بان قرأ وعصياً آدم ربه فعوى بنصب ميم آدم ورفع باء ربه. أو قرأ الباء
 المصور بنصب الواو. أو قرأ أنما يخشى الله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء
 أو قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وانزلنا بفتح اللام من يغفر الذنوب إلا الله
 بنصب الله مع ما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهاء ولا يفهمكم باللام الفرود بفتح الغين و
 كسر الراء وإن الله يري من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وإن خير المنزلة بفتح
 الزاء مع ما أشبه ذلك مما لو تعبد به يكفر إذا قرأ خطأ فسدت صلواته في قول المتقدمين

واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن مقاتل والجوهري محمد بن سلام وابوبكر بن
 سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الحنفي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ
 الامام اسماعيل الزاهد وشمس الأئمة الحلواني رحم لا تقصد صلوته. وما قاله المتقدمون
 لحوط لانه لو تعدى يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن. وما قاله المتأخرون
 اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب فلا تقصد الصلوة. وهذا على قول ابي يوسف
 رحمه الله لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل منها ان اقاتل الرجل لامراة ثم ماتت واحدة
 ونوى به الطلاق عند يقع الطلاق نصب الواحدة او رفعها ولم يعربها ومنها لو قال
 لغيره انا اقاتل اباك في قول محمد رحمه لا يلزمه شيء ويجعل على الوعد ولو قال انا اقاتل
 ابيك يكون اقرا في قول محمد رحمه على نفسه بالقتل. وفي قول ابي يوسف رحمه لا يلزم
 شيء في الوجهين. ومنها لو قال لعبد راسك راس جراور راس جراور راس جراور
 في قول ابي يوسف رحمه يسوى بين الكل ولا يعتق. وفي قول محمد رحمه يعتق في الوجه
 الثالث. ثم بعد هذا نذكر اكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضية الامام ابي بكر
 الزنجري رحمه لانه كان مشهورا بعلم القراءة. المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف او قرأ
 انصت بكسر الهمزة ضد صلوته في قول المتقدمين ولا تقصد عند المتأخرين
 ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال او بكسر الدال لم تقصد صلوته عند
 الكل ولو قرأ ذلك ككاتب ايمانكم بكسر الالف او قرأ ولم يلجسوا ايمانهم بنصب الالف
 لم تقصد صلوته. واما الوجه الثالث اذا خفف للشدة قال القاضية الامام لا تقصد
 صلوته بتخفيف المشددا لا في قوله رب العالمين او قرأ اياك نصب بغير تشديد
 تقصد صلوته. وعامة الشائخ على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء
 في الاعراب لا يفسد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ والقرا اقلها او قرأ

اُصْبِيْنَا بِالْتَشْدِيدِ لَتَقْسُدَ الصَّلَاةُ. وَلَوْ قَرَأَ أَيَاكَ نَسْتَعِينُ بِغَيْرِ هَذِهِ لَتَقْسُدَ الصَّلَاةُ
 لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ الْمَعْنَى. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ أَحَدُ الصَّوَالِ الْمُسْتَقِيمِ وَظَهَرَ لَهُ صَوَالُ الْمُسْتَقِيمِ لَتَقْسُدَ
 صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ الْمَعْنَى. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ أَحَدُ الصَّوَالِ الَّذِينَ بِالْأَلْفِ اللَّامِ لَتَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ
 أَيَاكَ نَعْبُدُ وَاشْبَعُ فَمِ الدَّالِ حَتَّى يَصِيرَ وَالْوَاوُ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ آمِينَ بِالْتَشْدِيدِ
 لَتَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَأَمَّا إِذَا أَخْطَأَ بِكَلِمَةٍ مِنْ حَرْفٍ فَلَمْ يَتَغْيِرِ الْمَعْنَى بَانَ قَرَأَ أَنَّ السَّلْمُونَ أَنَّ
 الظَّالِمُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَمْ تَقْسُدْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ لَا يَغْيِرُ الْمَعْنَى لِإِفْهَامِ بِالْخَطَا مَا يَفْهَمُ بِالصَّوَابِ
 وَكَذَا لَوْ قَرَأَ أَيَا بَامَكَانَ أَوْ بِالْوَاوِ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَعَنْ أَبِي يُونُسَ دَرَجَ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ. وَأَنْ ذَكَرَ هَذَا مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِ الْمَعْنَى فَإِنَّ امْكُنَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ
 مَشْقَةٍ كَالطَّاءِ مَعَ الصَّادِ فَقَرَأَ الطَّالِحَاتُ مَكَانَ الصَّالِحَاتِ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ عِنْدَ الْكُلِّ وَإِنْ كَانَتْ
 لَا يُمْكِنُ الْفَصْلَ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ الْأَبْشَقَةِ كَالظَّاءِ مَعَ الضَّادِ وَالصَّادِ مَعَ السَّيْنِ وَالطَّاءِ مَعَ التَّاءِ
 اخْتَلَفَ الْمَشَافِخُ فِيهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَعَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِرَاقِيِّ كُلُّ كَلِمَةٍ فِيهَا عَيْنٌ
 أَوْ جَاءَ أَوْ قَافٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ تَاءٌ وَفِيهَا سَيْنٌ أَوْ صَادٌ فَقَرَأَ السَّيْنُ مَكَانَ الصَّادِ أَوْ الصَّادُ مَكَانَ
 السَّيْنِ جَانِبًا ذَا فَرَأَى الْهَوَاتِ لِلَّهِ بِالطَّاءِ أَوْ قَرَأَ الدَّحِيَّاتِ لِلَّهِ بِالْذَّالِ قَالَ الْفَاضِلُ الْأَمَامُ رَحِمَهُ
 لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ إِذَا جَاءَ نَسْرَ لِلَّهِ بِالْسَّيْنِ أَوْ قَرَأَ لَا يَخُوفُ وَيَسُوقُ وَنَصَرَ بِالصَّادِ لَا تَقْسُدُ
 صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ السَّمْدُ بِالْحَيْنِ قَالَ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ السَّرْحِيُّ رَحِمَهُ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ الشَّيْبَانِيُّ
 لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ وَلَوْ قَرَأَ أَصَاطِيرُ بِالصَّادِ لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ اسَاتِيرُ بِالتَّاءِ لَا تَقْسُدُ
 صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ الْأَمَامُ أَظْطَرَّتْ بِمِ الْظَّاءِ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ الْأَمَامُ ذُطَرَّتْ بِمِ الْذَّالِ
 مَكَانَ الضَّادِ تَقْسُدَ صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ بِا تَاءَ مَعَ الضَّادِ الْأَمَامُ اضْطَرَّتْ بِمِ لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَلَوْ
 فَرَاخَسَا وَهُوَ حَصِيرُ الصَّادِ لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَكَذَا لَوْ قَرَأَ عَسِيرُ بِالْعَيْنِ مَعَ السَّيْنِ لَا تَقْسُدُ
 صَلَاتُهُ وَلَوْ قَرَأَ عَصِيرُ بِالْعَيْنِ مَعَ الصَّادِ تَقْسُدُ صَلَاتُهُ. وَلَوْ قَرَأَ بَوْمٌ بِالسَّيْنِ أَوْ بِالدَّالِ تَقْسُدُ

صلوته ولو قرأ بغيره بالزاد لم يفسد صلوته ولو قرأ القاطنين بالطاء لم يفسد صلوته
ولو قرأ الانفصال لها بالسين تفسد صلوته ولو قرأ الانفصال باللام لم يفسد صلوته
ولو قرأ وعند الوجوه بالدال تفسد صلوته ولو قرأ لانتم اشد دسباً بالطاء لم يفسد
صلوته ولو قرأ الامن خفف المخففة بالتاء فيها تفسد صلوته ولو قرأ يوم ينشق
البشاة الكبرى بالهمزة لم يفسد صلوته ولو قرأ في يوم ذي مسغبة بالقاف تفسد صلوته
ولو قرأ ذو قوام من بعض بالعين تفسد صلوته ولو قرأ ذلكم بانه اذا دعى الله سبحانه بالعين
لا تفسد صلوته ولو قرأ ثم اظلم واظن بالتاء لا تفسد صلوته ولو قرأ واظن مكان واظن
بالتاء والقاف تفسد صلوته ولو قرأ والاعاديات طبعاً بالطاء تفسد صلوته ولو قرأ يوم
مرجف لارض والجار باراء تفسد صلوته وكذا الوقر اقرى بالجار بالراء تفسد صلوته
ولو قرأ تحبها حامداً بالذال تفسد صلوته وكذا جادحة مقلوبة تفسد صلوته ولو
قرأ ما خاسمة بالخاء لا تفسد صلوته ولو قرأ متقلبوا خاسرين مكان خاسرين لا تفسد
ولو قرأ فليصبر وارب هذا البيت الذي قرأ الذي في بمنزلة ما الوقر اياك بعد وايا
نستعين ولو قرأ فظلمتم تفككون تفككون بالحاء او تفككون بالعين تفسد صلوته
ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم لذل الخوعضهم بالضاد او قرأ موعدهم بالطاء
تفسد صلوته في الوجوه كلها ولو قرأ فهل عسيتم عسيتم بالصا لا تفسد صلوته
وكذا الوقر اغان عصواك عسواك بالسين ولو قرأ ليغض بهم الكفار بالضاد
او ليغض بالذال لا تفسد صلوته ولو قرأ فيخفكم يخفكم بالخاء لا تفسد
صلوته ولو قرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار قرأ وربك بالنصب لا تفسد
صلوته ولو قرأ يلبسون ثيابا خذرا بالذال او بالذال تفسد صلوته ولو
قرأ ان هؤلاء يحبون العاجلة يكنون العاجلة تفسد صلوته ولو قرأ

يعوذون به حال يعوذون بالذال لا تفسد صلواته. ولو قرأ استرق السبع قرأ
بالتين استرق تفسد صلواته. ولو قرأ هذا الذي عتيد عتيد بالتين لا تفسد صلواته
وكذا لو قرأ كل كفار عتيد عتيد بالتاء لا تفسد صلواته. ولو قرأ فسوف يغيب عنهم
الله من البيان لا تفسد صلواته. ولو قرأ إلا النار إلا الناس تفسد صلواته. ولو قرأ وما
أتيناكم من كتب يد رسونها وما اهلكناكم تفسد صلواته. ولو قرأ ولا يحسبن الذين
كفروا انما نملي لهم خيراً لانفسهم انما نملي لهم قرأ التاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد عند
المتأخرين. ولو قرأ كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلواته. ولو قرأ ولا تكن الخ ثنتين
خصيما قرأ خصيما بالسين تفسد صلواته. وكذا لو قرأ خطيما مكان خصيما بالطاء. ولو قرأ وما
هو على الضيب بضين بذنين بالذال لا تفسد صلواته. ولو قرأ اذ كفر وايها الفساد قرأ فوسلوا
فيها الفساد لا تفسد صلواته. ولو قرأ غير المغضوب بهن المغضوب بالقاف تفسد صلواته
وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء او بالذال تفسد صلواته. ولو قرأ الظالين بالظاء او
بالذال لا تفسد صلواته. ولو قرأ الذين بالذال لا تفسد صلواته. ولو قرأ الصرعات بالتاء
تفسد صلواته. وعلى قول ابي منصور العراقي صح لا تفسد. ولو قرأ الشيطان بالتاء لا تفسد
صلواته. ولو قرأ الآلف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلواته. ولو قرأ قل هو الله آت
بالتاء تفسد صلواته. ولو قرأ آت لم يره احد مات بالتاء تفسد صلواته. ولو قرأ لم يكن له مقر اكل له
باللام لا تفسد صلواته. ولو قرأ حمد ذاك المصد ذاك بالسين لا تفسد صلواته. وكذا لو قرأ
لعلمك سطون لعلمك سطون بالسين لا تفسد صلواته. ولو قرأ ام موسى فارعا بالعين لا تفسد
صلواته. ولو قرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلواته. ولو قرأ لا تأخذ سنه ولا نوم قرأ
لا تأخذ سنة بالتاء تفسد صلواته. ولو قرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بتر بالباء
لان سنه صلواته ولو قرأ ان هو لا ومتبر مد برامدة لا تفسد صلواته. لمة آ. ق. ق.

بمن يحسن قراءته يخص لا تفسد صلواته ولو قرأ أعماهي زجرة قرأ بالحاء تفسد صلواته
 ولو قرأ وتخل طامعها هضم قرأ بالطاء أو بالذال تفسد صلواته ولو قرأ لعلها بالباء لا تفسد
 صلواته ولو قرأ وامطرنا عليهم مطر قرأهم بالثاء تفسد. ولو قرأ رنا أمانا بالانزالت
 واتبعنا الرسول قرأ واسبنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلواته عند المتأخرين وكذا
 لو قرأ فان كذبوا فقد كذب رسل من قبلك بصب كاف كذب لا تفسد عند
 المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة تبرع الكاف ان الشيطان ينزع بيهم قرأ
 ينزع بالعين لا تفسد صلواته. وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد
 صلواته. ولو قرأ عسيان تكرر شيئا قرأ وموشر لكم وعسيان تجو شيئا قرأ وهو خير لكم
 لا تفسد صلواته ولو قرأ أن الله بما يعملون قرأ بالنصب ان الله لا تفسد صلواته
 ولو قرأ الأعن موعنة وعد ها اياه قرأ بالذال موعنة أو قرأ بالضاد موعنة تفسد
 صلواته. ولو قرأ موعنة بالطاء لا تفسد صلواته ولو قرأ وما أنا بظلام للعبيد
 قرأ بئلام بالذال تفسد صلواته ولو قرأ للعبيد بالذال أو بالطاء تفسد
 صلواته ولو قرأ قل موتوا بغيظكم بالضاد لا تفسد صلواته ولو قرأ فظا غليظا بالضاد
 أو قرأ غليظ القلب بالضاد تفسد صلواته. ولو قرأ خلصوا نجيا خلطوا بجيا
 بالطاء لا تفسد صلواته. ولو قرأ أو الأغلال التي كانت عليهم والأعناق التي كانت
 عليهم لا تفسد صلواته ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تفسد صلواته
 ونور قرأ في البحر ببراق رصا بالصاد تفسد صلواته ولو قرأ أنسبا نصبا بالصاد
 تفسد صلواته. ولو قرأ إذا وينا إلى الصخرة إلا الصخرة بالسين نفسد صلواته
 ولو قرأ ببني إسرائيل اصرا ئيل بالصاد تفسد صلواته ولو قرأ فطر الله الذي فطر الناس

فضلنا بعض النبيين فضلنا بالصاد لا تنفس صلوته. ولو قرأ فضل الله فضل الله لا تنفس
 صلوته. ولو قرأ فضل الآيات بالسين فسد صلوته. ولو قرأ كتاب فصلت فصلت
 لا تنفس صلوته ولو قرأ لا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقتلوا لهم شهادة تنفس صلوته
 ولو قرأ ويد رؤسها العذاب يذوق بالذل تنفس صلوته ولو قرأ والطور وكان مسطور
 والتور بالثناء تنفس صلوته ولو قرأ مسطور وستور بالثناء لا تنفس صلوته. ولو قرأ من يشاقق
 الرسول يساقق الرسول بالسين تنفس صلوته. وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تساقون
 بالسين تنفس صلوته. ولو قرأ فطقوا يخسفان بالسين فسد صلوته. إذا قرأ أنا أرسلنا
 عليهم ريحا قرأ روحا لا تنفس صلوته. وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ الروح لا تنفس
 صلوته قرأ كما نهي ساقون إلى الموت قرأ بالشين لا تنفس صلوته. ومن الجبال جد ربيع
 قرأ بالذل الجد لا تنفس صلوته ورتل القرآن توتيل قرأ توتيبا لا تنفس صلوته. سورة
 انزلناها قرأ بالصاد لا تنفس صلوته. وفي عفيهم قرأ وفي عقه لا تنفس صلوته. فقال لسا
 يريد قرأ بالثناء تريد لا تنفس صلوته. ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تنفس صلوته. ولا يغركم
 بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تنفس صلوته. سوط عذاب قرأ بالصاد سوط تنفس صلوته
 فرت من قسوة قرأ قسوة بالصاد او بالسين تنفس صلوته. فسحقا لاصحاب النسيين
 قرأ بالشين الشيعير تنفس صلوته اول نمر كرم ما يتد كرفيه من نذل كروجه كرم النذير قرأ
 بالصاد النضير لا تنفس صلوته. ولو كان ربطنا قرأ بالثناء تنفس صلوته. وهو اقص مني
 لسانا قرأ بالسين اقص لا تنفس صلوته. بل عجبت ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء لا تنفس
 صلوته واذا رآوا آية يستسخرون قرأ بالحاء لا تنفس صلوته. ومن يزغ منهم عن اعذار
 بالعين لا تنفس صلوته. ولو طأ آتينا قرأ بالثناء ولو طأ لا تنفس صلوته من القالين قرأ

وكذا لو قرأ ينفذون بالغين لا تقصدته. فسيقتضون اليك رؤسهم قرأ بالقاف
فسيقتضون لا تقصد صلوته. وهم لا يستكبرون قرأ بالتاء يستكثرون لا تقصد صلوته
وان كنت لمن الساحرين قرأ بالحاء الساحرين لا تقصد صلوته لا يجاوزونك قرأ
بالتاء لا يجاوزونك لا تقصد صلوته انطق عن الهوى قرأ بالتاء يفتق لا تقصد صلوته
ليسأل الصادقين عن صدقهم قرأ السادقين عن صدقهم بالسين فيهما لا تقصد
صلوته وكانوا يصرون قرأ بالسين يسرون لا تقصد صلوته. ولا تكن كصاحب
المحوى قرأ الحوى بالطاء لا تقصد صلوته. وهو مكظم قرأ بالذال او بالضاد
تفقد صلوته. وما ياتيهم من رسول قرأ من رزق لا تقصد صلوته. اليبجداء
يتيمما قرأ يجتك بالتاء تفقد صلوته. وتولوا قولاً لا سيداً قرأ بالصاد صدداً
تفقد صلوته. وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطن: النون تفقد صلوته
وكانت من القاسنين فاذا هم يقنطون. ومن يقنت من رحمة ربه قرأ بالتاء مكان
الطاء او الطاء مكان التاء تفقد صلوته. ومن يقنت منكن لله ورسوله قرأ
بالطاء يقنط تفقد صلوته حتى تكون حرصاً او تكون من المالكين قرأ من الجاهلين
تفقد صلوته. ايهم اقرب لكم قرأ غريب تفقد صلوته. خطوا ثل قرأوا ثل
تفقد صلوته. فاكتبنا مع الشاهدين قرأنا كتبنا بالميم لا تقصد صلوته. واتيت
من كل شيء قرأ من كل نفس لا تقصد صلوته. ولا يستثنون قرأوا لا يستثنون
بالطاء لا تقصد صلوته. وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناضرة الوجها ناظرة قرأ
بالضاد ناضرة لا تقصد صلوته. ويتجنبها الاشقى قرأ الاقبة بالتاء قال ان وصل
به الذي يصل النار الكبرى تفقد صلوته. وان لم يصل بل وقف ثم ابتداء بالذي
يصل النار الكبرى لا تقصد صلوته. وكذا لو قرأ وسيجنبها الاقبة الذي سيجنبها

الأشقي الذي ان وصل به الذي يؤتمه ماله يتزكى تفسد صلوته ولا فلا ما وبعك
 ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد في الرب ايضاً فان ترك التشديد في
 ما ودعك لا تفسد صلوته وروى الرب تفسد. وما قل قرأ بالغبين وما غلب تفسد صلوته
 اسفل سافلين قرأ بالالف واللام السافلين لا تفسد صلوته. حتى مطلع الفجر لما قال
 الفجر انقطع نفسه فركع لا تفسد صلوته. وانما على ذلك لشهيد قرأ الشد يد لا تفسد
 صلوته. وكذا لو قرأ وانكسب الخير لا تفسد قرأ الشهيد لا تفسد غا الخيرات صبحاً قرأ
 سبحاً بالسين تفسد صلوته. فأتى به نقعا قرأ نقعا تفسد صلوته. وأسون يعطيك
 ربك فترضى قرأ مترط بالظاء تفسد صلوته. فاما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكسر لا تفسد صلوته
 لا يلاف قرأ لا يلاف كويس لا تفسد صلوته. كلا اذا بلغت التراقي قرأ الترقى قيل لا تفسد
 صلوته فالتقمه الحوت قرأ فالتقمه قيل لا تفسد هل أشاك حديث العاشية قرأ
 العاشية تفسد صلوته. وكذا لو قرأ الليل اذا بعثه قرأ بعثه تفسد صلوته. وذلك
 تطوفها تذا ليلاً قرأ بالضاد ضلكت تفسد. ولو قرأ بالظاء ظلمت لا تفسد صلوته. وكذا
 لو قرأ وذلك اها بالضاد ضللت اها تفسد صلوته. ولو قرأ بالظاء لا تفسد صلوته فظلمت
 اعناقهم قرأ بالذال او بالضاد لم تفسد صلوته الرب محمد كيت ما قرأ يزك يتيما لا تفسد
 يومئذ تحدث اخبارها قرأ اخبارها اختلافوا فيه قال بعضهم تفسد صلوته. فارحامية
 قرأ حامية بالحاء تفسد صلوته. وتوصوا بالحق وتوصوا بالصبر قرأ بالسين تفسد صلوته
 الرب يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالذال في تضليل لا تفسد صلوته. ولو قرأ بالظاء تفسد صلوته
 انا اعطيتك الكثرة عند الوصل كذا الكثرة لا تفسد صلوته وان تعد ذلك فذلك لك وكذا
 اياك تعبد وياك نستعين يصير عند الوصل كانه قرأ يا كعب ويا كاستعين فهو كذلك
 فصل لربك وانحر قرأ وانحر تفسد صلوته ثبتت بدا اليحب قرأ ثبتت اد اليحب تفسد

صلوته بحالة الخطب قراء بالثناء حالة المحتب تفسد صلوته. وحالة الحشمة والصيف
 قرأ بالسين والصيف تفسد صلوته. وكذا لو قرأ الشطام بالطلب كصف قرأ كعصر
 تفسد صلوته. يدع اليتيم قرأ بدع اليتيم غير مشد ولا تفسد صلوته. ولو قرأ بدع اليتيم
 بشكبن الدال تفسد صلوته. والله اعلم. قل اعوذ برب الفلق. قل اعوذ برب الناس. ترك
 تشديد الرب. اختلافوا فيه. قل بعضهم لا تفسد. ومن شر غاسق اذا وقب. قرأ غاسق
 تفسد صلوته. وكذا لو قرأ وقب وجب. ومن شر حاسد اذا حسد. قرأ بالصاد حسد
 لا تفسد صلوته. من الحمة والناس قرأ بالنصب من الحمة تفسد صلوته. كهد هم
 في تضائيل قرأ بالطاء قاتلهم لا تصح. اذا ارتقناك ضعف الحيوة وضعف الهمة قرأ
 بالصاد او بالظاء لا تفسد. ثم سد صلوته لتكون من الغافلين قرأ من الغافرين بالواو تفسد
 صلوته. لتكون من الخاسرين قرأ من الشاكرين تفسد صلوته. ومن يكفها قرأ بكفها
 بالباء تفسد صلوته. الا انض وان الظن قرأ بالضاد تفسد صلوته. ذكركم انكم واطهر
 قرأ واطهر لا تفسد صلوته. ولو قرأ بانضاد او بالذال تفسد صلوته. قال فرعون وروني
 اقتل فقرأ بالرفع لا تفسد صلوته. اذا عوا قرأ بالضاد لا تفسد صلوته. امننت طائفة
 قرأ بالطاء امنط لا تفسد صلوته. ولو قرأ بالطاء طائفة تفسد صلوته. كلما اراد وان
 يخرجوا منها اعيدوا فيها قرأ بالذال اعيدوا فيها تفسد صلوته. حتى اذا فرغ عن قلوب^{ها}
 قرأ بالراء والغين فرغ لا تفسد صلوته. وهو قرأه فمن يجير الكافرين من عذاب اليم قرأ من
 يزيد الكافرين لا تفسد صلوته. فمواصوا كثيرا منهم قرأ بالسين وسوا تفسد صلوته
 نصر من الله وفتح قريب قرأ غريب بالغين لا تفسد صلوته. لنسفنا بالناصية ناصية قرأ^{ها}
 بالسين لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ لنسفنا بالصاد لا تفسد صلوته. كاذبة خاطئة قرأ الكذبة
 بالذال لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ خاطئة خاطئة بالطاء لا تفسد صلوته. هل ترى من

فطوراً طرى بالطاء وفتور بالهاء لا تقصد صلوته. فسندسره اليسرى قرأ الطسرى بالطاء
 تقصد صلوته. فلما الزيد فيذهب جفاة قرأ فاما الذهب فيذهب جفاة تقصد صلوته
 اتوكؤ عليها قرأ توكل عليها لا تقصد صلوته. سلامهم ايامهم بذلك زعيم قرأ زعيم نفسه^{صلوته}
 كيف ضوبوا لك الامثال قرأ كذلك بولك الامثال لا تقصد صلوته يومئذ يصدر الناس^س
 قرأ بالسبين والطاء يسطر الناس تقصد صلوته. ولو قرأ بالسبين والطاء اختلافا فيه
 قال بعضهم لا تقصد صلوته. واذا مسد الخير قرأ الخرج بطرح الياء لا تقصد صلوته
 لان حذف حرف واحد وحذف الحرف لا يفسد صلوته. وذابني مبنوثة قرأ
 وذابني مبنوثة قال يصيد الصلوة. فسقنا ما له بلد ميت فانزلنا به الماء قرأ
 فاحيينا به الماء اختلافا فيه قال بعضهم لا تقصد صلوته. انما يريد ان انكح
 قرأ وب انما يريد ان انكح تقصد صلوته. ما ننسخ من اية او ننسخها قرأ من اية
 او نوثها او يوثها لا تقصد صلوته. سيقولون ثلثة رابعهم قرأ ثلثة رابعهم تقصد
 صلوته. ومن يظلل الله قرأ بالطاء لا تقصد صلوته. الحمد لله قرأ بفتح اللام الاول
 لا تقصد صلوته ثمانية ايام حسووا قرأ حسووا بالصاد قال ابو عصمة سعيد
 بن معاذ بن المرزى تقصد صلوته. فسترضع له اخوى قرأ فسترضع لا تقصد صلوته
 والنين والزيتون قرأ بالطاء والطين تقصد صلوته. اعلما اطلع الى الله موسى قرأ
 بالثاء اتلع لا تقصد صلوته. وابتغ فيما اتاك الله قرأ بالعين وابتغ لا تقصد
 صلوته. وزرع قرأ بالذال لا تقصد صلوته. الذي فرض عليك القرآن قرأ
 بالطاء غرظ تقصد صلوته. ولينا خالصا قرأ بالسبين خالصا لا تقصد صلوته
 وكذا الوقرأ سائخا صائعا بالصاد لا تقصد صلوته. انه كان يخفيا قرأ خفيا
 لا تقصد صلوته. وانا جميع حافظون قرأ بالضاد جافحون لا تقصد صلوته

بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تقصد صلوته لا تد رعن ايهم اقرب قرأ بالذال لا تقصد ولا تقصد
 صلوته ولو ان تد ركه نعمة قرأ بالذال تقصد صلوته قل كل من قرع بغيره وقرأ بالسين فيهما تقصد
 بهما حتى قرأ بالذال حين تقصد صلوته وان كنت من الساجدين قرأ الساجدين تقصد صلوته والذال
 محذوف الذال لا تقصد صلوته فسوف تنوبه اجزاعها وقرأ صلى الله عليه وسلم لا تقصد صلوته في عفا
 منشرة قرأ صفا بالسين تقصد صلوته مما سبقكم بها من احد قرأ سبغكم بالعين لا تقصد
 صلوته وقالوا انذ اضلنا قرأ بالظاء ظللنا لا تقصد صلوته وهو قوله فمن فرض فيهن الحج قرأ
 بالظاء فظ او بالذال تقصد صلوته وذر وظاهر الاثم قرأ بالظاء وظر وواو بالضاد وضو
 صلوته وجعلوا الله مما ذرأ من الحرجت قرأ بالضاد وواو بالظاء مما ظرأ تقصد صلوته وتلد
 الاعين قرأ بالضاد او بالظاء تقصد صلوته فطاف عليها طائف قرأ بالاء طائف
 تقصد صلوته لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تقصد
 صلوته عز بن عليه ما عنتم وقف عليه انت قلت للناس وقف عليه وقال
 الله لا تتخذوا وقف عليه الا انهم من افكمهم ليقولون وقف عليه ثم تولوا عنه و
 قالوا معلم وقف عليه فحشر قنادي فقال وقف عليه ان وقف لا لقطع النفس
 في هذه المواضع لا تقصد صلوته من بعثنا من مرقدنا هذا وقف عليه قال هذا وقف
 حسن وما انتم بمصري وقف عليه وابتدأ بقوله اني كفرت قال لو تعد ذلك
 يكره ويبطل صلوته قال في ضلال مبين وقف عليه وابتدأ بقوله اقتلوا يوسف
 لا باثم ولا تقصد صلوته اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب قرأ الضاء وقال الفقيه
 ابو جعفر تقصد صلوته اذا قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن تقصد
 صلوته وكذا لو قرأ واذا كره الكتاب ادريس اذ كره الكتاب ابليس تقصد صلوته

صلوته من يومن بالله يجعل صالحا يخلصه جنات تواب من يكفر بالله يتفسد صلوته
 هذا اذا قرأه موصولا وان كان قرأ مفصلا لا تفسد صلوته ولو قرأه وان ركب الحزن قرأه وان ركب
 الشيطان تفسد صلوته وكذلك لو قرأه بين الرشد من العي قرأ بالقاف من العجر تفسد
 صلوته. ولو قرأ بعد خلون في دين الله يتخلون بالتدني تفسد صلوته. انعمت عليهم
 قرأ باللام انعمت تفسد صلوته. قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوته لانه نسب الى الاب
 وليس له اب. ولو قرأ موسى بن حريم لا تفسد صلوته لان كايهما في القرآن وليس
 فيه نسبة من كان له الام فلا تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلوته
 في قول محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف رح وعليه العامة. ولو قرأ عيسى
 بن عمران تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر القاسمي انما
 الذي يجرى رح لا تفسد صلوته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى اب
 له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى له اب الا انه اخطأ في اسم الاب وهو
 ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلوته. ولو قرأ عبيد بن سارة تفسد صلوته
 وكذلك لو قرأ حريم بنت عيلان تفسد صلوته لانه قرأه في النسب في القرآن والله اعلم
 وان اخطأ في القراءة

ولم يكن المسئلة فيها ذكرنا من المسائل ينظر اركان الشفاء في الاعراب . . . كونه
 ان لم يتحش لا تفسد صلوته عند الكل. كما لو قرأه في سفيح والله لما يتوجب
 التاء وان فحشوبان قرأه ما لم يحد به يكفر بذلك. عن المتأخرين انه علامة احوط
 وان اخطأ بعد كونه

مكان حرف ولم يختلف المعنى والحق قرأها تكون في القرآن جازت صلوته عند
 الكل كما لو قرأه ان المسلمون ان الظالمون. وان لم يختلف المعنى. ما قاله في

القرآن كما لو قرأوا قايما بين بالقسط ولأنهم على الأرض من الكافرين فداروا قرآنهم القيام
فسدت صلواته في قول أبي يوسف رحمه الله وفي قول أبي حنيفة ومحمد روح لا تقصد. وأن
اختلف المعنى ولم يكن التي قرأها في القرآن بخوان يقرأ ضحيقا لأصحاب الشعير وتفسد
صلواته عند الكل ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور المراقبي ولا يستبر
تعد الفصل بين الحريين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة روح إنما العبرة لا تقا للحن
في قول أبي حنيفة ومحمد روح ولو جرد التل عند أبي يوسف روح ولو قرأ طهر أن لن يحول باللام
مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البلخي روح لا تقصد صلواته لأن التحويل والتحويل معناه
واحد ولو قرأ أو قرئ من رقعة بالقاف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلواته لأن
للمرفع ثوب خلق بمنزق وثياب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تقصد صلواته
لأن الرقعة عبارة عن نفس التتميم توب جيد الرقعة لذا كان أصله جيدا ولو قرأ أخذ
برأس أخيه يحزن بالحاء والزاء قال بعضهم نفس صلواته لأن الحز قطع والحز ليس ينقطع
وقال بعضهم لا تقصد لأن الحز هو التمييز قد يكون قطعا وقد لا يكون فاذا قرأ يحزن البه
كان معناه خضبه هذا الأخذ حيث لم يرد رأسه ولم يحد برأس السامري وإن قرأ فغزنا
فغزنا قال بعضهم نفس صلواته لاختلاف المعنى لأن التعزير إهانة والتعزير كرامة
وقال بعضهم لا تقصد صلواته لأن في ذكره الحمد والاكفاء بما دون الحمد كرامة قال الله تعالى
لتوسوا بالله ورسوله وتقرؤوا وتقرؤوا

أن زاد حرفا في كلمة

هو وجهين أن لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تقصد صلواته في قولهم كما لو قرأ
وأمر المعروف وأنه عن المنكر وأنه عن المنكر بزيادة الياء أو قرأ أنارادوه الياء بزيادة دال
أو قرأ فحيوا المحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها أو قرأ ومعه الله ورسوله لم يحد

نارا خالداً بل علمهم بزيادتهم قال عامة المشايخ رح لا تقصد صلوته في قياس قول ايضيفة
ومحمد رح وكذا في قياس قول اي يوسف رح في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ الليل
اذا يفتش والنهار اذا تجل وما خلق الذكور والانثى ان سعيكم لشئ بزيادة واو قرأ يس
والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلوته لان جعل جواب القسم ^{صلوة} قسمته

وان نقص حرفاً عن كلمة

ان لم يتغير المعنى لا تقصد صلوته في قولهم كما قرأ ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ولقد
جاءهم بحذف التاء او قرأوا انما انت من السحرة ما انت الا بشر مثلكم بحذف الواو
وقرأ سبحان الذي يبيد ملكوت كل شئ قرأ سبحان الذي يحذف الفاء وكذا كل ما
حذفه القرآن بالواو والفاء جديدهما اذا قرأ بغيرهما لم تقصد صلوته

وان حذف حرفاً أصلياً

من كلمة فتغير المعنى تقصد صلوته في قول ايضيفة ومحمد رح كما قرأوا وما رزقناهم بحذف
الزاء او الراء او قرأ وليقو لواد وست بغير دال او قرأ ما خلقت انعاماً بغير خاء او قرأ وجعلنا
اسم حريم بحذف جيم او قرأ الليل اذا يفتش والنهار اذا تجل وما خلق الذكور والانثى بحذف
الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي
بعد ما كان اثباتاً لو تعمد به كغيره فاذا جرى على لسانه سهواً او خطأ تقصد صلوته قالوا
على قياس قول اي يوسف رح لا تقصد لان المقروء موجود في القرآن

ولو كانت الكلمة ثلاثية

يحذف حرفاً من اولها او وسطها كما قرأنا عرياناً انا ربيا بحذف العين او عرياناً
لانه من صلوته اما لتغير المعنى او لانه يصير لغواً في الكلام وكذا لو حذف الحرف من
الآخر، نحو ان يقرأ عبد الله مثلاً بحذف الباء فان حذف على وجه الترجم لا تقصد

صلوته بشرطه أن يكون بعد النداء في أسماء الأعلام وأن لا يكون الاسم تلامذاً ليل يكون
رباعياً أو خماسياً فيحذف الحرف الأخير كالوقرأ يا مالك وإعمال لأن الترخيم يوع من الفصاحة
يقم بإحارث مكان بإحارثة وبإعائش مكان بإعائشة كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يقول لعائشة رضي يا عائش

وان قدم حرفاً على حرف في كلمة

كما لو قرأ كعقص ما كول مكان كعصف أو قرأت من قوسرة مكان قسورة أو قرأ
والعصران الإنسان لفي سرح مكان خسر تفسد صلوته لأن بالتقديم والتأخير يتغير المعنى
وان اخطأ بذكر كلمة فكان كلمة

فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلاً في القرآن تفسد صلوته في قولهم كما لو
قرأ ان الفجار في خيام أو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الطالحات مكان الصالحات وان كان
بينهما موافقة في المعنى إلا ان الثانية ليست في القرآن بان قرأ طعام الفاجر مكان طعام
لا تفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد ر.ج. وكذا لو قرأ ان ابراهيم يا ابراهيم وعن ابي توبة
ر.ج. روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى
في المعنى ومخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ المحليم مكان العليم او
اشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعلا عليه انا كاعا فليمن مكان فاعلى او قرأ
الشیطان على العرش استوى او ما اشبه ذلك لو ختم آية الرحمة بأية العذاب او على
العكس قال عامة المشائخ ر.ج. تفسد صلوته وهو قول ابي حنيفة ومحمد ر.ج. وعن
ابي يوسف ر.ج. فيه روايتان والصحيح هو الفساد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله
تعالى به ولو قرأ الست بربكم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلوته وكذا لو قرأ
واذ قال ابراهيم رب ابدى كف سجدة الموتى قال اولم تقرر قال نعم أو قرأ الله ماتكم

رسل حكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأوا وتوى
 فذروهم على ربهم قال اليس هذا الحق قالوا نعم أو قرأوا يوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا
 بالحق قالوا نعم تفسد صلواته لأن يلهذا ذكر عقيب النبي يراد به رد النفي والتصديق فالأشياء
 ونعم يكون تصد يقال في النبي يقول الرجل لغيره المراءطت كذا المراءطت هذا المعبد بالف
 ان قال يله يكون رد النفي تصد يقال للأشياء معناه لا بل اعطيت في ولا بل بعثت في فان قال نعم يكون
 تصد يقال في النبي معناه ما بعثت ولا اعطيت في فاذا اختلف المصنف اختلافًا فاحشا تفسد صلواته
 وان اراد ان يقرأ كل فحري على لسانه شرط كل فخرى فخرج وقرأ الاول او كح ولو لم يتم الشغل
 ان قرأ شرط من كل لو اتهمها لا تفسد صلواته لا تفسد صلواته بشرطها وان ذكر شرط من كل
 لو اتهمها تفسد صلواته تفسد صلواته بشرطها وللشطر حكم الكل هو الصحيح

وان ذكر آية

مكان آية ان وقف على الاول وقفنا تاما وابتدأ بالثانية لا تفسد صلواته كما لو قرأ والسين والواو
 ووقف ثم ابتدأ لقد خلقنا الانسان في كبد لا تفسد صلواته وكذلك لو قرأ ان الذين امنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك هم شر البرية وان لم يقف ثم اوصوا لان لم يتغير الاول بالثانية
 كما لو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلهم اجرهم غير ذلك والذين كفروا اولئك هم شر البرية
 هم الكافرون حقا لا تفسد صلواته وان تغير المعنى بان قرأ ان الابرار في جحيم وان الفجار في
 نعيم أو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية أو قرأ وجوه يومئذ عليها غبرة
 غيرة اولئك هم المؤمنون حقا لا تفسد صلواته لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى وقال بعضهم
 لا تفسد صلواته لمعوم البلوى والاول اصح

وان ترك كلمة

من آية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وترك ذا لا تفسد صلواته

لأنهم بها يدينون المترك وكذا الوتر أو لئن اتبعت أهواءهم بعد إجماع العلماء من العلم
تزل من أو ترأجرح لئسيت تمثالها وليولد كوالسيئة الثانية لا تفسد صلواته وان تغير المعنى
بتراد الكلمة بان قرأها لم لا يوضون وتزل لا أو قرأوا إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون و
تزل لا تفسد صلواته عند العامة لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو اعتقد ذلك يكثر
فإذا اخطأ تفسد صلواته وقيل لا تفسد لأن فيه بلوى وضوء والصحيح هو الأول .

وان زاد كلمة

غاية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن او لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير
المعنى بان قرأ لا تسجدون الا الله والوالدين احسانا وبرافرا لقرئ او قرأ ان الله
كان عفورا رحيماعليما والله عفور رحيم كريم او قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم ان عليهم لا تفسد صلواته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في
القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم عند ربهم
تفسد صلواته او قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم موجرا
او قرأ ما من اعطى واتقى وكفر وصدق بالحسن او قرأ ما من نجل واستغنى وامن
وكتب بالحسن او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا وامنوا أولئك اصحاب النار انه
لعمد ذلك يكفر فاذا اخطأ تفسد صلواته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن وتغير
بها المعنى بان قرأ ولما شؤد فهدى بناهم وعصينا هم فاستجبوا للعي على الهدى تفسد
صلواته لأنه تغير تغيرا فاحشا لو تعد ذلك يكفر فاذا اخطأ تفسد صلواته هو الاصل
في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بان قرأ كلوا من ثمر اذا اثمر
واستحصل او قرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح ورومان لا تفسد صلواته لأنه ليس
فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة مربي

ذلك عن استحبة سج وان ترك أية من سورة وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة جازت
صلوته. وان وصل في غير موضعه أو فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه ان يستخير للمعنى
تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتداء بالجزء فقرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
ووقف وعتابا تاما ثم ابتدأ بما أولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل صالحا من ذكر أو أنسى وهو
مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلخصينه حياة طيبة. أو فصل بين الوصف والوصف
بان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا تقصد به الصلوة
وكذا لو فصل بين قوله الأبد كرا لله تطهين القلوب لا تقصد الصلوة وان كان لا يحسن
هذا الوقف لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها إلا العلماء وان تغير المعنى تغيرا
فاحشا نحو ان يقرأ لا اله ويقف ثم يبتدأ بقوله لا اله أو قرأ قالت اليهود ويقف
ثم يبتدأ بقوله عزى ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء سج لا تقصد صلوته
لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد وأما حكم التخفيف والتشديد فقد
ذكرنا فيه قول القاضى الإمام الأجل رحمه الله. ومن العلماء من قال ذلك للتشديد
اذا كان يغير المعنى تغيرا فاحشا كما لو قرأ وظللنا عليهم الغمام بالتخفيف. أو قرأ
ان النفس لأماره بالسوء بدون التشديد أو شدد كاف اياك نعبد واياك
نستعين تفسد صلوته ويخفى ان لا تقصد لانه لو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تقصد
الصلوة فكذلك اذا شدد وأما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله انا انزلناه انا
اعطيناك لا تقصد صلوته. وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما اشبه
ذلك اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المعنى

وان كان الرجل

من لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك، فان كان لا ينطق

لسانه في بعض الحروف ان لم يجد أي شيء فيها تلك الحروف يجوز صلوته ولا يؤم غيره
 كذا الرجل اذا كان لا يتقف في مواضع الوقوف ويتضح عند القراءة لا يؤم غيره وجعلنا في بعض
 فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
 قال بعضهم لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الآخر اذا صلى
 وحده حيث يجوز صلوته وان كان يقل رعلما ان يقتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد
 لا يكون ولو قرأ صلوته ما ليس في مصحف الامام فهو مصحف عبد الله بن مسعود
 واي بن كعب رضي الله عنه ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا او تهليلا
 نفس صلوته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام يجوز صلوته
 في تياس قول ايضيفة ومحمد بن لا يجوز في قياس قول اي يوسف رح اما عند ايضيفة
 رح فانه يجوز قراءة القرآن باي لفظ كان ومحمد بن لا يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها
 ولا نقل كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله عليه الصلوة
 والسلام رغبتا في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحفه
 الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقراءة رسول الله عليه
 الصلوة والسلام في اخر عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءته الثانية وهي قراءة عاصم وانما
 رغبتا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا ذكره الطحاوي رح ولا قرأ
 القرآن في صلوته بالحنان ان غير الكلمة تنفس صلوته لما عرف فان كان ذلك في حزن المدي
 والليونة في الياء والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا خشع وعند الشافعي رح الخطابي
 في الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عند الكلام لا يقطع الصلوة اذ لم يكن عند هذا ليس
 بعد لانه يدبر قراءة القرآن وانما تنفس الصلوة بالخطا في الفاتحة لان عند
 يجوز الصلوة بدون الفاتحة وان قرأ بالالحان في غير الصلوة تنفسوا

جوان وعلمة المشايخ كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا لانه تشبه بالفسقة
لما يفعلونه في فسقهم. وكذا الترجيع في الاذان وقدم قبل هذا

من المسائل

التي تتعلق بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ
ايها السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة ولا تجب بحض او نفاس او كفر
او صرا او جنون. ولا تجب اذا سمعها من طير. وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح
هو الوجوب. ولو تلى بالقاسية تجب عليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع
اولهم فهم. اذا اخبر السامع ان قرأ آية السجدة. ولو سمعها بالقرآن لا تجب السجدة
ولو سمع في الصلوة لا يقطع الصلوة لانه قارئ الخوف التي في القرآن لكن لا ينوب عن
القراءة لانه لم يقرأ القرآن. ولا تجب السجدة بكلمة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ^{ولم يسمع}
لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة
واستقبال القبلة ولا تجوز بالتييم مع القدرة على الماء وبطأها ما يبطل الصلوة من
الكلام والحدث والضحك ولا تبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان صحك
فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز اذاؤها في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه اخبر ان قراءته عند طلوع الشمس وسجد
عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز اذاؤها في
موضع نجس وان كان سجده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة
سجدة للاولى ولم يسجد الا اذا اختلف المجلس والجلس واحد وان طال او اكل لقمة
او شرب شربة او قام وشيخ خطوة او خطوتين او كان لكبا فغزل او نازلا فركب
او انتقل من زاوية البيت او المسجد المذوبة اخرى الا اذا كانت الدار كمرية

كذا السلطان. وأن انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب
 وأن انتقل فيه من دار إلى دار وفي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد
 لا يتكرر الوجوب. ولو تلا آية السجدة ثم نام مصطجعا أو اكل أو اشتغل بالتجاء
 ثوبا عابها يتكرر الوجوب. وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير
 الدابة إذا لم يكن في الصلوة. وأن قرأ على غصن ثم انتقل منه الغصن آخر فاعادها
 اختلفوا فيه والصحيح أنه يتكرر الوجوب وكذا الوقوف ما مر في الدوس أو
 تسديدة الثوب أو يدور حول الرجب والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه. قال
 محمد بن ابي نعيم ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب
 والصحيح أنه يتكرر. راجح أن كل واحد منهما يصل صلاة نفسه فقرأ أحدهما
 آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قارئ سجد أخرى مرة فسمعها الأول
 فعلى الأول سجدة ثلث سجدة بقرآته يؤديها في الصلوة لأنه قرأ آية السجدة
 في الصلوة مرتين فلا يلزمه إلا سجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة بقرأة
 صاحبه لأن ما وجبت بقرأة صاحبه لا تكون صلواته فلا يؤديها في الصلوة وعلى الثاني
 سجدة واحدة بقرآته يؤديها في الصلوة. وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه
 ذكر في النوادر أنه يتكرر في مسجدين أو أذاع من الصلوة لأن ما وجبت بقرأة
 صاحبه لا تكون صلواته وإنما يتكرر عليه الوجوب بقرأة صاحبه لأن مكان صاحبه
 مختلف حقيقة وإنما جعل متحدا ضرورة جواز الصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره
 ويظهر الرواية لا يلزمه بقرأة صاحبه إلا سجدة وعليه الاعتماد لأننا انظرنا إلى
 مكان السامع فمكانه واحد. وأن نظرنا إلى المكان الثاني فمكانه جعل مكان واحد في
 فيجعل كذلك في حق السامع أيضا لأن السماع ببناء على التلاوة. وأجمعوا على أنه إذا اختلف

مجلس السامع في غير الصلوة واجتمع مجلس التالى يتكرر الوجوب على السامع يتكرر الثلاث
 اما اذا اختلف مجلس التالى دون السامع اختلفوا في قتال بعضهم يتكرر الوجوب على
 السامع. رجل قرا آية السجدة حوارة الصلوة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرا
 مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر وبالقيا من ناخذ المؤتم اذا قرا آية السجدة فسمعها
 الامام والقوم لا تجب السجدة في الصلوة ولا اذا فرغوا منها. وقال محمد بن سبيد اذا فرغوا
 من الصلوة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلوة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قيل هو
 قول محمد بن. وان سمعوا من ليس معهم في الصلوة يسجدوا اذا فرغوا من الصلوة ظاهر يسجدوا
 في الصلوة ليجزى منهم ولو تفسد صلواتهم. رجل قرا آية السجدة ويسجد ثم قام وشرع في الصلوة
 فقرأها مرة اخرى فانه ليس يسجد سجدة اخرى في الصلوة. ولو قرا آية السجدة خارج الصلوة
 ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثانيا مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط
 عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر. ولو قرا آية السجدة في الصلوة
 وسجدها ثانيا بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
 قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرا. ولو قرا آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى. رجل سمع آية السجدة من رجل
 فسمعها من رجل اخرى في ذلك المكان ثم قراها هو لجزأته سجدة واحدة. وقيل على رواية
 النوادر لا تجزئ الا عن قرائته. ولو قرا آية السجدة في الصلوة وسمعها ايضا من رجل ليس
 في الصلوة قراها معه اجزأته سجدة واحدة. وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرائته او
 بعد ما يسجد سجدة اخرى اذا فرغ وعلم بظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلية آية
 السجدة من رجل وقراها هو فیسجد ثم احدث وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من
 ذلك الرجل مرة اخرى فالوا يسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

وقيل هذا على رواية النخعي وعلى هذا قالوا الوقت آية السجدة في الصلوة وسجد ثم
أحدث وفذهب البناء ثم عاد فأعادها فانه يسجد سجدة أخرى، ويستوى سماعه
وتلاوته مرتين في وجوب السجدين إذا قرأ الإمام سجدة وسجد هاتم اقتدى به رجل
آخر ليسجد هاتم ما يقضي، وعن أبي يوسف رحمه الله إذا سجد للمسبوق مع الإمام ثم
قرأ هاتم ما يقضي لم يسجد ولو لم يسجد هاتم مع الإمام ثم قرأ هاتم ما يقضي يسجد المصلحة
إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراداً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلحة سجدة واحدة
والسائق يسجد لكل مرة. إذا قرأ المصلحة على الدابة عشر ركعت ورجل آخر على الدابة قرأ
كذلك وسمع كل واحد منهما التلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته
وعشر سجلات لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر ما في ظاهر الرواية يكفي سجدة
واحدة لتلاوته. رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن يومي بها، ولو قرأها
راكباً كان له أن يومي بها. قال شمس الأئمة المحاوي في رح هذا في ركب خارج المصرو، وإذا كان
في المصرو يومي لتلاوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة ر. ولو قرأها راجباً ثم نزل ثم ركب كان له
يومي بها لأنه إذا ركع وجبت رجل قرأ آية السجدة في الصلوة فأثبات السجدة في آخر السورة
لو قرب من آخرها بعد الآية أو آيتين إلى آخر السورة فهو بالخيار أن شاء ركع بها ينوي للتلاوة
وأنشأه سجد ثم يعود إلى القيام فيختم السورة. وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل وإن لم
يسجد للتلاوة على الفور جاز ختم السورة ثم ركع وسجد للصلوة يسقط عنه سجد للتلاوة
لأن هذا القدر من القراءة لا ينقطع الفور. ولو ركع لصلوته على الفور وسجد يسقط عنه
سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة أوله ينو. فكذا إذا قرأ بعد هاتين اجتمعا
على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وإن لم ينو للتلاوة. وأختلفوا في الركوع فالـ
الشيخ الإمام المعروف بنحو هذا ر. لا بد له كعب. النسخة منه م. سجدة التلاوة

نص عليه محمد بن علي بن أحمد السجدة ثلث آيات وركع السجدة الثلاثة وذكر الشيخ
الامام المعروف بخوارزمية انه اذا قرأ بعد السجدة ثلث آيات ينقطع القعود ولا
ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الاثمة المحلوا في ركع لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلث آيات. واذا سجد للثلاثة يكبر للاختلاف وقال محمد بن بكر للرفع ايضا ويقول
في سجود ما يقول في سجود الصلوة هو الصبح واذا ختم القرآن وسجدة ثم افتتحها في مكان
فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة اخرى. اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة
فكبر الامام السجدة وحسب من كان في الركعة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم انه رفع لسلام الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك
لم يفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الركوعا ويزيد الركوع ليرتفع الصلوة. المصلحة اذا قرأ
آية السجدة في الصلوة فاما ان يخرسا جلا فخر راكعا فتد كبر في ركوعه انه نوى السجدة
فخرسا جلا ثم رفع راسه واكمل الصلوة اجزاء الصلوة اذا سمع آية السجدة من غير وسجد
مع التاليا ان قصد به اتباع التاليا فيفسد صلاته. رجل سمع السجدة من غيره فلم يستجب
له ان يسجد مع التاليا ولا يرفع راسه قبله. رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فادان بك
للسجدة في رواية يجوز ذلك مصلية التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت
صلوته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه اعادة تلك السجدة. وكذا الله لم اذا قرأ آية
السجدة ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة اذا قرأت
آية السجدة في صلاتها لم تسجد حاجتها سقطت عنها السجدة. رجل قرأ آية
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وانما يجب اذا صحح الحروف وحصل له
صوت سمع هو وغيره الا اقرب اخذته الهمزة رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها

رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد. ومن قرأ آية السجدة عند نائم او اصابه فلا يسمع
 ولا لان نائم او اصابه يسمع لم يكن على الناظر الا صم سجدة ولا سلام في سجدة
 الثلاثة. ولو سجد للثلاثة الى غير القبلة تجاها لا قال في الكتاب مجزئة. وادابها
 اذا كان متخريا. ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة. وان قرأ آية السجدة
 وحدها في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأ معها آية أو آيتين. ويكره للامام
 ان يقرأ آية السجدة في الصلوة التي يخاف فيها الا ان يكون السجدة في آخر السورة

مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف. عرف ذلك بفعل الصحابة
 رضي الله عنهم. والمستحب قراءة المفصل تيسيرا للامر عليه وتخفيفا على القوم
 واما القراءة في الفرائض بخواتيم السور روي عن محمد رحمه الله انه لا يكره لما روي
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا الله
 او ادعوا الرحمن الآية. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل
 الكتاب تعالوا الى كل تسوا وبيننا وبينكم في غريب الرواية فتشبه عن ابي جعفر رحمه الله
 لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها. وان قرأ آخر السورة في
 ركعة بكرة ان يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو
 الصحيح. وان اراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين او سورة تامة
 فأكثرهما آية افضلها قراءة. وان اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة
 او ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات اولى. واذا بلغت الآية
 مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآية لا كثرة الكلمات وعدد الحروف
 اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له ان يكون على الطهارة

مستقبلا للقبلة لأبسا أحسن ثيابه ليكون أنيبا بالتعظيم على وجهه الكمال ثم يتعوذ
 كما ذكرناه بكيفية التعوذ مرة واحدة ولا يحتاج إلى التعوذ عند افتتاح كل سورة. ثم يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم. والتسمية عندنا ليست من الفاتحة. وما في سورة الفمل من
 القرآن عند الكل. ولا يجوز الحائض والنفساء والحجب قرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا قرأها
 قرأنا ويمنع من سهو لا بأس به ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التبرك لأنه وجه قراءة القرآن
 وكذا إذا أخبر بخبر سيء فقال الحمد لله رب العالمين لأن هذا القدر يحريم في كلام الناس
 واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه الثناء ويكره قراءة القرآن في موضع النجاسات
 كالغسل والخروج والمسلخ وما أشبه ذلك. وأما قراءة القرآن في الحمام إن لم يكن فيه أحد
 مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن
 قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به. ولا بأس بالتسبيح والتهمليل وإن رفع صوته بذلك
 وأما قراءة الماشي والمحتوف إن كان متنبها لا يشغله العمل والمشي جازا لا فلا. وتكلموا في قراءة
 القرآن عند القبور قال أبو حنيفة يكره وقال محمد رخص لا يكره ومشائخنا رخص أخذوا بقول
 محمد رخص واعتادوا الجلوس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاتحة وغير
 ذلك نجاء إن بولس الموت. وقراءة القرآن عن المصحف أو لمن القراءة عن ظهر القلب لما
 روي عبادة بن الصامت رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل عبادة أمية قراءة
 القرآن نظرا وإن فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن. وتكلموا
 في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا. والاولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم. ولا بأس
 بالتسبيح والتهمليل مضطجعا. وكذلك بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. رجل يقرأ القرآن
 ويجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الأثم على القاري لأنه قرأ في موضع يشتغل
 الساس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب. ويكره تصغير المصحف وإن يكتب بقلم دقيق احترازا

عن التحقير إذا تحرق المصحف أو أسود وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طامة
ويدين في أرض مخافة أن تصيبه العجاسة. ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط
وكتابت على الجدران والحداريب غير مستحسن عند البعض. ولا بأس بتدبير عيب المصحف
وتفويضه عند أبي خنيفة ر.ج وعن أبي يوسف ر.ج أنه كره ذلك. وكلوا في النقط ^{للتصغير} وأما
ومشاً تختار جوداً ذلك. ولا بأس بدفع المصحف واللحج إلى الصبيان من لا يبلغ له
مس المصحف لا يكتب القرآن. وأكلت الصحيفة على الأرض لا يسهها بيده وهو قول
محمد ر.ج وبه أخذ مشاً تختار. ولا بأس للمحاضر والمجنب مس المصحف إذا كان في خريطة
أو غلاف غير مشرب. ويكره أن يأخذ بكه في ظاهر الروايات. ولا بأس بأن يأخذ كتب ^{الفقه}
بكها وكان لا يخلو عن آيات لتكرار الحاجة. ولا بأس للمحاضر والمجنب أن يعلم القرآن
حرفاً حرفاً لا يعلمه أية تامة. ولا ينبغي للمحاضر والمجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل ^{والإنجيل} وأن
لان الكل كلام الله تعالى. واختلفوا في قراءة الفتوت والصحيح أنه لا يكره. رجل تعلم القرآن
ما يجوز به الصلوة كان تعلم الباقية وتعلم الفقه والأحكام وله من صلوة التطوع. رجل
قرأ القرآن في غير الصلوة فلما انتهى القول به بالها الذين أنوار رفع رأسه وقال لبنيك ^{سبياً}
الأول أن لا يفعل. ولو فعل ذلك في الصلوة تفسد صلوته وهو الصحيح. الحرثي والذي
إذا طلب تعلم القرآن يعلم. وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجاء أن يهتدى إلى الحق
لكنه منع من مس المصحف إلا إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك. وتعلم المرأة القرآن من المرأة
خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمتها عورة وعلى المولى أن يعلم عبده من القرآن ما يحتاج
إليه لأداء الصلوة. رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه وثمة رجل يسمع أن عليه السامع أنه
لوقته الصواب لا يلحقه الوحشة كان عليه أن يعلم وأن علم أنه لا يتعلم ويصبر ذلك
سبباً للخصومة والمانعة لا بأس بأن يترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كما قرأه

القرآن لما لم ينس سورة الاخلاص خمسة آلاف لاجله في ختم القرآن ما لم يتجى في غيره قالوا
ويجب على حامل القرآن ان يكتم القرآن في كل اربعين يوماً مرة. وجعل قرآن في صلوة في الركعة
الاولى للمؤذنين قال بعضهم يقرأ الثانية الفاتحة وشيئاً من البقرة يكون حاله متحلاً
وقال بعضهم يصيد قل احوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة
للتنظيم والترتيب. وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن
بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك. وقرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات
عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق مع الا ان يكون انختم في المكتوبة فلا يكره سورة
الاخلاص ولا بأس بالتحلوة والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين
لا تخلو عن ذلك

باب صلوة المسافر

اذا جاز القيم عمران معصراً قاصداً مسيرة ثلاثة ايام وليا اليها بسير الابل او مشياً
الاقدام يلزمه قصر الصلوة ويحضر له ترك الصلوة اما شرط مجاوزة العمران لان السفر
فعل فلا يوجد بمجرد النية فيشترط ان النية بادية فعل. بخلاف ما اذا نوى
الاقامة حيث يصير مقيماً بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى
الفعل واما التقدير بمسيرة ثلاثة ايام وليا اليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه
الصلوة والسلام يسمح القيم يوماً وليلاً والمسافر ثلاثة ايام وليا اليها جاز
المسح لكل مسافر ثلاثة ايام لأضال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير
الادغم في السفر وانما اعتبر مدة مشي الاقدام وسير الابل لانها الوسط وانما
ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليلاً الامر ليسير بالايام و
يستريح بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام وليا اليها في الجبل واذا كانت تلك المسافة

في السهل تقطع بما دونها. وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها في البحر بعد أن يكون الريح مستوية
 غير الية ولا ساكنة. وبعضهم قد زاد لعمدة السفر ثلث محل. وبعضهم قد رها بالفرسخ
 ومضاه قريب من بعض. وبشتر مجاوزة عمران المصيرين الجانب الذي يخرج ولا يعتبر محلة
 غري بمحذاته من الجانب الآخر فكانت في الجانب الذي يخرج محلة منفصلة عن المصير
 والقديم كانت متصلة بالمصير لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة. وهل يعتبر مجاوزة
 الفناء ان كان بين المصير وفنائه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما امرعة يعتبر مجاوزة الفناء
 ايضا وان كان بينهما امرعة او كانت للسافة بين المصير وفنائه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران
 المصير ولا يعتبر مجاوزة الفناء. وكذلك ان كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر
 وان كان القرية متصلة بربض المصير فالمعتبر مجاوزة القرية هو الصحيح. وان كانت القرية
 متصلة بفنائه المصير لا بربض المصير يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية. الرجل اذا قصد
 بلدا والمقصود طريقا كان احد هما مسيرة ثلث لياليلها والاخر دونها فاسلك الابعد كان
 مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذر كوشيا في وطنه
 فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا باكان مولدا وسكن فيه
 او لم يكن مولدا ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه
 رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام ولياليها فيعود مقيما يتم صلواته
 الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة. فاذا انتهى الى المقصد
 امكن ذلك وطنا اصليا له وتفسيره ما قلنا يتم الصلوة لانه صار مقيما بمجرد الدخول
 على التفصيل الذي قلنا. وان لم يكن وطنا اصليا له فانه يقصر الصلوة ما لم ينو
 الاقامة بها خمسة عشر يوما. ثم نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة عن تمكن
 من الاقامة. وموضع الاقامة عمران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والنخشب

لا الخيام والاضحية والوبن الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونفوا الاقامة : لم
 تصح نيتهم ولكن اذا نزلوا في بعض بيوت الكفرة فظاهر الرواية . وكذا لو نزلوا اذا
 كانوا يطوفون في المفاوز ولهم خيام واخضية . وعن ابي يوسف ربح ان نزلوا في دارها
 كثير الماء والكلاء ونصبوا المحابر ونفوا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلاء
 يكفيهم لم تملك الدار صاروا مقيمين . وكذا التراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب
 باسان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح نية . الكافر اذا اسلم في دار الحرب ولم
 يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فهرب منهم يريد سفر
 ثلثة ايام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ودخل
 على الاقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصرف قيمه الكوفة اذا فوى الاقامة بمكة
 وخامسة عشر يوما لم يكن مقيما وان لم يكن بينهما مسيرة سفرا لم ينو الاقامة في احد
 خمسة عشر يوما . وان تأهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطنا اصليا له
 ومن كان موليا عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يله عليه كالمراة مع زوجها
 والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة
 والاجير مع من استأجره . واما الغريم اذا تعلق به صاحب دينه في السفر فلزمه
 اوجبه ان كان الغريم قادرا على قضاء ما عليه من قصده ان يقضه دينه قبل ان
 يمضي خمسة عشر يوما فالنية في السفر والاقامة نية المديون . وان لم يكن قاطعا
 فلتعتبر نية المحابس وحكم الاسير في دار الحرب كحكم العبد لا يعتبر نيته والرجل
 الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤتم به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان
 العبد بين موليين في السفر فنوى احد المولين الاقامة دون الاخر قالوا ان
 كان يبيعهما معا باية في الخدمة فان العبد يصلح صلوة الاقامة اذا خدم المولى

الذي غوى الأمانة. ^١ إذا انتقم المولى الذي ارسله لأقامة يصلي صلاة السفر وإذا نوى
 أن لا يصلي في وقتها ^٢ لم يرد ذلك فخصه بأياما ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة
 نوى العار. ^٣ إذا عاد النذر ما وجبها بذية الإقامة منذ أيام يلزمها العادة الصلوات
 بظاهر الآية من أبي يوسف وعبد ربح. العبد إذا لم يولد في السفر ونوى المولى الإقامة
 صحته ^٤ بدينه صلى الله عليه وسلم للعبد على رأس الركعتين كان عليها العادة تلك الصلاة وكذا
 العبد إذا كان: ^٥ مولى لسرباء من سقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعا
 حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لأنه سلام عهد وقد صار العبد مقيما
 تبعا للمشتري. إذا لم يعلم مولاؤه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى
 الإقامة صححت نيتته في حق موفى حق عبده ولا يظفره في القوم في قول محمد صح فيصلي العبد
 ركعتين ويتقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى العبد ويتم كل واحد منهما
 صلواته أربعا وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث
 الإمام وقدم مقيما فإنه لا يقلب فرض القوم أربعا كذلك ههنا ثم بما إذا علم العبد
 أن المولى نوى الإقامة فإن بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه ^٦ ولا يشير
 بأصبعيه ثم ينصب أربعة أصابعه ويشير بأصابعه الأربع. الكافر ^٧ المسافر إذا ^٨ أسلم
 وبينه وبين مقصد أقل من ثلثة أيام كان حكمه حكم المقيم. وكذا الصبي إذا كان
 في السفر مخايبه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلثة أيام كان مقيما. هكذا
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ج. وقال غيره من المشايخ إذا بلغ الصبي
 يصلي أربعا. وإذا أسلم الكافر يصلي ركعتين. وقال بعضهم يصليان ركعتين. فاما
 المسلم المسافر إذا ارتد والحياد بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من
 ثلثة أيام يبقى مسافرا كالمسلم ثم ارتد والحياد بالله ثم أسلم لا يبطل تيممه فكذلك

لا يبطل سفره وكذا المرأة إذا طلقت زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلثاً أو رجعية و
انقضت عدتها وبينها وبين زوجها أقل من ثلثة أيام، فلما قبل انقضاء العدة في الطلاق
الرجعي كان حكمه حكم الزوج إذا كان الرجل مقيماً في أول الوقت فلم يصل حتى يسافر في آخر الوقت
كان عليه صلوة السفر وإن لم يسبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة ألا يرى
أنه لو مات أو اغشى عليه أو غلبه طويلاً أو جن جنونه ما طبقا أو حاضت المرأة أو صارت نفساء
في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فإذا سافر يستقط بعض الصلوة ولو كان مسافراً في أول
الوقت إن صلى صلوة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت
ينقلب فرضه أربعاً، وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ
الصبح في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء ولم يسبق من الوقت
إلا قدر ما يسع فيه التحريمة أو أفاق المجنون أو المغشى عليه إذا عترض عليه شيء مما قلنا
في آخر الوقت يجب الصلوة فكذا الإقامة. وإن أقام بعد الوقت يقضي صلوة السفر
المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما أسلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لأنه نوى
الإقامة بعد الخروج. ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة لأنه يوسف ر. لأنه
لوعاد إلى سجود السهو تصح نية الإقامة فيه فينقلب فرضه أربعاً ويصير السجدة في
خلال الصلوة فيبطل وقال محمد ر. تصح نية الإقامة لأن عند سلام من عليه السهو
لا يخرج به عن حرمة الصلوة فصاركها لو نوى الإقامة قبل السلام وإذا صححت نيته يتم
الصلوة أربعاً ويسجد السهو بعد الفراغ. وإن سجد السهو ثم نوى الإقامة يصح نيته
وتصير صلواته أربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة
لأنه لما سجد للسهو عادت حرمة صلواته فصاركها لو نوى الإقامة في الصلوة نفسها
صلى ركعة بمسافر بن فجاء مسافر واقتدى به ثم أحدث الإمام واستخلف هذا الرجل

وخرج الإمام المنوفى الأقامة والإمام الثالث نوى الأقامة أيضا ثم عاد الإمام الأول
 إلى الصلوة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدى الإمام الأول بالثاني في الركعة
 الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قعد التشهد فيقوم ويستكمل رجلا وراء أول الصلوة
 ليسلم بالقول ثم يقوم الإمام الثاني فيصلي ثلث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى
 ركعتين خرج من الإمامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسيا بعد ما قعد قعد
 التشهد ثم تذكر في قيام الثالثة أوفى ركوعها فانه يعود ويقعد وإن قل ركيع ما تيد
 الثالثة بالسجدة يتم صلواته اربعاً وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وإن لم يكن تعد
 على الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حقيقها بالسجدة فسد صلواته
 ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأولىين أوفى أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقرا لا
 يقياس قول أبي حنيفة ولا يوسف ح إذا نوى الأقامة في الثالثة يجوز صلواته ولو قرأ في
 الثالثة وركع ثم نوى الأقامة في الركوع قالوا يجوز أيضا مسافر لم يقرأ في آخر وقت العصر فقام إلى
 ركعة غربت الشمس ثم جاء وجعل واقف يبهض اقتداؤه فان سبق الإمام المحدث واستخذه
 هذا الرجل الذي اقتدى به فنذر كالحليف فانه لم يصل الظهر فسد صلواته لأن الوقت
 ليس بضييق عند شروعه ولو نذر هذه الغائبة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه
 فإذا نذر في خلال الصلوة فسد صلواته وإن نذر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر
 ففسد صلواته سبقه المحدث وأول يسبقه لأن الوقت كان ضيقا وقت شروعه ولو نذر كـ
 الغائبة في ذلك الوقت لا يمنع عن الشروع فكذلك إذا نذر في خلال الصلوة رجل
 صلى الظهر بمنزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر وصلى العصر في سفر في ذلك اليوم ثم تذكر
 أنه ترك شيئا في منزله فخرج إلى منزله لأجل ذلك ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير
 طهارة قالوا يجب عليه أن يصل الظهر ركعتين والعصر اربعاً لأن صلوة الظهر

صارت كأنها لم تكن وصارت ديناً في الدمة في آخر وقتها وهو كأن مسافراً في آخر
وقت الظهر فصلاؤه فتمت صلوة السفر. أما صلوة العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب
عليه. مسافر يصلي شهر جميع الصلوات ركعتين قال أبو حنيفة خرج يعيد ثلاثين مغرباً
ولا يعيد غيرها وقال أبو يوسف ومحمد خرج يعيد ثلاثين مغرباً ويعيد صلوة العشاء والمغرب
والظهر والعصر بعد المغرب الأول مسافراً قوماً مسافرين فحدثنا مستخلف مسافراً ونوى
الثانية الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين. ولو نوى الإمام الأول الإقامة
بعد ما حدث قبل أن يخرج من المسجد ما فرضه فرض القوم أرباعاً فإن استخلف الإمام
واحد من القوم يتم الخليفة صلوة الإقامة. مسافر صلي الظهر ركعتين فقام إلى الثانية
ناسياً أو متعمداً فجاء مسافراً اقتدى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة إن
عاد الإمام إلى القعدة فصلوة الداخل تامة لأن الإمام في حرمة الصلوة حين
اقتدى به وإن لم يعيد ونوى الإقامة في قيام الثالثة فيقلب فرضه وفرض الداخل
أرباعاً لأنه نوى الإقامة وهو في حرمة الصلوة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما
فاته وذلك ركعتان لأن صلوة المقتدى صارت أرباعاً أيضاً مسافراً قوماً مقيمين
فلما صلي ركعتين نوى الإقامة لا التحقيق الإقامة بل ليت صلوة المقيمين لا يصير
مقيماً ولا ينقلب فرضه أرباعاً جماعاً نعم للقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم
فيما يقضون كذا ذكر الكرخي رح. وكذلك السهو ولا يقتدى أحدهم بالآخر فيخرج
مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم أين يدر كم فأنهم يصلون صلوة الإقامة في
الدهاب وإن طالت المدّة. وكذا في المكث في ذلك الموضع. أما في الرجوع إن كان
مدة السفر يقصرون الصلوة والأقلا العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرة المولى
فأنه يسأل لمن أخبره أنه ليسير مدة السفر صلي صلوة للمسافرين. وإن كان دون ذلك

صلوة الإقامة وان لم يخبر بذلك ان كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الإقامة وان كان
 مسافراً قبل ذلك صلى صلاة السفر لعدم الخبر بحقه وكذلك التفسير مع من اسره وقيل
 المولى اذا نوى الإقامة فأنما يظهر نيته في حق العبد اذا تلفظ به. أما اذا نوى الإقامة في نفسه
 ولم يتلفظ به ثم أخبر بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد. رجل خرج من بخارا إلى امو
 لختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفراً وهو الظاهر لأن الأبل لا يسير في أقل من ثلاثة أيام
 ومن كرمينية إلى بخارا ينبغي ان يكون كذلك. كوفي قد مات عليه امرأة من خراسان
 حاجة عن أبي يوسف رح انهما قصر الصلاة الا ان شوطن بذلك. وكذلك حجة النفل الا
 ان يكون بحبسها زوجها. والمسافر ان يتراءى السنن عند البعض وقال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يرضى له في ترك السنن ولا في قصرها. ولا تسافر المرأة بغير
 محرم ثلثة أيام وما فوقها. واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رح اكره لها
 ان تسافر يوماً وهكذا روي عن أبي حنيفة رح. قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات
 على الثلث فامادون الثلث قال أبو حنيفة رح هو اهون من ذلك ولا يكون عليها
 في ذلك ما يكون عليها في الثلث. وقال حماد رحمه الله لا بأس للمرأة ان تسافر
 مع قوم صالحين بغير محرم والصحيح الذي لم يرد رك ليس بمحرم. وكذلك
 المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم. والحجارية التي لم تنصف. اذ
 كانت مشتهمة لا تسافر بغير محرم. ويجوز التطوع في الدابة خارج المصريف فيلهم. ولا
 يجوز المكتوبة الا من عذروا من الأعذار ان يخاف من نزول الدابة على
 نفسه او على دابته من سبع او لص او كان في طين وردغة لا يجد على الأرض
 موضعاً يابسا وكانت الدابة جوحاً ونزل لا يمكنه الركوب إلا بعين او كان شيخاً كبيراً والنزل
 لا يمكنه ان يركب ولا يجد من يسيته فيجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال اتمه اهـ

فان خفتهم فوجا لا الهكنا ولا يلزمه الاعادة اذا قدر بمنزلة المريض اذا صلى بالايما
ثم قدر فان صلى على الدابة لم يقد على ايقاف الدابة يجوز الايماء على الدابة
وان كانت الدابة تسير وان قدر على ايقاف الدابة لا يجوز الايماء على الدابة اذ كانت
الدابة تسير وكما تسقط المشكلان من الراكب يستطعنه الانحراف للقبلة الرجل اذا حمل
امرأة من القرية الى المصلى كان لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب
والنزل وكذا الرجل لو خاف ان يصل قائما لم يسبح او عدل او صلى قاعدا لئلا يكون له
ان يصل قاعدا وكذا لو خاف انه لو صلى قاعدا يراه سبع او عدل وجاز له ان يصل مستلقيا
اذا صلى على الدابة في محل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصل على الدابة اذا كانت
الدابة واقفة الا ان يكون الحمل عليه عيدين على الارض. واما الصلوة على العجلة اذ كان
طرف العجلة على الدابة وهي تسير او لا تسير فهي صلوة على الدابة تجوز حالة العذر ولا
تغيرها. وان لم تكن طرف العجلة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلوة على السرير

باب صلاة المريض

صلوة المريض ما يستطيع لقوله صلى الله عليه وسلم لم ير ابن حزمين رضا صل قائما
فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فسد الجنب تؤمى بايماء فينظر ان قدر على القيام
والركوع والسجود يصل قائما بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك. وان عجز عن القيام وقد
على الركوع والسجود يصل قاعدا بركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك. وان عجز عن الركوع والسجود
وعكز على القعود يصل قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا لو عجز عن
الركوع والسجود وقد رعى القيام يصل قاعدا بايماء لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط
المقد سقطت وسيلة وان صلى قائما بايماء جاز عندنا والمسحوب ان يصل قاعدا بايماء
وقال فيرجح لا يجوز له ترك القيام ان قلده عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يتردد

مرضه او وجهه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له توطأ القيا
 وان قد رعل بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر رح يقوم قد رما يقد
 فاذا عجز يقعد حتى لو قد رعل ان يكبر قائما ولا يقد راكثر من ذلك يكبر قائما ثم
 يقعد فان لم يقم خفت ان لا يجزى به صلوته وان كان لا يقد رعل القيام الامتكا
 قالوا يقوم متكئا لا يجزى به الا ذلك. ويجلس المريض في صلوته كيف شاء وفي رواية
 محمد عن ابي بصيفة روى الحسن بن ابي صيفة رح انه يتربع عند الافتتاح وعند
 الركوع يفترش رجله اليسرى وعن ابي يوسف رح انه يركع متريعا الاحد ب اذا
 كان قيامه ركوعا يشير برأسه للركوع لانه عاجزا هو فركعه. اذا عجز المريض عن الائمة
 بالراس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الائمة بالعين والجماع
 ثم اذا خفف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم
 وليله لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاعشاء وقال بعضهم
 ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه
 الخطاب ذكر محمد رح في النوار من قطعت يده من المرفقين وقد ما من المساقين
 لاصلوة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من لا يقد رعل اداوركن
 الا يجحد يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤم ببعض الاركان مع الحدث او
 بدون القراءة وبين ان يصل بالائمة يتعين عليه الصلوة بالائمة لا يجزى به الا ذلك لان
 الصلوة بالائمة من الصلوة مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار
 وهو التطوع على الدابة والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا يجوز الا بعدد والتبديل بين
 الشريين يتعين عليه اهونهما ولو كان حلي قائما او قاعا سلم الجرحه وان استلقى على قفاه ^{يسلم} لا
 فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحدث كما لا تجوز من غير عذر رفع الاستلقاء ايضا

لا يجوز من غير عذر ما استويا وترجى الأدلة مع الحديث لما فيه من إخراج الأركان وعن
محمد ربح في النوادر أنه قال يصلي صلياً يومياً بماء مريض تحته ثياب نجسة أن كان
لا يستطيع شيئاً إلا ويتنفس من ساعته يصلي على حاله. وكذا إذا لم يتنفس شيئاً لكنه يلحقه
زيادة مشقة بالتحويل مريض صلياً السالماء ربح من السجدة الأخيرة في الركعة
الرابعة مثل أنهما في الثالثة قرأ أو ركع وسجد بالإيماء فسدت صلواته لأنه انتقل إلى الثالثة
قبل إتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن أنها ثالثة فخذ في القراءة
علم أنها ثالثة لا يعود إلى التشهد بل يرضى في قرائته ويسجد للسهو في آخر الصلوة .
رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد ربح يجب على المولى أن يرضيه لأنه
مادام في ملكه كان عليه تعاقد ميت عليه صلوات فائتة ففضاها الوارث عنه
بأمه لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج إذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفرق
أن الصلوة عبادة بدنية لا تتعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة
أما الحج وإن كان عبادة بدنية فلها تتعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب
فيها بالنيابة كما في الزكاة قال ربح المريض في الصلوة على قفاه وجلاه في القبلة
وعند الشافعي ربح ينام على جنبه الأيمن كما يوضع في المحمد . وعندنا لو فعل ذلك لا يجوز
والأول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فان لم يستطع فقاعد
فان لم يستطع فعلى قفاه يومياً إيماء فان لم يستطع فإله الحق بقبول العذر منه وعند
الفرع ينام على قفاه أيضاً لأنه أيسر مخرج الروح . رجل صلى ركعة بقيام وركوع وسجد
ثم مرض وصار إلى حاله الإيماء فسدت صلواته في قول أبي حنيفة ربح ذكره في النوادر لأن ثمة
انقعدت موجبة للركوع والسجود فلا تجزى بهما . رجل صلى أربع ركعات بالسنة
فلما تعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يتشهد قال هو بمنزلة القيام

ويجوز لو كان حين وضع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولو قرأ ثم
 غلغله قال يعود ويشتهد لأن سجود النية لا يصير قائما. الركن إذا عجز عن الإيماء فحركه
 رأسه عن أي خيفة رجع قال بأنه يجوز صلواته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رجع لا يجوز لأنه لم يوجد منه فعل

باب صلاة الجمعة

الجمعة فريضة على الرجال الحُرَّاء العاقلين المقبلين في الأمصار ولا يكون الموضع
 مصر في ظاهر الرواية إلا أن يكون فيه مفتوحة قاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وتبلغت
 أبنيتها مأهنية منها. وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز إذا ما في فناء المصير وفناء
 للمصير هو الموضع المعد لمصالح المصير المتصل به. ومن كان مقيما في عمران المصير وطرأ فيه
 وليس بين ذلك الموضع وبين المصير فرجة فعليه الجمعة. ولو كان بين ذلك للموقع
 وبين عمران المصير فرجة من المزارع والمراعي نحو القليع بنحار الجمعة على أهل ذلك
 الموضع وإن كان النداء يبلغهم والمطوية والبيل والأصيل ليس بشيء هكذا رأى الفقيه
 أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجع وهو اختار شمس الأئمة الحلواني رجع العبد إذا
 تلبس ثلثة صلح بهم الجمعة تجاز ولا تخور الأنكحة بتزويجه ولا قضاياء لأن أهل الفضل ان
 أهل الشهادة وأهل المسلس أهل الشهادة فلا يكون أهل القضاء والتقلب الذي لا يهد له
 أي لا مستور له من الخليفة أن كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الحر والعبد يعلم
 فيما بينهم بحكمه والولاية يجوز منه إقامة الجمعة. وليس للقاضي أن يصلي الجمعة
 بالناس إذا لم يؤمر به. ويجوز لأصاحب الشرطة وإن يؤمر به. وهذا في عرفهم
 ولله المصير إمامات فجاز يوم الجمعة أن يصلي بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة
 أو القاضي جاز لأنه فوض إليهم أمر العامة ولو أجمع العامة على تقديم رجل لم يأمر القاضي

والخليفة للبيت المبرك ولو يكن جمعة وان لم يكن ثمه قاض ولا خليفة للبيت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز كان الضربة بالومات الخليفة وله امر او ولاية على الاشياء من امور المسلمين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور للمسلمين فكانوا على حالهم ما لم يزلوا .
والجمعة شرط لصلاة الجمعة لانها شرط للانطلاق للاداء . وعندنا يعضد بوجوب اقامة الجمعة قبل التيقين بالسيرة وعندنا ابيد يوسف ومحمد رضى الله عنهما انما اقيم فيها اذ انفرد الناس بمحبته في الامام وقل الجمع في الثالثة سوى الامام عندنا ^{بعضد} .
ولا يشترط الاقامة والحرية لانها الامام ولا للمقتدى عندنا يعضد رضى الله عنه ولا يشترط الاقامة والحرية في الامام ولا في المقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ والنصر في اداء الصلاة .
وكذا لا يستقضى صلب او نصفي في ثم اسلم النصفي وادرك الضربة لم يحرك حكمها . ولو قيل للنصر انما اسلمت فصل بالناس واقتضوا قبل للصبي اذ ادركت فصل بالناس واقتضوا جاز لان الفصل الاول حين امر لم يكن اهلا فلا يملك الابتداع في المستقبل . اما في الفصل الثالث اضاف التقليد الى الحالة الاهلية والتقليد يحتمل الاضافة فيصح تقليده .
وعن بعض المشايخ اذا امر الصبي او الذي قبل يوم الجمعة ونحس اليه امر الجمعة فاصلح الصلاة وادرك الصبي كان له ان يصلي الجمعة بالناس . وعلمنا ذلك لا يجوز ذلك لان التفويض باطل . الامام اذا احدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا يتقدم به احد لا يجوز صلواتهم خلفه . وان قلنا واحد من اصحاب السلطان ممن فوض اليه امر العامة يجوز . وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ^{صالح} صلواتهم فان تكلم الذي قلنا به الجمع اوضحنا حقيقة الامر غيره ان يجمع بالناس لا يجوز لان الامام لا يرفعوا التقديم الى القوم وانما جاز تقدمهم لاصلاح صلواتهم فاذا خرج عن

صلاة الامام طريق اماما فلا يصح امره. وليس على المقعد الجمعة ولا الحج والاحضوا الجمعا
 عند اصحابنا راج وان وجد حاملا وكذا الاعمى في قول ابي حنيفة صح وان وجد قائدا. وقال
 محمد راج الاعمى اذا وجد قائدا يلزمه والفرق لمحمد راج ان الاعمى قادر على السعي الا انه
 لا يهتدى فاذا وجد قائدا يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق. اما المقعد عاجز عن السعي
 فلا يلزمه. والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى
 والحوال ان يمنع عبدا عن الجمعة والجماعات والعديد من. وعلى المكاتب الجمعة
 وكذلك معتق البعض اذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد
 لحفظ الدابة. وليس على العبد الماذون ولا على العبد الذي يؤد الضريبة جمعة
 وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير راج المستأجر ان يمنع الاجير عن حضور الجمعة
 وقال ابو علي الدقاق راج ليس له ان يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن
 يستقطعه الاجير بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا. وان كان قريبا لا يحيط عنه
 شيء من الاجر. وان كان بعيدا واشتغل قدر ربيع النهار حط عنه ربيع الاجر
 فان قال الاجير حط عنه الربيع بمقدار اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك. وقال ابو حنيفة
 راج والمصري اذا غل وامر رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصل هو الظاهر في منزله
 ثم وجد خفة فخرج وخطب بنفسه وصل بهام الجمعة اجزا ثم اتموا اجزائهم. الخليفة فاشاور
 وهو في القرى ليس له ان يجمع بالناس ولو في مصر من امصار ولايته فجمع بها وهو ساقط
 جاز لان صلوة غيره تجوز باذنه فصلوته اولى. الامام اذا منع اهل مصر ان يجتمعوا ليجمعوا
 كما كان له ان يجمعهم موضعاً كان له ان ينهائهم. قال الفقيه ابو جعفر راج هذا اذا نهائهم بمجتهد
 بسبب من الاسباب لو اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصر. فاما اذا كان هو
 او اضار بهم فلم يمان يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة ولو ان امام مصر اثر نفرا للناس عنه

بخوف عداوهم المشبه ذلك شرعوا واليه فانهم لا يجوزون الا باذن مستأنف من اهلها
 اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لأبأس به اذا خرج من عمران للمصر قبل خروجه وقت
 الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القروي اذا دخل المصر
 يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة يلزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من المصر
 في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لا الجمعة عليه لان الفصل الاول
 صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصح فلو صلى مع ذلك كان مباحرا
 اذا قلنا للمسافر المصر يوم الجمعة على عزمه ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة للمبني والاقامة
 خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابى حنيفة وايضا يوسف ر ج
 ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روى عن محمد ر ج. وروي اصحاب الاما الى عن ابي يوسف
 ر ج انه لا يجوز في المسجدين من مصر واحد الا ان يكون بينهما نهر كبير فكان حكمة حكمه
 فان لم يكن بينهما نهر الجمعة لمن سبق منهما. فان صلوا معا فسدت صلواتهم جميعا.
 وعن محمد ر ج جواز الجمعة في ثلث مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى
 والبوادي لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان واقامة. والمسافرون اذا حضروا
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك اهل المصر اذا فاتتهم الجمعة واهل السجون والمز
 حكر لهم الجماعة. المقتدى اذا فاتهم في صلوة الجمعة فلم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلواته
 لانه لو تمها كان قضاؤه وقضاء الجمعة لا يجوز. ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائما تمها
 جمعة لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت
 الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما تعدد ر الشمس قبل
 السلام فقول ابى حنيفة ر ج. وعن ابي يوسف ر ج الامام اذا عزل كان له ان يصل في الجمعة
 بالناس انه ان ياتيه الكتاب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب او علم

بقدره الأمير فسلوته بأطالة وإن صلى صاحب شرطة جان لأن عماله على حالهم
 حتى يزلوا. رجل تذكر يوم الجمعة والامام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فانه يقوم
 ويصل الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو استمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تقوته الجمعة
 افتاد كره في صلاة الجمعة ان عليه فجر يوم او فائتة اخرى فهو على وجهه ان كان الوقت
 بمحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت بمضى في الجمعة عند الكل لان الترتيب يستقط
 عند ضيق الوقت. وان كان في الوقت سعة بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة لا يفوته
 الجمعة فانه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وان علم انه لو اشتغل بالفائتة
 يفوته الجمعة لكن يمكنه اداء الظهر في آخر الوقت لاختلاف امنية قاله ابو حنيفة وابو يوسف
 رج يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه يفيض في الجمعة
 ولا يقطع. اذ حضر الرجل يوم الجمعة والمسجد ملآن ان تخطي يوزي الناس لا تخطي
 وان كان لا يوزي احدا بان لا يطأ ثوبا ولا يجسد الا بأس بان يتخطي ويد نوم الامام
 وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه عن اصحابنا رج انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة
 ويكره اذا اخذ لان المسلم ان يتقدم ويد نوم المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة
 ليسع المكان على من يجي بعد وينال فضل القريب من الامام فاذا لم ينع اولئك قد
 ضيع تلك المكان من غير عدل فكان للذي جاء بعد ان يأخذ ذلك المكان. اما ما جاء
 والامام يخطب فعليه ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل
 في حالة الخطبة ورى هشام عن ابي يوسف رحمه انه لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام
 او لا يوزي احدا. واختلف المشايخ رحمه في فضل وهو ان الذي نوم الامام افضل ام
 التباعد عنه. فاما ثمة في الامامة الجملوا في رج الدنو افضل. وقال بعضهم التباعد
 افضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك.

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينتظر حتى يقوم
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل أجواء وإن وجد فرجة
فيسجد على ظهر رجل لا يجوز هذا قول أبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى
فرجة طال أبو حنيفة ر. يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال
الفقهاء أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علي بن ابي طالب. فأما على الرواية الأخرى
السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الأولى بركوع وسجود. أما ما فتح الحجة
تخصر إلى آخر فانه يخصر في صلواته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام
بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حج عليه أن حج عليه قبل الدخول محل حجره والأفلا رجل اقتد
بالإمام يوم الجمعة ينوي صلوة الإمام وظن أن الإمام يصلي الجمعة فإذا كان الإمام يصلي
الظهر جاز ظهره مع الإمام. وأن نوى عند التكبير أنه يصلي الجمعة مع الإمام فإذا كان الإمام
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الإمام لأن الفصل الأول نوى صلوة الإمام وحسب أنها
جمعة فصحت نيته وبطل حسابه. أما في الفصل الثاني نوى أنه يصلي الجمعة مع الإمام
فإذا تبين أن الإمام كان يصلي الظهر ظهره أنه لم يصح اقتداءه لكافة المغايرة. أما ما فتح
الجمعة فخر الناس عنه وخروا من المسجد ثم جازأقبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز
وأبو حنيفة الإمام وكبر والقوم قعود يتحدثون ثم جاء آخرون لم يحزوا كأنه خطب وحده
حتى تكبر الأولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم قعود
لم يحزوا قيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلث آيات واعتبره الأصل أن يكبر القوم

قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر وامعه حتى
احد ثوابه جاء الآخرون وذهب الأولون جازا مستحسنانا ولو كانوا محمد ثين فكبر
ثرباء آخرون استقبل التكبير الغسل يوم الجمعة سنة لما روي عن ابن مسعود رضي
انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة ام لليوم قال
ابو يوسف رح لليوم محتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ليس الامر كما قال ابو يوسف رح والا
لصلاة لا لليوم لاجماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال
لليوم وجب ان يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصلى لم تكن
صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رح ان اغتسل
قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان احدث وتوضأ وصلى لا يكون
صلاة بغسل وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم
احدث وتوضأ وشهد الجمعة قال ابو يوسف رح لا يكون هذا كالذي شهد الجمعة
على غسل وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له وان كان للصلاة فانه لم يشهد
الصلاة على وجهه فانما شهد الصلاة على وضوء وكذا لو اغتسل للاحرام قبل وتوضأ
ثم احرم كان احرامه على وضوء امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رح لا يجوز الا بحضور
الرجال وذكر ابو حنيفة رح في المجرد انه يجوز وقال ابو يوسف رح لو كان هناك رجال فخطب
كالجمعة النبيلة الجبانية يوم العيد لانهم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء
الا ان يكون الامام احرم بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث وجب له اغتسل
وصلى بالناس جاز ولو رجع الى منزله وجامع او تغدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا
ان يعيد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فحدث واستخلف من لم يشهد الخطبة

لا يصح حتى لو أمر هذا الرجل رجلا شهد الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لأن
التفويض إلى الأول لم يصح فلا يملك التفويض للغير. كما لو أمر عبدا أو كافرا أو امرأة
بأمره ولا بد من ذلك لا يجوز لأن التفويض الأول لم يصح فلا يصح الثاني. وأن أحد ث
الامام بعد الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة إلا أنه محدث أو جب عامر الخليفة رجلا
ظاهرًا يصلي بالناس جاز لأن التفويض إلى الأول كان جائزا ولهذا الواغسل كان له
أن يصلي فبذلك التفويض للغير. بخلاف ما إذا استخلف رجلا لم يشهد الخطبة فلا يصح
لله لم يصح ولو أحدث الإمام في الصلوة فاستخلف رجلا لم يشهد الخطبة جاز لأن الثاني
بني صلوته على حرمة باسرها من استجمع شرائط الصلوة فكان الثاني قائما مقام الأول ولهذا
لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلوته كان له أن يستخلف. كذا لو أحدث هذا الثا
كان له أن يستخلف آخر لأن الثاني قائم مقام الأول فيملك ما يملكه الإمام الأول إذا أذن الإمام
رجلا بأقامة الجمعة كان ذلك إذا ناله بالخطبة وكذا لو أذن له أن يخطف كان إذا باقامة الصلوة
ولو قال اغتلب لهم ولا تفصل بهم أجره أن يصلي بهم. إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلما فرغ منها
قد عليه أمر آخر فقدم وصلي بهم الجمعة لا يجوز لأنه لم يخطف ولم يسمع الخطبة. فإن كان الأول
الثاني صلى خلف الأول ولم يغزله جازت الجمعة. ولو غزله الأول انتقص حكم الخطبة الأولى فإن لم
يحضر الثاني صلى الأول الجمعة مع عدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس
الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الأول إذا خطب الإمام يوم الجمعة قاعد أو مضطجعا
جاز لأن الخطبة ليست بصلوة ولهذا لا يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة. إذا خطب
الإمام يوم الجمعة وفرغ منه فأنشب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلح بهم
الجمعة جاز لأنه خطب والقوم حضور فتحقق الشطر من إلي يوسف صح في النذور إذا جاء قوم آخرون
ولم يرجع الأولون يصلي بهم أربعا إلا أن يعبد الخطبة. وليستحب للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند

الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء رضي اللهما فلا تلتك من السنة وعدا من جملة ذلك استقبل
الخطيب عند الخطبة وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم
من كان بعيدا عن الإمام لا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتهليل. أجمعوا
على أن من يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس أما قراءة القرآن والتسبيح والذكر
والتهنئة قل بعضهم الاشتغال بقرعة القرآن وبذكر الله تعالى أفضل من الانصات
وقال بعضهم: نصات أفضل. أما رئاسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه
من أصح من كونه ذلك ومنهم من قال لا بأس به إذا كان لا يسمع صوت الخطيب
وهكذا روي عن أبي يوسف ربح. أما من كان قريبا إلى الإمام يسمع صوته أم لا فوافيه
روي عن إبراهيم النخعي ورواه بن مهجر أنهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل
أبراهيم النخعي ربح في ذلك فقال أحمديت الظاهر في دار ثم رحت إلى الجمعة تنقية
ولذلك تأويلان. أحدهما أن الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلون
الجمعة لأنهم كانوا الأبرار الجائز سلطانا ولسطانهم يومئذ كان جائرا فامسا كانوا يصلون
الجمعة أجل ذلك كان فريق منهم يترك الجمعة لأن السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها
في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظاهر في دار ثم يصلون مع الإمام ويحجلونها سبعة
وقال بعضهم ما دام الخبيث فجداته تعالى والنساء عليه والو خط للناس فسلمهم
الاستماع وإسأت إذا أخذ في مدح الظلمة والتناء عليهم فلا بأس بالإمام قال بعضهم
الأئمة المحلوا في الصلاة مع من كان قريبا من الإمام يستمع ويسكت من أول الخطبة
إلا غيرها واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي
عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول العلماء ومجوز إذا قال الخطيب في الخطبة
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه الآية يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلاة والسلام
عليه أفضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رجع طوابقة لا يصلح على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستقم وليست لأن الاستماع فوض
والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ممكنة بعد هذه الحالة ذكر في النوادر عن أبي يوسف
رجع إذا خطب الإمام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطعيم كعتين خفيفتين أو طويلتين قال الأمر
بإعادة الخطبة وإن لم يعد ما الجراء وكذا لو افتتح الصلوة فافسد ما بان له لم يعد على رأسه
الركعتين وصلّى أربعاً فإنه بعد الخطبة وإن لم يعد ما الجراء وكذا لو افتتح الجمعة ثم نزل
عليه فجر يومه فإنه يفتن في القاشة ويبعد الخطبة وإن لم يعد ما الجراء ويقرأ الإمام في الجمعة
في كل ركعة بفتح الكلب وإحدى سورة شاء ويجهدهما واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صلوة الجمعة وروى أنه كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين
وروى أنه كان يقرأ اسم ربك الأعلى هل أتيت حديث العاشية

باب صلوة العيدين وتكبيرات أيام التشريق

لا يجب الخروج إلى صلوة العيد إلا على من يجب عليه الجمعة ويشترط العيد ولا يشترط الجمعة من غير المسلم
والأذن العام إلا في شيئين أحدهما الخطبة والخطبة في صلوة العيد تتألف من الخطبة في الجمعة
من وجهين أحدهما أن الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها والثاني أن في
الجمعة يقدم الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فإن قدم الخطبة في صلوة العيد
جزأ أيضاً ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد مجلس
بينهما جلسة تخفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية
لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحية أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر
لهما سببهم جاز فلا يصح ما عدهم من خطبة يوم الجمعة في الأضحية من الأضحية ما عدهم من خطبة يوم الجمعة
منه واختلف المشايخ خرج في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكره كيلا يحتاج إليه إخراجهم وقال
بعضهم يكره ويخطب قائماً أو على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر من

يذهب إلى العيد يوم الأضحي ويصوم بذلك. ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكبر
في أيام العشرة الأسواق. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت أن مشايخنا جرحوا برون ذلك بدعة
والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبابة ويستخلف غيره يصل في المصبرا الضعفاء والمرضى والأضرار
ويصل هو في الجبابة بالأتقيا والأصحاء. وإن لم يستخلف أحدا كان له ذلك. ولا يخرج الشوا
من النساء في جميع الصلوات. وأما العمائر قال أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في العيد من النساء
والعجوز لا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب. وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج العجوز
للإجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على أن العجوز لا تسافر في غير محرم ولا تحلوا بغير تابا
كان أو شيخا ولها أن تصالح الشيوخ. ولا يخرج العبد إلى العيد من الجماعة غير أدن أو
وإذا اذن له مولاه. اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج فقال بعضهم عليه السلام
إذا اذن للمولى أن يراذله المولى لكن يعلم العبد أنه لو استأذنه ياذن له لا ينبغي له أن
يتخلف عن الجمعة والعيد من وإن علم أنه لو استأذنه يكرهه أو يابى فإنه لا يشهد الجمعة
والعيد من. وكذا المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن زوجها أن علمت أنها
لو استأذنت زوجها ياذن لها أن تصوم. ووقت صلاة العيد بعد ما
ارتفعت الشمس قبلد روم أو محين إلى أن تزول. والأفضل أن يجعل الأضحية في
الفطر وليس لصلاة العيد اذان واقامة بخلاف الجمعة. ولا يتطوع في الجبابة قبل
صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها. والأفضل أن يصل أربع ركعات. فإن تطوع في
بيته قبل الخروج إلى الصلاة اختلفوا فيه قال بعضهم يكره. ومن خرج إلى الجبابة
لم يدر أراء الإمام في شيء من الصلوة أن شاء أنصرف إلى بيته وإن شاء صلى ولو ينصرف
والأفضل أن يصل أربع ركعات يكون له صلاة الأضحية لما روي عن ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه فأنته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى سبع اسماء ربك الأعلى

وفي الثانية مؤاشئ خمس وضعت لها وفي الثالثة والميل اذا مضى في الرابعة والغصبي وروى
 في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا جيلا وثوبا لغيره رجل احدث في الجبابة
 قبل الصلوة ان خاف فوت الصلوة لو اشتغل بالوضوء كان له ان يصلي بالتيمم بلا
 خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابي حنيفة رح. ومن تكلم في صلوة العيد
 بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة رح. قال الفقيه ابو جعفر رح سمعت في المسئلة
 خلافا بين ابي حنيفة وصاحبه على قول صاحبه يلزمه القضاء بناء على مسئلة اخرى اذا
 احدث في صلوة العيد ولم يجد ما عند ابي حنيفة رح في تيمم لان عند اذ لم يجد عليه القضاء
 لو لم يتيمم تفوته الصلوة اصلا وعندهما الوفاة الصلوة يمكنه القضاء فلا يتيمم. واما كيفية
 صلوة العيد فقال ابن مسعود رضي الله عنه في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى
 واربع في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوائد ست تكبيرات
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد. ويؤلى بين القرائين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى
 وبالقرأة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم اخذ اصحابنا رح لان الجهر
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما روايتان عن رواية يكره ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الثانية. وقد رواية يكره ثلث عشرة ثلث
 اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية ويبدأ بالتكبير في كل ركعة.
 وعن ابي يوسف رح في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في زوائدها يكرهون على رأي
 ابن عباس رح لان الخلاف شرطوا عليهم ذلك واخذوا بالرواية الاولى فيعيد الاضحية
 وبالثانية فيعيد الفطر فابو حنيفة رح سمى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات
 يوم التشريق فقال في تكبيرات ايام التشريق يبدأ بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع

بعد صلاة العصر من يوم الفطر واخذ بالاقبل فيهما واخذ بالاكثري في تكبيرات ايام التشريق
 فقال لا يبدا بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر من آخر ايام التشريق
 ثم اذكروا الله في ايام معدودات واراد به ايام التشريق، وترفع يديه مع كل تكبيرة في قول
 ابسبحه ومحمد ربح الا في تكبيرة الركوع. وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبير
 يرفع المقتدى، ويقرا في الصلوات في كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء، ويقرأ التكبيرات
 عن ثلث الافتتاح، وان ادأء الامام في التشهد او بعد السلام في سجود السهو فانه يصلي
 ركعتين، ويكبر برأي نفسه، فان فاتت صلاة الفطر في اليوم الاول بعد رخصته في اليوم الثاني
 وان فاتت بغيره رخصته في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد رخصته في اليوم الاول
 لا يصلي بعد ذلك، واما عيد الاضحي ان فاتت في اليوم الاول بعد رخصته في اليوم الاول
 يصلي في اليوم الثاني، فان فاتت في اليوم الثاني بعد رخصته في اليوم الثالث
 فان فاتت في اليوم الثالث بعد رخصته في اليوم الثالث، اما ما صلى بالناس
 صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلمه بذلك قبل الزوال اعاد الصلاة وان علم
 بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج و
 ان كان ذلك في عيد الاضحي وعلمه بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح
 ويخرج من الغد ويصلي، وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس
 وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في
 اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك، وان علم يوم الفطر قبل الزوال نادى بالناس بالصلاة
 وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس
 ولا تصلي صلاة العيد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنازة لانها
 ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ راجع في الروايات الظاهرة

انما صلوا على جنازة دكا ما في القياس يجوز وفي الاستحسان لا يجوز. والسجود في صلوة العيد
 وصلوة الجمعة والكسوة وصلوة التطوع سواء ومشائخ الخارج قالوا لا يصلح للسجود في العيد
 والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة

باب في فصل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك
 كل مسلم مكلف غسل الميت ولو لم يرجع عن غسله لم ير قتله لم يغسل قتل اهل البيت لو
 طاع الطريق او اهل الحرب بصلاح او غيرهم. المسلم اذا غسل نفسه في قول ابي حنيفة ومحمد يغسل
 ويصل عليه. انما مات المسلم لا بأس بان يؤذن قرأته واقرأه بموته ويكره النداء في الأسواق
 وكيف لا يغسل ان يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقه قد رذاع يستتر من سرته الى كونه
 ويستتر بكفيه في رواية الحسن عن ابي حنيفة صح لان النظر المعورة الميت حرم القول النبي صلى
 الله عليه وسلم اعلى ربه لا ينظر الفخر في ولايت. وفي ظاهر الرواية يوضع خرقه يستتر السوء
 وحده ثم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوء ولا يمسها يده بل يجعل في يده خرقه
 ويغسل سائرته بتلك الخرقه كيلا يمس عورته بغير خرقه كما لو مات المراهق لجانبا يمسها
 بغير خرقه عند الضرورة ثم يؤضأ وضوءه للصلوة الا ان كان صغيرا لا يصل فلا يؤضأ ويبدأ
 بالمياه اعتبارا بما لو اغتسل في حيوته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يغسل
 الغاسل خرقه في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهااته ولشقه ويدخل في مغفره ايضا وعليه الناس
 اليوم ثم يغسله كما هو المعروف السقط الذي لم يتم اعضاءه لا يصل عليه بالاتفاق
 الروايات. واذا غفل في غسله والمختار ان يغسل ويدفن ملفوفا في خرقه وان سقط
 الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسميته كلام اذا جرى الماء على الميت او اما
 المطر عن ابي يوسف صح لا ينوب عن الغسل لان امرأه بالغسل واصابة المطر وجريان الماء ليس
 الغرق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف صح وعن جمع في رواية فان نوى الغسل عند الاخراج من الماء

يُغسل بماءٍ ثلثاً ويغسل ثلثاً مرة في رواية يغسل مرة واحدة إذا غُسل الميت ثم خرج
منه نجاسة لأبعاد النسل الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجل والنساء
لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة. وفي الأصل قال قبل أن يتكلم: وعن أبي يوسف رَجَّحَ أَكْثَرُ
يُغسلهما الأجنبي التحميم والجبوب كالغسل ويستقيم التحميم وقيل يغسل في ثيابه إذا كان للمرأة
محرم يمسحها باليد. وأما الأجنبي فمخزقه عليه يد ويغض بصره عن ذراعيها. وكذا الرجل في
أمرته لا يغض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز. رجل مات ولم يجد واما فيصموه و
صلوا عليه ثم وجده واما غسل ويصل عليه ثانياً في قول أبي يوسف رَجَّحَ. وعنه في رواية
يغسل ولا يعاد الصلوة بمنزلة جنب نعيم وصلّى ثم وجده ماء بعد ذلك. وعن محمد رَجَّحَ في
ميت دفن قبل الغسل واما الوال عليه التراب قال يصل على قبره ولا ينشئ. وعن محمد
رَجَّحَ النواذر إذا اكتفئ الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو وإن بقي
أصبع أو نحو ذلك لا يغسل. ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجرهم ذلك إذا
مات الرجل وليس قمه رجل يمسحه أمه أو أمة غيره بغير ثوب إلا من يعتق بموته ولا ^{تغسل}
الأمة مولاها وكذا أم الولد. وعن أبي يوسف رَجَّحَ للحرمة والصائمة أن تغسل
زوجها. إذا مات الرجل عن امرأته فقبلت ابن الميت وأرقت والعياذ بالله أو
وقعت المحرمية بينهما بسبب من الأساليب لم يحل لها أن تغسله. إذا ظهر الرجل عن
أمرته ثمرات عنها كان لها أن تغسله منكوبة الرجل إذا تزوجت بزوج ودخل
حتى وجبت عليها العدة تفرق بينهما وردت إلى الزوج الأول فمات عنها وهي في
العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله. وإن انقضت عدتها في حياته وبعد وفاته
كان لها أن تغسله. رجل له امرأتان يقال أحد كمال القتل ثلثاً ثم مات قبل أن يبين
لمن كان لواحدة منهما أن تغسله ولم يما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق...

الرجل عن المرأة المحسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات
الرجل عن امرأته واختها في عدته لم تغسله. وان انتقضت عدتها اختها كان لها ان تغسله
اذا مات الرجل فقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما يئنه انه تزوجها فغسلها ولا يلزم
ايتها الا في الاصل لم تغسله واحدة منهما وميراث المرأة واحدة بينهما ويخيران يكون غاسل
الميت على الطهارة. ويكره ان يكون حائضا وجنبا. ولا بأس بحلوس الحائض والجنب عند
وقت الموت. امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قل محمد بن يثيق بطنها ويخرج الولد
لا يسمع الا ذلك. اذا عاش الجرح في المعركة يوما غسل. وان عاش اقل من يوم لم يغسل
في قول محمد بن وهب. وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ج. اذا جرح الرجل فتحمال غليلا ثم مات
غسل الا ان يسقط فالوضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل. ومن ادعى بوصية
غسل قال النخعي ابو جعفر انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلتين
اما الكلبة والكلتان لا تبطل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بان اصاب
سيفه لوجهه غسل في قول محمد بن ولا يغسل في قول ابي يوسف ج. ويفسحل من قتل
بالجرح ونحو ذلك في غير الحاربة في قول ابي حنيفة ج. لان هذا القتل يوجب الدية
عنده ومن قتله السبع واحترق بالنار او تردى من جبل او مات تحت عدم او قتل
بقصاص او رجم او قتله انسان دافعا عن نفسه او ما له غسل. ومن قتل ابنه او
قات المرأة زوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الدية
لتمنئ واستيفاء القصاص. وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة
وعن ابي حنيفة ج. ان يجعل القطن المحلوج في مغريه وغمه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ
ذنبه ايضا. وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا وهو قبيح. ويمكن للميت كفن مثله وتفسيره
ان يظفر له ثيابه فيجوز له تخرج الجمعة والعيد بن فذل لك كفن مثله اكثر ما يكفن فيه الرجل

ثلاثة أثواب ليس فيها إمامة عندنا. واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن عمر رضي الله عنه مالك
 فيه وأدناه في الرجل ثوبان قميص ولقافة. وكفن السنة المرأة خمسة خمار وأزار قميص ولقافة
 وخوخة تربط فوق ثدييها ويطبقها وكفن الكفاية ثلاثة قميص وأزار ولقافة. فان كان المال
 كثرة وبالورثة قلة فكفن السنة أول. وان كان على العكس فكفن الكفاية أول. والمرأى فالكفن
 بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن فيما يكفن البالغ. وان كفن
 في ثوب واحد جاز. ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك ما لا يكفن عليه يجب
 عليه النفقة إلا الزيج في قول محمد بن علي قول أبي يوسف يجب الكفن على الزوج وان ترك
 ما لا عليه الفتوى. إذا تبشّر الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله
 فالكفن يكون على الوارث دون العراء وأصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين لم
 يكن العراء قبضوا به ثم بدئ بالكفن وان كانوا قبضوا دونهم لم يستخرج منهم شيئا الزوال ملك
 الميت مع حق الرجل إذا مات ولم يترك شيئا وله خالة موسى يولاه الذي اعتقه قال محمد بن كنه
 على خالته. وعن أبي يوسف رج في النواذر إذا ماتت المرأة وترك ابا وابنا فكفنها عليها على قدر
 موايشها. وان لم يترك ما لا لم يكن هناك أحد يجب عليه نفقته في حياته كان كنهه على الناس
 فان لم يقدر واسألو الناس. وفرق بين هذا وبين أبي اذ لم يجد ثوبا يصل فيه ليس على الناس
 ان يسألوا له ثوبا لان أبي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت رجل مات في مسجد
 قوم فقاموا أحدهم وجع الدراع لم يتكفته ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه
 وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفها إلا الكفن يتصدق بها على الفقراء رجل
 كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذه منه ثلاثة ما زال عن ملكه إلا الميت
 وان كان وهبه للورثة وكنهه الورثة فالورثة أحق به وكذا الوكفن ميتا فافترسه السبع كان
 الكفن له لأنه يقع على ملكه. حي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله

ان يلبسه ولا يكتن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكتن فيه
الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث من لا يجبر على النفقة في حيوته كاولاد الامهات
والعمات والاخوال والخالات لا يجبر على الكفن فوب الجنازة اذا تحرق ولم يبق صالحا لما اتخذه
ليس المتولي ان يتصدق به بطريقه ويصرف ثمنه في ثمن ثوب آخر يجوز الاستنجاء عليه حمل
الجنازة وحفر القبور ولا يجوز عليه غسل الميت. وبعض المشايخ رجع جوزوا ذلك ايضا. ^{في السنة}
يفعل الجنازة عند ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربع يطوف كل واحد منهم عليها
الاربع مضع مقدم على غيره ثم وثقوا على عيته ثم قدّموا على يساره ثم وثقوا على يسانه ^{روى ابو يوسف}
عن ابي حنيفة رجع انه فعل كذلك ويكره ان يضمها على اصل العنق ويقوم بين العمودين. ويسرع
بالجنازة ويمشي بها على عجلة ولا بطول ولا يترك الميت والمشيع خلف الجنازة افضل ويجوز للمشي
اما همالمالوي فبعد من القوم ولا يجزئ ان يتقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنازة وللشي
فضل ويكره ان يتقدم الجنازة راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بان
فعال الجميع فان كانت مع الجنازة فاشحذ امسا شحذت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها
ويكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه. وعن ابراهيم بن كانا
يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنازة قبل
الدفن بغير اذن اهلها. واذا كان القوم في المصل فمضى بالجنازة قال بعضهم يقومون لها اذا راوها
قبل ان يوضع الجنازة عن الاعتاق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان
في الابتداء ثم نسخ. اختلف الروايات فيمن هو احق بالصلوة على الميت ذكره في شرح
الصلوة لشمس الاثمة اهلوا رجع امام الحكي اولى من باب الميت له ان يتقدم
ويصلى من غير تقديم احد في رواية الحسن عن ابي حنيفة رجع الاب اولى ولا يتقدم امام الحكي
الا باذن الاب. وعند عدم امام الحكي اب الميت الى من سائر العصبات. وذكر

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح السلطان احمى بالصلاة على الميت اذا حضر
 ثم امام المحي ثم الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان غير امام المحي الا باذن الوالي. وقال
 الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان يقدم الاولياء فيصلي عليها. وان حضر والي
 والمقاضي فالوالي وان يقدم عليها. وان لم يحضر المقاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة
 وامام المحي فصاحب الشرطة اولان يتقدم. وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة
 فخليفته اول بالترتيب من المقاضي ومن صاحب الشرطة. وان لم يحضر الوالي ولا خليفته
 ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام المحي ينبغي الاولياء ان يقدموا
 امام المحي وان لم يحضر امام المحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر
 الوالي او خليفته والمقاضي وصاحب الشرطة وامام المحي والاولياء فبالاولياء ان
 يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلم يذكروا ذلك ولم يذكروا ان يقوموا من شأوا
 ولا يتقدم احدا من هؤلاء الا باذنها. وهذا كله قياس قول ابي حنيفة ولبه يوسف و
 زفر رح. وبه اخذ الحسن رح. مات الرجل وله اخوان اب ولم يذكروا له فان اراد
 الاكبر ان يقدم غيرهما فلا يصغر ان يمنعه. فان قدم كل واحد منهما رجلا اخو فالذي
 قدمه الاكبر اوله وكذا الابن الاكبر مع الاصغر. وكذلك ابنا العم عند عدم غيرها وان كان
 الاخ الاصغر لاب ولم والى الاخ الاكبر لاب فالاصغر اوله. وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ
 الاكبر ان يمنعه لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب ولم. فان كان الاخ لاب وام غائبا
 فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب ان يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم
 وحده العيبة فيه ان لا يقدم رعا الصلاة ولا ينتظر الناس عدومه
 وعن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن وعنه فالاب احمى بالصلاة عليها ثم الابن ان كان
 من غير الزوج. فان كان الابن من الزوج فالاب احمى ثم الزوج وعن ابي يوسف رح استعانت

وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحضرون جنازتها ابن المولى
 الحق من الزوج. عبد مات فاختصم في الصلوة عليه المولى واب المصلى وابنه ومهاجران قالوا
 الحق بالصلاة عليه. وكذا المكاتب اذا مات عن غير وفاء. وان ترك وفاء ان ادبت كتابته به
 او كان المال حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن الحق بالصلاة عليه ويكره ان يتقدم جلاو
 هو اب المكاتب. وان كان المال خلفا فالولد الحق بالصلاة عليه ولا ترفع الايدي في تكبيره ان
 الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشا شجاع ونفس مشا شجاع بلحج يرفع الايدي رجل ^ك
 اول التكبير من صلوة الجنازة ولم يكبر حين يكبر الامام كبر وهو ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها
 قائم فان لم يكبر حين كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولة حتى يسلم الامام ^ك لا فكون
 للاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام. وان لم يكبر مع الامام حتى
 كبر الامام اربعاً كبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثاً قبل ان يرفع الجنازة متتابعاً ^ط
 فيها فلذا رفعت الجنازة من الارض يقطع التكبير. ومن ابى خيفة فتح اذا لم يكبر حتى كبر الامام
 اربعاً فانت صلوة الجنازة. وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر ^{ها}
 ثم يكبر مع الامام. واذا كبر الامام على الجنازة تكبيرة او تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل
 حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقاً بكبر الامام قبله بخلاف من كان
 حاضر قائماً في الصف لم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً او كان في النية فله يكبر
 ولا ينتظر تكبيرة الامام. واذا كبر الامام في صلوة الجنازة خمساً عن ابى خيفة صح فيه
 روايتان والخيار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم سلم معه رجل
 كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينوي ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج
 من صلوة المرأة الى صلوة الرجل. وان كبر الثانية ينوي بها عليه الركن خارجاً عن
 صلوة المرأة الى صلوة الرجل الا ان ينوي بالصلاة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في

فريضة قبل اصل بعضها كبري نوى الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى
التطوع وكذا لو كبر على جنازة فانه يجزاة اخرى فانه يمضي في الاول ويستقبل الصلوة
على الثانية. فان كبر فهو على هذا الوجه ان نوى الاول او نواهما ولم ينو شيئا كان
في الاول الا اذا كبر ينوى الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاول وعن ابن يوسف
رج اذا كبر ينوى التطوع وصلوة الجنازة جازع التطوع. اذا صلى المريض على جنازة
قاعل وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز. وقال محمد رج لا يجوز. ويدل عوفي صلوة الجنازة
بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية للثناء لا باس به وان قرأها
بنية القراءة. وكذلك قال شمس الائمة الحلواني رج من اصحابنا قال قراءة الفاتحة في
الشفع الثاني من ذوات الاربع يكون على وجه اللد فانه والثناء لا على وجه القراءة عن محمد
رج اذا اشترى الرقيق المصغرة في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه
اذا ارتد الزوجان في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصل عليه اذا ارتد
الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصل عليه وحكم الصلوة عليه بخالف
حكم الميراث. رجل مات في غير بلد فوصل عليه ثم جاء اهله وجعلوه في منزله ان كانت
باذن السلطان والقاضي لا تقاد. اذا صلى على جنازة عن غروب الشمس او عند طلوعها
او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك. اهل البيعة اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم. ولان قتلوا
بعد ما وضع الحرب او زواها يصل عليهم وكذلك قتلوا في الحرب لا يصل عليهم
وان اخذهم الامام ثم مات يصل عليهم وحكم النقتولين لمصيبة حكم قطاع الطريق. بن تابر
في المصبر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والدمى عليه الامام من اي حجة رج فيه روايتان روى
ابو سليمان عنه انه لا يصل عليه ومن قتل مظلوما يصل عليه ولم يفصل. ومن قتل رجلا
غسل ولا يصل عليه. رجل صلى على جنازة والوجه خلفه لم يامر بذلك ان تامله به. ابن

لا يعبد المولى وان لم يتبعه فان كان المصلحة مسلطاً ناو الامام الاعظم او القاضي او والي
 مصر او امام حمص ليس للمولى ان يعيد في ظاهر الرواية وان كان غيرهم فله الاعادة جازة
 تشاجر فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وابسه بعض القوم في الصلوة عليه فاصلوا بهم تامة
 وان احب الاولياء اعدوا الصلوة ولا ينوي الامام الميت في تسليمة الجنازة بل ينوي من عن
 يمينه بالتسليمة الاولى ومن عن يساره بالتسليمة الثانية وتسلم بعد التكبيرة الرابعة
 ولا يقول مينا انت في الدنيا حسنة واذا انت هت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل ان توضع
 عن اعناق الرجل فانا وضعت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام والسنة في القبر عندنا ^{الحمد}
 فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ^{رح} انه
 جاز ان اتخذ التابوت في بلاد الرخاء الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن
 ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف عليهما
 الميت ولبسه ليصير بمنزلة الحمد ويكره الحجر في الحمد اذا كان يلي الميت اما فاعلموا اذ كان ^{الحمد}
 به لم يستحب اللبن والقصب وان يكون مستحار متفحاً من الارض فله رش بر وبرش عليه
 الماء كيلا ينتشر الريح وان كتب عليه شيئاً او وضع الاحجار لا بأس بذلك عند البعض ^{بعض}
 القبر لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيض وعن البناء فوق القبر
 قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبر في ميان الماروي عن ابي حنيفة ^{رح} انه قال لا تخص
 القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف. وقد جعل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر
 على جنبه الايمن مستقبل القبلة ومن الناس من قال يسلم سلاوة تسميه ان يوضع الجنازة
 عند آخر القبر حتى يكون راسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر وعندنا يوضع الجنازة
 على راس الحمد من قبل القبلة ثم يوضع في الحمد وهذا اوله لانه اذا اخذ من قبل القبلة يكون
 وجهه المأخوذ من القبلة واذا وضعوا في القبر قالوا باسم الله وعلى حلة رسول الله وفي بعض

الروايات فيهم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما
 دفن الا ان كانت الارض مخصوبة واخذت بالششفة. وان وقع في القبر متاع لم يمد له اليد
 ما اهل الواطية التراب يغيبش. ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات
 في مقابر اولئك القوم. وان نقل قبل الدفن الى قبل رميل او ميلين فلا بأس به. كذا لو ما
 يغفر بلد يستحب تركه. فان نقل الى مصر اخذ بأس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه
 مات بجسر ونقل الى الشام. وموسى عليه السلام نقل بتابوت يوسف عليه السلام من جنس
 الى الشام بعد زمان وسعد بن ابي وقاص رضي مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة قد
 نقل على عناق الرجال الى المدينة. وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا
 بعد ما قلنا قال شمس الائمة السخريه وقول محمد ربح في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت ^{من} قبل
 او ميلين ببيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه. امرأتان ولد هاني غير بلدي هانود فن تارادت
 نبش القبر وحمل الميت الى بلد هانيس لما ذلك لما قلنا حاصل ماتت وتلد اقل على حملها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فلدفنته ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام انها تقول ولدت
 لا ينش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتا. ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم ايذ او في حيواته تنجب صيانت
 عن الكسر بعد موته. ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو ينظر انه طريق واحد
 لا يشير في ذلك. وان لم يقع ذلك في ضمير لا بأس بان يمشي فيه. ويكره قلع الحطب والحشيش
 من المقبرة فان كان يابس لا بأس به لانه مادام رطبا يسمي فيوتس الميت. وعن هذا قالوا لا
 قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يجر له حفرة يلقى فيها كالكلب. ولا ^{يأكل}
 الى من انتقل الى ديارهم ليدفنوه. بخلاف اليهود والنصارى. مات رجل في السفينة فانه
 يضل ويكفن ويصل عليه ولحق في البحر ولا بأس بان يدفن اثنتان او ثلثة او خمسة

يقيم واحد عند الضرورة ويحبل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله
عليه السلام في بعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولانا روض جغت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان ميا
النهاري وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم ما الصوم فهو مشتمل على فصول
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب

شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان عدلاً مسلماً بالغذا قلالاً
كان أو عبداً ذكر أو أنثى. وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد و
شهادة المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية. وقال الطحاوي
رحمه الله لا يشترط العدالة في هذه الشهادة. وهو لا شاخ من قال
أراد به المستور مكلف أروى المحسن عن أبي خنيفة رحمه الله ولا يشترط الدعوى
والألفظة الشهادة في هذه الشهادة كما لا يشترط في سائر الأخبار وهذا إذا كان
علة فإن كانت مصحية فشهد وأعلى رؤية الهلال في مصر يقبل إلا شهادة
من يقع العالم بشهادتهم. واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله أنه قد روي
بخمسين كما في القسامة. وعن محمد رحمه الله حتى تواتر الخبر من كل جانب. وهكذا روي
عن أبي يوسف رحمه الله. وروى أنه يقبل فيه شهادة أهل محلة. وإن جاء الواحد
من خارج مصر وشهد برؤية الهلال ثم روى أنه تقبل شهادته. واليه أشار
في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في مصر على مكان مرتفع. وأما هلال
شوال فإنه كان بالسما علة لأية بل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
ويشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدو ينبغي أن يشترط فيه

الغلة الشهادة. وأما الدعوى يذهب إلى أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق
 الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وأما على قياس قول أبي حنيفة
 رحمه يذهب إلى أن تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده
 وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر رحمه ولا يجوز فيه شهادة الصدوق في القذف وإن تاب
 وهو قول أبي حنيفة رحمه وأن كانت السماء مصيبة لا يقبل فيه الأقول الجماعة كما في
 هلال رمضان. وأما هلال ذو الحجة فذكر الحاکم رحمه أن هلال الأضحية كهلال الفطر وعن
 أبي حنيفة رحمه في النوادر الشهادة على هلال الأضحية كالشهادة على هلال رمضان لما
 يتعلق بهما من أمر ديني وهو ظهور وقت الحج وظاهر الرواية هو كهلال الفطر لأن فيه
 منفعة الناس وهو التوسع بالمحرم الأصح. إذا رأى الإمام هلال شوال وحل^{شيف} لا
 له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه. رجل رأى هلال شوال وحل^{شيف}
 وهو ممن يقبل شهادته أو لا يقبل فانه ينوي الصوم ولا يفطر في السر لمكان^{شيف} الاشتباه
 رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في
 ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. وإن رأى هلال رمضان وحل^{شيف} فشهد
 ولم يقبل شهادته كان عليه أن يصوم. فإن أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء
 دون الكفارة. وإن أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه
 لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال
 ولا قاضي فإن كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله. وفي الفطر أن أخبره أن
 بروية الهلال لأبأس بأن يفطرا. وإذا صاموا ثلثين يوما بشهادة واحد ولم
 يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه لأنهم لو أفطروا الإفطر وبشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصح حجة في

الفطر. وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين افطروا إذا صاموا ثلثين يوماً. وعن القاضية
 الإمام علي السغدري أنهم لا يفطرون وإن طعنوا بشهادة رجلين. وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى: إنما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا أخبرتهما راياء في غير البلد. إن
 كانت شهادتهما أنهما راياء في البلد والبلد كثير الأهل لا يقبل فيهما قولوا ^{حد}
 والاشنين وإنما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله
 في النوادر إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين ثم رأوا
 هلال شوال قالوا إن كانوا عددوا شعبان لرؤية ثلثين يوماً وغم عليهم
 هلال رمضان قضا يوماً واحداً. وإن صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لأنهم قد أكلوا القدر من صوم أهل بلدة
 ثلثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً للرؤية فعلم من صام
 تسعة وعشرين يوماً فعلهم قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية
 وكذا ذكر شمس الأئمة المحلوا في روح وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع أهل
 بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فشهد جماعة في اليوم
 التاسع والعشرين أن أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم
 فصاموا هذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يبرأ الهلال في تلك الليلة ^{الصلوة}
 مصححة لإيbach الفطر غداً ولا تترك التراخي في هذا الليلة لأن هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكوا رؤية غيرهم. إذا شهد
 شاهدان عند قاضٍ ليراهن بلدة على أن قاضيه بلد كذا شهد عند شاهدان
 برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضية بشهادتهما جاز لهذا القاضية أن يقضي
 بشهادتهما لأن قضاء القاضية حجة. ولو قضى القاضية بشهادة الواحد على هلال

رمضان خصاً موافقاً لثلاثين يوماً دل برؤا الهلال والسماء مصححة ذكرنا ان على قول
 ابي حنيفة ربح لا يظفرون وعن محمد ربح انهم يظفرون وبه اخذ نصير بن يحيى ربح اذا ^{شهد}
 الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صوم
 يومه ان كانوا في هذا المصريفين لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا
 عليهم وان جازوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانقلو التهمة اذا رأوا الهلال نهاراً
 قبل الزوال وبعد الايام به ولا يظفرون من الليلة المستقبلية. وقال ابو يوسف ربح
 ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن
 ابي حنيفة ربح في رواية ان كان مجزاه امام الشمس والشمس تلووه فهو الليلة الماضية. وان
 كان مجزاه خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد ربح ان غاب بعد الشفق فهو الليلة
 الماضية. وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكون الاشارة اليه
 كما يفعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم ربه فاجله يوم الخميس كان ذلك اليوم ^{يوم}
 الاضحى حتى لا يجوز التضحية بهذا اليوم لعمداً على قول علي رضي الله عنه يوم شكري يوم صومكم لان ذلك
 محتمل محتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد. اذا سلم الحرب في دار الحرب ولم يعلم ان
 عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ما مضى ويلزمه الصوم في
 المستقبل. وانما يحصل العلم باخبار رجلين علي بن ابي طالب وامرأتين. وعن ابي يوسف
 ربح انه لا يشترط فيه العدالة والحرية والبلوغ. وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء
 ما مضى بعد الاسلام علم بذلك او لم يعلم. اذا اشقبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر
 رمضان فتحرى شهر اوصامه ان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل
 رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب. وان صام شهر بعد شهر رمضان جاز
 وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشاخنة ربح قالوا هذا اذا

ان يصومها عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك. ثم هذا لا يجوز ان اصام شهر ربيع
شهر رمضان في العدد وصلاحيته الايام للقضاء. اما الفارق للصوم في شوال وشوال كان
انقص من رمضان بيوم يقضي يومين ايضا يوما لاتمام العدد ويوم للمكان يوم العيد ولان
وافق صورته شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان بيوم يقضي خمسة ايام ايضا يوما نقصان
العدد وقدره ايام ليوم النحر وايام التشريق. رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في
رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه
فليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين للامضية. قالوا وهذا اذا افاق قبل الزوال. اما
اذا افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفق في هذا الشهر. هذا اذا بلغ عتلا ثم جن اما اذا بلغ
مجنونا ثم افاق في رمضان في بعض اشهر عن ابي يوسف ربح ان هذا والفصل الاول سوله
يلزمه القضاء ويسوي بين المجنون العاقل والمقارن. وعن محمد ربح ان هذا لا يلزمه
قضاء ما كان مجنونا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم. رجل جن في رمضان
كله فليس عليه قضاء. وان افاق شيئا منه فعليه القضاء. وان اعشى عليه في رمضان كله
فعليه قضاء. وقال الحسن البصري ربح لا قضاء عليه في الاغواء كما في المجنون المستعجب
وان اعشى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة. قالوا وهذا اذا نوى
الصوم في تلك الليلة قبل الاغواء ولو يذكر ذلك في الكتاب وجعله ناءيا تقديرا ثم انما
يجعل ناءيا تقديرا اذا كان اهلا يصح منه النية. اما اذا الركن اهلا في تلك الليلة بان اعشى
عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاغواء عليه قضاء ذلك اليوم ايضا. غلام بلغ في النصف
من رمضان في نصف النهار ونصر ابيه لاسله فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صومه ما بقى
من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى. وان اكل في يومه لم يكن عليه قضاء فان كان ذلك
قبل الزوال ولم يكن الا شيا فزويا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها مع الفرض

غير ان الصبي يكون صائما عن التطوع لانه كان اهلا للتطوع في اول اليوم
 بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رح انه يجوز صوم الصبي الفرض وقيل جوابه في
 الكافر كذلك واليه اشارة في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في
 اول اليوم يتا في اصل الصوم. اما الصبا في اول اليوم لا يتا في وجود اصل الصوم
 وكل يجعل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك البلوغ في
 اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ في كل اليوم. ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا اتفق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شي حتى
 الصوم جازع عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرح لا يمنع
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل. ولو اسلم النصراني في
 غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رح حتى
 لو اظلم عليه القضاء خلاصه. لفرج لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار
 في حكم النية فكذلك حكم الاهلية

الفصل الثاني في الاهلية

لا يصح الدخول في الصوم الا بالنية عندنا وعند زفر رح اذا كان صحيحا
 مقيا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية. ثم عندنا لا بد من النية
 لكل يوم. وعند مالك رح يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق
 النية قبل الزوال وبنية صوم آخر عندنا وعند الشافعي رح لا يصح الا بنية
 الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا. والندب
 لمعين يصح بمطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي
 نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى. وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء

والنذر المطلق والكفارة لا يجوز بذية مطلقة. المريض والسافر إذا نوى في رمضان
عن واجب آخر كان صومه نوى عند أبي حنيفة ربح وعند صاحبيه يكون عن
رمضان وإن نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة ربح فيه روايتان في رواية
يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان. ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن
القضاء في قول أبي يوسف ربح لأنه أقوى وعند محمد ربح يقع عن التطوع لأن النيتين
قد تدفعان بنية مطلق النية فيقع عن التطوع. ولا يربح يوسف ربح ما طأه ولا نية
التطوع للتطوع غير محتاج إليها فأنقضت بقيت نية القضاء فتقع عن القضاء. ولو نوى
قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحساناً. وفي نسياس يكون تطوعاً
وهو قول محمد ربح لأن النيتين قد تدفعان فصار كأنه صام مطلقاً ووجه الاستحسان
أن القضاء أقوى لأنه حق الله تعالى وكفارة الظهار ربح له فينبغي القضاء. وعن محمد ربح
فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر كل صوم لا يتأخر
الابنية من الليل كالقضاء والنذر إن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية
بالصوم لا بتقديمها. نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافاً للشافعي ربح. إذا وجب على
إنسان قضاء يومين من رمضان وأحد فاراد أن يقضيهما ينوي أول يوم وجب عليه
قضاؤه من هذا رمضان وإن لم ينو ذلك أجره. وإن كانا من رمضان ينوي
رمضان الأول فإن لم ينو ذلك اختلف المشائخ فيه والصحيح أنه يحجزه. إذا فطر
في رمضان مشتملاً وهو فقير فصام إحدى وستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين
اليوم للقضاء جاز ذلك. كما ذكره الفقيه أبو الليث ربح فصار كأنه نوى القضاء
في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة. إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس
أن يصوم فداها ما وأغنى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن

صائماً للعدا لا ان ينوي بعد غروب الشمس ان يصوم غداً اذا ارتد رجل عن
الاسلام والعياذ بالله في اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم
قبل الزوال فهو صائم. وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض او مسافراً ^{ثوباً}
الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف ربح
يخزيهما وبه اخذ الحسن ربح الصائم المتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى
الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر بن رجب لا يكون صائماً ولا قضاء عليه ان
افطر. وقال ابو يوسف ربح يكون صائماً وعليه القضاء اذا افطر رجل في شهر رمضان
سنة تسعين ومائة فصام شهراً نوى القضاء عن شهر الذي عليه وهو يري
انه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة ربح يجزيه وان صام شهراً
ينوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يري انه افطر ذلك
قال لا يجزيه

الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الانطaro في الاحكام المتعلقة به
رجل يخاف ان يملأ بطنه بزيادة عينه وجها او حماً شديداً كان له ان يفطر كذا الحال
او المرضع اذا خافت على نفسها او ولدها وكذا الامة اذا ضعفت عن الطبخ والتخبز
وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليها
القضاء دون الكفارة. وكذلك الدغته حية فافطر لشرب الدواء ولو ان كان
ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به. وكذلك الرجل اذا كان بازاء العذر وهو يخاف
الضعف على نفسه فله ان يفطر مقيماً كان او مسافراً. رجل لو صام في شهر رمضان
لا يمكنه ان يصلي قائماً وان لم يصم يمكنه ان يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي قائماً
جماعين المبادئين. رجل له حتى غب فافطر على ظن ان يومه يوم المرض ومأمور

فيه كان عليه الكفار موكداً اذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم
تخص في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الافطار في يوم ليس فيه شبهة
الاباحة. قال مولا تارخ هذا اذا نوى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للسافر اذا نزل كوشياً
تقدسيه في منزله فدخل منزله فافطر فخرج قال عليه الكفارة قياساً لانه مقيم -
عند الأكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياص فأخذ. الصائم المتطوع
اذا دخل على بعض اخوانه فسأله ان يأكل لا بأس بان يجيبه. وان كان صائماً عن
قضاء رمضان كن له ان يأكل. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلما كان
فلان منطوفاً ففطر حتى اخيه الحالف وان كان صائماً عن القضاء لا يفطر. رجل افطر في رمضان
لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئه الفدية. فان مات قبل ان يبرأ الاثني عليه لانه لم
يدرك عدل من ايام اخر وعليه ان يومي بالفدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا.
وان لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء عند تلافوا للشايع. رج. اذا
افطر المريض اليائس صبح اياماً ثوبات لزمه القضاء بقدر ما صح لانه لم يقدر على القضاء لا بقدر
ماله ركه. اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راوليغير عن راولي يقض حتى يجزى صار شيخاً
فانياً بحيث لا يرجى برونه ويجوز له الفدية. وانما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه
وهو صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الخطة ويجوز
فيها ما يجوز في صدقة الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الاباحة اكلتان مشبعتان.
ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر. ومن وجب عليه كفاية اليمين والقتل اذا لم يجد ما يكفر
وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيخاً فانياً لا يجوز له الفدية لان الصوم مبادل عن
غيره ولهذا لا يجوز المعسر الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجوز

الاعم صوم هو اصل. رجل نظر للصائم يأكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما فسد صومه في قول ابي يوسف صح لانه لو يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبر الرجل بذلك. ولا يفسد في قول زفر بن كاه ناس. ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه ان يجزه بذلك قالوا ان كان شايبا فقد ر على اتمام الصوم بجزئه وان كان شيئا خفيفا لا يجزئه لان الشيخ لا يقدر على اتمامه فيتركه حتى يأكله ثم اخبر بذلك. ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان لم يكن وطبقا لاذن زوجها. ولا تأكله المملوك الا اذا كان غائبا ولاهر. ولم في ذلك. وان احرمت المرأة بغير اذن زوجها قالوا له ان يحللها. وكذا الاجير ان كان يخدمه. وكذلك في الصلوة

الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره

يكره مضغ العلك للصائم لانه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه. هذا اذا كان ابيض مضغه غيره. اما اذا كان لوي مضغه غيره او كان اسود فسد صومه. اما الاسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف. ولما اذا كان ابيض ولم يعضغه غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رح في الكتاب دليل على ان الكل واحد. ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها طعاما اذا كان لها منه بد. وكذا اذا فاقت شيئا بلسانها لان فيه تعريض الصوم للفساد. وقال بعضهم ان كان الزيج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق المرأة بلسانها. ويكره للصائم ان يذوق العسل والدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السجود ولو ردد المأكل في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار كما يأكل حتى يقلب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذن المغرب. ولا بأس بالسواك والطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند المشافعي رح يكره في العشي. وقال ابو يوسف رح يكره المبلول بالماء لان فيه ادخال الماء

في النعم من غير ضرورة. وفي ظاهر الرواية لأبأس بذلك لأن المقصد هو التطهير فكان
 بمنزلة المضغضة. وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل. الصائت إذا سافر بها
 لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتا فلا يستقط بفعل مباشرة باختياره. ^{إذا أصبح} الصائت
 صائتا فدخل مصر أو مصر أخرى سوى الإقامة كره له أن يفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة والسفر
 في هذا اليوم فيترجح جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يباشر إذا أمن على نفسه
 ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جب. ^{روى} هذا أنه يفسد صومه ولو ناما
 عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي عليه الصلوة والسلام كان يقبل ^{والذي يحكي} ويكبر القبلة والبا
 أن لم يامن على نفسه ما سوى ذلك. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يكره المباشرة الفاحشة وهي
 أن يمس فرجه فجها متجردين وعنه في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن
 أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يكره أن يأخذ الماء بغفيه ثم يمسجه أو يصب الماء على رأسه أو يبل
 الثوب ويتلفف به لأن فيه اظهار الضمير في العبادة وعن أبي يوسف رضي الله عنه أنه لا يكره
 أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلفف به وهو والاستظلال سواء
 ولا بأس بالحمل للصائت وإن وجد طعمه فخلقته. وكذا إذا دهن شاربه .
 وكذا الجمجمة لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام أنه احتجم به صائم
 ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما. وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم السنة
 ولا يفطر إلا أيام المنهية. وأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما. ويكره صوم الصمت
 وهو أن يصوم ولا يتكلم لأنه فعل المجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند
 أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا ^{يفطر}
 ويكره صوم النيروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها وإن رُق
 يوما كان يصومه قبل ذلك لأبأس به. ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر

والرابع عشر والخامس عشر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صوم هذه الأيام
صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الأيام من
كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيف
والإلحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان
بقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات. وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزئ
عن أداء أفعال الحج. ويكره للمسافر أن يصوم إذا جهل الصوم لأن فيه إهلاك
النفس فإن لم يكن كذلك فالصوم للمسافر أفضل عندنا إذا لم يكن
رفقاؤه أو عاتلهم مفطرين. وإن كان رفقاؤه أو عاتلهم مفطرين والنفقة
مشتركة بينهم فإفطار أفضل. وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم
من يكره ذلك ومنهم من لم يكرهه وإن فرقها في شوال فهو أبعد عن الكراهة
والتشبيه بالنصارى وأقرب إلى الجواز الأكل قبل الصلوة يوم الأضحية فيه
روايتان. والخيار أن لا يكره ويستحب الإمساك. ويكره صوم العيدين وأيام ^{التشريق}
أن صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعي رحمه الله. ويستحب أن يصوم يومها شوالا
يصوم يومها قبله ويومها بعده ليكون مخالفا لأهل الكتاب. وإن صام شعبان
ووصله برمضان فهو حسن. وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك
فيه أنه من رمضان أو من شعبان فإن نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره
لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم
وقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقدر موا رمضان صوم يوم ولا يومين ولا
فيه تشبه بالروافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل يوم ^{الفطر}
فإن صام ثم ظهر أنه من رمضان أجره وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعا

وَأَن أَفْطَرَ لِقَضَاءِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَظْنُونِ. وَأَن نَوَى وَاجِبًا أُخْرَكَ لِمَا رَوَيْنَا أَنَّ ظَهَرَ
 أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَائِزٌ وَمُضَاجِحُ الْوَصَامِ رَمَضَانَ بَدِئَةً وَاجِبٌ أَخْرَازًا كَانَ مُسَافِرًا فَيَقْتَعُ
 صَوْمَهُ عَمَّا نَوَى فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَجَّحَ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ
 يَكُونُ تَطَوُّعًا لِأَنَّهُ الصَّوْمُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَهْمَى فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحْزِرُ
 صَوْمَهُ عَمَّا نَوَى لِأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ فِي يَوْمٍ يَحْزِرُ فِيهِ التَّطَوُّعُ. بِخِلَافِ يَوْمِ الْعِيدِ وَاصِلِ
 الْكَرَاهَةِ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازُ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِينَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ
 عَنْ ذِمَّتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَأَنَّ نَوَى التَّطَوُّعَ يَوْمَ الشَّكِّ اخْتَلَفُوا فِي كَرَاهَتِهِ
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَصُومُ يَوْمَ
 الشَّكِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ صَامٍ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى بِالْقَاسِمِ مَحْمُولٌ عَلَى
 الْفَرْضِ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ صَائِمًا عَنْهُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ مُتَطَوِّعًا
 وَإِنْ أَفْطَرَ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ شَرَعَ مَلْتَرَمًا. بِخِلَافِ مُسْأَلَةِ الْمَظْنُونِ. أَنَّ نَوَى أَنْ
 يَصُومَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ الْقَضَاءِ
 أَوْ عَنْ وَاجِبٍ أُخْرَ فَمُكْرَهُ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النِّتْيَيْنِ مُكْرَهُةٌ فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ
 كَانَ صَائِمًا عَنْهُ لِأَنَّهُ نَوَى الصَّوْمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَنِيَّةُ الصَّوْمِ تَكْفِي لِحُجُوزِ الْفَرْضِ. وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ
 مِنْ شَعْبَانَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ عَنْ ذِمَّتِهِ وَيَكُونُ صَائِمًا عَنِ التَّطَوُّعِ. وَأَن أَفْطَرَ لِقَضَاءِ
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ مُسْقَطًا لِمَوْجِبِ. وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ
 رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ التَّطَوُّعِ كَرَاهِيَةً لِأَنَّهُ نَوَى الْفَرْضَ مِنْ وَجْهِ الشَّكِّ
 فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَائِزٌ رَمَضَانَ. وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ لَا يَكُونُ صَائِمًا كَالْوَشْرِ
 فِي الصَّلَاةِ نَوَى الظُّهْرَ وَالتَّطَوُّعَ لَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
 شَعْبَانَ فَافْطَرَ يَنْبَغِي أَنْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ

غدا رمضان وان كان شعبان فغير جائز لم يكن جائزا لانه لم ينو الصوم على كل حال
تكموا في الأفضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان
يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد
بن سلمة رح الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد
عصى بالقاسم الاحتراز عن التشبه بالروافض. وقال نصير بن يحيى رح الصوم افضل
محمد بن علي وعائشة رض والصحيح ما روي عن محمد رح انه يصح يوم الشك من لو
غير مفطر لا عازم قال مولانا رضي الله عنهما اذا لم يكن قاضيا او مفتيا. فان كان فالأفضل
له ان يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويفته العامة بالتلوم والانتظار الى
وقت الزوال مروى ذلك عن ابي يوسف رح لان المفتي يمكنه ان يصوم على وجه لا يخل
فيه الكراهة ولا كذلك غيره

الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم

اذا اكل واشرب او جامع فاسى لا يفسد صومه استحسانا. ولو كان مكرها او خاطئا
فسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه او الخاط الذي
نزل من راسه الى الفم لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الدخان والغبار او رجع العطر والذباب
حلقه لا يفسد صومه. وكذا اذا ترطبت شفتاه ببزاقه عند الكلام او نحوه فابتا
لا يفسد صومه. وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراز غالب فابتلعه و
لم يجد طعمه لا يفسد صومه. وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استوي
فسد احتياطا. وان داوى جائفة او أمة ان دواهما بدواء يابس لا يفسد صومه
عند الكل وان داواهما بدواء رطب فسد في قول ابي حنيفة رح ولا يفسد في قول
رح قيل لا فرق بين الرطب واليابس اذا وصل الجوف فسد صومه وان لم يصل لا يفسد

وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناء على الغالب والغالب هو الوصوف، إلى
 الجوف ذكر الشطر في تفسير المجزأ، إذا احتجم لا يفسد صومه عند تأخلاق المسالك
 حج الغيبة لا يفسد صومه، وكذا الاحتلام، وكذا إذا نظر إلى امرأة فانزل أو تفكر فأنه
 لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف بنفا والجماع فضله الشهوة بمباشرة
 العضو العضو ولم يوجد، وكذا إذا جامع ببهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده
 ولم ينزل أو جامع فيهما دون الفرج ولم ينزل، وأن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء
 دون المكافأة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان، ومن الناس من قال لا يفسد
 صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد
 الشهوة لا يباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجوان لا يكون أنما ولو ابتلع سلكة
 وطر فيها بريد أو خشب طر فيها بريد أو دخل أصبعه في دبره أو خرج بزاقه من الفم إلى اللسان
 ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه، ولو كان يدها سنانة شيء قد دخل حلقه وهو كاذب
 أو شغل لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبعاً للرقيق، وإن كان قد
 الحصة فأكله متمد عن أبي يوسف حج أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون المكافأة
 وقال الزحري يلزمه القضاء والمكافأة، وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمسة كانت بين أسنانه
 لا يفسد صومه، وأن تناولها من الخافج وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب المكافأة
 واختار هو الوجوب، هذا إذا ابتلعها فإن مضغها لا يفسد صومه لأنها تلتزق بأسنانه
 فلا يصل إلى جوفه تبيخ، ولو خاض الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه، وإن حسب الماء في أذنه
 فيه والصحيح هو الفساد لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وإن طعن
 برجح لا يفسد صومه وإن بقى الزح في جوفه لأنه لم يوجد عنه الفعل ولا صلاح البدن
 وورد دخل أنسهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو ألقى حراً في الحائفة

ودخل جوفه لم يفسد صومه

الفصل السادس فيما يفسد الصوم وهو على نوعين

أحد هما وجوب القضاء ودون الكفارة. والثاني وجوب القضاء والكفارة. ويدخل فيه مسائل
الطلوع والغروب أما ما يوجب القضاء ودون الكفارة إذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه
القضاء دون كفارة. وكان أبو حنيفة رحمه يقول ولا عليه القضاء والكفارة لأن الجماع ^{يكون} لا
الابتداء أو الألة وتلك إماراة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولنا لأن فساد الصوم
يكون بالإيلاج وهو كان مكرها في الإيلاج وليس كل من ينتشر إليه بجامع ^{وكتب} إذا
قبل امرأة بشهوة فامتنع أو سمها شهوة فامتنع عليه القضاء ودون الكفارة ^{لوجوه} قضاء ^{الشهوة}
بصفة النقصان. والتحيض والنفاس يفسد أن الصوم فيوجب القضاء ودون الكفارة
ولو أكل مكرها أو مخطئا بأن يعضض فوصل الماء جوفه فسد صومه وعليه القضاء
ودون الكفارة وقال بعضهم بمضمض حتى دخل الماء فلو كان زائدا في المضمضة على الثلث
وصل الماء جوفه فسد صومه. وقال ابن أبي ليلى رجع أن قوضا لصاوة المكتوبة
لا يفسد صومه. وأن قوضا للتطوع فسد صومه. وقال بعضهم لا يفسد فيها. وعن الحسن
وهو قول أصحابنا رجع أن كان ذا كرا صومه فسد صومه. وأن كان ناسيا لأشئ عليه. وقال
الشافعية رجع أن صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وإن أكره حتى أكل بنفسه فسد صومه
وأن كان ناعما نصب الماء في حلقه فسد صومه عندنا خلافا للزفر والشافعية رجع. وكذا
النائمة والجونة إذا جامعها زوجها عليها القضاء ودون الكفارة. وقال فرج لا يفسد
صومها إلا في مجزئ النسيان. وأما نقول بأنه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده
ويؤمن وقوع مثله في القضاء فيفسد الصوم ولأنه الناسخ العذر رجاء من قبل من له الحق به
ههنا جاء من قبل العبد لئلا يوجب رجل رجلا فعليه القضاء والغسل أنزل الأمر بمنزلة

ولا كفارة فيه لأنه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج وإن عملت المرأة أن تحمل الرجل
من الجماع في رمضان إن أتت على شيء من القضاء والفسخ وإن لم تنزل لا غسل عليهما
ولا القضاء. إذا أوجع قبل طلع الفجر فلا شيء الصبح خرج ومنه بعد الصبح لا قضاء
عليه كخلاف الاحتلام. وإن بدأ بالجماع ناسيا أو أوجع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي
غاليوم تذكر أن نزع نفسه في فور لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية. وإن دله
عليها حية نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لأن الدوام على
الفعل لدحكم الابتداء ولا كفارة عليه لأن ادخال الفرج أو لم يكن على وجه التعدي
وقال بعضهم إن مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وإن حرك نفسه بعد التذكر
وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة. وهو نظير ما أوجع لأمرته ثم قال لها إن جاء
فانت طالق ما نزع نفسه لا يحث وإن لم ينزع ولم يخرج حتى غزل ماؤه فانتزع لا
وإن حرك نفسه يقع الطلاق ويصير مجابا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد
ما أوجعها إن جامعتك فانت حرة أن نزع نفسه على الفور لا تعتق. وإن لم ينزع
وحرك نفسه عفت الجارية ووجب لها العقر لأجل عليهما. وإن لم يحرك لا يحث
ولا يعتق كذا همنا. الحقنة توجب القضاء وإن كان لبنا لا يثبت الرضاع. وكذا
السعوط والوجور والقطور في الأذن أما الحقنة والوجور فلا لأنه وصل إلى الجوف مما
صالح البدن وفي القطور والسعوط لأنه وصل إلى الرأس ما فيه صلاح البدن وفي
إبي يوسف صح في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لأنه وصل إلى الجوف ما فيه صلاح
البدن فكان بمنزلة الأكل والصحيح هو الأول لأن الكفارة موجب الأضار وهو
ومعنى لم يوجد وإن أقطر في أحليله لا يفسد صومه في قول أبي حنيفة ومحمد بن
قال أبو يوسف رحمه الله عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله

في احليله ومن فوصل الى المثانة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد ^{رح} قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ^{رح} الخلا ^{فيما} اذا وصل الى المثانة اما ما دام في قصبه الذكر ^{يفسد}
 صومه بالاتفاق لا يفسد ^{بفسد} ربح ان المثانة ليس لها منفذ وانما يخرج البول منها ^{يق}
 الترشيع وهذا الكلام يرجع الى الطيب ولو دخل جمعه او عرق جبهته او دم رعا فله
 حلقة فسد صومه ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقطت فليحة او مطر في فيه فانيته
 كان عليه القضاء الصائم اذا اقام لا يفسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام ^{تأم}
 فلا قضاء عليه فان عاد الى جوفه فهو على وجهين ان كان ملاً الفم واعاده فسد صومه
 في قولهم لان ملاً الفم له حكم الخارج فاعادته بمنزلة ابتداء الاكل وان عاد بنفسه فسد
 صومه في قول ابي يوسف ^{رح} لانه عاد الى جوفه ماله حكم الخارج ولا يفسد صومه في
 قول محمد ^{رح} وهو الصحيح لانه كما لا يمكن الاحتراز عن خروجه لا يمكن الاحتراز عن
 عوده فجعل عفوا وان لم يكن ملاً الفم فان عاد لم يفسد صومه في قولهم عند محمد ^{رح} لعدم
 الفعل وعند ابي يوسف ^{رح} لانه ليس له حكم الخارج وان عاد فسد صومه في قول محمد ^{رح}
 لوجود الفعل ولا يفسد في قول ابي يوسف ^{رح} لان القليل ليس بخارج فلا يتصور ادخاله
 والصحيح في هذا قول ابي يوسف ^{رح} وان تقياً ان كان ملاً الفم فسد صومه لقوله ^{عليه}
 الصلوة والسلام من تقياً فعليه القضاء ولا كفارة عليه لان فساد الصوم عرف
 نصاً بخلاف القياس فلا يظلم في حق الكفارة واذا فسد صومه لا يتأثر فيه العود
 والاعادة وان لم يكن ملاً الفم فسد صومه عند محمد ^{رح} لظاهر النص ^{يفسد} عند ابي يوسف
 لا يفسد صومه لان ما دون ملاً الفم لا يسمى تياً مطلقاً فان عاد الى جوفه لا يفسد
 صومه لان ما دون ملاً الفم ليس بخارج حكماً وان اعاده عن ابي يوسف ^{رح} في
 روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية

يفسد صومه ان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقا بما لا الفم وان
تقيأ ما لا الفم بلغا لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف ربح وهو بناء على الاختلاف
في انتقاض الطهارة . صائم عمل البريسم فادخل البريسم فيه فخرجت خضرة
الصبح او صفرة او حمرة واختلط بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلعه
وهوذا كرمومه فسد صومه . اذا اكل الصائمها لا يؤكل عادة كالخساة والنواة
وكالقطن والمحشيش والتراب والكاغذ والبزاق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه
والسفرجل اذا لم يكن مدركا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يفسد
به الرأس فسد صومه . فان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة
النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا هب العقل اذا دمج
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسيه التسمية . وان اكل حية قد توددت فسد
صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تودد فعليه القضاء والكفارة جميعا

واملا يوجب القضاء والكفارة

اذا اصبح صائما في رمضان فجامع امراته متعمدا عليه القضاء والكفارة اذا قاربت
المحشفة انزل او لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشأن
رج في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب . ثم قال ان كانت
غنية يتحمل عنها الزوج كتمن ماء الاعتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل
عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيها النيابة . و
ان كانت المرأة مكروهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكروهة في الابتداء
مطاوعته بعد ذلك لانها طاوعته بعد فساده الصوم . وان جامعها في دبرها اوجاب
امته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة انزل او لم ينزل في قول ابي يوسف و

محمد بن وكذا العمل عمل قوم لوط وعن أبي خنيفة ربح فيه روايتان في رواية كما قال الأديبة
 اخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكهارة، الصائم اذا اكل متعمدا ما يتعدى به اويدي اوى .
 به كالتحزير الاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه الكهارة عندنا وكذا اذا اكل
 عليه لجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا، وان اكل الحلي لجة بفيه وجعل مصها
 ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء، وان جعل هذا القانيد او بالسكر يلزمه القضاء
 والكهارة وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الصبر مما ياكله الناس، وكذا الخمر والمرى وماء الصفر
 وماء الزعفران وماء الباقلا والبيطخ وماء القنطار والقنطار وماء الزوجين والمطر والتنجيد
 او اتمد له لك، وكذا اذا اكل طيبا يوكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكهارة
 وفي الطين الذي ساجور عن ابي جعفر الهندواني انه قال يجب القضاء والكهارة وقال
 محمد بن الحسن ربح في الرميقات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء دون الكهارة
 الا ان يكون من الطين الارمني فان فيه القضاء والكهارة لانه يوكل للدواء واما الطين
 الذي يغلى ويؤكل عن محمد ربح انه قال لا ادري، وكذا ادري عن ابي يوسف ربح قيل معنى
 قوله لا ادري اى لا ادري انه يدري به ام لا، وفي ظاهر الرواية تجب الكهارة لانه يوكل
 عادة، وان اكل دقيقا في بعض الروايات عن ابي يوسف ربح لا تجب الكهارة، وعند محمد ربح
 تجب وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا تجب الكهارة باكل العجين وفي دقيق
 الذرة اذ الله بسمن يجب القضاء والكهارة وكذا اذا اكل الخنطة كما هي في قول ابي خنيفة ربح
 وعن ابي يوسف ربح في صائم خنطة فاكلها عليه القضاء والكهارة، ولو مضغ خنطة
 الخنطة لا يفسد مسومه لانهما تلاش بالضم كاطن في السمسة، وان اكل حبة عنب
 ان مضغها فليس بالقضاء والكهارة، وان ابتلعها ان لم يكن معها فخر وفيها فعليه القضاء
 والكهارة بالاتفاق، وان كان معها فخر وفيها اختلف المشايخ في وجوب الكهارة وفي

اللوزة الطرية والخوخة الرطبة كخارة لانها تؤكل كالحلوى وأما الجوزة الرطبة ان ابتلعها
 عليه القضاء دون الكفارة لانها لا تؤكل. وأن مضغها فان كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لانه اكل ما يؤكل بزيادة وان لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة ^{وإن}
 باليابس فيه سواء. واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذا الفندق والغسق ان كانت
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها
 اللب اما قلنا في الجوز. وأن ابتلعها ان لم تكن مشقوقة الرأس فسند صومه فلا كفارة
 فيه عند الكل وان كانت مشقوقة تكفي لك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت
 مملوحة فيها الكفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيه. وأن ابتلع تفاحة روى هشام
 عن محمد بن ابي ان عليه الكفارة لان حبيها ما أكل بخلاف قشر الجوز. وفي قشر الرمان
 شحمها وابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفارة لانها لا تؤكل كذلك. وأن ابتلع
 بطيخة صغيرة او خذبة صغيرة او هليلجة روى هشام عن محمد بن ابي ان عليه الكفارة
 وان أكل شحمي غير مطبوخ اختلفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو اكل دما
 فظاهر ان عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستقذر الطبع. وفي بعض الروايات
 عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم. وان أكل لحم غير مطبوخ عليه
 القضاء والكفارة. اذ اقيمت لقمة السمور في فم الفجر ثم ابتلعها او اخذ كسرة من الخبز
 ليأكلها وهو ناس فلما مضى ما ذكرناه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلفوا في المشايخ فيه
 على اربعة اقوال. قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم
 ان ابتلعها لا كفارة عليه وان اخرجها من فيه ثم اعادها واستلمها عليه الكفارة. وقال
 بعضهم ان ابتلعها حتى لا يخرجها عليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها لا كفارة عليه هو ^{الصحيح}
 اذ انشمر على يقين ان الفجر لم يطلع وانظر على يقين ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع

الشمس لم تغرب عليه القضاء فيها الوجود المناقض ولا كفارة فيه للمكان
 العذر وان تسمر وهو شاك في طلوع الفجر فالمستحب له ان يلدغ الاكل ^{فان} اكل
 شاك فصوله تام. وان شاك في غروب الشمس عليه ان يلدغ الاكل فان اكل
 وهو شاك يلزمه القضاء واختلفوا في وجوب الكفارة وان تسمر واكبر رأيه ان
 الفجر طالع قال مشايخنا ح عليه ان يقضي ذلك اليوم وان افطر واكبر رأيه ان
 الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر
 رأيهم فصار بمنزلة اليقين. اذ اشهد اثنان ان الشمس قد غاب وشهد آخران
 انها لم تغرب فافطر ثم ظهرا لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق واذا
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخران انه لم يطلع فافطر ثم ظهرا انه كان قد طلع
 عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ويقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشبهة
 على النكاح في حقوق العباد. وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخران انه
 لم يطلع فاكل ثم ظهرا انه كان قد طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع
 ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة ولو دخل على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا
 الفجر طالع فقال الرجل اذ الهام صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر
 ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني كان بعد طلوعه. قال المحاكم
 ابو محمد ر ج ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة
 عد لا كان او غير عد له لان شهادته الواحد لا تقبل في مثل هذا اذا قال الرجل ^{بلا} ^{ملا}
 انظر ع ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت فوجدت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها
 ثم ظهر ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة
 لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على يقين من

الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطر
في رمضان وفيه لم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطر في
رمضان عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن وكفيته كفارة واحدة

الفصل السابع في ما يسقط الكفارة وما لم يسقط

السافر اذا قل صوم وهو صائم في رمضان فافطر ان صومه لا يجزئ فافطر بعد
ذلك متعمدا لا كفارة عليه. وان لم يفت بذلك فذلك في قول ابي حنيفة وابي
رجح لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجزئ اورث شبهة فيه. وكذا لو أصبح
المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حائضت
والصحيح اذا فطرت ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا للزفر
رجح. والاصل عندنا انه اذا صام في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يصلح
له الاطعام تسقط عنه الكفارة وذكر في المتن انه اذا افطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى
عليه ساعة لا كفارة عليه. ولو افطر في نهار رمضان متعمدا ثم اكرمه السلطان على السفر
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن بن ابي حنيفة رجح انه يسقط عنه
الكفارة. ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل أو شرب او جامع فاسيا فظن ان
ذلك ظنه فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه صدق قلسا فصار ذلك شبهة فان
كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد. ان النسيان عن ابي يوسف ومحمد رجح
ن عليه الكفارة. وروى الحسن بن ابي حنيفة رجح انه كفارة عليه وهو الصحيح رجح
لحق وهو ذكر الصوم او ناس او اغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او
الدماع من اصول الشعر فاكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال
من بعض الروايات فرق بين العالم والجاهل ما وجب الكفارة على العالم لا على الجاهل

وكذا الذي قد رده القائلون متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قولهم ان كان جاهلا فكذلك ذلك في قول ايضيفة رحمه الله لا يبيح يوسف رحمه الله وقول محمد رحمه الله مضطرب .
وان احتل في نهاره خان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة . وان كان جاهلا فكذلك ذلك عند ايضيفة رحمه الله فظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله ان استغنى فقيها فاقته بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح . وان احتجتم فظن ان ذلك فطره او كحل او ادهن شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال . وان كان سمع في الحجامة حديثا وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله عليه الكفارة كالوكان عالما . وقال ابو يوسف رحمه الله لا كفارة عليه ولو يقال هذا الجاهل مقيتا عن الحجامة فافتى له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا الذي احتل او ادهن نفسه او شاربه ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتى له بالفطر فلا يلزمه الكفارة رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة تغطر المصائم وقوله عليه الصلوة والسلام ثلثة يغفرن المصائم وينقضن الوضوء الغيبة والغيبة والنظر المحاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الجاهل والجاهل وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديثا او فتوى لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا لا راد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند اليه دليل فلا يورث شبهة . وان استأثرت فظن ان ذلك فطره فاكل بعد متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعامة وان اوردت رواية او مية ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك

متعمداً ان كان عالماً عليه القضاء والكفارون كل جاهل عليه القضاء دون الكفارة و
ان ابتلع سلكه ولم يفتها من يده او ادخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده او دخل الصبغة
في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمداً ان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة وان كان
عالمًا فعليه القضاء والكفارة ولو نظر الى مجلس المرأة فانزل او تنكر فانزل فظن ان
ذلك فطره فاكل متعمداً فهو بمنزلة التيمم. وقال بعضهم ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة
عند الكل. وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة

فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

غلام بلغ في رمضان في نصف النهار او نصراً في اسبام فانه لا يأكل بقية يومه وكذا
المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر او معه والجنون اذا افاق والمسافر
اذا قدم بمصر بعد الاكل والمقيم اذا تسحر بعد طلوع الفجر ولا يعلم به. والذي عن اكل
ومو يرى ان الشمس قد غابت فظن انها لم تغب. كل من صار على صفة آخر النهار
ليو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك فبقية اليوم عند تأخلاقه
لشما في ربح. واجمعوا على ان من افطر خطأ بان تمضمض ودخل الماء في حلقه او اكل متعمداً
او مكيداً افطر يوم النكاح في ظهر ان من رمضان يلزمه التشبه واجمعوا على انه لا يجب
بشبهه على الحاضر والنفاس في الحيض والنفاس وعلى المريض والمسافر
فصل في التذرع بالصوم

يجل قال الله على صوم عند السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وثلاثة
تلت الايام وعليه كفارة ايتين ان نوى اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد ربح. ولو قال لله
لله صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالاهلة ربحه خمسة اشهر او ثلثين يوماً او ثلثين يوماً او ثلثين يوماً
سنة ايام قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق. ولو قال لله على صوم سنة متتابعة

فهو كقولهم لله على صوم هذه السنة بعبها لا يذمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتأبئة
لا تتأخر عن شهر رمضان. ولو قال لله علي ان اصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي
هو فيه. ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف ان يصوم السنة وليس
عليه قضاء ما مضى قبل اليمين. ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل. ولو قال لله
على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصام من بالامهلة وكان ذوالقعدة وذوالحجة تلتين
وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة ايام يوم الفطر والا فمضى واما يوم التشريق لانه الترم
صوم ثلاثة اشهر ميسنة وقد صام ما سوى هذه الايام الخمسة. ولو قال لله على صوم ثلثة
اشهر فمين للصوم شوال وذى القعدة وذى الحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة تلتين تلتين وما
وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء ستة ايام. رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي ياتي
فيه فلان شكر الله تعالى وادبه اليمن فقدم فلان في يوم من رمضان كاحل ككارة اليمن
ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر. ولو قدم فلان قبل ان
ينوي فنوى به الشكر ولا ينوي به عن رمضان برئ يمينه لوجوب شرط البر وهو الصوم بنية
شكر واجزاء عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع فلبس عليه قضاؤه. ومن الى جعفر
رجل لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال ان اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق ان
اراد في التتابع فعليه ان يتتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا. ومن نوى بالنية
يمينا فانظر فعليه القضاء والكفارة. وقال ابو يوسف رج عليه القضاء دون الكفارة ان
توالى روي اليمن جري وان نوى اليمن يجب الكفارة دون القضاء. وتواردا لا يقول
لله على صوم يوم فجري على لسانه صوم شهر كان صوم يوم كان عليه صوم شهر. وكان يا
اراد شيئا فجري على لسانه الطلاق والعتاق والسند وبازمه الطلاق والعتاق والسند
ولون ان يصوم ابدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة فالطلاق يفطر ويضعف كل ذلك

نصف صاع من الخطة لأنه استيقن أنه لا يقدر على قضاء ثلثه لم يقدر على ذلك لصحته
يستغفر الله تعالى أن لو يقدر لأشد الصيف وهو كان له أن يفطر ويتطهر زمان الشتاء
حتى يهدأ فيقضي مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالادب ولو أوجب على نفسه مجبا
وعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وأن
علق الصوم بشرط فسام قبله لا يجوز. وأن أضافه إلى وقت فسام قبله جاز في قول الحقيقة
وأي يوسف خلافا لمحمد وزفرج. إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت
أيام حيضها لأن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت الله أعلم أن
له يوم يوم حيض أو يوما أكمل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت النذر إلى وقت لا يتصور
فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت الله أعلم أن أصوم اليوم الذي يقدر فيه
فلان فقد فلان بعد ما أكلت أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد ^{وعلى قول} أي يوسف
رجح يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد ^و لا رواية فيه عن غيره
ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا أو ألقى يوم حيضها عليها القضاء عند أي يوسف خلافا
لزفرج. وكذا إذا نذرت صوم الغد وهي حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل
أن يمضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن
يوميئ لك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخطة. ويستوى في ذلك أن كان الشهر ^{أو غيره} الشهر
عينه. قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف. إذا أوجب على نفسه اعتكافا فمات قبل
أن يعتكف يلزمه أن يوميئ لك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من
الخطة. وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن
أبي حنيفة النخعي رحمه الله قال هشام عن محمد بن رجح ^{رجح} أوجب على نفسه صوم شهر فمات من
صاعته روي عن أي يوسف رجح أنه يلزمه ويلزمه أن يوميئ له قال هشام لمحمد

فان كانا لهما بعينه قال فكذلك عند ابي يوسف ربح قال هشام فقلت له
 ما قولك فيه قال حتى انظر رجل قال لله على ان اصوم هذا اليوم اسرا واسرا
 هذا اليوم لزومه صوم اليوم. ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم عن الزمه صوم اول
 الوقتين الذي تغفوه به فان كان اول الوقتين الذي تغفوه به اليوم وقال ذلك
 بعد الزوال لا شئ عليه. ولو نذر بصوم الاثنين والخميس فصام ذلك
 مرة كناه الا ان ينوي الا بد. ولو اوجب صوم هذا اليوم شهرا صام ما تكرر منه في
 ثلثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر
 فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام. وكذا لو قال لله على ان اصوم يوم الاثنين
 ستة كان عليه ان يصوم كل اثنين بميربه السنة. وعن الكرخي ربح انه قال يصوم ^{ثلثين}
 يوما مثل ذلك اليوم. ولو نذر ان يصوم يوما ويوما لا يلزمه صوم يوم الا ان ينوي
 الا بد. ولو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم واحد عشر يوما ولو قال كذا
 يوما يلزمه صوم واحد وعشرين يوما. ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلثة عشر يوما
 ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عندهما والدمر هو العركل. واو قال لله على ان اصوم
 يومين متتابعين من اول الشهر واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس
 عشر. ولو قال لله على ان اصوم جمعة او اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام. وان
 اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم. وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكر
 ويؤاد بها يوم الجمعة وتذكر ويؤاد بها ايام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فيغيب
 المطلق اليه. رجل قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز
 ولو اوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء مريض قال لله على ان اصوم
 شهر فمات قبل ان يصح لا يلزمه شئ. وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر

وقال محمد بن لؤي ان يومه بقدر ما صبح كالمرض اذا فاته صوم رمضان ثم صبح
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصلوة معني فصار كانه قال بعد الصلوة
لله على ان اصوم شهر ثم مات بخلأ قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة
فيقتل بقتله

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه
اعتباراً بسائر العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى
ينسب للصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس
بشرط فظاهر الراية وفي المخرج من ابي حنيفة رحمه الله انه شرط عن ابي حنيفة رحمه الله
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصل فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم الاعتكاف
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو
ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل
المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حيوته وجمادى روضته بعد وفاته ثم
المسجد الجامع ما خلا للمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بينتها بمنزلة صلواتها في بيتها. وقال الشافعي
رحم لا تعتكف الا في مسجد حيها. وعندنا لو اعتكف في مسجد حيها جاز ويكره ولا يخرج
المعتكف من المسجد الاحتاج لائمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لم يمتك في منزله بعد الفراغ من الطهور ورواية الجمعة حين تزل
الشمس فيصلي قبلها اربعاً وبعد ها اربعاً وستاً ولا يمتك اكثر من ذلك اما بعد ها اربعاً

اوستا لان الآثار قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سنتها وقال ابو الحسن
 الكرخي ربح يافة الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها الربعا وستا وبعد ما اربعا اما قبلها اربعا
 اوستا اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد ربح اذا كان بمنزله بعيدا
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو
 لصحيح وان قام في المسجد للجماع يوما وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك
 ولا يهود المعتكف عريضا ولا يشهد جنازة ولو خرج اعتكف عن المسجد بغير عذر
 ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف
 يوم وعلى هذا لخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير مستثنى
 عن الايجاب لانه لا يغلب وقوعه فصا ركانه خرج بغير عذر لانه لا يتم في الخروج بعد
 المرض وكذا اذا خرج بغير عذر ناسيا فسد اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حنيفة
 ربح وكذا اذا انهدم المسجد فانقل الى مسجد آخر او اخرج السلطان مكرها واخرجه
 الغريم او خرج هو ليعول او غا ط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة
 ربح واذا جامع المعتكف امرته ليلا الا انهما راعا مدا او ناسيا فسد اعتكافه وان كان
 الجماع ناسيا لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه وان اكل
 او شرب في النهار ناسيا لا يفسد اعتكافه وان باشر فيما دون الفرج فانزل فسد
 اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف
 المباشرة الفاحشة وان امن على نفسه ما سوى ذلك ويباح للصائم اذا امن على
 نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلا ونهارا فاباحة الدوامي قد يصير
 سببا للوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع واما الصوم لا يمتد ليلا ونهارا
 الدوامي لا يصير سببا للوقوع في الجماع الذي هو قبيح الصوم ولا باس للمعتكف

ان يبيع وليشتري اراد به الطعام وما ابل له منه . اما اذا اراد ان ياخذ متجرا فيكو
 له ذلك . ولا حقت في الاعتكاف . ولا يفسد الاعتكاف سببا ولا جلا ولا با^ت
 للمعتكف ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله
 وان غسله في المسجد في اثناء لايأس به لانه ليس فيه تلويث للمسجد . وصعود
 الميمنة ان كان في المسجد لا يفسد الاعتكاف . وان كان الباب خارج المسجد
 فكل ذلك في ظاهر الرعاية كمال بعضهم هل في اللؤذ ان خرج له الا ان يكون مستثنى
 عن الايجاب اما في غير اللؤذ يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان سائ^{عة}
 يفسد الاعتكاف في قول ابي حنيفة وج والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل يجوز
 اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز
 اقل من يوم ويبطل لعيادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سيد وللمرأة
 باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوجة . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن
 له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها لم يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاذن
 صح منعه ويكون مستثنا في ذلك . وللمكاتب ان يعتكف بشي اذن المولى ولابد من المهر^ة
 ان يمنعه . اذا أصبح صائما عن التطوع ثم مال في بعض النهار لله عليه ان اعتكف هذا اليوم
 لا يصح نفيه في تياس قول ابي حنيفة وج وقال ابو يوسف وج ان كان ذلك قبل الزوال
 فعليه ان يعتكف . وكذا اذا أصبح مفطرا بعد غير ناول الصوم ثم مال قبل الزوال لله عليه ان يعتكف^ا
 هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابو يوسف وج
 وكذا اذا أصبح للمقيم غير ناول الصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر لكفارة عليه في قول ابي
 حنيفة وج اذا احرم الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا تناف بينهما فيجمع بينهما الا ان يخالف^ف
 نوت لم يجز فبدء الاعتكاف لان امر الحج اهم لان الحج لا يمكن فضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف^ا

والعمرة فريستقبل الاعتكاف لتركت التتابع بالخروج. فإذا جرى على المعتكف ايما اوصافه لم فعلية ان يستقبل الاعتكاف اذا برأ الفوت التتابع. وإن صار مستوصفا ثم افاق بعد سنين يجب عليه القضاء لكن من وعليه فوات ثم افاق بعد سنين. وإذا وجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد العباد بالله ثم اسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرية قرب فيبطل بالردة كسائر القرب. إذا عمل لله على ان اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالايام والليالي متتابعاً في ظاهر الرواية. بخلاف ما اذا نذر ان يصوم شهر فانه لا يلزمه التتابع فان نوى بالشهر بالايام دون الليالي لانصح نيته وان قال لله على اعتكاف شهر بالنهار دون الليالي لزمه حكمه بالمال لله على اعتكاف ثلثين يوماً لزمه اعتكاف ثلثين يوماً بالليالي فان قال نويت به الايام دون الليالي صحى نيته وان قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار وجعل قال لله على ان اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لاشي عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قد اكل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء من نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف بيومين لا قول ابي حنيفة ومحمد رحم وعنده ابي يوسف رحم لا يصح نذره. ولو قال لله على ان اعتكف ثلث ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلثة ايام بالليالي. ولو قال لله على ان اعتكف يوماً صح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله على ان اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بلياليتين ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليالي ويومها والسلة المناسبة ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تقدم عليه ولهذا يقام التراويح في الليلة التي اهل فيها الحلال من رمضان ومن ابي يوسف رحم انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل منه الليل اصلاً وعنه في رواه يدخل فيه الليلة المتوسطة مخروجة التتابع وفي رواية اذا نذر ان يعتكف شهر الزمة ابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب

الشمس وإذا قال يا مأيدياً بالنهار فليدخل للمسجد قبل طلوع الفجر. ومن نذر
 أن يعتكف رمضان صحته فان اعتكف فيه اجزأه فان صام رمضان ولم يعتكف
 عليه ان يعتكف شهراً آخر يصومه عند اي حنيفة ومحمد ربح وهو احدى الروايتين
 عن ابي يوسف ربح. وفي رواية اخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر ربح فان اعتكف في
 رمضان آخر قضاء لا يجوز عندنا خلافاً لفرج هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فيه
 يعم رمضان بعد رفق الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جاز اذا اوجب على نفسه
 اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وقد ذكرنا و
 ان كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه. واذا نذر رابعاً فاليوم
 العيد قضاء في وقت آخر لان الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم في هذه الايام
 حرام. وان نوى اليقين كفر عن يمينه لفوات البر. وان اعتكف فيه اجزأه وقد اساء
 ولو نذر ان يعتكف رجباً ففعل شهراً قبله لا يجوز في قول ابي يوسف خلافاً لمحمد ربح و
 عليه هذا الخلف اذا نذر ان يحج سنة قبلها او نذر ان يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلها
 يوم الخميس واحموا انه لو قال لله على ان تصدق بد رهين يوم الجمعة فتصدق بها
 يوم الخميس اجزأه. وكذا لو قال لله علي ان اصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلها
 في مسجد آخر جاز وقال نفع ان كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يحج واجمعوا
 على ان النذر لو كان معلقاً بان قال اذا قدم غائبني او شفني الله مريض ولا فائدة على ان
 انكبت شهراً ففعل شهراً قبل ذلك لم يحج. اذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه
 لانه تناول محظوراً للدين لا محظوراً للاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو اكل مال الغير
 اذا اعتكف الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشيئ عليه. وروى
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ربح عليه ان يعتكف يوماً. اذا نذرت المرأة اعتكاف

شهر ترحمت فاما تصل تلك الأيام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال. اذا قال الله
علمان اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى الا شيئا عليه يريد به
اذا اوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاول للرجل ان يعتكف
في رمضان عشرا لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل
رمضان عشرا فلما كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشرين. وروى انه عليه الصلاة
والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه اتا بجبرئيل صلوات الله عليه
وقال ان ما تطلب وراؤك بضي ليلة القدر ارضه ان ما طلبت في العشر الاخر و
استدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى
عن ابي حنيفة رجا انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي وربما
تتقدم وربما تتأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر رتد ورث السنة قد تكون في رمضان
وقد تكون في غير رمضان. وروى عن ابي يوسف ومحمد رجا انهما قال لا تتقدم ولا تتأخر
ولكن لا يدري اية ليلة هي. وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لا مؤاظة
في النصف من رمضان انت طلاق ليلة القدر وعند ابي حنيفة رجا لا يقع الطلاق
ما لم يمض رمضان من السنة المستقبل لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في
النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف
الاخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية. وعلى قولهما
اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف
الاخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق. ولو كانت في النصف الاول فقد وقع
الطلاق ايضا في السنة الثانية بمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليلة
القدر راول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة سبعة عشر وقبل هجرية

تسعة عشر. وقال زيد بن ثابت رضي ليلة أربع وعشرين. وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين. وأكثر الأماويل على أنها ليلة سبع وعشرين. حكى عن أبي بكر الأوقار رج أنه قال إن الله تقسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين أشار إليها فقال هي حتى مطلع الفجر. وقيل ليلة القدر ليلة بلجة ساكنة لاحارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كانها طست وإنما خفي الله تعالى هذه الليلة ورفع عليها من هذه الأمة ليجتهدوا في إحياء الليالي ويكثر الطاعة في طلبها وجاهدوا أن يدركوها. كما خفي الله تعالى الساعة ليكونوا على خوف من قيامها بآفة

فصل في صدقة الفطر

صدقة الفطر لا تجب إلا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رحمه الله تعالى على العبد ويحمل عنه الولد والفتا الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر أن يملك نصابا أو ما لا قيمته قيمة نصاب فأخلا عن مسكنه وثياب يدينه وأثاثه وفروشه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف الغناء. وما زاد على ذلك الواحدة والد ستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على فوسين الغازي. والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو حمار أو دابة من غيره وكذا الخادم وكتب الفقه لأهل ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير الأحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصنف من يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطباق والضم ونحوها كلها معتبرة في الغناء. والمزارع ما زاد على الثورين وأهله الحارثين ويعتبر قيمة الكلى والضبعة عند أبي يوسف وهلال رج. ولو اشتري ثوب سنة يساوي نصابا فقيه كلام وأما ظاهره لا يعد ذلك من الغناء. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر فيه وجوب صدقة الفطر أن يكفي ما ورد النصاب الفقه وبغية عيال المسنة وإذا كان له دار لا يسكنها وبواجرها أو لبواجرها يعتبر قيمتها في الغناء وكذا إذا سدها وفضل عن سكناء يثيق يعتبر فيه

قيمة الفاضل في النصاب ويستعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر الاخمية
وجزوة وضع الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب. وعند الشافعي لا يشترط الفقة
لوجوب صدقة الفطر فخذ يجب على الفقير الذي له ثوب يوم. ويجب الصدقة على
الصبي والجنون اذا كان لهما مال عند ابي حنيفة واية يوسف ربح ويجب على والدهما
اذا كان غنيا. وعن محمد ربح في الكبير اذا بلغ مجنونا فصدقة فطره على ابيه. وان بلغ مفقدا
ثم خرج لا يجب على ابيه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون ولو كان
للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحقنا قول ابي حنيفة واية يوسف
ربح وكذا الوصي. وقال محمد ربح يؤدي من مال نفسه وان ادين مال الصغير ضمن وهو قول
واما الاخمية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يرضي عنه. وان كان له مال
يجب على الاب ان يرضي عنه من ماله في ظاهر الرواية ويؤدي المحسن عن ابي حنيفة
ربح انه لا يجب وكذا الوصي فان ضمن الاب من مال الصغير عند يسره ^{حنيفة} ويمنه عن ابي
واليه يوسف ربح انه لا يضمن وقال محمد ربح انه يضمن اعنبارا بصدقة الفطر ليس
على الاب ان يؤدي الصدقة عن ممالك ابنه الصغير من مال نفسه ويؤدي من مال
الصغير اذا كان له مال وكذا المستوعب في قول ابي حنيفة واية يوسف ربح. وقال محمد ربح
لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير. وليس على الجدان يؤدي الصدقة عن
اولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات. وكذا لو كان الاب ميتا في
ظاهر الرواية لان ولاية الجدة تثبت بحسطة الاب فكانت نافضة بعد وفاته
الاب عد ما حال بعونه وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار
ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا
في عياله ولا عن والديه وان كان في عياله. وقال الشافعي ربح اذا كان الاب زمنا

معسر انجب على الابن. ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته. وعن ابي يوسف ربح اذا
 ادى عن زوجته او عن اولاده الكبار جاز وان لم يهر بذل لك لانه بمنزلة الماذون عنهم
 عابة وعليه الفطرى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلم كان او كافرا وقال الشافعي
 ربح لا تجب عن مملوك الكفار. ولما قوله عليه الصلوة والسلام ادوا عن كل حر و
 صغير وكبير يهودى او نصرانى او مجوسى نصف صاع من براصا حان شعيرا وقرنك
 صدقة الفطر عن عبده للتجارة عندنا خلافا للشافعى ربح وتجب عن برية واحبات
 اولاده عندنا خلافا للمالك ربح. ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم
 الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب ورزق في الرق لا يجب عليه المولى زكاة السنين الماضية
 ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك للتجارة ^{بعد}
 الاحالة للتجارة حرة لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة
 ابطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما لو حله للخدمة فتركه للخدمة ولا يؤدى
 عن الابن ولا عن المخطوب المجنود الذى لا بينة له وحلف المخاصب. فان عاد الابن من
 الاباق اورد المخطوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن ابي يوسف
 ربح انه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبد الماسور ويؤدى عن
 الرهن اذا كان فيه وفاء. وعن ابي يوسف ربح في الامانة ليس على الرهن ان يؤدى صدقة الفطر
 حتى يفنكه فاذا امتك له اعطى لما مضى لان الرهن قبل الفكك متردد بين ان يبقى للرهن بالفك
 وبين ان يصير الرهن مستوفيا دينه من ماله بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب
 عليه صدقة فطر عبد المستاجر وعبد الماذون وان كان على العبد دين مستغرق. ولا يجب
 صدقة الفطر عن عبد الماذن ولا عن عتق العبد الماذون دين لا يملك المولى عبده
 ان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة. ولا يجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان

اشترى المأفون للخدمة تجب ان لم يكن على المأفون دين وان كان عليه دين فله المختار
ولو كان العبد موصى بمثل صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية
والود يعقد العبد المأفون اخطا لان الملك اسما ينزل بالرفع الى الجاني عليه مقصودا
على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا ماسدا فمروم الفطر قبل قبض المشتري فقبضه
المشتري واعتقه فالصدقة على البايع لان الملك للبايع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت
للمشتري عند القبض مقصودا. وكذا اذا مروم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرد البايع
لان حق البايع ما انقطع بالقبض ابقاء ولاية الاسترد لو كان بمزلة يبيع فيه خيارا وانفك
يسترد البايع واعتقه للمشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تد بالاعتان كما
بامقاط الخيار في بيع فيه خيارا وبالقبض في بيع لا خيار فيه اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي
البيع خيارا لاحدهما فمضى يوم الفطر فتم البيع وانقض فصدقة الفطر على من يصير
العبد له. وكذلك زكاة التجارة اذا كان اشتراه للتجارة ويصرفه صدقة الفطر تجب
عليه من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة
ولنا ان الملك مزرع دين ان يكون للبايع او المشتري لان الرد بخيار الشرط اضيق من كل
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار فان كان الخيار له لما فعل البايع وان لم يكن له
البيع خيارا لم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر فقبضه بعد ذلك فالصدقة على
المشتري لان ملك المشتري قبل القبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة
عليه واحد منهما. وان لم يمت ود قبل القبض بعيب او خيار رديته فصدقة الفطر على
البايع. وان رده بعد القبض بعيب او بخيار ردية فالصدقة على المشتري لان السبب
قد تم وهو الملك وجبت الصدقة فلا تسقط بانتقاض السبب بعد ذلك. ولا تجب عن
الحمل. ولو قال لعبدا اذا جاء يوم الفطر فانت حي فجاء يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه

صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة
إذا تم التحول بالتجارة الصبح من يوم الفطر إذا كان العتق بين رجلين ليس عليهما
صدقة الفطر لأنه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين
ابن حنيفة وصاحبه رج على قول ابن حنيفة رج لا تجب وعلى قولهما تجب بنحو علم ان قسمة
الريق مباداة عند ابن حنيفة رج لا يقسم قسمة واحدة إلا برضاها فلا يكون الملك
ثابسا لكل واحد منها قبل القسمة. وعندهما الموازين يقسم القاضي جبر قسمة واحدة فكان
الملك ثابسا قبل القسمة. ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا
وقال الشافعي رج يجب الصدقة عليهما. وإذا كان الابن لرجلين بان جاشت التجارة بين
رجلين بولد فادعياء او ادعي القبطا قال ابو يوسف رج يجب على كل واحد منهما مصادقة
كاملة وقال محمد رج يجب عليهما صدقة واحدة. ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن
عبد المسلم وولد المسلم. ويجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمرض او كبر ويؤجر
صدقة الفطر من نفسه حيث هو وعن عبده حيث هم وفي زكاة المال سكان المال يجوز
ان يعطى الواجب عن واحد جماعة او على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر او
من تمر او شعيرة قول ابن حنيفة وذكر في الجماع الصغير نصف صاع من بر او دقيق او سويق
او ربيب او صاع من تمر او شعيرة قول ابن حنيفة رج. وقال ابو يوسف ومحمد رج الزبيب مثله
الشعير وقال الشافعي رج لا يجوز الدقيق والسويق. ولو أدى منوين من الخبز لم يذكر في
الكتاب واختلف الشايع فيه بعضهم جرز واذلك وبعضهم لم يجوزوا على اعتبار القيمة
وهو الصحيح لان الخبز موزون والمخطة مكيل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز
عندنا الا باعتبار القيمة. ولو أدى اقل من نصف صاع من المخطة يساوى صاعا من الشعير
مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه نحو الحدين

والماشى فإن كان يسع فيه ثمانية ارطال من المعدس والماشى فهو الصاع الذى
يكال المحنطة والشعير والقمح إذا أعطى صدقة الفطر بالصاع فإن أعطى
بالوزن سنون من المحنطة يجوز في قول أبي حنيفة وإبي يوسف رج وقال محمد لا يجوز
لأن النص ورد بالصاع وهو كمال يختلف وزن ما يدخل فيه فإن كان المحنطة جرية
كان وزنها أكثر وكان المعتبر هو الكيل ولهما أن المختلفين في الصاع قد روا الصاع بالوزن
بعضهم ثمانية ارطال وبعضهم خمسة ارطال وثلاث رطل فإن كان تقدير الصاع
بالوزن يجوز إعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقله أهل الذمة ويكره ولا يجوز خرفها
المستامن ويجوز المحنوجة الغنم وعن أبي يوسف رج إذا قضى لها بالنفقة لا يجوز
لبيوسف رج الذي يحب أن من المحنطة لأنه أقرب إلى المقص والدوام أحب إلى الكل وقال بعضهم
المحنطة أحب إلى الدوام وثني في أن يكون المحنطة أولاً إذا كان في موضع يشترط الأشياء بالمحنطة كما
يشترط بالدوام ويجوز تعجيلها يوم ويومين وعن أبي حنيفة رج في رواية بسنة أو سنتين
وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها
وقال خلف بن أيوب العامري رج يجوز إذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رج والصحيح اعتباراً بتعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ونحو
وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى أن من مات قبله لأصدقة عليه
من أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رج يجب عند غروب
الشمس لأخر يوم من رمضان إذاؤها قبل صلاة العيد فصل ولا تنفط
بتأخير الأداء وإن افتقر لأنها متعلقة بالذمة ودون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

باب التزويج

التزويج سنة مؤكدة للرجال والنساء توافرها الخلف عن السلف من لدن ترجيح

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهذا روى الحسن عن أبي حنيفة
 أنها سنة لا ينبغي تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء. وقال قوم
 منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي
 ولم يواظب عليها أحد ثم عارضه أهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وستت
 لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه صيامه سنت
 لكم قيامه. وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم. وقال عليه الصلاة والسلام
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. وأقامها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 فحواشيته وأم سلمة رضي الله عنهما فحاشيته خلفه فكانت أم سلمة رضي الله عنها
 النساء أمتهن مولاتهن أم الحسن البصري رضي الله عنه وكانت هي في صفهن وأثنى عليه علي بن عمر
 ودعاه بالخير فقال نور الله مضجعي عن رضى الله عنه كما نور مساجدنا وأفعالنا يواظب النبي
 صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب علينا إليه أشرف حديث رواه عمر رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثبت أنها سنة ويستحب أدائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي
 في القديم الأنفراد أفضل كسائر السنن لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد عن الرياء وعن أبي
 يوسف رحمه الله أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجد فالأفضل له
 أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه أقامها بالجماعة في الحصون بما
 العصابة وخيارهم رضي الله عنهم واختاروا الأفضل. وقال بعض العلماء إذا صلحها في
 البيت وحلها وتوليها الجماعة كان شيئاً نازكاً للسنة والحاصل أن الجماعة سنة على وجه الكفاية
 أن تقرأ أهل المسجد كلهم فقد أساءوا تركوا السنة وإن أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة
 وتختلف رجل من أئمة الناس وعلى في بيته تكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً

للسنة. وان كان الرجل من يقتدى به ويكره الجماعة بمحضه يقل بضيقه لا ينبغي له ان يتروك الجماعة لان تركه تقليل الجماعة وان صلى بمجاعة البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى. فاذا صلى في البيت بمجاعة فقد جاز فضيله اذ انها بالجماعة وتراد الفضيلة الاخرى هكذا قاله القاضى الامام ابو عبد الله الفقيه رحمه الله تعالى والصحيح ان ادعاء بالجماعة في المسجد افضل لان فيه تكثير الجماعة ولكن لك في المكتوبات. وان كان الفقيه نازيا فلا فضل والاحسن له ان يصل بقرآن نفسه ولا يقتدى بغيره ويكره للرجل ان يمسك بجلايته في بيته لان الاستيلاء امامة فاسد ولو اقاموا التراويح بامام من فضيل كل امام تسليمه بعضهم جوزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب ان يصل كل امام ترويجة ليكون موافقا على اهل الحرمين. فلما جاز التراويح بامام من على هذا الوجه يجوز ان يصل الفريضة احداهما والاخر التراويح ولو صلى اثنان واحدا التراويح في مسجد بين كل مسجد على وجه الكمال لاختلاف المشايخ فيه. حكى عن ابو بكر الاسكاف رحمه الله انه لا يجوز. قال ابو بكر سمعت ابا نصر انه قال يجوز لاهل المسجد جميعا الواذان للواذان واقام وصل في ثمانية مسجد اخر فاذا نواظروا وصل معهم فانه لا يكره وانما يكون ثمانية واقام ولا يصل معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح منون في مسجد واحد يكره كما الواذان واقام منين في مسجد واحد وانما الفقيه ابو الليث رحمه الله قول ابي بكر. هذا اذا لم يكن منين فان لم يكن اماما وصل التراويح في مسجد بمجاعة تتراد جماعة اخرى في مسجد اخر فدخل معهم وصل لا بأس به. كما لو صلى المكتوبة تتراد جماعة جاز ان يصل معهم الا في الفجر والعصر. ثم مسائل التراويح يجمعها فصول نذكرها ان شاء الله تعالى

فصل في المقدار التراويح

مقدار التراويح عند اصحابنا والشافعية رحمه الله تعالى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال انما يصح في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصل اهل كل مسجد في مسجد هم كل ليلة سريالية

عشرين ركعة خمس ترويعات بعشر تسليماً تسليماً في كل ركعتين. وقال مالك حج ان يصل ركعة
 وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كانا يصليان ستة وثلاثين. ولنا ما
 روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل عشرين ركعة في شهر
 رمضان ثم كان يوتر بتلك بعد ها. خص الامم بالذكور الظاهر انه اراد به التراويح وهو
 المشهور من الصلوات والتابعين وضوان الله عليهم وما روي مالك حج غير مشهور
 او هو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويجة اربع ركعات فواحدى فواحدى كما هو مذهب
 اهل المدينة. فان صلوا بالجماعة ستاً وثلاثين كما قال مالك حج لا بأس به عند الشافعي حج
 وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك المست وثلاثين فواحدى فواحدى
 فهو مستحب. وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره
 عندنا وعند ابن مسعود وكما صلى الامام ترويجة ينتظر قاعدا بين الترويعتين مقدار
 ترويجة وينتظر بين الترويجة الخامسة والوتر مقدار ترويجة ثم يوتر هكذا روى الحسن
 عن ابي حنيفة حج. وانما يستحب الانتظار بين كل ترويعتين لان التراويح مأخوذة من الركعة
 فيفضل ما قلنا تحقيق الامم. وهو في الانتظار مخير ان شاء سبع وان شاء اهل وان شاء صل
 وان شاء سكنت ماى ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلوة والسلام ينتظر للصلاة في الصلوة
 واهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويعتين اسبوعاً واهل المدينة يصلون في ذلك اربع
 ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثاً وعشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون
 بين الترويعات تسعاً وثلاثين. فان استراح على راس خمس تسليحات ولم يستريح بين
 كل ترويعتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه
 يخالف اهل الحرمين وان صلوا بين كل ترويعتين فواحدى فواحدى لا بأس به يستوي
 فيه الامام وغيره

فصل

في وقت التراويح اختلف المشايخ في وقته حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
وجاعة سواء رجع ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لما قبل العشاء وبعد قبل الوتر
وبعد لانها سميت قيام الليل فكان في وقتها الليل وعامة مشايخ بخارا رجع قالوا
وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا ما قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدوها في وقتها
ولا يكون تراويحا لان التراويح عرف بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه
وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النخعي ^{رحمته} الصحيح انه لو
التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحا وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر
جاز ويكون تراويحا لانها تتبع للعشاء بمنزلة السنة وجعل دخول المسجد فوجد الناس
يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز
ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجب في الوتر وهو لم يصل العشاء
فصل الوتر معهم لا يجوز وترو في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنه انه قبل الوقت ثم
ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه ولو صلى في غير القبلة
متعمدا فظهر انه كان مستقبلا للقبلة قال نصير بن يحيى رجع بصير كافرا بالله تعالى
اذا ريتا ولقوله تعالى ما يفتولوا فثم وجه الله وان تناول لا يصير كافرا ولا يجوز صلواته
وان اصاب القبلة ويستحب تاخير التراويح الى ثلث الليل والافضل استيعاب
اكثر الليل بالتراويح فان آخر التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب
كما لا يستحب تاخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح
ولو صلى العشاء في منزله ثم اتى المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في البراءة
فصل في معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض لانه تنفل اقتدى بالمفترض

اذا فاتت التراويح لا تقضى بمجاعة وهل تقضى بغير مجاعة قال بعضهم تقضى
 في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى. وقال بعضهم تقضى في يوم شهر رمضان
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى
 اذا فاتت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بمجاعة ولو جاز قضاءها بعد
 الوقت لتقضى كمافات. فان قضاها وحدها كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويحا
 كسنة المغرب والعشاء. وان تذكره الليل انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية
 فاداء القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بمجالات
 التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلح بنية التراويح. اما سائر السنن اذا
 تركها بعد رفقها معد وروان تركها بغير عمد واستخفافا وتهاونا يكون مسيئا

فصل في نية التراويح

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر
 او فرض الوقت عند اداء الظهر وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات. قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة او بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة متصلة
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بان ينوى السنة او ينوى متعة
 النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح في سنة
 الفجر انهما لا تتأدى بنية التطوع وانما تتأدى اذا نوى السنة او نوى الصلوة
 متابعا للنبي عليه الصلوة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح معتديا بمن صلى للمكتوبة
 او بمن صلى نافلة اخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز. وكذا لو كان
 الامام يصلي التراويح فافقدي به وجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز.

كما لو اقتدى برجل يصلّي المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام
فانه لا يجوز. ولو اقتدى بامام يصلّي التسليمة الثانية او العاشرة والمقتدى نوى
التسليمة الاولى او الخامسة تجاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوي التسليمة
الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية
وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه بهذا
اولى. ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى سنة المشركين لم يكن صلى السنة
بعد العشاء قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء
فلم يختلف صلواتهما. ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح
ونوى الامامة كره ولا يكره للقيام ولو لم ينو الامامة او لا وشرع في التطوع فاقتدى به الناس
في التراويح لم يكره لواحد منهما. ولو صلى من التراويح تسليمات وشرع في الوتر فامتنع
بعد جاز في الوتر ثم صلى الامساكات صلى تسليمات لم يجز للمقتدى ما نوى لانه
نوى التراويح والامام نوى الوتر. ولو صلى التراويح بنية الفوائت من صلوة الفجر لم يكن محسوباً
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تنادي الابنية التراويح او بنية السنة في هذا
الوقت. وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل
شفع منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلوة واحدة

فصل في مقدار القراءة في التراويح

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب لان التطعيم
اخذ من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات والمغرب وهذا ليس بصحيح لان بهذا القدر
لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة. وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ
في العشاء لانها تبع للعشاء. وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشرين اية الفاتحة وقال

بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ربح يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لأن
فيه تخفيف على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح
في ثلاثين ليلة تسعمائة وآيات القرآن ستة آلاف وثلاثمائة. فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات
بحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للامام وغيره إذا صلى التراويح
وعاد العزله وهو يقرأ القرآن أن يصل عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات ^{الفضيلة} ^{للقصبة}
وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشريال وعن أبي حنيفة
ربح أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام وثلاثين في المساء
واحدة في التراويح. وعند ربح أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء. وإذا أفسد
الشفع من التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في
الصلوات المجترة. وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقصود هو القراءة ولأنه سادس ^{القرآن}
ولو عجل الختم لم أن يفتتح من أول القرآن في بقية الشهر وإن ختم في التاسع عشر حصل
بعد ذلك يصل العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا أن المقصود هو الختم يكره أن ^{يختم} ^{يختم}
القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يملون وكلما ارتل فهو أحسن ولكن
لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات ^{كان}
القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم
وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف ربح أنه سئل يجعل
الامام للفرصة قراءة على حدة أو يخط فيقرأ البعض فما نظريته والبعض في التراويح قال
يميل إلى ما هو أخف على القوم وسئل أيضاً عن الامام إذا فرغ من التشهد في التراويح
أيزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشغل على القوم بزيد من الصلوة والاستغفار
وإن علم أنه يشغل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكره ما ناهل زمانه فهو.

جاهل ويأتى بالشئ في كل شفع. وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو
آية وقرا ما بعدهما فالستحب له أن يقرأ للتركة ثم المقرئة ليكون على الترتيب
قالوا ولا ينبغي للمقوم أن يقد مواعيد التراويح نحو شصان ولكن يقدمون ^{سجدة} الدرك
فإن الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك
لو كان الإمام كحافا لأبأس بأن يترك مسجد. وكذلك لو كان غيره أخف قراءة وأحسن
والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات. فإن خالف لأبأس به أما في التسليمة
الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوة
ولو طول الأول على الثانية في القراءة لأبأس به بل المختار ذلك عند محل ربح و
عند ابتيغيفة وإلى يوسف ربح التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر ^{عند} ^{عند}
وحكي عن المشايخ ربح أنهم جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعا واعلموا ذلك
في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار التي تدل
على أنها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلية بعشرين الآيات
وجعلوا ذلك ركوعا يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

فصل في الشك في التراويح

أخبرنا الإمام في ترويح فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات. وقال بعضهم
صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف ربح ولا يدع عليه بقول
الغير وإن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده. وكذلك لو وقع
الاختلاف بين الإمام وبين جميع القوم إن كان الإمام على يقين يعمل بما كان عنده. وإن وقع
الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشرة تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلي
تسليمة أخرى لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما يكره إذا اتفقوا بالزيادة ورأوا الزيادة

تراويحها ويصلون التسليمة الأخرى بنية إتمام التراويح فلا يكره كالقطوع
بعد العصر إنما يكره إذا شرع فيه مع العلم به. أما إذا شرع في التطوع بنية العصر
ثم علم أنه كان قد أدى العصر فإنه باتم صلوته ولا يكره كذلك وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح ^{والصحيح}
أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً

فصل في السهو

إذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس
تفسد صلوته وهو قول محمد وزفر جرح ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية
عن أبي حنيفة رجم وفي الاستسكان وهو ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وإليه يوسف
رح لا تقصد وإلا لم النفس لا تقبل قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح إنما تنوب تسليمة أو
تسليمتين. قال الفقيه أبو الوليث رح - وبه عن تسليمتين لأن الأربع لما جاز
وجب أن تنوب عن تسليمتين مكن أوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليمتين
فصل في أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الأما إلى عن أبي يوسف رح أنه يجوز فكذلك ما ذكره
صلى الأربع قبل الظهر لم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحساناً. وقال الفقيه
أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح في التراويح بنوب الأربع عن
تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فإذا
ركعها كان ينبغي أن تفسد صلوته أصلاً كما هو وجه القياس وإنما جاز استحساناً
فاخذنا بالقياس وقتلنا بفساد الشفع الأول واخذنا بالاستحسان في حق قضاء
التحرمة وإذا بقيت التحريم صح شرعاً في الشفع الثاني وقد اتمها بالقعدة
فما عزم عن تسليمة واحدة. وعن أبي بكر الأسكاف رح أنه سئل عن رجل قام إلى الثانية

قال الراوي يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد وليسلم
 ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اضاف
 اليها ركعة اخرى فان هذه الاربعة عن ثرويسة واحدة يعني عن الركعتين وهذا
 الذي ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قل ر
 الشاهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يخل بشيء فيجوز كما اوجب
 على نفسه ان يصل اربع ركعات بتسليمتين فصل اربع بتسليمة واحدة وقعد في
 الثانية فانه يجوز كذا هنا وان صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجه
 اما ان قعد في الثانية او لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء
 ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني
 بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا او عاملا
 لا خلاف ان في القياس وهو قول محمد وزفر وج واحد من الرويتين عن ابي حنيفة رج تفسد
 صلواته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير. واما في الاستحسان هل يفسد صلواته في
 قول ابي حنيفة واليه يوسف رج اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجزى عن ش
 وقال بعضهم تجزى عن تسليمة واحدة وهذا الخلاف اذا تنقل بثلاث ركعات ولم يقعد
 في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز وحده قول الفريق الثاني ان التطوع معتبة
 بالكتابة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز
 عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثلاثة. وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الص
 انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثا
 غير مشروعة في التطوع فصار كانه لم يقعد اصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

يقتض على راس الثانية لأن القعدة على راس الرابعة مشروعة فجازت وإذا لم يجز ذلك
عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولين. وهل يلزمه للثالثة شيء
إن كان ساهيا لا يتقضى عليه لأنه معظون وإن كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف
رجح لأن عند التجزئة لم تقصد فصم شرع في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة ترجح لا يلزم
شيء لأنه شرع في الثالثة تجزئة فاسد فليس أوانا يصح الشروع في الشفع الثاني عندنا
إذا قعد للشفع الثاني في موضعه. وأما على قول الفريق الأول للمجاز الثالث من تسليمه
واحدا هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة إن كان ساهيا لا يجب عليه وإن كان عامدا
يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رجح لأن شرعه في الشفع الثاني قد صح
وقد الشفع الثاني يترك الرابعة فيلزمه ركعتان. فعلى هذا إذا صلى التراويح عشر
تسليمات كل تسليمه ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على الثانية في القياس وهو
قول محمد وزفر وأحمد والروائين عن أبي حنيفة رجح عليه قضاء التراويح لا غير. وأما في
الاستحسان في قول أبي حنيفة رجح على قول من قال لا يجوز ذلك من منع عليه قضاء التراويح
وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رجح لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول
إليه يوسف رجح أن كان ساهيا فذلك. وإن كان عامدا عليه مع التراويح عشر ركعة
أخرى لكل بالثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها هل يلزمه
قضاء شيء آخر إن كان ساهيا لا يلزمه. وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة
وأما على ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمه واحدا وقعد في
كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع إذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز
ثم عن تسليمه واحدا يقول ههنا يجوز عن تسليمه واحد وعلى قول العامة ثم
يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح ههنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمه واحد وهو

الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه
 ربح إذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول
 صاحبيه يجوز عن تسليمتهن لأن عندهما الزيادة على الأربع مكروه فلا ينوب الزيادة
 عن التراويح. وعلى قول أبي حنيفة ربح مجزئ عن ثلث تسليمات وذلك مستدركات
 لأن عندنا الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات. وإن صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه ربح يجوز عن تسليمتهن لأن
 ما زاد على الأربع مكروه عندنا وعند أبي حنيفة ربح في رواية الجامع الصغير يجوز عن
 ثلث تسليمات لأن الزيادة على الست مكروه وفي رواية الأصل يجوز عن أربع تسليمات
 لأن على رواية الأصل إلى الثمان غير مكروه. وما زاد على الثمان مكروه. وإن صلى عشر
 ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندنا يجوز عن أربع ركعات ^{حنيفة} وعندنا
 ربح في رواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات. وفي روايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات
 وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمة واحدة عمد أن قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل هذا العامة وعند
 البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الأربع. وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في
 آخرها في القياس وهو قول محمد وذو ربح تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء في الاستحسان
 على القول الصحيح مجزئ عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم
 الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة كذا هنا. أمام شرع في التورع على ظن أنه
 اتهم التراويح فلا صلى ركعتين نذر أنه ترك تسليمة فسلم على رأس ركعتين لم يجز ذلك
 عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح

فصل في إمامة الصبيان في التراويح

اختلفوا فيه قال مشايخ العراقي وبعض مشايخ بلخج لا يجوز وقال بعضهم يجوز
 نصير بن يحيى رحمه الله سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشر سنين. وقال شعس الأئمة
 السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلوته ليست بصلوة على الحقيقة
 فلا يجوز اتمامه كامامة المجنون. وان لم الصبيان يجوز لان صلوة الامام مثل
 صلوة المقتدي

فصل في اداء التراويح قاعدا

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير
 عذر واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو صلى سنة الفجر قاعدا
 بغير عذر لا يجوز فكذلك التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم
 يجوز اداء التراويح قاعدا بغير عذر وروى قوايين التراويح وبين سنة الفجر وهو
 الصحيح الا ان ثوبه يكون على النصف من صلوة القائم وجه الفرق ان سنة
 الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسوق
 بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد راي بغير عذر ويقندى به قوم قيام
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في
 قول محمد رحمه الله ويصح في قول ابي حنيفة واية يوسف رحمه الله المكتوبة وقال بعضهم
 يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا
 صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان اوله بالجواز. واذا صح اقتداء القائم بالقاعد
 اختلفوا فيما يستحب لقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا
 عن صورة المخالفة. وقار القاضى الامام ابو علي النسي رحمه الله ان الامام اذا
 كان قاعدا نسي القيام في قول ابي حنيفة واية يوسف رحمه الله امن عذر وقار

محمد ربح يستحب لهم القعود ذكر أبو سليمان عن محمد ربح أنه سئل عن رجل إذا قام
فجهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ذكر قولها خا
قال بعض المشايخ ربح إنما ذكر قولها لأن عندنا يصح اقتداءهم بالقاعد وقال
إنما ذكر قولها لأن عندنا المستحب للقوم أن يقعدوا ويكره للمقتدي أن يقعد في الصلاة
فإن أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين
قال الله تعالى فاما وكسالى لو كنّا اذا غلبه النوم يكره لمان يصلي
مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم لها وناو غفلة
وترك التذلل وكذا الوصل على السطح في شدّة الحر لقوله تعالى قل ما رجعتم احد
لو كانوا يفقهون وكذا يكره أن يضع يده على الأرض عند القيام بل يقوم بواحدة لأن
في وضع اليد على الأرض تشبه بالمنافقين ويكره عند الركعات في الترويضات لما فيه
من المنهاك الملاله وكذا يكره أن يقول عند الجوع والعطش ليت هذا يكتب علينا

فصل في الوتر

اختلفوا في أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح
أن الجماعة أفضل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يومهم في الوتر ولأنه لما جاز الاداء بالجماعة
كانت الجماعة أفضل اعتبارا بالمكتوبة واذا قننت الإمام يقتت المقتدي أم يسكت
روي عن أبي يوسف ربح أنه بالخيار إن شاء قننت وإن شاء أمن وعنه في رواية أنه
يقتت المقتدي إلى قوله أن عبد الله بالكفار ملحق حيث يشاء يسكت وعند محمد ربح
لا يقتت المقتدي ثمنا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت إلى أن يبلغ
الإمام موضع الدلّح يؤمن واختلفوا أن الإمام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات
لا يجهر في قول محمد ربح ويجهر في قول أبي يوسف ربح وفي بعض الروايات الخلاف على

العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يحجهم الامام ليتعلم القنوت
 روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحجهم بالصلاة والصحابة رضوا تعلموا دعاء القنوت
 من قرأته وان كان القوم يعلمون القنوت يحجهم الامام لان الاصل في الامور الدالة
 هو الاختفاء واختلفوا ان يرسل يديه في القنوت ام يعقد سئل عنه محمد بن مقاتل
 رجع فقال في قول ابي حنيفة واليه يوسف رجع يرفع يديه اذا كبر للقنوت ثم يرسلها
 في القنوت والمختار عند مشايخنا ان يرفع يديه للتكبير ثم يرسل في القنوت
 كما في القراءة وقد مر هذا فيما تقدم. واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت
 قالوا لا يصل في القعدة الاخيرة. وكذا الوصل على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة
 الاولى ساهيا لا يصل في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين
 الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذلك في سجود السهو قبل
 السلام وكذلك في تكبيرات العبد بن اما في تكبيرات صلوة الجماعة اذا كبر الامام
 خمسا لا يتابعه المقتدى في قول ابي حنيفة ومحمد رجع لان ذلك منسوخ واذا قنت
 في الركعة الاولى والثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع
 وان شك انه قنت في الثالثة لم لا يقرئ فان لم يحضره رأي يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو
 حلف من يقنت في صلوة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلوة الفجر منسوخ وقال ابو يوسف يقنت

كتاب الزكاة

الزكاة فرض على المخاطب اذا ملك نصا با ناميا حولا كاملا والمال النامي نوعان
 السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الراعية التي نكتفي بالرعي يطلب منها
 اللبن وهو لنسل واللبن فان اعلفها في مصر او غير مصر في علوفة وابست سائمة
 وان كان يعلفها في بعض السنة ويسمها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

لاكثر السنة فان كانت راعية في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة
 فراعها ستة اشهر او اكثر لم تكن سائمة الا ان ينوى ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد
 التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان
 ينوى ان يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين
 كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او
 يعلمها فلم يفعل وحتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لانها كانت سائمة
 فلا يخرج من ان تكون سائمة بمجرد النية من غير فعل وكذا الورث سائمة فحال
 عليها الحول كان عليه زكوتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان ينوي ولو
 اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب الفداء من البديل لا
 من العين. وذكر السوائم وافانها وذكر هاهنا في حكم الزكاة سوله

فصل في صدقة الابل

ليس فيقادون خمس من الابل السائمة زكاة. وفي خمس شاة وفي العشر شاة فان
 وفي خمسة عشر ثلث شياه. وفي عشرين اربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض و
 التي طلعت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طلعت في
 السنة الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي التي طلعت في السنة الرابعة وفي
 احدى وستين جذعة وهي التي طلعت في السنة الخامسة. وفي ست وسبعين
 بنتا لبون. وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت على مائة
 وعشرين فقسا نف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة. وفي مائة ثلاثين حقتان وشاتان وفي
 مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلث شياه هكذا الى مائة وخمس واربعين

تجب فيها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقائق فإذا زاد على
مائة وخمسين تسعة فرضية يجب في كل خمس من الزيادة شاء وما كان قبل ذلك
الآن تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقائق الثلث التي
كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقة فيجب
في مائة وست وتسعين أربع حقائق الاثنين في كل خمسين حقة إن شاء أدى من المائتين
أربع حقائق وإن شاء أدى خمسين بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون فإذا زاد
على ذلك تسنانا فرضية على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء
القيمة عند تأمن عليه الزكوة

فصل في صدقة البقر

ليس فيما دون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تباع أو يبيعة
وهي التي طعنت في السملثانية وفي أربعين من البقر مسنة في السنة الثالثة
وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة ربح ثلث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة
وربح عشر سنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة ربح وعنه
لا شيء في الزيادة حتى يكون يبلغ البقر خمسين فإذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع مسنة
وروى اسد بن عمر عن أبي حنيفة ربح أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى يبلغ ستين
ففيها تبليمان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي ربح اتفقوا على أن فيما زاد على
الستين الأقسام تسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو يبيعة وفي
سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتباعه وفي مائة مسنة
وتبليعتان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلث مسنة
وإن شاء أدى أربع أتباعه وأما الجواميس بمنزلة البقر

فصل في صدقة الغنم

لبنس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة. وفأربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين
فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه
الماربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زكاة الغنم في روية
الأصل إلا الشئ وهو الذي طعن في السنة الثانية روى الحسن عن أبي حنيفة
رح وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعية رح يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز
في الأضحية وأخذ الجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من الجذع
إلا الشئ في قولهم أخذ الذكر والأنثى فيه سواء وقال الشافعية رح لا يجوز أخذ الذكر
إلا أن يكون الكل ذكورا ولا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط من لرفع أذنها ومن أذن لها
ولن عليه الزكاة أن يرفع الأذنين وليسترد الفضل على الوسط أو يرفع الأذنين ويرد
الفضل إلى الوسط. المتولد من الطيب والغنم إذا كان الأم من الغنم فهو من الغنم عندنا
يجب فيها الزكاة يعتبر الأم كما يعتبر في الروح والحربة وكذا المتولد من البقر الأم على الوضوء
فصل في صدقة الحلال والفصال والعجائيل

لا تجب فيها الزكاة ولا ينقضي بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رح وعلى قول زفر رح
يجب في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رح والمسئلة
معروفة. فإن كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم إلا أن يذبحها
أما يجب فيها ما يجب في الكبار إذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار
فإن لم يكن يؤخذ الموجود لا غير وتفسيره رجل له مائة وتسعة عشر حمارا ومسنة
يجب فيها مسنتان في قولهم فإن لم يكن إلا مسنة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد
رح يؤخذ تلك المسنة لا غير وكذا الوحال الحول على ستين من العجائيل وفيها

تبيع واحد عند ابى حنيفة ومحمد رَج يُوْخَذُ ذَلِكُ التَّبِيعُ لَا غَيْرَ وَكَذَلِكَ الْوَحَالُ
 الْحَوْلُ عَلَى سِتٍّ وَسَبْعِينَ فَصِيْلًا فِي مَا بَدَتْ لِبَوْنٍ يُوْخَذُ تِلْكَ لَا غَيْرَ وَيَحْتَسِبُ عَلَى
 الرَّجُلِ فِي السَّائِمَةِ الْعِيَاءُ وَالْجَفَلُ وَالصَّغِيرَةُ وَلَا يُوْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ. وَعَنْ أَبِي يُوْصَفٍ
 لَيْسَ فِي الْأَبْلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الْعَمِي شَيْءٌ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ وَكَذَلِكَ مَقْطُوعُ الْقَوَائِمِ
 وَلَا يُوْخَذُ الرَّبْعُ وَالْأَكِيلَةُ وَالْمَاخِضُ وَفَحْلُ الْغَنَمِ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْكِرَامِ وَقَدْ نَهَيْتُمَا
 عَنْ اخْذِ الْكِرَامِ وَلَا يُوْخَذُ الْهَرَمُ وَلَا ذَاتُ عَوَارِبِينَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدُقُ رَجُلًا
 بَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ مِنَ الْغَنَمِ كُلُّ شَاةٍ بَيْنَهُمَا رَى هَشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَج
 أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِمَا شَاتَانِ وَلَوْ كَانَ ثَمَانُونَ بَيْنَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا لِرَجُلٍ مِنْهُمْ مِنْ كُلِّ شَاةٍ
 نِصْفُهَا وَالنِّصْفُ الْبَاقِي بَيْنَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ رَجُلًا لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْبَعِينَ حَقٌّ
 وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَج وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي يَسْفٍ رَج. قَالَ فِي الْكِتَابِ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ
 مَجْتَمِعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ تَفْسِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ رَجُلٌ لَهُ مِائَةٌ وَعَشْرُونَ مِنَ الْغَنَمِ
 لَيْسَ لِلْسَّاعِي أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ أَرْبَعِينَ فِي مَكَانٍ وَيَأْخُذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً وَتَفْسِيرُ
 اللَّفْظِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَرْبَعُونَ شَاةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرُونَ وَلَيْسَ
 لِلْمَصْدُقِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْكُلِّ وَيَأْخُذَ مِنْهُمَا شَاةً. قَالَ وَمَا كَانَ بَيْنَ خَلِيطَيْنِ فَانْهَمَا
 يَتَرَا جَعَانِ بِالْأُسُوبَةِ. قَالُوا أَرَأَيْتَ لَكَ إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدِي وَ
 سِتُونَ مِنَ الْأَبْلِ لِأَحَدٍ هُمَا سِتٌ وَثَلَاثُونَ وَالْآخَرُ خَمْسٌ وَعَشْرُونَ فَأَخَذَ
 الْمَصْدُقُ مِنْهُمَا بَدَتْ مَخَاضٌ وَبَدَتْ لِبَوْنٍ فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَجَعَ عَلَى
 شَرِيكِهِ بِمَحْصَةٍ مَا أَخَذَ السَّاعِي مِنْ مِلْكِهِ زَكَاةً شَرِيكِهِ

فصل في الخيل

خَيْلُ السَّائِمَةِ إِذَا كَانَتْ ذُكُورًا أَوْ نَاثَا يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَج

ان شاء اعطى كل فرس دينار وان شاء قومه واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم في ردي عن كل
مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فانعن ابي حنيفة ربع فيه روايتان
وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة في النواذر تجب على
قول ابي يوسف ومحمد والشافعي ربع لاركوة في الخيل قالوا والفقوى على قولها
واجمعوا على ان الامام يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

فضل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق ثمنه وهو الذهب والفضة وزكوة الذهب
والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب لكل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان ولم يكن مصوغا كان او غيره مصوغ حليا
كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المائتين
وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الغطار فئة خمسة منها ويقول انها اعز النقود
في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتهر بها النساء ويشترى بها الخسيس والنغيس
بمنزلة الدراهم في ذلك الرطل يبلغ ثمن مسب الإثمة الحلواني ربع وثمانون الإثمة السري
رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتي درهم وعشرين مثقالا كان كل نفس غالبا في بمنزلة
الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتي درهم يجب
فيها الزكوة والا فلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة كمالا

ولو باع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينو ان حكم البديل
حكم الاصل. وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبد خطأ ودفع به فان المذنب فوج يكون
للتجارة ولو كان القتل عمدا فنصوح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة
لانه بديل عن القصاص لا عن المقتول. ولو ورث ما لا وناه للتجارة لا يكون للتجارة
وان ملك ما لا يهبة وروحية ونوى التجارة عند قبول الهبة وانوصية لا يمكن للتجارة
في قول محمد بن يحيى وعلي بن ابي يوسف رج يكون للتجارة. وعلى هذا الخلاف المهر وبديل
المخلع وبديل الصلح من دم العمد ان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول ابي يوسف
رج لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا. وليس في الزيادة على مائة درهم
وعشرين مثقال ذهب زكوة في قول ابي حنيفة رج ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما واربع مثاقيل
فمحجب في الزيادة ربع عشرها. ويكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب
بالفضة ويعرض التجارة ايضا الا ان عند ابي حنيفة رج يكمل نصاب الفضة بنصاب
الذهب باعتبار القيمة. وعند صاحبيه رج باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك
مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم عند ابي حنيفة رج يجب الزكوة عند
لا تجب ما لو يكن الذهب عشرة مثاقيل. اشترى خادما للخدمة وهو ينوى
انه لو اصاب رجما يبيعه فحال عليه الحول لازكوة فيه وكذا لو اشترى رجلا بعشرة
الاف درهم ليؤجرها من الناس فحال عليها الحول لازكوة فيها لانه اشترىها للخدمة
عنه ان لم يوجد رجما يبيعه لا يعتبر. وكذا الجمال اذا اشترى بالالكراد او للكراد اذا اشترى
حمارا للكراد. ولو اشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجر فحال
عليها الحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين. وكذا
من اشترى من اشترى به يبيع اخره في المحول بالعصفرة والذهب من لدن بيع الجمل فحال

عليه الحول كان عليه الزكاة. وأن لم يبقَ لذلك العين أثر في المعول كالصابون والحرير
لأن الزكاة فيه لأنه لا يبقى بعد العمل فكان الأحرى مقابلة بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة
وكذا النخاس إذا اشترى دوا با للبيع واشترى لها جلا لا ومقاود فإن كان لا يدفع ذلك
مع الدابة إلى المشتري لأزكاة فيها. وأن كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة إذا حال
عليه الحول. وكذا العطار إذا اشترى قوارير. ولو اشترى الرجل دارا وعبدًا للتجارة
فأجره يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد المنفعة. ولو اشترى قدورا
من مفرسكها أو بوابر ها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة. ولو دخل من
أرضه حفلة يبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى أن يمسكها أو يبيعها فامسكها أو لا لا تجب
فيها الزكاة كما في الميراث. ويعتبر في الزكاة كل النصاب في طرف الحول وعدل الانقطاع
فيها بين ذلك. ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع. وهلاك كل النصاب
في خلال الحول يبطل حكم الحول. رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل
الحول فسلخها ود بعجل واحد ما حتى بلغ جلد ما نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة. ولو كان
له عصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لأزكاة فيه قالوا لا
في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة منقوص في الحول ببقائه في الفصل الثاني
هالك كل المال فبطل حكم الحول إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سبعة عن محمد
رجل اشترى عصيرا بمائتي درهم فتخمر بعد ما مضت أربعة أشهر فبطلت
سبعة أشهر أو ثمانية أشهر لا يومًا صارت خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة
كان عليه الزكاة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم الحول وهي خير لأزكاة عليه
رجل أجر دار بعبد ونواه للتجارة كان للتجارة. رجل له عبد للتجارة أن قوم بالدين
كانت قيمته أقل من مائة درهم. وأن قوم بالدين فاني كانت قيمته أكثر من مائة درهم

تبيع واحد عند ابي حنيفة ومحمد ربح يؤخذ ذلك التبع لا غير وكذا الوحال
الحول على ست وسبعين فصلا فيهما بنت لبون يؤخذ تلك لا غير ويحتسب على
الرجل في السائمة العباء والجفلة والصغرة ولا يؤخذ منها شيء. وعن ابي يوسف
ليس في الابل والبقر والغنم العشي لانها ليست بسائمة وكذلك مقطوع القوائم
ولا يؤخذ الربى والاكلة والماخض وفعل الغنم لانهما من الكرائم وقد نهينا
عن اخذ الكرائم ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواربين الا ان يشاء المصدق رجلا
بينهما ثمانون من الغنم كل شاة بينهما روى هشام عن محمد بن ابي حنيفة ربح
انه قال عليهما شاتان ولو كان ثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة
نصفها والنصف الباقي بين تسع وثلاثين رجلا ليس عليه صاحب الاربعين صدقة
وهو قول محمد ربح وهكذا روى عن ابي يوسف ربح. قال في الكتاب ولا يفرق بين
مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون الثلاثة
ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان يأخذ من كل اربعين شيئا يسيرا
اللفظ الثاني ان يكون بين جلين اربعون شاة لكل واحد منهما خمسة وعشرون وليس
للمصدق ان يجمع بين الكل يأخذ منه ماشاة. قال وما كان بين خلبطين فانهما
يتراجعان بالسوية. قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدهما و
ستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون والاخر خمس وعشرون فاخذ
المصدق منه مائة وستة مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على
شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شرعية

فصل في الخيل

خَلِّ سَا: ذَكَاتُ فَاكُرِد، دَاكُ، يَهَا رُكُوهُ تَوَا، مَهْمُفَه رَح.

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قوعها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
 هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم في ردى عن كل
 مائتى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فافعن ايضيفة ربع فيه روايتان
 وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر تجب على
 قول ابي يوسف ومحمد والشافعي ربع لذكوة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما
 واجمعوا على ان الامام يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق تمنا وهو الذهب والفضة وذكوة الذهب
 والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب لكل مائتى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
 مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان ولم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا
 كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن للشاقل
 وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
 بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
 بوجب في كل مائتى درهم تجارة وهي الغطارفة خمسة منها ويقول انها اعز النقود
 في بلادنا يقوم بها الاشياء ومنهجهما النساء وليشتري بها الخسيس والغفيس
 بمنزلة الدراهم في ذلك الرتبة وبلغت شمس الائمة الحلواني رح وشمس الائمة السمرقانية
 رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
 درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتى درهم او عشرين مثقالا كان في شخص غالبا فهي منزلة
 الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتى درهم يجب
 فيها الزكوة والا فلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة لان الله

قال أبو يوسف ربح ان كان اشتراه بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان اشتراه بالدينار
يقوم بالدينارين وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب
في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبدا المصرا حاجة يعتبر قيمة العبد
في المصرا الذي فيه العبد. فان كان العبد في المفاضة يعتبر قيمته في اقرب الامصار
لا ذلك الموضع وقال أبو حنيفة ربح اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولو
في الوجه الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول ابي يوسف ربح فذلك قوله
الاول. ولو اشترى ارض عشر اخرج التجارة لا يجب فيها الزكاة. وكذا لو اشترى
بذرا للتجارة وزرعها في ارض عشر استاجرها كان فيها المشرع لا غير. وعن محمد ربح
اذا اشترى للتجارة ارض عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع فلا اشترى عبد للتجارة
بنقرة فضة وزنها مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة
قال محمد ربح لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة
وقسمين درهما وذلك قيمته ثم صارت يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد ربح
يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة. فالحاصل ان في عين
الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم
تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديننا قال أبو
حنيفة ربح في رواية الاصل الديون ثلثة. دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين
وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثلث ثياب البدلة وعبد الخدم ودار
السكنى. ودين ضعيف وهو بدل مال ليس بمال كالمهر والوصية وبديل الخلع والصلح
عن دم العمد والدية. ففي الدين القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتلخى الاصل
الحال يقبض اربعين درهما وكلما قبض اربعين درهما بلزومه درهم وفي الدين الوسيط

لا يجب الاداء ما لم يقبض ما انتهى درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويستند بما مضى
من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة
ما لم يقبض ما انتهى درهم ويحمل الحول بعد القبض وثمن السائمة بمنزلة ثمن
عبد الخدمة ولو ورث ما انتهى درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه
حتى يقبض ما انتهى درهم ويستند بما مضى من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة ربح
في رواية أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة
كان عليه الزكاة اذ لحال الحول نوى او لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد ربح
الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكلما قبض شيئاً يلزمه اداء زكاة
ذلك القدر قل المقبوض او اكثر الا دين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة
لما مضى من الحول قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته
الف درهم فاعتقه احد هما وهو معسر واختار الأخر استسما العبد فقبض
السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض ولو تزوج
امرأة على ابل بغير عيناها فقبضت خمساً من الابل لا زكاة فيها في قولهم ما لم يحل
الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل بغيرها فكذلك الجواب في قول
أبي حنيفة ربح يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد ربح تجب الزكاة
بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على اربعين شاة سائمة فقبضت فحال عليها
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية ولو كان
المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها حجب
الصدقة ولو تزوجها على ما انتهى درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول فلا زكاة ^{كان}
عليها زكاة الماشتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الداهم

اوالد نانيرو قبض ورثة للقتول بعد المحول على قول ابي حنيفة ربح لا تجب الزكاة
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان قضى القاضى بالدية من الابل لا زكاة في قولهم
 يحول المحول بعد القبض. كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عيها وقبضت يعتبر المحول
 بعد القبض. اذا اجر داره او عبدا بمائة درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل المحول بعد القبض
 في قول ابي حنيفة ربح. فان كانت الدار والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد المحول
 كان عليه درهم يحكم المحول المأخوذ قبل القبض لان اجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة
 ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الاجارة المرسومة بتجارا اذا عمل الاجرة
 وبقي المال في يد الأجرسنيين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه قال ان
 كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكوتها على الأجر لانه ملكها بالقبض وعند
 انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرهما فكان بمنزلة رد ثمنه
 بعد المحول. وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البزدوي ومحمد الائمة السرخي
 ربح ان زكوتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة ديناً على الأجر
 وفي بيع الوفاء المعهود يسرقند تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الامام
 الزاهد علي بن محمد البزدوي ومحمد الائمة السرخي ربح تجب على المشتري ايضاً. وفيه
 نوع اشكال وهو انه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي ان لا يجب الزكاة على الأجر
 والبائع لانه مستغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايضاً لانه وان اعتبر
 ديناً للمستاجر فليس بمنفعة فحقه لانه لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة
 ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على المجاهد او فقه وثمة لا تجب الزكاة
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان كانت الاجرة عينا وبقى العين في يد الأجر
 الى وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الأجر لانه استحق عليه عين مال

الزكاة رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فحال عليه المحول ذكر عصام ربح ان عليه الزكاة وهو محول عليه ما اذا كان الدين بدلي ^{مال} التاجر ويكون المديون مليا مقرا بالدين رجل له على رجل مائة درهم فحال المحول الا شتر اثم استغدا الفانتم المحول على المائتين لا يجب عليه زكاة الالف ماله ياخذ من الدين اربعين درهما فصاعدا في قول ابي حنيفة ربح لانه لا يجب عليه ^{زكاة} المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يقبض عليه الاداء من الاصل لا يجب عن الفانتم رجل له دين على رجل وعنه من ثالث وكله بقبضه وحال المحول ثم قبضه الموهوب لكملت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الذي يمنع الزكاة اذا كان لمطالبا من جهة العباد كالقرض وضمن المبيع وضمان الملتف وارث الجريحة ومهر المرأة كان الدين من المنقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ النصاب وان تحقه دين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة ووجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بان استهلك النصاب بعد المحول يمنع الزكاة ليستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف ربح نفس الزكاة في النصاب يمنع الزكاة ودين الزكاة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم وخمسة دراهم فخص عليها حولا قال ابو حنيفة ربح عليه عشرة دراهم لان يضل المحول الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة زكاة لان عندنا لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين فخص المحول الثاني وماله مائتان سوى الزكاة الاولى فتجب عليه خمسة أخرى وقال ابو يوسف ومحمد ربح عليه للسنة الاولى خمسة دراهم وثمان دراهم لان عندنا يجب الزكاة في الكسور بقية ماله في السنة

الثانية مائتان الأتم درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء. ولو ملك الرجل
 ألف درهم ومضى عليها ثلثة أحوال كان عليه المحول الأول خمسة وعشرون للمحول
 الثاني في قول أبي حنيفة ربح عليه زكاة تسعمائة وستين لأن عند لا تجب الزكاة
 فيما دون الأربعين والمحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون
 وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا. فان ضاع منها ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه
 خمسة دراهم لا غير. كان له ملك الأماثي درهم فكان عليه زكاة المائتين. وإن ملك
 الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها ثلثة أحوال ثم قبض منها مائتي درهم قال
 أبو حنيفة ربح في ذلك الستة الأولى خمسة دراهم وللسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة
 وستين ولا شيء عليه في الفضل لأنه دون الأربعين هلاك النصاب بعد وجوب
 الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الإمام أو الساعي أو قبله عند مشاخصه
 وهل يأثم بتأخير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي ربح أنه يأثم وهكذا ذكر المحاكم الشهيد
 في المنتقى وعن محمد ربح أن من أخر الزكاة من غير عذر لا يقبل شهادته. فارق محمد ربح
 بين الحج وبين الزكاة فقال لا يأثم بتأخير الحج ويأثم بتأخير الزكاة لأن في الزكاة حق الفقير
 فبأن يأثم بتأخير حقهم أما الحج خالص حتى الله تعالى. وروى هشام عن أبي يوسف ربح أنه
 لا يأثم بتأخير الزكاة ويأثم بتأخير الحج لأن الزكاة غير موقفة أما الحج فريضة تتعلق
 أداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل. رجل ملك مائتي درهم
 فضمه حوله أن ليس عليه زكاة السنة الثانية لأن زكاة الستة الأولى صارت مانعا
 لوجوب الزكاة في السنة الثانية على المحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل أداء
 الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال المحول على الاستفادة لا يجب عليه زكاة الاستفادة لأن
 زكاة نصاب الأول دين في ذمته فمخ زكاة الاستفادة. ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حدة

وحال الحول على النصاب لا يجب عليه الزكاة لأن وجوب النجاسة حال المرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة يمين أو ظهار أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والمخرج. ويمنع صدقة الفطرمات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في الزكاة إلا أنه لو أوصى بإداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو آخر زكاة المال حتى مرض يؤدي سر من الورثة. وإن لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لإداء الزكاة فإن كان في أكبر رتبة أنه إذا استقرض وندى الزكاة واجتهد لقضاء دينه بقدره على ذلك كان الأفضل له أن يستقرض فإن استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى برحى أن يقضيه الله فكأن دينه في الأخرى. وإن كان أكبر رتبة أنه إذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الأفضل له أن لا يستقرض لأن خصومة صاحب الدين أشد. وجعل له عبد للعبادة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة لعبد بقدر الدين ولو كان العبد الخدمية كان على المولى صدقة فطرم رجل له ألف درهم فاغتصب من رجل الفاء الغصب منه رجل آخر هذه الألف والغاصب الثاني أيضاً ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المغضوب منه كان على الغاصب الأول زكاة الفداء ولا زكاة على الغاصب الثاني لأن الأول ان ضمن العصب للمغضوب منه كان له أن يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له أن يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولاً بالدين قبل الأبراء فلا يكون سبباً للزكاة. رجل عليه ألف درهم فاجل وكفله بها رجل بغير إذنه وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على ماله ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لأن كل واحد منهما كان مطالباً بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه. رجل انتقط الفاء وعرفها عنه ثم تصدق بها وله ألف درهم فحال الحول على الفداء كان عليه زكاة الفداء استحساناً لأن الدين ليس واجباً

لاحتمال ان صاحب اللقطة يجيز الصدقة ولا انه ليس هنا احد يطالب به من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان. واستبدال المال التجارى بمال التجارة لبس باستهلاكه وبغير مال التجارة استهلاكه واستبدال المسائمة بالسائمة استهلاكه. واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاكه وان نوى المالك على المستقرض وكذا الوغار الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب على المنع عليه وان استوعب الاغنام حولا كاملا ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة. وعن ابي حنيفة ر.ح اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول. والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين و اخذ ماله لا زكاة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسيه سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ما مضى. وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه ما مضى وكذا المغصوب المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين. وكذا الذي ذهب به العدو والماله دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابق من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في الفلاة اذا نسي مكانه وان دفن في دار اودار غيره ونسي مكانه ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المجهود بمنزلة الساقط في البحر فان كان الغاصب يعلم بالدين روى هشام عن محمد ر.ح انه نصاب وان لم يكن الغاصب علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يقمها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

انه لا يكون نصابا. واكثر المشايخ رجح على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المحجود
 نصابا ولو يفصل. قال فتمس الاممة السرخسي رجح الصحيح جواب الكتاب اذا ^{لنسين}
 كل قاض يعدل ولا كل بديعة تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضيه ذل وكل ^{في}
 واجد لا يختار ذلك. وان كان المديون يقره السر ويحمد في العلانية لم يكن
 نصابا وان كان للديون مقرأ الا انه معسر فهو نصاب. وان كان على غلس فلسه
 القاضيه وهو مقر يكون نصابا في قول ابي حنيفة وايدى يوسف رجح الاول وان كان
 مقرأ فلما كان قد مده اليه القاضيه حمد فقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعدل
 الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة من يوم حمد عند القاضيه الى ان عدل الشهود
 لانه كان جاحدا وتلزمه الزكوة فيما كان مقرأ قبل الخصومة. ولو كان الدين على
 ملي مقربة وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكوة فيما يقبض منه لانه
 قادر على ان يطلب او يبعث بذلك وكيل لا. وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا
 زكوة عليه. وعلى ابن السبيل زكوة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه. رجل تزوج امرأة
 على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امه فحال المحول عند هاتم علم انها كانت امه رحت
 نفسها بغير اذن المولى ودد الالف على الزوج روى عن ابي يوسف رجح انه لا زكوة على ما
 منهما. ولكن لك رجل خلق بحجة انسان فقص عليه بالدية ودفع الدية اليه فحال
 المحول ثم نبتت بحجة وردت الدية اليه لا زكوة على كل واحد منهما. وكذلك رجل آثر
 لرجل بدين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد قايعد المحول انه لم يكن عليه دين
 لا زكوة على كل واحد منهما وكذلك رجل آثر لرجل الف ورجع في العبة
 بعد المحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكوة على كل واحد منهما. رجل اشترى
 عبد اللتيجارة بساوى مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال

تحول فوات العبد عند البائع كان على البائع زكاة الماشتين وكذلك على المشتري
 أما على البائع فلا زكاة يملك الثمن بحال الحول عليه عند ما ما على المشتري لأن
 العبد يمان للتجارة وبموقعه عند البائع انفسخ البيع والمشتري اخذ عوض العبد
 ما أتى به فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة الماشتين انه ملك الثمن
 ومضى عليه الحول عند انفساخ البيع تحقه وبين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة
 الماشتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه لا تعلق فلم يملك الماشتين
 كاملاً وبانفساخ البيع استفاد الماشتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة فجعل على
 رجل الف درهمين وكفل بهما رجل بأمر المديون او غير امره وللاصيل والكفيل
 لكل واحد منهما الف درهم فحال الحول على ما لهما لا زكاة على كل واحد منهما لان
 كل واحد منهما كان مطالباً بالالف ولو اعتصب رجل الفامن رجل فجاء آخر واعتصب
 الالف من الغاصب راساً لهلكها وكل واحد من الغاصبين الف فحال الحول على مال
 الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة الفقه لا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول
 لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني ما لو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق
 انصب الكفالة وان في الكفالة بأمر اذا أدى الكفيل يرجع على الاصيل لان الغصب ليس له ان
 يطالب بهما جميعاً بل اذا اختار تضمين احدهما يبرأ الآخر اما في الكفالة له ان
 يطالب بهما جميعاً فكان كل واحد منهما مطالباً بالالف ورجل الف يرجع على رجل الف فحال الحول
 عليه ثم ابرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له الف
 فحال عليه الحول فاستهلكها بامر رجل ثم ان صاحب الالف ابرأ المستهلك سقطت
 عنه الزكاة وكذلك رجل اقترض الفه رجلاً بعد ما حال الحول ثم ابرأ المستقرض
 انقرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عند متاع التجارة وحال عليه

الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه
 الزكوة فله ان يبيع ماله بمال الزكوة ويقضه بعد الحول فاذا صار مال الزكوة مينا
 بسبب يملكه صار كانه كان حرينا من الاصل وفي الدين ما لم يقضه لا يلزمه الاداء
 فاذا سقط الدين بالبراء سقط عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقضها
 حتى حال الحول ثم قبضها بالزكوة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولا بعد القبض لانها
 مبيعة كانت مضمونة على بائعها بالثمن وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقرب بالنصب
 المالك يضمنها من المالك ثم رد ما على المالك بعد الحول لازكوة على صاحب الغنم فيما مضى
 وكذا لو كانت السائمة رهنا عند رجل بالف والراهن مائة الف فقال الحول على الرهن
 في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عند من المال الا الالف التي هي دين عليه
 ولا زكوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة
 الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقرب بالغصب كان على صاحبها الزكوة
 اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقرا رجل الف
 درهم مضى عليه ما شهر ثمان صاحب الالف اتلف الرجل متاعا قيمته الف ثم ابرأه صاحب
 المتاع عن ضمانه قال زفرج يستقبل حولا بعد البراء وقال ابو يوسف رح اذا حال
 عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوتها

فصل في اداء الزكوة

اداء الزكوة على نوعين ادا بعد الوجوب وتحويل الزكوة قبل الوجوب اذا اراد الرجل
 اداء الزكوة الواجبة قالوا الافضل هو الاعلان والظهار وفي التطوعات الافضل هو
 الاخفاء والاسرار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الافضل لصاحب
 المال الظاهر ان يؤدى الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها

فأما الخراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الخراج انما قلته وهو كلاء مقابلته لانهم
يحبون بيضة الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى لان يخرجا
لاقربائه. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ج. وروى
الحسن عن ابي حنيفة ج. رجل بعث ذكوة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلد الذي هو فيه
قبل تعلم الخواص ثم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك. رجل له مال
في بلد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكوة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه. ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فانه تصرف الى فقراء البلد
الذي فيه الميت. رجل له اخ تضرع القاض عليه بنفقة فكساء واطعمه ينوي به الزكوة
يقال ابو يوسف رح يجوز وقال محمد ج. يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام. وقول ابو يوسف
رح في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا
فلم يتصدق المامور حتى نوى الأمر زكوة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق المامور بها
عن الزكوة وكذا الوامر بان يتصدق بهما عن كفارة اليمين ثم نوى الزكوة ثم تصدق المامور
جازت عن الزكوة. ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على ان تصدق بهذه المائة فدخل
الدار وهو ينوي عند الدخول ان يتصدق بهما عن الزكوة ثم تصدق بهما لم يجز عن الزكوة
لان في الفصل الاول يدل لو كيل كيد المؤكل ودفعه كدفع المؤكل فاذا نوى الزكوة كان عملا
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح نحو
رجلان دفع كل واحد منهما زكوة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلطاهما ثم تصدق ضمن
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط
موال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسمار اذا اختلط اموال
الناس والطحان اذا اختلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان مازونا بالخلط عرفا

من عليه الزكاة اذا شك انه هل ادى الزكاة ام لا قال ابن مبارك رجع يؤدي
 الزكاة. كما لو شك في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد
 خروج الوق فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير
 ان يطالبه ولا ان ياخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده
 ان كان قائما في يده ويضمنه ان كان هالكا. فان لم يكن في قرابة من عليه الزكاة
 او في قبيلته اوجب من هذا الرجل فكل ذلك ليس له ان ياخذ ماله. وان اخذ
 كان ضامنا في الحكم اما في ما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يحل له ان ياخذ رجل
 دفع زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او الصغير
 او امرأته وهم محايض جاز ولا عسك لنفسه شيئا. رجل امر رجلا بان يؤدي عنه
 الزكاة من مال نفسه فادى المامور فانه لا يرجع على الامر بالمير شرط الرجوع. و
 كذا لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض لو اهب عن
 هبته من مالك ففعل المامور ذلك لا يرجع على الامر. ولو قال لغيره انفق على عياله
 او انفق في بناء دارى وليس بينهما ما خلط ولم يدكر الرجوع فانفق المامور قال
 شمس الائمة السرخس رجع يرجع على الامر وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده
 رجع لا يرجع بغير شرط. والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه فقطع المامور يرجع على
 الامر بغير شرط وفي الجنايات والمقن المالية اذا امر غير بادائها عنه فادى المامور
 قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن محمد البرزوي رجع يرجع المامور على
 الامر بغير شرط. وكذا في كل ما كان مطالب من جهة العباد حسا. قال رجع ومن قسم
 الجبايات والمقن بين الناس على السوية يكون ما جورا. والرجل اذا اخذ السلطان
 ليصادره فقال الرجل خلصني والاسير في يد الكافرا في العريرة بذلك فدفع المامور

ما لا يخلص الأمر لثقلوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمورة المستلطين الأبطال الرجوع
 وقال بعضهم في الأسير يرجع وله الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع
 وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله يرجع في المستلطين وإن لم يشترط الرجوع عامل الخراج
 إذا أخذ الخراج من الأكارع وبالأرض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع. وذكر في الفتاوى
 لا يجزئ للثبوت رجوعه. ولو أخذ العامل الخراج من الخراج لا يرجع وبما ملأ الجباية إذا
 أخذ الجباية من المستأجر جارة طويلة ما من يسكن الدار والحائز بالخلعة قالوا
 هذا وما لو أخذ الخراج من الأكارع سواء بجل دلع زكاة ماله الرجل وأمره بالأطعم ثم
 أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل قال أبو حنيفة رحمه الله يرجع في المستلطين ما دام لم يعلم من الجباية
 رجوعه من المستأجر وإن لم يعلم لا يرجع بجل وجبت عليه زكاة المائتين فأفرز خمسة
 من ماله ثم ضاعت عنه تلك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة. ولو مات صاحب المال
 بعد أن أفرز الخمسة كانت الخمسة ميراثا عنه. عن هشام رحمه الله قال سألت محمدا رحمه الله عن
 رجل قال ما تصدقت به إلى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يتحضر
 النية قال لا يجزيه قلت فإن أخرج الدراهم وصيرها في كفة وقال هذا من الزكاة فجعل
 يتصدق ولا يتحضر النية قال أرجو أن يجزيه. إذا هلك الوديعة عند المودع فلا
 القيمة إلى صاحبها وهو فقير لا يرجع. خصوصية يريد به الزكاة لا يجزيه. ويكره الإتيان
 لمنع الزكاة وإبطال الشفعة في قول محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله. رجل أدى خمسة
 من المائتين بعد التحول إلى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيها دراهم مستوفة لم يكن تلك
 الخمسة تركوه نقصان النصاب وإن أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس
 له ذلك لأنه لما ظهر أن الزكاة لم تكن واجبة ظهر أن الصدقة وقعت تطوعا
 رد الفقير بخياره كان فلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا

لا يصح رده وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول إلى رجل وامرأة بل يتصدق
 بهما عن الزكاة فلا يتصدق حتى يجد ماله درهما ستوقا كان له أن يسترده من
 الوكيل. رجل ظن أن ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة فظهر أن ماله كان أربع
 مائة كان لما لا يجعل الزيادة من السنة الثانية لأن الزيادة إن لم تقع زكاة أمكن جعلها
 تعجيلا فتجعل تعجيلا وكذلك التاجر إذا مر على عامل الصدقة بمال فاضل العامل منه
 أكثر من زكاة ماله على ظن أن ماله أكثر فظهر أنه كان أقل فجعل الزيادة للسنة
 الثانية. وإن علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة جورا لا اقتساب الزيادة
 من الزكاة لأنه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وإنما أخذها جورا وظلما

فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة

إذا ذهب الدين من المديون بعد الحول ينوى به الزكاة إن كان المديون غنيا
 لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا. وإن كان المديون فقيرا فهو هبة
 الدين ينوى به زكاة مال عين عند الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال. وكذلك
 نوى به زكاة دين آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين
 في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة. وكذلك لو هب كل الدين من المديون
 ولم ينو به الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كالوكان النصاب عيناً أو
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئا كان مؤديا استحسانا لو كان النصاب عينا
 فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينو شيئا كان مؤديا قياسا واستحسانا. وإن هب
 المديون خمسة من الدين ينوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا و
 استحسانا. وهل تسقط عنه زكاة الخمسة وهو ثمن درهم في القياس لا تسقط
 وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو بوب^{سقف}

رج لا يسقط عنه زكاة الخمسة. وكذلك لو هب من المديون مائة وخمسة وتسعين
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رج. ولو هب
من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة
وعلى قول محمد رج يسقط عنه زكاة ما وهب. وإن وهب خمسة يسقط عنه زكاة
الخمس وهو ثمن درهم. وإن وهب مائة يسقط زكاة المائة. وإن وهب الكل
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكاة الكل

فصل في تعجيل الزكاة

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التججيل بعد
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة. رجل له مائة درهم
فجعل منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة فحال الحول ومعه الف
درهم لا يجوز ما عجل ولو ملك مائتي درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في
يده الأربعة ثم استفاد تمام الف درهم يحز به ما عجل. ولو كان له خمسة من الإبل الحول
فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم نتجت خمساً قبل الحول اجزاء ما عجل. وإن جعل عماً
فجعل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له الف بيض والف سود فجعل خمسة وعشرين
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزاء ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود
فضاعت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عند ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما
عجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقى. وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كأن
الآراء عنهما. وفي النواذر إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول
لا يجوز شيء من المجل عن الباقى وعليه زكاة الباقى ولو كان عند الف درهم ومائة
دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال

المحول على الدراهم جازما مجل عن الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما
 كذا لو مجل خمسة وعشرين درهما عن الدراهم قبل المحول ثم هلك الدراهم جازما مجل
 عن الديناني بقيته. وان لم يهلك احد هاتين حال المحول ثم هلك المال الذي مجل عنه
 كان المجل عن المالين ولو حال المحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة احدهما
 بعينه كان المؤدى عن المالين. ولو كان له خمس من الابل السائمة واربعون من الغنم
 فعجل زكاة احد الصنفين وحال المحول على الصنف الاخر لم يكن المجل زكاة عن الباقية
 ولا يشبه هذا الدراهم والديناني لان في الدراهم واندر ما يترك كل نصاب احدهما بالآخر
 يضم البعض الى البعض فكانت جنسا واحدا بخلاف السوائم. ولو كان له الف سودو الف
 بيض فعجل عن احد المالين ثم استحق المال الذي مجل عنه قبل المحول لم يكن المجل عن الباقي
 وكذا لو استحق بعد المحول لان الاستحقاق مجل عما يملك فبطل تعجيله. ولو زك عن الف
 درهم بعد المحول فضاعت الالف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه. ولو كان
 الاداء والهلاك قبل المحول اخرج عن زكاة دينه

فصل فيمن يوضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية. والفقير عند ابي حنيفة
 من ليس له نصاب وعنده ما يكفي ولا يسأل الناس. والمسكين هو الذي يسأل الناس
 ولا يجد قوتا ولا يحل السؤال لمن كان عند قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل
 السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما ويجوز مصرف الزكاة اليه من لا يحل له السؤال
 انما يملك نصيبا وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه يحتاج اليها للتخفيف والتدبير
 والتصحيح يجوز مصرف الزكاة اليه. وكذا لو كان عند من المصالحف وهو يحتاج اليه
 وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه ولا له اخذ

الزكوة. وأن كان عند طعام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكوة اليه
 وإن كان أكثر من شهر لا يجوز. وقال بعضهم يجوز أن كان عند طعام سنة وكذلك لو
 كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له
 اخذ الزكوة. وكذا لو كان له حوانيت او دار غلة تساوي ثلثة آلاف درهم وغلتها ثلثة
 لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه في قول محمد بن. ولو كان له ضيعة تساوي
 ثلثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعاليه لختلفوا فيه. قال محمد بن مقاتل رحمه يجوز له
 اخذ الزكوة. ولو كان له دار فيه بائع يساوي مائتي درهم. قالوا ان لم يكن في البستان
 ما فيه مرق الدار من المطبخ والمغسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة
 من له متاع البيت وجواهر. والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له
 ان ياخذ من الزكوة قدر كتابته الى حلول الاجل. وكذا المسافر الذي له مال في وطنه
 يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار البلاغ الى وطنه. وإن كان الدين غير مؤجل فان كان
 من عليه الدين معسر يجوز له اخذ الزكوة في اصح الاقاريل لانه بمنزلة ابن السبيل
 وإن كان المديون موسرا معتزلا لا يحل له اخذ الزكوة. وكذا اذا كان جاهلا وله
 على الدين بيعة عادلة. وإن لم يكن له بيعة عادلة لا يحل له اخذ الزكوة مالم
 يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذ الزكوة
 وعلى هذا قالوا ان الدين المجهود انما لا يكون نصابا اذا حلفه القاضي وحلف
 اما قبل ذلك يكون نصابا حتى لو قبض منه اربعين درهما يلزمه اداء الزكوة
 ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة زوجها موسر في قول ابي حنيفة ومحمد بن. ففرض لها
 النفقة او لم تفرض. ولا يجوز الى صغير والده غني فان كان الابن كبيرا جاز ولو دفع
 الزكوة الى ابنة غني يجوز في رواية عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد بن. وكذا

لو دفع الى فقير له ابن موسر وقال ابو يوسف ربح ان كان في عيال الغني لا يجوز ان يربح
 جاز ولا يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله الى العبد ولا الى مدبره ولا الى ام ولد
 ولا الى مكاتبه علم بذلك ولو يعلم ومعتق البعض عند ابي حنيفة ربح بمنزلة المكاتب
 ولا يجوز الدفع الى العبد مولا غني ولا الى مدبره ولا الى ام ولد فان دفع وهو لا يعلم
 ثم علم اجزأه في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك ان علم
 ولا يجوز الدفع الى بنيها شتم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم اجزأه وكما لا يجوز
 صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل
 وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف عن ابي يوسف ربح في رواية يجوز صرف غلة
 الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على المغنيلة وان كان الوقف على الفقراء
 ولا يسم بنيها شتم لا يجوز ثمرة الى بنيها شتم وموالهم وينو هاشم الذين لا يصل لهم
 الصدقة قال عباس والعلو والعتيل والجعفر ولد حارث بن عبد المطلب رضي الله
 عنه دفع الزكاة الى الغني فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول ابي حنيفة
 ومحمد ربح ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى ابيه او ابنته جاز في قول ابي حنيفة و
 محمد ربح في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان او ذميا فان صرف
 الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في رواية الاصل وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة
 ربح لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص ظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول ابي حنيفة و
 محمد ربح دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضيه دينه افضل من الدفع الى فقير اخر
 ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من يملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه واثائه وركبه
 وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى الاولاد
 والاولاد اولاده من قبل الذكور والامهات وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم

ويجوز له وإن علو من قبل الأب والامهات ويجوز له سائر قرابته نحو الأخوة والأخوات
 والأمهات والعمات والأخوال والخالات ولو دفع إلى اخته ولها على زوجها مهر يتلغ نصابا
 إن كان الزوج مليعا لم يطلب لا يمنع عن الأداء لا يجوز صرف زكوة إليها وإن
 كان فقيرا أو غنيا إلا أنه لا يعطى لو طلبت جازا الصرف إليها ولو بنى مسجد ابنة
 الزكوة لا يجوز. وكذا الحج والعمرة واعتاق العبد. وكذا الوقف دين ميت أجنبي غير
 امرئ. وإن قضى دين فقير بامرء جاز ولو كفن ميتا لا يجوز. ولا يعطى الرجل زكوة ما
 زوجته عند الكل. وكذا المرأة إذا دفعت إلى زوجها عند أبي خيفة رج خلا فلا صاحب
 يجوز إعطاء النهرجة عن الجياد والفضة عن المضروبة والتبغ عن المصوغ وإن كانت قيمة المصوغ
 أكثر من قول أبي خيفة رج وإن كان المدفوع أقل قدر من الواجب لكنه يساوى الواجب في القيمة
 لا يجوز إلا عن قدره. وإذا دفع الزكوة إلى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها الفقير
 أو من له ولا يتم على الفقير نحو الأب والوصي يقضيان للصبي والمجنون أو من كان في
 عياله من الأقارب والأجانب الذين يعولونه واللتقط يقبض للقط ولو دفع
 الزكوة للصبي لا يعقل أو مجنون فدفع الصبي إلى أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز كما لو وضع
 زكوة على دكان ثم جاء فقير وقبضها فإنه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو جاهل جاز
 وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرى به ولا يخلع عنه ولو دفع إلى فقير فقير
 جاز. ولو دفع قوم زكوة أموالهم الأمن يأخذ الزكوة لفقير فقير فاجتمع عند الأخذ
 أكثر من مائتي درهم قالوا كل من أعطى زكوة قبل أن يبلغ مائة يلهى بالأخذ مائتي درهم
 جازت زكوته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الأخذ مائتي درهم لا يجوز إلا أن يكون الفقير
 مد يده هذا أنا كان الأخذ أخذ الأموال بامر الفقير فإن أخذ بغير أمر جازت زكوة الكل
 لأن الأخذ إذا لم يكن بامر الفقير كان لأحد وكذا لا من الدافعين فما اجتمع عند الأخذ

يكون مال الدافعين فجازت زكاة الكل كالودفع رجل مائة درهم وأكثر زكوة ماله
 الفقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائة درهم وإن أعطاه جازعنا. هذا
 إذا لم يكن الفقير مد يونا فإن كان مد يونا قد دفع إليه مقدار ما الوقفية به دينه لا يسبق له
 شيء أو سبق دون المائتين لأبأس به وكذا الوالم يمكن مد يونا لكن كان معيلا جاز أن
 يعطيه مقدار ما الودع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع إلى
 فقير ما ينسبه عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفرق على الفقراء. وأوضع الوقت
 على كفة فأنتهبها الفقراء جاز. ولو سقط ماله من يده فزعه فقير فزعه به جاز أن كان
 عرفة والمال قائم وعن أبي يوسف رج إذا نوى الرجل أن يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين
 ألف درهم زكاة ماله نجاء للعطى بالعدو فزعه ثمانية كل وزن مائة درهم إلى القائل يجوز
 الألف من زكاة إذا دفع الألف في مجلس واحد والألف كان حاضرا في المجلس وإن كان
 الألف غائبا ونوى أن يعطى الغائبة بمائة درهم فزعه ثمانية بعقب الثمان مائة فزعه الجاز
 المائتان من الزكاة والباقي تطوع. والسلطان الجائر إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة
 اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رج أنه يسقط الزكاة عن أربابها ولا يؤمر
 بالاداء تأنسا لأن له ولاية الأخذ فصح أخذ وإن لم يضع الصدقة في موضعها وإن أخذ
 تجبايات أو ما لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا يصح وقال شمس الأئمة السرخسي رج الصحيح أنه يجوز ويستقط عنه الزكاة
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة والتدبر عندنا

فصل في النذر

رجل قال إن نجوت من هذا الغم فلله علي أن تصدق بهذا الدرهم خيرا ثم أراد
 أن يتصدق بالقيمة لأبأ بخبر جاز. رجل في يده درهم فقال علي أن تصدق بهذا الدرهما

فلم يتصدق حتى هلك سقط النذر ولن لو تهلك وتصدق بمثلها جاز أيضا ولو قل
كل منعمة تصل الي من مالك فله علي ان اتصدق بها فوجب لفعل ان شيئا كان عليه
ان يتصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه
فليس عليه ان يتصدق بشيء لان الفصل الاول ملك النادر ما اضيف اليه فيلزمه
الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصديق بشيء. ولو قال ان فعلت
كذا فما لي صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في النذر. ولو قال
ما لي صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى جاز لان الصرف الى الغير صرف
الى الله تعالى فمختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بصوم او صلوة بمكة فصام وصل على بلدة
اخرى جاز عندنا. ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله على زكاة بها عشرة فملك
مائتي درهم كان عليه زكاة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشرع. ولو
قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائة درهم
الصحيح انه لا يلزمه التصديق بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك كما
الحبيب الملك فلا يصح. كما لو قال مالي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء
رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق به درهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة
أكله. ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصة
درهم. رجل سقط عنه شيء قال ان وجدته فله علي ان اقف ارضي هذا على ابناء السبيل
فوجدوا كان عليه الوفاء بالنذر. فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب
او الاجانب جاز

فصل في العشر والخراج

الارض نوعان عشيرية وخراجية فارض العرب كلها عشيرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة

واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن
بين الناقصين حجر باليمن بمهرة، ومساواة العراق ومساقي من انهار الاعاجم خراجية
وحل السواد طولاً من نجوم الموصل الى ارض عبادان وحل عرضاً من منقطع البحر
من ارض حلوان الى اقصى الفارسية المتصل بحد بين ارض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت
عنوة وليسلم اهلها ومن عليهم فيه خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما الخراج ماء الا
التي حفرتها الاعاجم والسيحون والنجييون والدجلة والفرات خراجية وقول ابي يوسف في
وكل بلدة فتحت صلحاً وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وفيها
الامام بن الغاميين في عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم
الامام فيهم بشيء كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين الغاميين وتكون عشرية
وان شاء من عليهم وبعد نلى كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشرون شاء وضع
الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج وارض الجبان التي لا تصل اليها الماء عشرية وما
احيي من الموات ان احيي بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها من الخراج واحيي
او قتاة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حوها ارض خراج فهي خراجية وان كان
حولها ارض عشرية فهي عشرية وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون
الواجب شيئاً من الخراج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك وخراج وطيفة
وهو ان يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جزء
يصلح للزراعة في كل سنة فغير من الخنطة او الشعير ودرهم الفقيه ثمانية ارطال
والدرهم عشرة بوزن سبعة. وقد ذكرنا تفسيره. والجريب ستون ذراعاً في ستين
ذراعاً بنه من الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل
الوسط. وفي كل جريب يصلح للرباط خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم

عرف ذلك بتوظيف عمال عمره وواجازته ما فعل عماله. وفي أرض الزعفران والبستان
بقدر ما يطبق النصف الخارج مقدرا بالطاقة. والبستان كل أرض محوط فيها
اشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي تكون على المسان
شجر. فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم. فان كانت الارض لا تطبق
ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك
حتى يصير الخراج مثل نصف الخارج وان كانت الارض تطبق الزيادة ففي كل بلدة فيها
توظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا ينادي في قولهم ان لم يكن فيها توظيف من الامام على
قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة راجح ليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة
دراهم وعلى قول محمد راجح له ذلك. أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب
جاحدا ولا يئنه للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد. وان زرعها الغاصب
ولم ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان
للمالك بيئته ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الارض. وان نقصها الزراعة عند
ابي يوسف راجح الخراج على رب الارض قل النقصان او اكثر كانه اجرها من الغاصب بضم
النقصان وعند محمد راجح ينظر الى الخراج والنقصان فايهما كان اكثر كان ذلك على الغاصب
ان كان النقصان اكثر من الخراج فمقل الخراج يؤدي الغاصب الى السلطان ويبلغ
الفضل للمصاحب النقص. وان كان الخراج اكثر فمع الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا
قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب. وان اجر ارضه الخراجية او اعلا كان الخراج على
رب الارض. كالمودعة فزراعة الا اذا كان كرها او رطبا او شجرا ملتفا فان اجازته و
اعارته باطله لان هذا اجارة وقعت على استهلاك العين ولو اجر ارضه العشرية كان
العشر على رب الارض في قول ابي حنيفة راجح. وقال صاحباه على المستاجر. وان اعار ارضه

العشرة فزرعها المستعير عن المصلحة فيه روايتان. وإن استأجر واستأجر
 أرضاً تصالح للزراعة فزرع المستأجر المستعير فيها كرها أو جعل فيها رطاباً كان الخرج
 على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد ربح لأنها صارت كوما فكان خراج الكن
 على من جعلها كوما. وإن غصب أرضاً عشرية وزرعها إن لم ينقصها الزراعة فلا عشر
 على رب الأرض كأنها أجرة بالنقصان. بأع أرضاً يبيضا وخراجية اختلعا وفيه .
 قال بعضهم إن بقي من السنة تسعون يوماً فخرج على المشتري والأفعلى البائع
 وقال بعضهم إن بقي من السنة قد ما يتمكن المشتري من الزراعة أي زرع كان ويبلغ
 الزرع مبلغاً يتابع قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والأفعلى البائع
 وقال بعضهم إن بقي من السنة ما يتمكن المشتري أن يزرع فيها الدخرة ويدرك أو ^{يبلغ}
 مبلغاً يتابع قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري. وأخادوا المفتوى
 القول الأول. ولو اشتري أرض خراج ولم يكن فيه المشتري مقدراً ما يتمكن الزراعة
 فيها فآخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يبيع على البائع لأنه ظلم ومن
 ظلم ليس له أن يظلم غيره. رجل باع أرضاً خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر
 ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك أحد من ثلثة أشهر
 لا خراج على أحد. قالوا الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقي في يده ثلثة أشهر
 كان الخراج عليه. رجل باع أرضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على ^{المشتري}
 على كل حال. وإن باعها بعد ما انعقد المحب ببلغ الزرع ذكر الفقيه أبو الليث ربح إن هذا
 بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغاً وباع معها حنطة محصورة. هذا الذي ذكرنا إذا كانوا يأخذون
 الخراج في آخر السنة. فإن كانوا يأخذون في أول السنة على السبيل التخييل فذلك
 محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري. رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت

روناز ليستغلها ولا يستغلها الا يجب فيها شئ. وكذلك الرجل اذا كان له دار
 خلية في مصر من امصار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها تمخلا او اخر جهها
 عن منزله ليس فيها شئ لان ما بقي من الارض تبع الدار وان جعل كل الدار
 بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر وان كان في ارض الخراج
 ففيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قوله
 اي خيفة ربه الله. السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه
 جازي يقول يوسف ربه خلافا لمحمد ربه الله والفتوى على قول ابي يوسف رحمه
 الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاء والفقهاء يرون
 جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 ممن هو عليه كان لصاحب الارض ان يتصدق به. وان تصدق بعد الطلب
 لا يخرج عن العهدة. اشترى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه
 خراج الارض كما لو عطلها. والسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يأخذ
 الخراج. وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد
 باقية سماوية لا يمكن دفعها كالمحرق والفرق والبر يسقط الخراج وان هلك
 بما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير
 وارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يستطيان هلك بعد الحصاد
 ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الكارسي في
 فمة رب الارض لان في نصيب الكار الارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على
 صلب الارض. وخراج القاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شئ من الخراج
 وانما يفارق العشر في المصروف. هذا اذا هلك كل الخراج. فان هلك الاكثر

١٤٣

وبقي البعض فنظر المحاملي ان بقى مقدار ما يبلغ قفيزين وودع من يجب قفيز و درهم
ولايستقط الخراج وان بقى اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما لا يستقط الخراج جهالة
الخارج اذا الريق من السنة مقداره ما يمكن فيه من الزراعة وان بقى لا يستقط الخراج
ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض
اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما واكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما
يجب مقدار نصف ما بقى وكذلك الرطاب السلطان اذا ذهب لرجل خراج ارضه ذكره للسيد
انه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصوما كان له ان يقبل ومصرف خراج
الارض والمحمية وما يؤخذ من نصارى بنى تغلب المقاومة وزيارهم وكل ما يعود منفعة
الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعدّة وعمارة الجسور والقناطر وحفرها
العامة وبناء المساجد والنفقة عليها والقضاة والفقهاء رجل غرس في ارض الخراج كرما
في البقرة الكرم كان عليه خراج ارض الررع. وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج
الزرع الى ان يثمر الاشجار. ومن كان له ارض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان
عليه خراج الزعفران. وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا
الكرم واثمر ان كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم. وان كان
اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج فان كان نصف الخارج لا يبلغ قفيزا
ودرهما لا ينقص عن قفيز و درهم لانه كان متمكن من زراعة الارض فلا يصح عما كان
وان كان في ارضه اجمة بها صيد كثير ليس عليه الخراج. وان كان في ارضه قص
الطرفاء وصنوبر او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان امكنه ان يعطى ذلك ويجعلها مزرعة
فله يفعل كان عليه الخراج وان كان لا معدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج. وان كان
في ارض الخراج ارض يحرم منها ملح كثير او قليل مكذ لك وكذا لك ان قدر ان يجعلها

فزعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج او كان
 في جبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج. وان كان في ارض الخراج قطعة ارض منسقة
 لا تصلح للزراعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها
 وان كان لا يمكن فلا خراج عليه. والدين لا يمنع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع
 بالدين. انما اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه
 خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن. اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد
 ما ينفق في عمارتها لم يدفعها الامام الخميني من زراعة بالتصف او الثلث او الربع ويكون الغلة
 لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويمسك ما بقي. وان لم يجد الامام من يأخذها فزار
 بواجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج. وان لم يجد من يستأجرها
 يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من
 يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارتها ارض قرضا لان الامام مأمور
 بشئير مال بيت المال بما يوجهه يتهباً. قالوا هذ قول ابي يوسف ومحمد ربح. واما على
 قول ابي حنيفة ربح لا يبيع ولا يولج لان ذلك حجر وعنده الحجر على الحجر العاقل البالغ
 باطل وكذلك قرية فيها اراضيات اربابها او غاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها
 فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا. فان اراد السلطان ان
 يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشترى ارضية فيها
 كروم وارض فاشترى اهل الكروم والاخر ارضية فان ارادوا قسمة الخراج قالوا
 ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء
 وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج القضية جملة فان علم ان الكروم
 كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكرما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضي

فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قربة خراج
ارضهما على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا
ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان
قبل ذلك ومن عليه الخراج او العشر اذ امات يؤخذ ذلك من تركته وعن اي صحيفة
رج في رواية يستقط ذلك بالموت ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف
البلدان ولا يحمل لصاحب الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج

فصل في العشر

فكل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف الحبوب
والبقول والرياحين والاوراد والرطاب وقصب السكر والزبر والبطيخ والقنا
والخيار والبادنجان والحصر واشباه ذلك لها ثمرة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في
قولنا اي صحيفة رج قل اوكثر وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار
وفيما يبقى لا يجب لم يبلغ خمسة اوسق. والوسق ستون صاعا وان كان شيئا الا يوسق
كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد رج يعتبر فيه خمسة من اقصي المقادير نحو احوال
في القطن كل حمل ثلثمائة من بالمرأة والامناء في السكر والزعفران والافراق في العسل و
قال ابو يوسف رج يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخارج مثل قيمة خمسة اوسق من
ادنى الموسطات يجب فيه العشر والافلا ولا يجب العشر في التين ولا في الحطب والخشيش
والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرء وكذا الكراث و
شجر القطن والبادنجان. ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر ولو جعل ارضه مشجرة
او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا الوجه فيه القث للدوا
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهيلج ولا في الكندر والصمغ ويجب

العشرة العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الأخضر في
ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك. ولهذا لو سقط على الاشجار
لا يجب. ويجب العشرة الاضحية للوقوف وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشيرة
وان كانت خراجية ففيها الخراج. وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك
كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب
والفضة والصفرة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس. وان كان لا ينطبع كالزئبق
والكحل والزنج والياقوت والفيروزج والزربرجد لاشيئ فيه ولا شيء فيما يستخرج من
البحر العنبر واللؤلؤ والسمك. بجل قداره شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة
عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العشر لمن يصرف اليه الزكاة المسلم
اذا وجد في دار معدن ذهب او فضة لاشيئ فيه في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحب ر.ج
فيه الخمس وان وظيفه ر. كانا فهو لصاحب المصلحة في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو
يوسف ر. حو لن وجد. وان وجد في ارض معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابني
حنيفة ر. وذكر في الاصل انه لاشيئ فيه. المسلم اذا اعاد ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ابني
حنيفة ر. العشر على المستعير ان كان للمستعير مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان
ارضه العشرية مزارعة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة ر.ج
يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان
كان البذر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم. وان غصب ^{عشر} ارضا
ودعاها ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة ر.ج وان

لتنقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعه

الجزية تؤخذ من الفقير المعقل في كل سنة اثني عشر درهماً ومن وسط الحال ضعف ذلك أربعة وعشرون. ومن الفائق في الغنى ثمانية وأربعون. وتكملوا في الفقير ^{وسط} الحال والفائق قال بعضهم من لا يملك ما تنقى درهم فهو فقير. ومن يملك ما تنقى درهم العشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف للمال يتناهي فهو فائق في الغنى والمعقل هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء. وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا الذي إذا كان غنياً في بعض السنة فقيراً في البعض قالوا إن كان غنياً في أكثر السنة يؤخذ منه جزية ^{غنية} إلا غنياً وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء. ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال. ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الإمام الذي إذا عمل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة. وإن أذ الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

فصل في أحياء الموات

ذكر في شرب الأصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف ^{صف} ربح أرض الموات إن يفتح الإمام بلدة معنوة ولم يقسم الأراضية بين الغائبين وتركها مهملات أو قسم البعض ولم يقسم البعض فمات ترك ولم يقسم يكون مواتاً. وغنى في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصيح صيحة وسطاً فإنه إن سبلغ صوته يكون من العمران وما وراءه ذلك يكون مواتاً إذا لم يكن مقبرة ولا قضاء لأهل القرية. وعن محمد ^ج يعتبر الصوت من دور القرية لا من الأراضية العائرة. وقال أبو عبد الله المرحوم

رجب يعتبر الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يحمد نفسه هذا
 اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد. فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 لملك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي السعدي عن استاذ المحاكم الامام ج
 انه يجوز للامام ان يدغمها لرجل وياذن له بالاحياء قصير من احيائها.
 وفي رواية هشام عن محمد رجب الاراضي اذا كان لها آثار عمار من مسنة ونحوها
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يحميها ويملكها او ياخذ منها
 ثيابا وقد سألته ابي يوسف المروزي رجب من احيائها. وليس للامام ان
 يخرجها من يده وعليه فيها الخراج. وروى هشام عن محمد رجب في القصور المحرقة
 والنواويس المحرقة اذا رفع الرجل منها التراب والقاعا فارضه قال لا كانت تصول
 او نواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت
 بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان يأخذ منها شيئا لانها
 بمنزلة دورهم فتفسير الاحياء عن محمد رجب احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما
 يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا حضر نهرها وكرها وسقاها يكون احياء
 وان كرها ولم يسق او سقي ولم يكر ب لا يكون احياء. وان حوطها وسقيها بحيث يحصم
 الماء يكون احياء. فاما التجميع لا يكون احياء وصورة التجميع ان يحيط الرجل بالارض
 موات فيحيط عليها خضيرا يحميها فان فعل بها ذلك فهو احياءها. ثلث سنين
 فان لم يحميها بعد ثلث سنين فهو والناس فيه سواة لا يكون له حق بعد ثلث سنين
 ويحرم التعرض لغيره قبل ثلث سنين. وروى ابن شجاع عن ابي يوسف عن لمحيقة
 رجب اذا حضر الموات بئر او ساق اليها الماء او جرى اليها عين ففك احيى. وفي الفتاوى
 انما يملك الموات بالاحياء واحد الاشياء للثلاثة لها ان يبني او يكر ب ولو يجري اليها

الماء ومن أحيى ارضا فيسته بغير إذن الامام لا يملكها في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه
 يملكها وذكر الناطق في ر. القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك. اذا أحيى رجل مواتا
 ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافظا لها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء
 ينظر ان كان ذلك لا يضرب العامة كان له ذلك. وان كان يضرب العامة ليس له
 ذلك ولا الامام ان ياذن له بذلك. وكذلك ليس للامام ان يزيله في النهر العظيم كونه
 او كونه ان كان يضرب العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضرابا
 النهر ولم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها وشقها. وفي نوادر ابن رستم للواله ان
 يعطي من الطريق الجادة احد اليحيى عليه ان كان لا يضرب المسلمين وان كان يضرب ليس له
 ذلك. وليس هذا الا للخليفة. قالوا للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة
 ولو بني في ارض الموات بناء في بعضها او زرع فيها زرع اقليل ان كان ذلك احياء لذلك النقص
 دون غيره الا ان يكون ما عدا اكثر من النصف فيكون احياء الكل في قول ابي يوسف ر. ح
 وقال محمد ر. ح اذا كان الموات في وسطها احيى يكون احياء الكل وان كان الموات في ناحية
 لا يكون احياء لما بقي. شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحتطبها بغير
 اذنه. ولكن اكل ما له ساق كالخشيش والشوك الاجر ونحو ذلك. وان كان ذلك كلاً
 بان لم يكن له ساق فلكل احد ان يأخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد لكنه
 ينسب الى قرية او الى اهلها بان كان فناء لهم فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم انه ملك
 وكذا الزرع والكبريت والثمار في المروج والاوردة ولو كان في ارض رجل ملحمة فاخذ انسان
 من ذلك الماء لاضمان عليه كالمواخذ من ماء حوض انسان. ولو صار الماء ملحاً فلا يسب
 لاحد عليه ومن اخذ كان ضامناً لانه لم يبق ماء بل صار من اجزاء الارض. وكذا النهر اذا
 انشق فجري الماء بطين واجتمع في ارض انسان قدر ذراع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذها

من ذلك الطين وإن اخذ كان ضامنا لأن الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اجزاء ملكه. وفيصيد الاصل اذا جاء السيل بالتقريب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لها الارض وكذا النخل اذا غسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا باضت او افرخت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر و كذا الصيد اذا تكسرت في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراع لا يصير ملكا لصاحب الارض. وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيدا اخر والقاء في دار انسان. وكذا الوصية فسطاها فتعلق بها صيد لا يكون لصاحب الفسطاط. وانما يكون لمن اخذه. والسمك اذا اجتمع في حوض انسان واجتبه بغير احتياله لا يصير ملكا له. وكذا لك ماء قنبر والمطر والتلج اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان لارض ومجبب ارضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة نالت في ارضه كانت النالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقلعها لانها من اجزاء ملكه. ولو ان رجلا احبب ارضا كانت مقسمة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردت عليه لان الارض بالخراب لا ينزل عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الزرع للزادع الا ان مقلد والبذر واجرة الاجراء واشبه ذلك يطيب له ويصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد. كمالو غصب ارضا فزرعها ولو احبب ارضا ميتة باذن الامام وزرعها بماء العشر فباعها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على البائع وان كان الزرع بقل لا فالعشر على المشتري

كتاب الحج
الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشروط بشرائطها وانواعا بشرائط الاداء على الزمان

والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ. ولو
خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاقليم ثم اخرج جاز عن حجة الاسلام. وكذا لو
جاوزه الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واجر من مكة اجزأه عن حجة الاسلام
ولو ركن عليه بمجاوزه الميقات بغير احرام شئى لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل
الاحرام عند المجاوزة. ولو احرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج
لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة
الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام. وكذا لو لم يرجع الميقات بعد الاحتلام
وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام. ولو
لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى فحجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام. ولو بلغ
الصبي فحضر الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا و
يحج عنه. وكذا النص في اذا سلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه ومن شرط
الوجوب المحرية فلا يجب على العبد. ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن
حجة الاسلام اذا عتق. ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم وحج اجزأه عن حجة
الاسلام. ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجوز ذلك عن
حجة الاسلام. بخلاف الصبي لان احرام الصبي لم يكن لازما فيجعل كان لم يكن
ولا كذا لك احرام العبد لانه من اهل الاسلام فلا يعتبر بنجيدته. والفقيه اذا حج
ما شيا ثم ايسر لاج عليه. ومن الشرائط سلامة البدن عن الاعراض والعلل
في قول ابى حنيفة رح فلا يجب على للمقعذ والمعلوج والزمن والاعمى وان ملك الراد
والواحدة. وقال صاحبنا رح سلامة البدن ليس بشرط فندما يجب الاحتجاب
على هؤلاء وان عجزوا باياقتهم وعذرهم لا يجب الاحتجاج والاعمى ذممه

الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا ايلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج
 بالمال عند ايصحفة رح لا يجب وعندنا يجب وان وجد قائدا عند ايصحفة
 لا يجب الحج بنفسه كما ايلزمه الجمعة وعن صاحبيه رح فيه روايتان هما فرقا
 على احدى الروايتين بين الحج والجمعة فقالوا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو
 غالبه فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والريض الذي عجز عن الحج
 اذا مر محلا ان يحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه
 اعادة الحج عندنا. وقال الشافعي رح لا يجب ومن شرائط الاستطاعة وهي ان يملك
 ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشته وثياب مدنه وفروسه وسلاحه ونفقة عياله واولاده
 الصغار مدة ذهابه وايابيه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة محلا وزاملا
 او شق محمل كان عليه الحج. ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الأخر وهو ان يكتري
 رجلا ن بعير او احدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسنا
 ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدار ما لو دفع
 منه الزاد والراحلة لذهابه وايابيه ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه يبقى له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والافلا
 وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا
 ونفقة اولاده وعباله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته
 كان عليه الحج والافلا وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضيعة ما يباع مقدارا ما يكفي
 لزاده وراحلته ولها وسائيا ونفقة عياله واولاده يبقى له من الصعة من ما يبعش بعله
 ما يعبر من عليه الحج والافلا وان كان خراثا اكرا فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

زاهبا وجائبا ونفقة عياله واولاده من خروجه الى جوعه ويبقى له آلات المحرأتين
 من البقر ويحوز لك كان عليه الحج والاقلا هذا اذا كان افاقيا فان كان مكي او كان
 ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان افاقيا
 فقيرا او تبرع ولد بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي
 رح. وان كان المتبرع اجنبيا له فيه قولان وقيل في الاجنبى عندنا لا يثبت الاستطاعة
 نولا واحدا وله في الولد قولان ومن الترتيب لمن الطريق حتى قال ابو القاسم الصغار رح
 لا ارى الحج فرضا من عشرين سنة حين خرجت القرامطة وهكذا قال ابو بكر ^{سكان} الا
 رح في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل انما كان ذلك لان الحاج لا يتوصل الى الحج
 بالرشوة للقرامطة وغيره فيكون الطاعة سببا للمعصية والطاعة اذا صارت سببا
 للمعصية ترتفع اطاعة. وقيل الفقيه ابو الليث رح ان كان الغالب في الطريق السلا ^{مة}
 يفترض الحج وان كان الغالب هو الخوف والقطع لا يفترض. ولو كان بينه وبين مكة
 بحر فهو كخوف الطريق والسيحون والجيحون والدجلة والفرات انهار وليست بها
 ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت او عجوزة
 الا بمحرم وهو الزوج او من لا يجوز نكاحها له على التابيد لرحم او رضاع او صهرية ويكون
 ما مونا عاقلا بالغ احر كان او عبدا كافرا كان او مسلما. وعند الشافعي رح يجوز لها
 المسافرة بغير محرم في رعية لها فيها نساء ثقات ويحب عليها النفقة والراحلة في ما ^{لها}
 للمحرم لم يجزها. وعند وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها
 وفي النافلة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يحرم عليها ان تزوج للحج كما
 لا يحرم على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق
 او الموت وكذا لو وجب العدة في الطريق في مصر مر الامصار بينهما وبين مكة مسيرة

سفر لا يخرج من ذلك المصرا المتنقض عليها. ومن له ذر لا يسكنها أو ياب
لا يلبسها كان عليه ان يبيع، يحج بنمها ان كان بثمنها وفاء بالحج لانه فاضل عن
حاجته ولو كان له من الزكاة بضعة لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج. وتكلموا في ان
سلامة البدن في قول اي بحقيقة رج وامن الطريق ووجود المحرم للمرأة من شرائط
الوجوب او من شرائط الاداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب اذا مات
قبل الحج لا يلزمه الاجاج بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الاداء يلزمه
الاجاج بالمال اذا مات قبل الحج. واذا استجمعت الشرائط يجب الحج واختلفوا
انه يجب مضيقا وموسعا في قول ابي يوسف رج واصبح الرواية ~~بضعية~~
رج يجب على الفور حتى لا يساح له التأخير بعد الامكان الى العام التالي وان اخرج كان
اثما وعلى قول محمد رج يجب موسعا. وقد ذكرنا ههنا الخلاف في الزكوة والتلذذ
الطلق. وعن محمد رج من عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان
يستغرض الساعة فيحج وان كان لا يقدر على قضاء الدين. وان مات قبل ان
يقض دينه قال ارجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون اثما اذا كان من نيته قضاء
الدين اذا قدر الا فاقى ومن كان خارج البيقات اذا قصد مكة للحجة او عمرة او
حاجة اخرى لا يجاوز البيقات المحرما والواقيت خمسة. لاهل المدينة والحليفة
ولاهل الشام حجة. ولاهل النجد قرن. ولاهل اليمن يلزم. ولاهل العراق ثا
عشر مقيقات المكروه من كان دخل البيقات الحج المحرم وللعمره الحجة يخرج الى المحل فيحرم العمرة
على التنعيم بغرب مسجد عائشة رض. والافضل للافاقة ان يحرم من ديرة اهله
وبكاهن من يحرم بالحج قبل اشهر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
١٠. احرم بطول فربما يقع في المحرم ولهذا قالوا يكره ان يحرم من ديرة اهله اذا كان

بين منزله وبين مكنة مسافة بعيدة. وأن أحرأ قبل أشهر الحج صح أحرمه عند تأخرا
 للشافعي رحمه. وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل وينزع الخيط
 والخف ويلبس ثوبين إذا راء وروء جليدين أو غسيلين والجديد أفضل ^{شافعي} ^{في}
 ويقلم أظفاره ويدهن بآء من شاة مطيبا كان أو غير مطيب. وأجمعوا على أنه يجوز
 التطيب قبل الأحرأ بما لا يبقى عينه بعد الأحرأ وإن بقيت رائحته وكذا التطيب
 بما يبقى عينه بعد الأحرأ كالمسك والغالية عند الأكره في الروايات الظاهرة ثم
 يصل ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبس في
 دبر الصلوة أو بعد ما استوت راحته والتلبية في دبر الصلوة عندنا أفضل وصورة
 التلبية أن يقول ليك اللهم ليك لأشريك لك ليك أن الحمد والمنة لك والملك
 لك لأشريك لك. وأن شاء قال أن الحمد لك بالنصب وأن شاء بالكسر وعند محمد رحمه
 الكسر أفضل وهو اختيار الكسائي رحمه لأن فيه تكثير الشاة وكما يجوز التلبية بالعربية
 يجوز بالفارسية والعربية أفضل. ولو قال اللهم ولم يزد عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل رحمه هو على الاختلاف الذي ذكرناه في الشروع في الصلوة من قال يصير
 شاعرا في الصلوة يقول يصير به محمدا. وعلى قول من قال لا يصير به شاعرا في الصلوة لا
 محمدا ولا يصير محمدا عندنا بوجود النية ما لم يضم إليها التلبية أو سوق الهدى. ولو
 لم ينو لا يصير محمدا في الروايات الظاهرة. ويكثر المحرم التلبية في أدار الصلوات
 والأسماء وكلما التي ركباننا أو علا شرا أو عبطوا بها يرفع صوته بالتلبية. ويتقوى ^{محظوظ}
 أحرأه وهي الرفث والفسوق والجذل والجماع وتعرض الصيد بآء أو إشارته أو لالة
 أو إعاقة. ولا يلبس مخيطا قبله أو قيصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة. ووجه الأحرأ
 يقطع الخف أسفل من الكعبين. ولا يلبس مصبوغا بعصفر أو زعفران إلا أن يكون ^{شافعي} ^{بكرن}

لا ينقض أي لا يجعل منها راحة العصفرة والزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عندنا
ولا يأخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس الخيط وهو اللبس المتأد حق لو أتى بلبس
أو بالسر أو بلبس أو وضع القباء على كتفيه وأدخل منكبيه ولا يدخل يده بأأس به
ولا شد طيلسانها الزوايا كالحلال لا يمشيه الخيط ولا بأس بأن يستقل بالفسطاط ولا يحكم رأسه
ولا ينزل الثفت عن نفسه ولا يقتل القمل وإذا لمك رأسه يحكم برفق حتى الحسن عن أبي حنيفة ربح
أنه يحكم بطن الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يثقل شعره. وإن سقط
في الوضوء ثلث شعرات من تحيته يلزمه الصلوة بكف من طلع ولا يغسل رأسه
وتحيته بالخيط لأنه يقتل الهوام وينزل الثفت. فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة ربح
ومن أبي يوسف الحناطيب. وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة فإن
فعل كان عليها الدم. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح أنما يجب الدم على المرأة
بتقبيل الزوج إذا وجدت ما يتجدد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة. ولا بأس
للرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره. وتلبس الحلي والخف وتكشف
وجهها. ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمي وإن أرخت شيئا على وجهها تجاف وجهها
لأنه بأس به ودلت المسئلة على أنها لا تكشف وجهها على الأجانب من غير ضرورة. ولو
حمل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لأبسا. وإن كان لا يلبسه الناس كالأشياء
ونحوها لا يكون لأبسا. ولا يمس طيبا بين وإن كان لا يقصد به التطيب. ويكره للمحرم شتم
لوعمران والثمار الطيبة. ولا شيء عليه في ذلك. ولا بأس بأن يكتحل بكحل ليس فيه
طيب وإن اكتحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة ربح ولا بأس
بأن يشد الهيمان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوريين ولا يكره لبس الخرد
إذا لم يكن مخيطا. وعن أبي يوسف ربح لا يغيب المحرم أن سوسل ثوبا مصبوغا بالزعفران

ولا ينابها عليه. ولو أدهن بسمن الجشتم لاشئ عليه. ولو نظيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح صدقة ولو دأوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قلد طبخ وتغير وأكله لاشئ عليه إن لم يطبخ وريحه نوجد منه بكرة ذلك ولا شئ فيه. ولو جعل الزعفران في الملح فإن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة وإن كان الملح غالباً لأكفارة عليه. ولو دخل بيتاً قلد البحر فيه واتصل بشئ به شئ من ذلك لاشئ عليه. ولو قسم ريحا تطيب به قبل الأحرام لأبأس به ولو نظيب المريض المتداوى فعليه ما في الكفارات سواء ولا أبأس للمريض أن يحتجم ويفتصد أو يجر الكسر أو يختن لأن ذلك ليس من محظورات الأحرام. وكذا الواغسل أو دخل الحمام وإن خضب رأسه بالوسعة عن أبي حنيفة ربح إن غلبه الدم ولو ليس بطيب.

فصل فيما يجب الكفارة والصدقة على الحاج

منها خمسة الميقات بعير لحرام الأفاقي إذا جاوز الميقات بعير أحرام حتى يرجع إلى الميقات ولبي جاز حجه ويسقط عنه الدم الذي كان واجبا عليه بمجاورة الميقات بغير أحرام عندنا وإن لم يرجع إلى الميقات حتى أحرم بحجة أو عمرة ثم رجع إلى الميقات ولبي إن كان ذلك قبل أن يطوف بالببيت جاز حجه ويسقط عنه دم المجاورة وإن رجع إلى الميقات ولم يلب عند الميقات وحج بلك الأحرام جاز حجه ولا يسقط عنه دم المجاورة في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح جاز حجه ولا يسقط عنه دم المجاورة إذا رجع إلى الميقات محملاً إلى عند الميقات أو لم يلب. وأجوز الأفاقي الميقات بغير أحرام ثم وطاف بالببيت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان

واجبا المجاوزة رجع الى الميقات اولم يرجع ولو جاوز الأفاق في الميقات بغير اهرام و
 لم يقصد حجة أو عمرة ودخل مكة بغير اهرام كان عليه حجة أو عمرة والمكي ومن كان
 منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير اهرام شيئا. ولو دخل الأفاق في مكة بغير
 اهرام فرجع الى الميقات في ذلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه دم ماله كان حيا
 بالمجاوزة ودخول مكة بغير اهرام عندنا. وأن لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج
 الى الميقات في السنة الثانية واحرم بحجة الاسلام رجع بحجته حجة الاسلام ولا يسقط
 عنه الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول

فضل بما يجب على المحرم بارتكاب المحظور

وذلك انواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم
 ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع المحرم
 قبل الوقوف بعرفة ففسد حججه ويلزمه الدم يكون فيها الشاة جامعها ناسيا او عا
 عندنا وقال الشافعي رحمه الله ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتزلة اياه باع قبل
 انطواف ففسد اهرامه. واذا فسد حججه بالجماع يرضى في الحجة الفاسدة ويقضى
 فيها ما يفعل في الجائزة ويحتمل عما يحتمل في الجائزة فان جامعها مرة اخرى في
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه
 دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة واليه يوسف رجع ولو توى بالجماع الثاني رفض
 الحجة الفاسدة ويلزمه بالجماع الثاني شيئا. ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة
 لا يفسد حججه وعليه جزو جامع ناسيا او عامدا او الوطئ في الدبر بمنزلة الوطئ في
 الفرج في قول ابي يوسف ومحمد واحمدى الرايتين عن ابي حنيفة رجع وفي رواية عنه الوطئ
 في الدبر لا يفسد الحج. واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجرا

ليُنزلَ لاشئ عليه بأن جامع الحاج او المعتمر فيجادون الفرج وامنزل او لم ينزل
لا يفسد احرامه ولا جهر عليه مشاة المرأة في الجماع بمنزلة الجبل وكذا اذا جوعت
نائمة او مكرهه او جامعها صبي او مجنون

فصل فيما يجب بلبس الخيط واذالة النتف

اذا لبس المحرم ثوبا منخبطا يوما كان عليه الدم وان كان اقل من يوم كان عليه الصدقة
نصف صاع من بروجن ابي يوسف رج انه اذا لبس لاكثر من يوم كان عليه دم وعن
محمد رج اذا لبس يوما الاساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وان باشر ما فيه
الدم بعد ربان اضطر الى تغطية الرأس مخوف الحلاله من البرد او المرض او لبس
السلاح لاجل المقاتلة كان عليه ما نص الله تعالى عليه في كتابه ففدية من صيام
او صدقة او نسك اراد بالنسك المشاة وبالصيام صيام ثلاثة ايام وبالاطعام
اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. ولو طيب المحرم بعض الشارب
او بعض اليكبل عليه صدقة ولو طيب عضو كاملا كالراس والساق والفخذ عليه
دم. وفي النواذر اذا تطيب مقدار ربيع الرأس كان عليه الدم وفي اقل من ذلك عليه
الصدقة. ولو نقص كل الاظافر او اظافر يد واحدة او رجل واحدة عليه الدم
ولو نقص اقل من يد فعليه الصدقة عندنا الكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة
الأخر وهو قول صاحبه رج. ولو نقص خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه
الصدقة. وقال محمد رج عليه الدم ولو انكس ظفر المحرم وصار بحال لا ينبت فاخذ
لاشئ عليه ولو قلم اظافر يد واحدة في مجلس واحد واطافر من يد اخرى في مجلس
آخر كان عليه كفارتان في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج. وقال محمد رج عليه كفارة
واحدة ما لم يكفر الاول وكذا اذا جامعها في مجلسين. ولو قلم اظافر اليدين ولو

في مجلس واحد كان عليه فناء واحد ولا يحلق المحرم رأسه فان حلق كان عليه الدم
 حلق في الحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رجع وقال ابو يوسف رجع في غير الحرم لا شيء
 عليه ولو حلق موضع الحجامه كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رجع كما في حلق الرقبة وقالوا
 في حلق موضع الحجامه عليه الصلوة ولو أخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصلوة
 ولو حلق الحلال رأس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك
 على الحالق واذا لبس الخيط قبل الا حرام ثم احرى ولم يترع فهو بمنزلة ما لو لبس بعد الا حرام
 ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة ولو غطى المحرم رأسه كان عليه الصلوة
 ولا بأس للمحرم ان يغطي اذنيه او من تحبته ما دون الذنن ولا يمسك على انقبض ثوب
 ولا بأس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضيه وحلق المحبة تنفعها
 دم حلقها هو او غيره كما في حلق الرأس وفي حلق المعانة دم ان كان الشعر كثيرا ارضه الا بطن
 كان كثير الشعر يعبر به الريع لوجوب الدم والا فأكثروا ننتع من رأسه او من انفه
 او كسبه شعرات فبكل سرعة كف من طعام ولو غطى رجل وجه المحرم وهو قائم كان عليه
 الدم وان أخذ المحرم من ساربه يطعم مسكينا ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب
 فان كان من رأه سماء اشنا ما كان عليه الصلوة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم
 والصلوة في كل موضع نصف صاع الا في الجراد والقمل على ما يذكر والمحرم اذا قلم اظافير
 عمره بصرم كما لو حلق رأسه وعن محمد رجع انه لا يضمن في قلم الاظافير

فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

يحرم على المحرم صيد البر وهو الممنوع الوحش باصل الخلقة اما الابل والبقر اذا اند
 وتوحش فليس بصيد، وصيد البر ما كان مشوا وتوالده والبحر، وصيد البحر ما
 كان على العكس والنفذع لبس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب

والعقرب والحداثة والغراب والوال المستثنى هو الغراب الأبقع وما يأكل الجيف. وأما ما يأكل
الزئبق فهو صيد ولا شيء في الحية والغارة والزنبور والفحل والسطان والذباب والبق ^{المعوض}
والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف ربح الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي
العقور روايتان والظاهر أنه من الصيد لأن الفواسق وفي السنور الوحش عن أبي حنيفة
رب ربابتان ولا شيء في الدجاج والبطة الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد
الحمام المسرول صيد. وفي المصونة روايتان. والباشق والصقر والبازي صيد معلما
كان أو لم يكن في قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في الهدم
لأرض كالقنفذ والخنفساء ويجب الجزاء في الضب واليربوع وابن عرس وكذا في
الغزل والقرد والخنزير وقال زفر بن زفر في القرد والخنزير لا يجب الجزاء وفي المجراد تمر. وفي
القملة الواحدة صدقة تطعم ماشاء وفي القملتين أو ثلث كف من الخنطة. وفي العث نصف
صاع. وكما لا يقتل القمل لا يد منها الخيرة ليقول فان فعل ذلك فممن وكذا لو أشار إلى
القمل أو القمل يورده الشمس ليهلك أو غسل ثوبه ليهلك. ولو ألقى ثوبه في الشمس لاهلك
القمل يهلك القمل لا شيء عليه وإن ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه. إذا كسر المحرم
بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته إن لم يكن البيض مذرة وإن خرج منها فرخ ميتة كان
عليه قيمته حيا وكذا لو كان ضرب بطن ظبي فطرح جبيناً ميتة أو مات الظبي كان عليه
ضمانها. ولو قتل ظبيا حاملا يفرض قيمته حاملا. ولو عطب الظبي بفسطاط محرم أو
المحرم حطيرة الماء فوقع فيها صيد ولو فرغ الصيد من المحرم ما تستند فهلك لا شيء على المحرم
ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهما جزاء كامل ويحبل بالحرث كل لحم صيد
قتله حلال وإن كان فيها صنع المحرم لا يحل. ولو اشتري المحرم من محرم صيد فمات

عند الثانی یضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرِمَ وفيه قفصة صید
لا یجب علیه ارساله ولو قلع المحرم سنن صید او تنف ریشة فعد لا شئ علیه
في قول ابی حنیفة ریح المحرم اذا ذبح صید لا یوکل ولو اضطر انسان في اكل ميتة
وصید ذبحه بمحرم يتناول ایها شاء وما یضمن المحرم بحجة او عثرة بارتكاب محظور
كان علی القارن ضعفه لانه جفی علی احرامین وخیراء الصید عند ابی حنیفة ^{سف} والایو
ریح قيمة الصید یقومه الحكماء في الموضع الذي قتل ان كان یباع في ذلك المكان
وان كان لا یباع في ذلك المكان یعتبر قیمته في اقرب المواضع الذي یباع فيه الى
الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة یاخیار ان شاء اشتري بها هدا
ویلح بمكة وان شاء اشتري بتلك القيمة طعاما یصدق به علی المساکین علی
كل مسکین نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصید انه لم یوجد
بها من الطعام ثم یصوم لكل نصف صاع من بر یوما وقال محمد والشافعی ریح ان كان
الصید مما لا مثل له من النعم اخیار فيه الى الحكمین اذا حکما علی القاتل بشئ من
هذه الاشياء یتعین علیه ذلك ^{سف} فی المثل من النعم لاخیار فيه للحکمین. ویجب علی
القاتل مثل المقتول في النعامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والطیخ شاة
وفي الارنب عناق وفي الیربوع جفرة ولا یجوز في خیراء الصید صغار النعم الا
علی وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا او عنقا لا یجوز الجمل والعناق
في الهدی وانما یجوز اذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن
او الثنی من غیره واذا قتل المحرم سباعا من سباع الوحش والطیر كان علیه
قیمته لا یجوز سربه دعا وقال زفر رحمه الله یجب علیه قیمته باللغة ما
بلغت کأنو كان للمقتول ثمن او کالحمد وانما نقول ان الضمان انما یوجب بسبب المراقبة

لأن سبب إفساد اللحم فلا يلزمه الأدم بخلاف المأكول لأن ثمنا ضد اللحم فيجب عليه
قيمة بألفه ما بلغت وفي الصيد المملوك يجب قيمته بالذو ما بلغت لأن ذلك
ضمنان الملك فيجب قيمته بألفه ما بلغت بخلاف الجراء

فصل في كيفية أداء الحج

الحج بأصح إذا أتى محطورات أحراره وقدم مكة فدخلها ليلا أو نهارا أو بغير
المستحب أن يدخلها نهارا. وقال بعض الناس يكبر ودخوله ليلا وإذا دخل
المسجد الحرام وشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبذل أبجر فيستقبله
ويكبر رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلها ويستلم الحجر. وتفسير ذلك أن يصح
كفيه على الحجر ويقبل الحجر أن استطاع من غير أن يؤذي أحد من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل ذلك. والحكمة في قبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه قال لما أخذ الله الميثاق على
آدم من ذريته كتب ذلك كتابا فجعل في جوف الحجر فيجيئ يوم القيمة ويتهدد لمن استلمه
وأن لا يسطع إسلام الحجر من غير أن يؤذي أحد من الاستئذنه لكن يستقبل الحجر ويتبرك بكفيه نحو
الحجر ويكبر ويهمل. يحمد الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأتى
عن يمين الحجر يطوف بالبيت طواف التلبية يطوف سبعة أشواط وراء الحطيم من الحجر إلى
الحجر شوطا يرمي في الثالثة الأولى يعني بهن كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة
يمشي على هيئته في الأربع. ولذا في كل طواف بعده سعي فانه يرمي فيه وكلما ركب
في الطواف يستلمه أن استطاع من غير أن يؤذي أحد وأن لم يستطع يستقبل الحجر
ويكبر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول أبي حنيفة رخص وليس بواجب
ثم يصل بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر له من المسجد. وأن
في غير المسجد جاز. وركعتا الطواف عندنا واجبة ولذا فرغ من الصلاة يعود

لا الحجري يستلزم ان استطاع وان استطع يستقبل الحجر ويكبر ويهلل وهذا الاستلام
 لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزمه الدم وعند
 الشافعي ركن وصفة السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم
 يكبر ثلاثا ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره يرفع بها صوته ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعيا فاقطع
 خرج من بطن الوادي يمشي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد لها يستقبل
 الكعبة ويكبر ويهلل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط
 من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء رجع خلافا
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما
 الى يوم التروية لا يحل له شيء من المحظورات فما لم بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
 كل طواف سبعة اشواط ثم يرجع مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر
 وطلوع الشمس ويبت بمنا ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنا لا بأس به ولو بات
 بمكة وخرج منها يوم عرفة العرفات كان محالفا للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت
 الشمس من يوم عرفة يتوضأ او يغتسل واغتسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقوم ثم يقيم العصر

بعد الظهر وان فاتته الجماعة فصل كل صلوة في وقتها في قول اي خيفة ربح ولا يجمع بين الصلوتين
 في وقت الظهر خلافا لصاحب ربح ولو صل الظهر وغيره من الحج ثم احرم بالحج معه روايتان عن اي خيفة
 ربح فرداية لا يجوز اداء العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرما عند الظهر والعصر جميعا وفي
 رواية يجوز اداء العصر في وقت الظهر اذا كان محرما عند اداء العصر وهو قولهما. وعليه هذا فلا
 ينبغي ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر محرما
 بالحج عند اداء العصر لا يجوز له ان يجمع لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلوتين
 فكان وجوده كعدمه. ولو صل الظهر وحده لا يصل العصر مع الامام في وقت الظهر عند
 اي خيفة ربح خلافا للزجاج. ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما اماما كان او
 مأموما فان تطوع اعادة الاذان لاجل العصر في قول اي خيفة ربح يوسف ربح وقال محمد ربح
 لا يصل. واذا فرغ الامام من الصلوة راح الى الموقف والناس معه فان تحلف واحد نحو
 لباس به ويقف في اي موضع شاء. والافضل لغير الامام ان يقف عند الامام والا فضل
 للامام ان يقف راکباً وان وقف قائماً او جالساً جاز ويكبر ويهمل ويدعو الله تعالى
 لحاجته. ووقف الوقوف من حين نزول الشمس من يوم عرفة الم طلوع الفجر من يوم النحر
 بقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة بليل
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت يبقى الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد
 ادرك الحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مديكاً الا اذا اشتبه على الناس لال
 ذى الحجة اكلوا ذا القعدة ثلثين يوماً ثم شين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم
 النحر جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز كما الوقتين ان يومهم كان يوم التزينة
 وعرفت كلها موقف الا بطن عرفة. واذا وقف بمحمد الله عز وجل ويكبر ويهمل و
 يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى ان رسول الله

عليه وسلم كان يفعل كذا نسب را فعايد يه كالمستطعم المسكين. والذ كوالذي
 جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى عن عمرو بن عبد الله عن أبيه
 صلى الله عليه وسلم عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم انشر
 ما دعوه في هذا اليوم ودعا الانبياء قبلي عليهم السلام لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والاكرام ^{من} لا اله الا الله
 على كل شيء قدير. وعن علي رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد
 قوله انك على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم
 اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني اعوذ بك من وساوس النفس وروشتها
 الامور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم عرفة افاض الامام والناس معه
 على منبثهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فاذا اتوا
 ينزلون بها والنزل بغرب الجبل الذي يقال له قرح افضل ثم يصلي الامام بالناس
 المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي احد قول الشافعي رحمه باذان
 واقامة. ولا يتطوع بين الفرضين كما لا يتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فاذا
 انفجر الصبح ثم يصلي الفجر بغلس ثم يقف بحمد الله تعالى ويثنى عليه ويلبي ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حاجته. الوقوف بمزدلفة واجب
 عند العامة ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان بعد رفق قال مالك رحمه هو ركن كالوقوف
 بعرفة. والمزدلفة كلها موقوف الابطن محسرة والمستحب هو الوقوف عند جبل
 قرح. ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانها وقت
 الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء موقت. وعن ابي يوسف
 رحمه الله كان يقول اللهم هذا جمع اسألك ان ترزقني جوامع الخير كله فانه

لا يطمع ذلك غيرك اللهم رب الشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام
 من الخيرات العظام اسألك ان تبلغ روح محمد من افضل السلام اللهم انت خير مطلق
 وخير مغوب لك في كل وقت جائئة اسألك ان تجعل حائز في هذا اليوم وان تقبل نوبتي
 وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي العدي امرى واجعل التقوى من الدنيا هي ثم بمنى
 على هنية قبل طلوع الشمس الى منافذ الدنيا بآخرة العقبة فيرميها من بطن الوادي ^{السمي}
 حصية مثل حصي الخذف لا يكون اطول من النواة ويستعمل في الرمي جرة العقبة يجعل لنا
 عي يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موقع حصية لا يجوز الرمي بكل ما كان من
 اجزاء الارض عند ناك الحجر والمدن وكيفية الرمي ان يضع اهمامه على وسط سبباته ويضع
 الحصاة على راس ايهامه فيرميها كذا لك ويكبر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله اكبر رغما للسلطان وعزوة ويقطع للثبته عند
 اول حصاة يرمى بها ان تصبح من الرواية ولا يرمى بذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف راجح الافضل ان يكون هذا الرمي راكبا او مسوا
 ماتيا وقل ابو حنيفة ومحمد راجح الرمي كله راكبا افضل ولا يفت بعد هذا الرمي حى
 يانه منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يخف بعد الرمي ولم يكر
 الذبح بعد هذا الرمي قبل الخلق لانه مفرد لا يلزمه الذبح ولا اضحية عليه لانه
 مسافر فاما القارن والمتنع مذبحان بعد الرمي قبل الخلق فيرسل خلق او يفصح
 لانجاء وان الخروج عن الاحرام والخروج تمام يكون بالخلق او بالقصر والخلق افضل
 لانه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير ان يقطع من رؤس الشعر قل
 انملة ولا خلق على النساء واذا قصر رجل له كل شيء الا النساء لم يطف باللبس
 وروى ذلك عن عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله

يحل له الطيب وإن كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطيب دأع إلى الجماع
وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالآثر ثم يطوف بالبيت في
يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك
لأن طواف الزيارة عندنا موقت بيوم النحر ويومين بعده والطواف في أول الوقت
أفضل اعتبارا بالاضحية فاذا أخر عن وقته قضاؤه كان عليه الدم في قول
ابن خزيمة وج وقال صاحباه رج لا يلزمه الدم. ويطوف بالبيت سبعة
اشواط ورأى الحليم ويصل بعد الطواف ركعتين فيحل له النساء وهذا
الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر ولا يرمل في
هذا الطواف ولا يسعى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب
الأمر وقد سعى قبل طواف الزيارة فإن لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى
في هذا الطواف ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع إلى مناه. ولا يبسيت بمكة لما روي
عن جابر رضي أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فيقيم بمنى
فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرمى الجمار الثلاثة يبدأ بالذي يلي
مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي الخذف ويقف حيث يقف
الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويلتفت عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتى
جمرته وسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل ما فعل
في الأول. ثم يرمي رءاه بماذا يدع بعد الرمي الأول والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع
رحم أنه يقول اللهم اجعل لي جابروا وذنباً مغفورا. وعن أبي يوسف رح أنه يقول
اللهم اليك افضت ومن عذابك استغفقت واليك رغبته ومنك رجيت فتقبل

نفسك وارحم تضرعي فاقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري واعطيني سؤالي ثم ما لي
 جرة العقبة فيري من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل حصة ولا يقوم بعد هذا المشرك
 فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من الفجري الجوار الثلثة كذلك حتى تزول الشمس
 ترينفران احب في يوم من ذلك وليسقط عذابي الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل
 في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر
 لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يري بعد الزوال لذلك فيكون جملة سبعين حصة
 سبعة في اليوم الاضحية ثم بعد ذلك في كل يوم احد او عشرين في ثلثة ايام وان نفر قبل
 طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في رواية وان قام حتى طلع الفجر من اليوم
 الرابع ويلزمه الرمي فيري قبل الزوال جاز في قول ابى حنيفة رجع ولا يجوز في قول ابى يوسف
 ومحمد والشافعي رجع ويبسبب هذا الليالي بنحو ولا يبسبب بمكة لتباعد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ويكره ان يتقدم الانسان ثقله الى مكة حتى يري الجمار لان ذلك
 يسفل قلبه فلا يري الجمار على وجهها ثم ياتي الابطح فيترك به ساعة هكذا فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع ابطح ومحسباً وخيفاً ثم يطوف
 بالبيت سبعة اشواط طول الصد ولا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف حواف
 الصد ووطواف الوداع ووطواف الافاضة ووطواف آخر العهد بالبيت فاذا
 طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعا اهل مكة ويسقط بعد ركعتين
 وصلي ركعتين ثم حجه وروى الحسن عن ابى حنيفة ربه انه اذا صلى بعد طواف الصلوة
 ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على راسه ثم ياتي الملتزم ويكبر و
 يهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحجته
 ويضع خذ على حائط الكعبة ويتشبت باسئارا انكعبة هكذا روى اصحابنا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك. وقول الرمي
بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابى حنيفة رح فان اخرج الى
الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الدم في قول
ابى حنيفة رح. ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشرقي حتى
تزول الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام التشرقي محذور
الرمي قبل الزول في قول ابى حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يجوز. وان لم يرم الجمار كان
عليه الدم لثراء الواجب. الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السبع
بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق او التقصير وطواف الصدد
على الاماني. واول وقت طواف الزيارة عند ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر واخر وقته
في رواية البسوط ايام النحر فان اخرج عنها لا شيء عليه عند ابي يوسف ومحمد رح
وقال ابو حنيفة رح عليه الدم والطواف بالبيت ما شيا افضل. ولو طاف طواف
الزيارة محل ثا اوجبنا خرج عن احرامه محل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد
حجه لانه لو طاف محلا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة. وان طاف
اكثر الطواف بان طاف ربعة اشواط كذلك فهو كالوطاف كل الطواف فان عاد الطواف
بعد ايام النحر لا يسقط عنه الدم في قول ابى حنيفة رح وقال صاحباه بسقط. وان طاف
بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رح انه يلزمه الصدقة. وقال بعض مشايخ
العرف رح يلزمه الدم وان طاف للصدرة على غير وضوء ذكر في النوادر عن ابى حنيفة
رح انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دما وعلى قولهما عليه
الصدقة. ولو طاف للزيارة مكشوف العورة بقدر ما صبح الصلوة جاز فعلته ولو
طاف على ثوبه بخاسة اكثر من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن اجتاز معرفات

وهو نائم أو غشي عليه أجر له عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاهل
 عنه أصحابه جازية قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح لا يجوز ولو امر أصحابه قبل النوم
 أو الخلاء أن يحرموا عنه إذا نائم أو غشي عليه فاحرموا عنه جازية قولهم حتى لو أفاق
 أو استيقظ من منامه فإنه بافعال الحج جاز. ولو أحرم بالحج ثم اغشي عليه وطافوا به في
 البيت على غير ما وقفوه بعزات وعزدة لفقه وضعوا الأجر في ذلك وهو إجماع وسواء به
 بين الصفا والمروة جاز وعن محمد ربح في الحرم إذا غشي عليه ييم إذا طيف به تشبيها
 بالمتوضين. وعنه أيضا لو رمي عنه الحج ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز أو الأفضل أن
 يرمي بالحجارة بيد ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به. وكذا الوقوف
 بعرفة إذا حج الرجل بأهله وذلك الصغير والواحد من الصغيرين كان اقربا إليه حتى لو
 والد وإن يحرم عنه الوالد دون الأخ. إذا لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف الصدر
 هذه المسئلة على وجه أن طاف أحدهما جبا أو محذوف أو غيره أو وجه أن طاف طواف
 الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فإن طاف كلاهما جبا ورجع إلى أهله كان عليه
 بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر. ولو طاف كلاهما على غير وضوء فعليه لطواف
 الزيارة دم ولو طواف الصدر صدقة في عملة الروايات وفي بعض الروايات دم والأول
 أصح. وإن طاف للزيارة جبا وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر وطواف الزيارة
 وعليه دم لترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة ربح. وإن طاف طواف الزيارة
 على غير وضوء وطاف للصدر جبا فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر
 وإن ترك أحد الطوافين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبدا
 وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم
 في قول أبي حنيفة ربح ولا يبقى عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير وقت والثاني إذا ترك

طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك
طواف الصدر دم وإن ترك طواف الصدر خاصة فعليه لترك دم وإن ترك من طواف
الزيارة أكثره بان طاف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر ركعت الأربعة الأشواط من
طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة مع دم لترك أربعة اشواط
من طواف الصدقة قولهم وإن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتأخير
وصدقة لترك الثلث من طواف الصدر وإن ترك من طواف الصدر أربعة اشواط كإليه
دم لأن ترك الأكثر ترك الكل وإن ترك الأقل كان عليه صدقة وإن ترك من كل واحد منهما
أربعة اشواط صار الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة
دم ولترك طواف الصدر دم وإن طاف لكل واحد منهما أربعة اشواط فإن نقصان
طواف الزيارة يجب بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة
وإن طاف للزيارة أربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز بحجته عندنا وعليه شأنان شاة
لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويعتبر بهما في بيان في العام
الناهية بمنى وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وإن فواه تطوعا أو من غيره مثله المحرم بحجة
أو مدحه وطاف به تطوعا كان للقدم وإن كان محرما بعمرة فطوفه للعمرة وإن كان ظرنا
طواحه ولا يكون للعمرة ثم الحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وإن لم يولد لك
من الية ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للفرج أو هاربا من العدو ولا يعتبر طوفه بجلا
الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفا وإن لم ينو ولو طاف ثلث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات
تكملة سبعة اشواط وصل بعد ذلك لكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الأوقات التي يكره
فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند المغرب يجوز الطواف
ولا صل في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة إذا حاضت في الحج إن حاضت

قبل ان يحرم وانتهت الميقات فانها تغتسل وتحرم واذا قدمت مكة وهي حائضه منحيها
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك
ولا تحلق لكنهما تنصرف. وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لهما ان
تصرف حتى تطهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأيت البيت وطافت جازلهما ان
تصرف وليس عليه طواف الصلوة

فصل في العمرة

العمرة عند ناسنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها
العمرة اخير القارن يوم عرفة ويوم الفطر واما الفشريق وعن ابي يوسف رجع اذا حرم العمرة
يوم عرفة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندئذ ويجتنب المحرم بالعمرة
ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة
ما يفعله الحاج. واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما
استلم الحجاج في اصح الروايات. وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت. وواجبهما
شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق ولبس عليه ما سوى ذلك من ردى البحار
والوقوف بعرفة وطواف التيممة والصدرة والبيتوتة بمعنى المزدلفة للمحرم بالعمرة اذا
احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرته يكون قارنا. وكذا لو احرم بعد ما طاف لما شوطا
او شوطين او ثلثا وان احرم بعد ما طاف لما اربعة اشواط كان متمتعاً رجل لم يجزئ
بقبله العمرة او لم يجزئ بعمرة ونوى بقبله الحج او لم يجزئ بهما جميعاً ونوى احدهما او لم يجزئ باحدهما
ويؤى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة رجع ان العبرة لما نوى

فصل في القارن

المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع. اما المفرد بالحج والعمرة فقد

ذكرنا وما القارن فالقارن من جميع الحج والعمرة في الاحرام يقول لبيك لعمرة وحجة
اذا اراد الرجل القران يتأهب للاحرام كما يتأهب للمفرد يتوضأ او يغتسل ويصلي ركعتين
ويقول بعد السلام اللهم ايا ريد العمرة والحج ثم يلبس يقول لبيك لعمرة وحجة معاقده محمد
رح العمرة الذي ذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة ثم
يبدأ بالحج بافضل العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لمرته سبعة اشواط كما يطوف المفرد
ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق راسه ولا يحل بل يخرج الاعراف ويقف ثم يطوف
بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سعيين
احدهما للعمرة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المفرد بالحج فاذا رمى جمرة العقبة يوم النحر
يذبح دم القران وهذا الدم نسك من المناسك بنوقت بايام النحر ويباح له ان يتناول
منه عند ما يحوز فيه الشاة والاشتر الشاة في البقرة افضل من الشاة والحزور افضل من البقرة
كاف الاضحية وان كان القارن ساق المدي مع نفسه كان افضل ثم يحلق او يقصر فيستحل
وان لم يطف القارن لمرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير رافضا لعمرة والقران
لاهل مكة ومن كان منزله بين الليقات ومكة ولو احرم لمحجتين عند الليقات او عند غير لزمناه
جميعا في قول ابو حنيفة وايد يوسف رح وكذا لو احرم لمرتين لزمناه وقال محمد رح لا يلزمه الا احد
الحجيين واحدى العمريين وعلى هذا الخلاف اذا احرم لمحجة ثم احرم لمحجة اخرى عندهما يلزمه
الثانية ايضاً وعند محمد رح لا يلزمه الثانية واذا صار محرمهما كيف يفعل قال ابو حنيفة رح
اذا اشتغل بعمل احدهما برتفع الثانية فلما فرغ من الاولى في فصل الحج يقضي الثانية العام
الثاني وفي فصل العمرة يقضي الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحد جائز بخلاف
تكرار الحج وقال ابو يوسف رح كما قال لبيك بمحجتين او قال لبيك بمحجتين يصير محرمهما جميعا
وبرتفع احدهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احدهما اذا قال الله على ان حج في هذا العام تلتين

حجة تامة الكل في قول أبي حنيفة ربح المكي اذا خرج الى الميقات واحرم بحجة وعمره معلان في
 العمرة في قولهم ولو طاف للعمرة شوطا وشوطين ثم احرم بحجة تامة يرفض الحج ثم يقضيها
 بعد العمرة في قول أبي حنيفة ربح وقالوا تامة يرفض العمرة ولو كان طاف لعمرة اربعة اشواط
 ثم احرم بحجة تامة يرفض الحج بالاعتاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامة ذلك ان بقى وقت
 الحج عن محمد ربح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضره النية قال هو حج قيل له
 فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ماشيا الى الميقات بالمبيت فاذا طاف
 بالمبيت ثم رجع عن محمد ربح رجل قال لله على المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون
 حجة لثلاثون عمرة. ولو قال على المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا او قال احد عشر شهرا او كان
 ثلثة اشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرض ورجل
 قال وهو يخرسان على المني الى بيت الله انكلت فلا تبالا الكوفة تكره فلا تبالا الكوفة قال عليه
 المشي الى بيت الله من خراسان ورجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا فقل كان عليه حجة
 وكذا لو ذكر العمرة. ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيئا اذا احرم
 الرجل بشئ ونسيه يلزمه حجة وعمره وان احرم بشيئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه
 حجة وعمره ويحمل امره على القرآن «رجل اوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء الله
 وان شاء ركب راهاق دما. وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا. وروي الحسن عن
 أبي حنيفة ربح ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا. وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى
 رواية الحسن اذا نظر ان الحج ماشيا في ركب او لا يخرج عن النظر في ظاهر الرواية يلزمه الحج
 ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة. وقال مالك
 ربح يركب بعد ما طاف للصدرة وقال ابن عباس رضي يركب بعد ما وقف. ثم اختلفوا
 انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يشي من بيته

فان ركب في الكل اراق دما وان ركب في الأقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة
 رجل قال علي المشي البيت الله او الى الكعبة او الى مكة او قال علي زيارة بيت الله يلزم
 حجة او عمره ملشيا ولو قال علي الذي هاب الى بيت الله او علي الخروج الى بيت الله او الخروج
 الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شيء ولو قال علي المشي الى الحرام
 او الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة ربح وقال ابو يوسف ومحمد ربح هذا
 وما قال علي المشي الى بيت الله سؤله ولو قال علي المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل
 انه على هذا الخلاف ايضا رجل قال لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان
 وكذا لو قال لله علي عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو اوجب
 على نفسه مائة حجة لزمته قال علي الرازي ربح بعد ما يعيش من السنين وهكذا
 روي عن محمد وايب يوسف ربح ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد ربح يلزمه حجة كاملة
 وكذا لو قال لبيل بحجة لا اطوف فيها طواف الزيادة ولا اقف بعرفة يلزمه حجة
 كاملة اذا علق لله علي الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجعل الشيطان يكفيه حجة
 واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعليه ذلك الحج

فصل في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقرآن افضل من الكل وعن ابى حنيفة ربح في رواية الافراد
 افضل من التمتع وقال الشافعي ربح الافراد افضل من الكل التمتع عندنا من يات به ^{عالم}
 العمرة او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج منه ويحج من عامة ذلك قبل ان ^{يلم}
 باهله بينهما الما ما صح ^{عالم} وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف لها في اشهر
 الحج وحج في عامه ذلك عندنا يكون متمعا لان اداء افعال العمرة في اشهر الحج
 بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها واتمها على

الفساد ورجح من عامه ذلك ان قضاهما قبل ان يرجع الى اليقات لا يكون متمتعاً فيه
 قولهم لانه ليتم العرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى اليقات يكون متمتعاً ولو قضى
 العرة الفاسدة رجع من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى
 موضع لاهل المنعة والقران شرعاً وقضى العرة الفاسدة رجع من عامه ذلك لان ^{حصة} اليقات
 رجع لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعره ولو خرج الى اليقات قبل اشهر
 الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما لقران لاهل مكة ومن كان في مناهم لم تنعهم لهم ويجب
 الدم على القارن والمتمتع شكراً لما نعم الله تعالى عليه بتيسر الحج بين العبادتين اذا حج
 بالعره وطاف لهما بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان
 اكثر طواف العرة في شوال كان متمتعاً وعليه دم المنعة وان كان اكثر طوافها في رمضان
 لا يكون متمتعاً ولو طاف لهما ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف
 ما بقى رجع من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد
 يقع له نسكان في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طاف
 للعره على غير وضوء وفي رمضان شرعاً والطواف في شوال رجع من عامه ذلك لا يكون
 متمتعاً للمتمتع اذا لم يسق الهدى مع نفسه فلما فرغ من تعال العرة يتخلل ان ساق
 هدى المنعة يبقى محرماً الى فرغ من افعال الحج

فصل في ثلث الحج

من ثلثة الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج واثبت الحج يتخلل عن احرام الحج بعلم العرة
 وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندئذ لانه لم يرتكب الجناية وقد اتي باحد موجبي الاحرام
 فان كان قارناً يطوف للعره ويسعى ثم يطوف طوافاً اخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويبتل
 عنه دم القران وليس عليه ثلث الحج طواف انصهر

فصل في الأحصار

الحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج إذا منع عن الوصول إلى البيت لمريض أو عذو كافراً أو مسلم
وقال الشافعي رحمه الله لا يحصر إلا بالعدو وحكمه أنه يبعث بهدي واحد شاة أو بقرة أو
بدنة أو يشارك في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيهما ما يجوز في الأضحية فإن كان
قائماً يبعث بهديين ويؤدعهما أن يخرجهما في الحرم يوم النحر فإذا أخرجهما لم يترك شيء وهذا
الذي هو وقت بالحرم عند تأدية الشافعي رحمه الله للوضع الذي أحصر وليس على الحصر
حلق ولا تقصير وإن كان محرماً بالعمرة عليه قضاء العمرة إذا قدر وإن كان محرماً بالحج فعليه
حج مرة أما قضاء الحج فإن كان ذلك حجة الإسلام فعليه إذا نهاه وإن كان محرماً بحجة
التطوع عليه قضاءها لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها وأما قضاء العمرة فلا لأنه لما
عجز عن الحج بعد المشروع صار كالثابت الحج وفاته الحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة
إذا ثبت الحصر بالهدي أن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع ويجوز له أن يهدي الأحصار
قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب رحمه الله لا يجوز في الحج للحصر
إذا لم يجد الهدي فهو محرم إلى أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويجلوع عن
أيوسف رحمه الله إذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد ذلك
صام لكل نصف صاع يوماً لا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصراً ولا يكون محصراً في الحرم
إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان بمكة عد وغالب بمنعه من الطواف
فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف
بزدلفة ودم لتترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحاق في
قول أبي حنيفة رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله ليس على أهل مكة حكم الأحصار اليوم لأنهم إذا سلموا
بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا بعث بالهدي ثم زال الأحصار أمكنه أن يدرك

الهدى والحج جسا الزمة المضمرة في الحج والتوجه جميعا ولو قد رجع على ان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأتى على قول ابي حنيفة ربح لان عندا يجوز ذبح دبر الاضار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبيه ربح لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم في الحج انما يتأتى في العمرة ولو كان الاضار بالمرض فزال المرض فهو الاول سوله واوتر نفقة الحاج عن محمد ربح قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا يصور ز ن يلزمه الحج ما شيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالجعبر اذا شرج في الحج تطوعا يلزمه الامام وقال ابو يوسف ربح ان قدر على المشي للحال لكنه يخاف ان يعجز يكون محصرا القادر اذا احصر فبعث بهدي واحد للتحلل عن الاحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان اوان الخروج عن الاحرامين في حقه واحد وبالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث بهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للمرة وهذا الحج المرأة اذا احرمت بالحج تطوعا فتمها زوجه فمضى محصورة والزوج ان يحلها بما هو من محظورات الاحرام ولا يتبت التحلل فمها يقول الزوج حللتك ولو احرمت بحجة الاسلام ولمس لها احرم فهي محصورة ولا يتحلل فمها الا بالهدى واذا احرم العبد والامة بغير نية المولى فلوله ان يحلها بغير هدي ويجب القضاء بعد العتق ولو احرم باذن المولى فمها حرام به دم الاضار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق

فصل في الحج عن الميت

اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه لاختلافوا فيه قال بعضهم: لا يسقط الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لانه قال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا يشترط المبة عن المحجوج عنه عند ذكر الحاج في التلبية

فيقول اللهم انما اريد الحج فيسريه وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل عن هذا فقال ذلك معتق بمشقة الله تعالى كما قال محمد بن قاتل وبنبغي ان يكون الحاج
 رجلا حج مرة مرض او شيخ دفع اليه رجل مالا بالحج عنه حجة الاسلام وادان ما يفضل عن الحج
 من النفقة والزياد وغير ذلك يكون المدفوع اليه مال ابن شجاع رجلا يحل في ذلك بان يقول
 دافع المال المدفوع اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيهمه من
 نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجلا اذا اخبره بان حج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى
 المامور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة ومرة وان شئت
 قرأتا والباقي من المال مني لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورقة
 لرجل خرج الى الحج رما في الطريق وادعى بان حج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان لم يفسر
 فعند ابجينة حج عنه من بلد اذا كان ثلث ماله يفي لذلك وان كان له وطنان في موضعين
 حج عنه من اقربهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد رجلا حج عنه من حيث مات وارجح
 المامور وهو الوجه المكان الذي يمات فيه ثم امر رجلا بالحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز
 في قولهم ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من حج عني لو يكن للوصي ان حج بنفسه ولو اوجه
 الميت ان حج عنه ولم يرد كان للوصي ان حج فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الي
 وارث الميت لحج عن الميت فان اجازت الورقة وهم كبار جاز وان لم يجز ولا يجوز ان هذا
 بمنزلة التبرع بالمال المامور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بلدة
 والى الكوفة والى مدينة والمكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم يحل
 وينفق من مال الميت ليكون المامور منفقاً من مال الامر في الطريق ويكون ضامناً لمنفق من مال
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم ورعي ابن سماعة عن محمد بن
 اذا اقام في امور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

ينفق من ماله نفسه ما لو في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال
الميتة لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة. وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته
في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج فان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت
وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت. ولو عزم الاقامة بزيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج
عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكنة دارا فلا يسود اذا امر الرجل غيره بالحج لاصح
امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يردم الى الموت حتى لو قال الرجل لله علي ثلثون
حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يحجى وقف الحج جازا لانه لم يعرف
قدرته بنفسه عند محجى وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه
قد رتبته بنفسه فانعدم شرط صحته لا ايجاب في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحجى المرأة اذا
لزمها محرما لا يخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فتح بعثت من حج عنها المأجل
ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك
حائز كالريض اذا حج رجلا ولم يمرض الى ان مات هذا اذا كان الامر عاجزا عن الحج رجا
كالمرض والجس ونحو ذلك. وان كان لا يرعى زواله كالزمانة والعجى جازان يا عجزه بالحج
المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر من ابريل يوسف ربح انه قال يكون نفقته في ماله
لان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينظر ان كان مأ
مورا من يخدم نفسه نفقة الخادم لا تكون في مال المرأة ان كان لا يخدم نفسه نفقة الخاد
م تكون في مال المرأة لانه ما دون ذلك دالة. والمأمور بالحج ان يدخل الحجاز بقدر المتعاش
ويعطى اجر الحارس من مال المرأة ذلك من الرواتب له ان يتهدى من مال المرأة تقسم
ان يخطط دهر النفقة مع الرفقة وله ان يودع المال استحضانا ولو ضاع مال الفقراء
مكة او قرب منها ولم يبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في

مال الميت وان فصل ذلك بغيرة قضاء لانه لما عزم بالحق فقد امر بان ينفق منه المأمور بالحق اذا
 حج ماشيا ولمسك مؤنة الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج
 ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق ^{قربا}
 واختار الا بعد ما نزل البعد ادى طريق الكوفة وذهب فحرق البصرة ان كان الحاج ^{يسلك}
 ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق الا بعد عيسى يكون يسرها ما من الاقرب اذا دفع ^{الوجه}
 المال الى رجل الحج عن الميت في هذه السنة فاعطى اخر الحج ورجع من قابل جاز عن الميت ^{ولا يكون}
 ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كالوكل رجلان
 يعتقد عبد غدا او يبيع غدا فاعتقوا ببيع بعد غدا اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد
 انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه ورجع ان مضى وانفق من مال نفسه يكون ^{متمما}
 ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال
 في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يده شيء من مال الميت فرجع فانفق بذلك
 على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي
 شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا
 اذا لم يلحقه القافلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال
 الميت في الرجوع وكذلك الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة
 الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد عليه صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت ولكن
 الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي الخرج عن المال الذي كان
 امانة في يده ولا تقبل بينة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا ^{موا}
 البينة على قرائنه انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما
 عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبينة لانه يدعي قضاء الدين

الحاج عن الميت ادامات بعد الوفاة بعرفة جاز عن الميت لانه ادعى ركن الحج ولو لم
يتمت فخرج قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه ويقض ما بقى
عليه لانه صار جانيا في هذه الصورة. المأمور بالحج عن الميت اذا حج واعتمر ان يعتمر
قبل الحج في شهر الحج فخرج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة
الاسلام عن نفسه وكذلك لو حج فاعتمر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت اذا كان
مأمورا بالقران كان دم انقران على الحاج لا في مال الميت. والاصل فيه ان كل دم يجب على
المأمور بالحج يكون على الحاج لا في مال الميت الا ادم الاحصاء في قول ابى حنيفة ربح فان ذلك
يكون في مال الميت في قول ابى حنيفة ربح. وقال صاحباه يكون على الحاج. ولو ان رجلا موه
رجلان احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمره بالجمع فجمع كان مخالفا. ولو أمر بالجمع فجمع
جاز ولا يكون ضامنا ولو أمر بالعمرة فاعتمر فخرج بمال نفسه لا يكون مخالفا. ولو أمر رجلا
كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما ربح كان ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن
احدهما. ولو أمر بالحج عن ابويه كان له ان يجعل عن ايهما شاء. ولو أمر رجلا كل واحد
منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن احدهما عن كان له ان يصرف لهما بماء. في قول
ابى حنيفة ربح اذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عين بعد ذلك بان عن بعد الطواف
لا يصح تعيينه الحاج عن الخيران شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكف بالتبليد الصحيح
اذا أمر رجلا بان يحج عنه ثم عجز لا يجوز حجة المأمور الميت اذا اوصى بالربح عنه بماله فترجع عنه
الوارث او الاجنبي لا يجوز. المأمور بالحج اذا افسد الحج بالجماع فبعض ما كان انفق من مال
الميت. اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت
جاز وله ان يرجع في مال الميت. وكذلك الزكوة والكفارة. ولو فعل ذلك احب لا يرجع. ولو اوصى
بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام.

الميت اذا عرض في الطريق لبس له ان يدفع المالك اليه غيره المحجج عن الميت الا اذا قيل له وقت
 الدفع اصنع ما شئت فح كان له ان يدفع المالك اليه غيره عوضا او لم يرض اذا استاجر المحجج
 رجلا ليحججه الاسلام جازب التحجج عن المحجوس اذا مات في الحبس وللأجير اجر مثله
 يظهر الرواية. المأمور بالحج عن الميت اذا خلف بعض النفقة ندرج ببقية جاز ويضمن
 ما خلف اذا غلط المأمور بالحج النفقة بماله نفسه قال في انكتاب يضمن فان حج وافق جاز
 ويرى عن الصمان. المأمور بالحج اذا لم يكف مال الميت فاعين من ماله ومال الميت قال فان
 كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء وعلمه النفقة فهو حائز لانه
 لا يمكن الاخذ عن الغليل فيعفى القليل والا فهو ضامن

مصل في محظورات الحرم

صد الحرم لا يحل قتله ولا تعفيره الا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان
 عليه قيمته يدخل الاطعام في جزائه ولا يدخل الصوم وفي الهدى روايان الحرم اذا
 قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قيمته فيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد
 الحلال ولا يجب عليه لاجل الحرم شئ. حلالا لأن قتل صيد الحرم بضربة كان على كل واحد
 منهم ما نصف قيمته. وكذا لو قتله جماعة يقسم الغريم على عدد الرؤس كما في ضمان المالك
 وان ضرب به احدهما ثم ضرب به الآخر كان على كل واحد منهما ما ناقصه ضربه ثم غريم كل واحد
 منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين. ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع
 القيمة كالموقته محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريكه حلالا. ولو كان
 شريك الحرم صيدا وكافرا لا شئ على الصيد والكافر لانهما لا يخاطبان بحق التشريع
 وعلى المحرم جزاء كامل حلالا اصطادا صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد
 منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الأخذ على القاتل بما عزم لانه أكد عليه ما

كان على شرف نسقوط الارسال فيرجع عليه كما في غاصب الغاصب . حلال دل محرما
 او حلالا على صيد الحرم الاشئ على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما يضمن صيد
 لان شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه
 مما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه
 وان نبت بنفسه ولو انبت انسان في الحرم فحجر الا ينبت الناس عادة كالاراء وغيره
 لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم . ولو نبت ام غيلان في ارض رجل فقطعه انسان
 كان على الفاضل قيمتان فيما لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى بحق الحرم كما لو نبت
 صيدا مملوكا في الحرم . اذا قطع رجل شجرة الحرم ولوى قيمتها بكر له الانتفاع بها فان استغنى
 بها لا يتبى عليه لانه ملك المقلوع بان ضمان فلا يغرر بالاستغنى كالوذج صيد الحرم ولا
 الجزاء ثم اكل وان غرس المقلوع فنبت فله ان يقطعه ويمنع به ما شاء ولو احتش
 حشيش الحرم كان عليه قيمته يتصدق به . ولا شئ عليه في ادخار الحرم لاستئثار النية
 صراة عليه وسلم . ولا آس بلخذ كاة الحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشيش
 والكلأ . ولا ضمان في قطع ما جف من شجرة الحرم شجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبرة
 للعصن فان كان بعض اصله في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذ ترجيح الحرم . ولو رمى
 طيرا على غصن شجر يضر به مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
 الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على
 العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاما وقوائمه في الحل والبالق في الحرم لا يحل اخذ لان
 قوارفه النوم لا يكون على القوائم وكما لا يحقش حشيش الحرم لا يرعى في قول ابى حنيفة في
 محمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا بأس بالرعي حلال اخذ صيدا من الحل وادخله في الحرم
 كان عليه ارساله عندنا ولا يجوز بيعه . ولو ذبحه كان عليه الجزاء . ولو ارسل كلبا في

الحل على صيد فدخل الصيد فاحرم فتبعه الكلب واخذ لا يجمل اكله كما لو وجد آدمي
 في الحرم ولا يتبع على المرسل ولو لم يجد صيداً في الحل فنفر الصيد ووقع السهم به في الحرم
 قال محمد رحمه عليه الخزاء في قول ابي حنيفة رحمه فيها العلم ولو ارسل في الحرم كلباً على ثوب
 واصاب صيداً او نصب شبكاً للذئب واقع فيه صيد لا يتبع عليه ولو اخرج طيئاً من
 الحرم وادى جملها فاولدت اولاداً او ماتت الاولاد ليس عليه ضمان الاولاد ولو ذبح هذا
 الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهها ولو استعان بقتله في الجزء كان لغذالك ويجزئه
 لا ينقطع للمشتري ولا بأس بلخرجه حجارة الحرم وترابه الى الحل

فصل في المظفات

دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار الا فضل ان يبدأ
 الحاج بمكة فاذا قصر نسكك بمر بالمدينة وان بدأ بالمدينة فحاز الحرم اذا اضطر المبيت في
 مسجد كانت المينة اولى في قول ابي حنيفة رحمه ومحمد رحمه وقال ابو يوسف والحسن رحمه يذبح
 ان الصيد ولو كان الصيد مذبحاً فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيداً وكتباً بالكلب ولو
 لان في الصيد لم يرب المحطوبين ولو وجد صيد او مال انسان بذبح الصيد ولا يأخذ مال
 الغنم ولو وجد صيد او كرم آدمي كان ذبح الصيد اولى استحساناً وعن محمد رحمه الصيد اولى
 من كرم الخنزير وعن بعض اصحابنا رحمه من وجد طعام الغنم لا يباح له الميتة وهكذا في
 عن ابن عباس رحمه ان الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي رحمه قال الكرخي
 رحمه مراً بخيار وعن ابي حنيفة رحمه الحج تطوعاً اعظم احرام الصدقة ثم الصدقة ثم العتق
 اما زور او يبيع مال حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله وله ان
 يبيع دونه من ماله وان كان في ماله وفاء بالدين يقضي الدين ولا يحج ويكره الخروج
 في بيع الدين وان لم يكن عند مال ماله يقض دينه الا باذن الغنم

فان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن التيمم لا يخرج الاباذنهما وان كان
 كفيلا بغير اذن التيمم لا يخرج الاباذن الطالب ولان يخرج بغير اذن الكفيل ^{ويكون}
 الجواز بمكة في قول ابي حنيفة ر.ج. ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي
 فيما دون النفس وعن ابي حنيفة ر.ج. لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما. ولو
 دخل الحرم لا يقرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي حنيفة ر.ج. ويكون
 الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس للحرم ان يتزوج. ويكره الخروج الى الحج اذا
 احدا بويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته
 فلا بأس والاجداد والجدات عند علم الابوين بمنزلة الابوين. رجل اوصى لرجل بالف
 درهم وبالف السالكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث مائة يبلغ الف درهم
 يقسم الثلث بين الكل اقلنا ثم لاصحاب السالكين يقسم الحجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل
 من الحج يكون للسالكين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما حق لله تعالى فقدم الفريضة
 وان كان عليه حج وزكاة واوصى لانسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ
 بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة وفداء واجب على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال
 وان اجتمع تطوع وواجب اوجب على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكرنا واخر. وان كان الكل تطوعا
 وكان الكل فريضة او كان الكل واحدا اوجب على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل
 الماصل. رجل مات وترك ابنتين واوصى بان يحج عنه سلقا ثمانية مائة تسع مائة فاقرا احد الابنتين
 بالوصية رجلا الاخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف ماله ورفع المقر له
 رجل مائة وخمسين حج عن الميت بدل لك ثم اقرا الابن الاخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة
 وخمسين باقر المقاضير ياخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان باقر المقاضير
 يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقلة تقاضا على انه فضل عن الحج مائة

وخسرون وذلك الفاضل في هذا الجاحد فيرجع المقر عليه بنصف ذلك وإن كان الحج عن
البيت بما تقدم خمسين بغیرهما فما خرج عن البيت بعد إقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثة آلاف لأن الأول
يجوز عن البيت لأن البيت أصح بانه يخرج عنه بثلاثة فمما ضرب الحاج الأول يجعل كالثاني فيخرج وثانيه
بثلاثمائة

فصل في الادعية والاذكار

إذا أراد الرجل الحج فالحق بالويل بينين أن يقضيه ديونه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه
ويخرج إلى الحج فخرج الحاج من الدنيا ويصل ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذلك بعد
الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت ولك توجعت وبك
اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت تفتح وانت بجاتي فأكفي ما أهيض وما أهتم بدينا
انت أعلم بمن عن جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي الحين
توجعت اللهم أيا أعوذ بك من وعاء السفر وكأبة المنقلب والحور بعد الكور وسوء المنظر في
الأهل والمال فما خرج يقول بسم الله الرحمن الرحيم ولا نوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم
وفقي لما تحب وترض وحفظني من الشيطان الرجيم. ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص
والمعوذتين من ثمرة وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا كنا
للقربى ونحن عبدان عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خيرامة أخرجت للناس
سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وإنا إليه راجعون والحمد لله رب العالمين
عند إحرامه فإذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت ميثاك والحرم حرمك وأمنك والامانة
والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فتن من عذابك يوم تبعث عبادك
وفقي لما تحب وترض وحرم محمي ودي وشعري وبشرعي على النار وإذا رأى الكعبة يقول الله
أكبر الله أكبر اللهم انت السلام وصك السلام حنا ربنا بالسلام اللهم زدني منك هذا تعظيما
وتشريفًا وتكرامًا ومهادنة وزد من حج واعتمر خطيما وبشرها ومهابة وتكراما وإذا دخل المسجد

الحجرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك السلام
على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله مدحت وعلى الله توكلت
اللهم اهد قلبي وسد دسايزه واقل توبتي وتبطني بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة
اللهم اني اسألك في مقامى هذا ان تحببني وتقبل عتريه وتضع عني رزى اللهم ادخلني جنتك
في عبادة الصالحين ثم يبدأ بالحجر ويستلم ولا يبدل بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل
في الصلوة ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحبس والطاغوت واللات والعزى وما يعبدون
معدون الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله بما نأبى
تصديقا بكتابتك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة تنبئك اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي
اشرح لي صدري ويسر لي أمري واغفر لي ذنوبي عاف فان لم يكن تقبيل الحجر من الحجج سيدة
ثم يمسح بيده وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لوجه يقوم بجذاء الحجر مستقبلا الحجر ويرفع
يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويمسح وجهه بيده وكلما مر في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا ائتاني الدنيا حسنة ودي الآخرة حسنة وقن عني
الشر وعند الركن العراقي يقول رب اغفر لي وارحمني وانما تعلم انك انت المولى الكريم المحيى
من حرهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
لا اله غيرك يا ارحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حيا مبرورا وذا نيا
مفقورا وسعيامشكورا وتوحياتك يا غفر يا غفور ويقول في جميع طوافه
اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفساق والعقر والذل وسوء الاخلاق بعد
الطواف يصل ركعتين عند المقام اوحث ما تيسر في قراءة الاولي قل يا ايها الكافرون وفي الثانية

قبل هو الله احد وان قرا غير ذلك جاز. ثم يدعو المؤمنين والمؤمنات. ويقول بعد
 ذلك. اللهم وفقني لما تحب وتضد وجنبني عما تكره وتستعظ وتبتغي على ملة نبيك و
 خليتك ابراهيم عليه السلام. ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا وليستقبل البيت ويرفع
 يديه ويكبر ثلثا. ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحد لا شريك له الاخر لا اله الا
 ولا نعبد الا اياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والمحمد لله رب العالمين
 الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبدا وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الهنا وحده احد
 صمد الميتحن صاحبة دأواك اللهم اجعل هذا حجنا مبرورا وسعيامشكورا وعاملا مقبولا
 وتجارة لن تبور بفضلك ورحمتك برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا نزل من الصفا يقول
 اللهم استعملني اسئلتك وسنة نبيك وتوفيقك على ملكة عملة رسواك واعذني من مضلات
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني الى خير اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا علم ثم يصعد
 الروذ وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا. ويقول ايضا على الصفا والمروة. اللهم اعصمني
 علم دينك وطواعيتك وطوعية رسواك وجنبني معاصيك اللهم اذا هديتني الى الاسلام فلا
 تنزعمني ولا تنزعني منه حتى توفيق عليه اللهم يسر لي اليسر وجنبني العسر واعمر لي في الآخرة
 والاولى اللهم اعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا اذا اكراما عبدا اذا اها
 منيبا تقبل توبتي ولعسل حوتى واهد قلبي وسد دلسائي. فان كان يوم التروية وذهب الائمة
 ودخل منى يقول هذا منى وهو ما د للتعالية من الناسك فمن علينا بجوامع الخيرات كما
 على اولياك واهل طاعتك وانما اتابع بك وابن عبدك ناصيتك بيدك تفضل فيما اردت
 اللهم اياك ادعو ومنك ارجو فبلغني صالح املي واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار واذا
 توجه الى عرفات يقول. اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت وبليك ائدت

اسألك ان تبارك لي في دعوتي وان تقضي بعرفات حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين
 واذا تحف بعرفات يذكروا الشاء على الله تعالى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاستغفار لنفسه وللوالدين وللؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائه بعرفات
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الاخر لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين
 للمادين ولوكرة المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تخلف الميعاد
 اللهم وهذا مقام المستجير العائد بك من النار فاجري من النار بعفوك وادخلني الجنة ^{حظا} ببر
 اللهم اهدني في الاسلام فلا ترعه مني ولا تنزعني منه حتى تقضي رزقي وعلية وفقني
 لما اقترضت علي واغنني عن طلب رضاك وادام حقت واجعلني من اعظم عبادك نصيبا
 من خير تقسيمه في هذا العيشة بين عبادك الصالحين من نور يهدي به اوجه تنشرها
 اورنق تبسط اوجعي تكشفه اوبلا تدفعه او فتنة تصرفها اللهم امن روعتي واسر
 هويتي واقلني عثرة واقض عني ديوني واغفر لي ولوالدي وقرايتي واجتبه اللهم انك دعوت
 الى الحج ووعدت المغفرة على شهود مناسك وقد اجبتك ولكل ولد جائزة فاجعل
 جائزتي من موقعي هذا ان تغفر لي ذنوبي وبقيتي في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار واذا افاض من عرفات الى الزلفة يقول لا اله الا الله الله اكبر الحمد لله الذي
 لم يخلق ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك اضمت ومن عذابك اشفقت
 واليك رغب ومنك رهبت فاقبل نسكي واصح حوبتي واعظم اجري وزودي في التقوى
 وسلم ديني وزدي في علما وحلما واذا انزلت الى الزلفة يقول اللهم هذا جمع اسألك ان تزني
 فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الزكن والمقام ورب البلد الحرام ورب
 المسجد الحرام ورب الحبل والحرام اسألك ان تبلغ روح محمد في الاسلام اسألك
 بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي ونرجمني وتجمع علي الهدى احرى وتجعل التقوى

زادي وذخري والجنة ما يهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من هو خير
 كله اعطيني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم الحرام وعظي وعظمي وشحمي و
 سائر جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا رمى البحار يكبر مع كل
 حصة ويقول اللهم اجعله حيا مبرورا وذنباً مغفورا وسعيامشكورا واذا
 وجهه هديه للذبح يقول. وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 خيفة ما نامن المشركين ان صلواته ونسيكه ومحباي وبما في الله رب العالمين لا شريك له
 بئلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين. ويقول عند الخلق اللهم
 بارك في نفسي واغفر ذنوبي واجعل لي بكل شجرة منها نور يوم القيمة ثم يرجع
 الى مكتوب طواف الصلوة ويشرب من ماء زفر من فائه دواء لكل داء شفاء
 عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زفر من ماء يشرب يقول عند شرب
 الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين
 اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا ريذ كذا لك. واذا وقف الى الملتزم
 يلتزمه ويرفع يده اليه الى عتبة الباب ويقول السائل ببابك يسألك من فضلك
 ومعرفتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم
 لك حججتي وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل نفسي
 واغفر ذنوبي وكفر عني سيئي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني واعلم اني من النار
 اللهم اني استودعك ديني وامانتني وخوايتي علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك
 سميع الدعاء اللهم لا تحمل هذا الخلع المهدي من بيتك وارزقني العود اليه واحسن تقبي
 حبي تبلغني اجله واكفني مؤنتي ومؤنة عيالي وجميع خلقك اثبون ثابتون عابدون ساجدون

ولرب حمداً ونصراً على الله وعدن ونصر عبد وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله
 ولكن لا شريك له وإذا أتت المدينة يستعد لزيارتك النبي صلى الله عليه وسلم يأتيها
 بالسكينة والوقار والهيبة والجلال لأنه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{مهيط}
 الوحي ونزول الملائكة روي أنه ينزل في كل يوم تسعون ألف ملك يحفون بالقبور إلى
 قيام الساعة. وإذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اقلن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير هذا البلد وخير اهلها وخير ما فيها و
 تعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخوله فيه
 وقاية من النار واما من العذاب وسوء الحساب وإذا دخل المسجد يقول اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر له ذنوبه وافتح له ابواب رحمتك اللهم اجعلني
 اليوم من ادجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وانجح من دعاك واستجبر رضاك
 ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس يأتم المنبر وعن يساره تايبوت موضوع فيصل
 خلف التايبوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين ^{يقعد}
 القبر على سكينه ووقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الموضع من وجه القبر
 وفي ذلك الموضع نظامه بيضاء مركبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه تنديل كبير
 معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقوم
 السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت
 الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبضك الله تبارك
 وتعالى حمداً ومحمداً فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خيراً الجزاء صلى الله عليك افضل الصلوات
 وازكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النبيين واعطه الدرجة والوسع

والفضيلة واورودنا حوضه واستقبانا كآسسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقائه يوم القيمة اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه فاذا الجلال والاكرام
وبيننا واصحابيه اليه بكرة رضى فيقول السلام عليك يا وسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمدينة ما علم
فيها لما جاز في الآثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل الف صلوة
فيما سواه من المساجد قالوا اليس في هذا الواتفد على وقت فباي دعاء دعا جاز وما ذكرنا من الأدعية
بعضها عرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم اجمعين قال بركة بها يكون اقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى ما دام ركبا
وبالتسبيح ما دام عاملا وبالادعاء ما كان جالسا والحمد لله رب العالمين

النكاح

كما

قال رضى ابواب النكاح ثمانية الباب الاول فيما يتعلق بما يتعلق بالنكاح وان يشتمل على فصلين

الفصل الاول في الالفاظ التي تنعقد بها النكاح

النكاح ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو ان تقول المرأة
زوجت نفسي منك بكذا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت او يكون على وجه
الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت او يكون بلفظة
الامر بان يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة زوجت وكما ينعقد
العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يكون تمليكاً في الاعوان عندنا. روى عن
ابن حنيفة ربح قال كل ما يفيد ملك الرقبة فالامة يفيد ملك النكاح في الحرية اذا قالت
المرأة لرجل عند الشهود تصدقت بنفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك او قال لها الرجل ملكي
نفسك عني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بهت نفسي منك كذا فقال اشترى بيت

او قبلت يكون نكاحا في المصحح من الجواب وكذا لو باع الاب ابنته بمشهادة الشهود
 يكون نكاحا. وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت. ولو قالت ابحتك نفسي او
 اعزتك او حلتك او اقرضتك او اودعتك او وهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا ويثبت
 به الشبهة. ولو قالت اجرتك نفسي بكذا فقال قبلت واستأجرت لا يكون نكاحا. وقال
 الكرخي رح يكون نكاحا. ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 ولو قالت المرأة لرجل تزوجتك على الف فقال الرجل اجرت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون نكاحا. وعنه ايضا اذا قال الرجل لابنتي ^{جنتي} زوجه
 ابنتك فقال اب ابنة زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك
 قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي ابنتك فقال اب ابنت زوجت او فعلت فانه
 يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استعجاب وليس بعقد بخلاف قوله زوجتي لانه توكل
 اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا
 وهو بمنزلة ما لو قال اب ابنة وهبتهم امانك لم تحذمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا
 لو قالت المرأة فديت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو المصحح رجل قال لغيره بالفارسية
 دختر خویش را مردادی فقال دادم لا يكون نكاحا. وكذا لو قال لامرأة عواياش ^{شديد} او عوايا
 فقالت ماشيد م لا يكون نكاحا حتى يقول يذير فتم ولو قال عواياش ^{شديد} يذير فقالت با
 يكون نكاحا. رجل قال اين زن منست بمحض من الشهود فقالت للمرأة اين شوي ^{منست}
 ولم يكن بينهما نكاح اختلف المتأخرون فيه. ذكر البيهقي رح في كتابه رجل وامرأة ليس
 بينهما نكاح انفقان يقرأ بالنكاح فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم
 ولم يتقدم. وكذلك في البيع اذا اقر بالبيع لم يكن ثم اجاز لم يحز. وذكر في صلح الاصل
 رجل ادعى على امرأة نكاحا فجمدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

فافترت له بالنكاح جازا لافتر قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء
 بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فيجوز ثم يصالحها الزوج على
 مائة درهم على ان تتبرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في النوازل رجل وامراة اقبلين
 يدي الشهود بالفارسية ما رزق وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما وكذا لو قال لا اقر
 هذه امرأتي وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما الشهود رضىتما او اجزتما
 فقا لا رضىنا او اجزنا لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفذ للعقد وليست بالإنشاء ولو قال
 الشهود جعلتما هذا نكاحا فقا لا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الإنشاء وقال مؤلفنا
 ويصح ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون
 نكاحا وان افترت المرأة انه زوجها وافر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارها
 بذلك إنشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرار احد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو
 كما قال ابو حنيفة ربح اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة روى به الطلاق يقع ويجعل كاتبة
 قال لست لي بامرأة لانه قد طلقك ولو قال لم اكن اتزوجها وروى به الطلاق لا يقع
 لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل قال للمبانة او المختلعة راجعتك على كذا
 بمحض من الشهود يكون نكاحا وان لم يدكر ما الا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رحمه
 الله في المتن وكذا لو قالت المبانة لزوجها ردت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة وقال
 بعضهم اذا قال للمبانة او المختلعة راجعتك بمحض من الشهود قتلت قبلت يكون
 نكاحا ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضىت
 لاكون نكاحا رجل قال لأخر زوج ابنتك في ألف درهم فقال اب البنت بمحض من
 الشهود اذ فتمها واذ هب بهما حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح يكون ذلك نكاحا اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود انا قد تزوجت

فلانة بنت احد بن زيد به اب الصغيرة من ابني فلان بهم كذا وقال لا يها اليه كذا
 فقال ابوها هكذا ولم يريها على ذلك قالوا الاولى ان يحدوا النكاح وان لم يحدوا جاز
 امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل للجماعة من الشهود وقال ^{اشهدوا}
 انه قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يحجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها و
 اسم ابها واسم جد ها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة
 مستقبلة فقال تزوجت هذا وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لانها معلومة بالاشارة
 اما الغائبة لا تعرف الابا الاسم والنسب وان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر
 الزوج اسمها الا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة وذكر الخصاص
 في التحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل امرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على
 صدق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امرأة ^{جملة} ^{امر}
 في النكاح بيدي على كذا من الصدق وهو كفو للمرأة فانه يجوز هذا النكاح وقال ^{تس}
 الائمة المحاولي رج هذا قول الخصاص اما على قول مشائخنا ومشايع بلخ رج لا يجوز
 ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال تس الائمة السخري رج وان خصا فان كان كبيرا في
 العلم يجوز الا قتله به وذكر ايضا الحاكم الشهيد رج في المنتقى كما قال الخصاص رج
 جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها
 الاول اذا صارت معروفة بالاسم الآخر امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من زوجها وغلط
 في اسم ابها لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقالت
 الاب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة
 حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة هذا وأشار الى عائشة وغلط في اسمها وقال
 الزوج قبلت جاز النكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي

ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز. رجل له ابنتان اسم الكبرى منهم لما نشأ
واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح
على الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز
نكاح واحد منهما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر.ج اذا ذكرنا في
النكاح اسم رجل غائب وكنية ابيه ولم يذكر واسم ابيه اذ كان الزوج حاضرا
امشرا واليه جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم ابيه واسم جدته قال
والأختيان ان يغيب الى المحلّة ايضا قيل له فان كان الغائب مغروفا عند الشهود
قال وان كان مغروفا لانه لا بد من اضافة العقد اليه. وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا
ذكر الزوج اسمها لا غير علم الشهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح. الوكيل بالنكاح
من قبل الرجل ان قال لاب البنت وهبت ابنتك فيقال الاب وهبت فقال الوكيل
يجب اليه قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لو كله الا انه اخبرك لك ولم يصريح قالوا
ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب ايضا على وجه الاجابة
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وان كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وله
الجامع الا صغر رجل بعث اقواما الى والد امرأة للخطبة فقال اب البنت زوجت ذكر انه لا يكون
نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة فمن تكلم منهم ومن لم يتكلم بقي النكاح بغير شهود فلا يجوز
الا ان يكون الزوج حاضرا في بصير القوم شهودا. وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد احدهم اياهم كان. وعن ابي حفص السفيوري
رج رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنه فقال اب البنت وهبتا منك فقال اب
الغلام قبلت كانت منكوحة الاب لا الغلام. ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبتا لله
فقال اب الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتا لك اى لاجلك ونظير

هذا ما قال محمد بن علي الجمع الكبير فعمسائل تسليم الشفعة ذكر الناطق في رجل قال لا
 جئتكم خاطبا ابنتك فقال الاب ملكك كان نكاحا امرأة قال رجل جعلت نفسي لك
 بالف درهم بمحض من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بمحض من
 خويستن من دادي : لم يقل بزي دادي فقالت داد ولم تقل دادم او قيل لرجل في نكاح امرأ
 تو اين نكاح يد يرفتي فقال يدي يرت ولم يقل يدي يرفتم قالوا يجوز ذلك وكذا الوجي بين
 رجلين مقدمات في بيع فقال البائع بعث هذا العبد بالف درهم وقال المشتري اشتريته
 جاز وان لم يقل البائع بعث منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويستن خريدم
 تو فروجني فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم تقل المرأة خويستن واخر يد
 ارنو ولم يقل الزوج فروختم رجل اراد ان يزوجه لابنه الصغير امرأة صغيرة فقال اب الصغر
 زوجت ابنتي من ابنك فقال اب الصغير قبلت جاز وان لم يقل ابني لان الحواب
 ينضم اعاده ما في السوان رجل خطب لابنه الصغير امرأة فلما اجتمعا للعقد قال اب
 البنت بالفارسية تواد ادم برني اين دختر همزاد درهم فقال اب الابن يدي يرفتم يجوز النكاح
 للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال
 لغيره مثل خاطبا ابنتك او قال جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك او قال ملكتم ههنا
 نكاح لازم . واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الان
 بمحض من الشهود فبول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موته لم
 نكاحا ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا لفظه الامر
 في النكاح لايجاب وقد ذكرنا ذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف فقال
 كان تاما . وكذا في الخلع . وكذا لو قال لغيره اكل لي بنفس هذا او قال اكل لي بما عليه فقال
 تكلفت تمت الكفالة . وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت ولو قال الوأهب

استلذه وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع المشتري اقلني البيع
فقال اقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو يوسف رج يثم الاالة وان لم يقل
قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت بهذا عليك على قول ابو يوسف رج يثم من غير قبول
ولو قال المديون لرب دينه ابرأه فقال ابرأت يثم الابراء ولو قال صاحب الدين لمدني
ابتداء ابرأتك من الدين الذي له عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يبطل ابرأه
وابراء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد. والافراء لا يحتاج
الى القبول ويبطل بالرد. ولو وقف ارضاً على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبل
اختلفوا فيه قال هلال رج يبطل الوقف وقال الانصارى رج يصح الوقف ولا يبطل
بالرد. قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع. رجل قال بحضرة الشاهد من
تزوجت فلانة فبلغها بحضرة الشاهد من فقالت لم يجرى قول أبي خنيفة ومحمد رج. ولو
ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتاباً بالانكاح فقبلت بحضرة الشاهد
ان صحا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليها فقبلت جاز. وان لم يسمعها كلام الرسول
او لم يقرأ الكتاب عليها فقبلت لا يجوز. وقال ابو يوسف رج يجوز ذلك ولا ينعقد ^{النكاح}
بلفظة للمتعة وهي باطلة عندنا لا تفيد الحل خلافاً لابن عباس ومالك رضي وتفسيرها
ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا مد فزويت فانها لا تفيد الحل ولا يقع
عليها طلاق ولا ايلاد ولاظهار ولا يرث احد من صاحبه. وكذا لو قال تزوجتك متعة
وعن أبي خنيفة رج في المارونيات ينعقد به النكاح ولا يخوله متعة ولو قال تزوجتك
شهر فزويت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحاً قال زفر رج يصح النكاح ويبطل الشرط
كالو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط. وكذا لو قال بعثتك
هذا بكدا تلجى جاز البيع ويبطل الشرط. وقال الحسن بن زياد رج ان ذكر او قتا ابعثا

أكثر من ذلك يجوز النكاح لأنه ثابت في بعض من ذكرنا وقتنا يعيشان أكثر من ذلك
 لا يصح لأنه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة بلفظة العربية ^{بلفظ}
 لا يعرف معناه وزوجت المرأة نفسها بذلك إن علم أن هذا اللفظ ينعقد به
 النكاح يكون النكاح عند الكل وأن لم يعرفوا معنى اللفظ ولم يعلموا أن هذا اللفظ
 ينعقد به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح ^{الخاص}
 والأبواب عن المحقوق والبيع والتملك. فأطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم
 ذكره في عتاق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق
 ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل القصد
 فلا يشترط فيما يستوى فيه الجهد والحرل. بخلاف البيع ونحو ذلك. وأما في الخلع
 إذا لقن الرجل امرأته اختلعت نفسه منك بمهرى ونفقة عدة فقالت ذلك ^{اختلعت}
 المشايخ فيه قال بعضهم إذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم أن هذا لفظ الخلع فيما
 بين الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال مولانا راض بن أبيه أن يقع الطلاق لا يبرأ
 الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خال امرأته الصغيرة فقبلت فإنه يقع الطلاق
 ولا يسقط المهر ونفقة وكذا إذا القتها تبرأ زوجها عن المهر العربية وكذا المدنيون
 إذا لقن رب الدين لفظة الإبراء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدنيا
 بحضور من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا أقبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك
 ابنتي على كذا قال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو
 باطل ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر
 وذكر في المنتقى عبد تزوج امرأة على رقبتها بغير إذن المولى فبلغ المولى فقال أجز
 النكاح ولا أجز على رقبتها قال يجوز النكاح ولها الأقل من مهر المثل ومن قيمته

وذكر في الجامع مثل ذلك فقال امه تزوجت بغير إذن المولى على ما نقل في درهم فبمخ للمولى فقال
 اجرت النكاح على خمسين دينارا ورؤية به الزوج جاز. قالوا لان كلام المولى ليس برب
 النكاح بل هو رد التسمية ورد التسمية لا يكون ردا للنكاح لان النكاح ينقذ به
 التسمية فجاز ان يبقى بدون التسمية. رجل قال لامرأة بحضرة الشاهد بن تزوجت^{هنا}
 على كذا ان اجاز اليه او رضى فقال قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق
 ولو قال تزوجت على اني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه معلق النكاح بالشرط
 بل باشر النكاح وشرط الخيار في بطل شرط الخيار ورجل تزوج امرأة على انه مدني فاد هو
 قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا يخبر لهما. رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من
 الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل لبس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لي
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح
 لان التعليق بشرط كائن بتجيز جدينان صغيران قال اب احدهما اب الآخر
 بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر ان
 الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينقذ النكاح بلفظة الا
 ولا بلفظة الطلع والصلى ولا بلفظة البراءة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة
 فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب المحل والحرم في ذات واحدة
 فيترجح الحرمه وينقذ النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين
 بان كان جلا لهما او عمالهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاضيا اذا قال زوجت هذه الصغيرة من
 هذه الصغير والمولى اذا زوج امه من عبد الصغير والمعتق اذا زوج معتقه

من معتقه لصعده وكذا لو كان الواحد وكلاما من الجانبين او ولما من جانب ووكلاما
 جئت او ولما من جانب واصلا من جانب فيقول روح استعني فلان من نفسي وتقول
 معن الصغرة زوجت هذا الصغرة من نفسي او كان وكلاما من قبل المرأة فيزوج مؤكثته
 من نفسه او كانت المرأة وكلاما لرجل فتقول زوجت نفسي فلان ما في هذه المسائل يسعد
 النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد بجا او قولا. وقال الشيخ الامام المعروف بمحم
 راره روح هذا اذا ذكر لفظا هو اصل له دلالة. اما اذا ذكر لفظا هو ثابت به لا يمكن بلفظ
 واحد وصورة ذلك اذا زوج امرأة من نفسه ان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكفي بلفظ
 هذا لانه في العروجه ثابت. وان قال نرووح فلانة حار لانه في العروجه اصل عن ابي
 روح رجل قال لامرأة رمحي نفسك على الف فقلت لا افعل الا بالعين فقال الرجل اتقي الله
 واحبيرة فقالت قد فعلت كان حائرا. وعن محمد روح مثل ذلك. وبسعد النكاح بلفظ ا
 موفو ما على حارده الولد ان كان بعد ملكة الولد. كما لو تزوج الصبي منه سقده وتوقف
 على احارة الولد. اذا قال الرجل لامرأة تزوجتك مالف ان رضى فلان قال ابو يوسف روح
 ما الامالة ان كان ملاصقا في المجلس ورضي حازا استحصانا وان كان عائشا لم يجز وان رضى
 بعد ذلك

فصل في النكاح على الشرط

رجل يزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها في الطلاق سيد هاد كرم محمد روح في الجامع اه
 النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا بعد هاد ذكر في الفتاوى عن المحسن من زيادة اذا تزوج
 امرأة على انها طالق الى عشرة ايام. او على ان يكون الامر بعد هاد عشرة ايام ان النكاح حار
 والطلاق باطل ولا يملك امرها وقال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا مد الزوج فقال نرو
 على انك طالق وان استأثرت المرأة معالي روح نصيب منك على ان طالق او على ان يكون الامر

بيدي مطلق نفسه كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح ويقع الطلاق ويكون
 الأمر بيد المولى إلا أن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
 أما إذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد
 كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فصار كمن قال قبلت على أنك
 طالق أو على أن يكون الأمر بيدك فيصير مفوضا بعد النكاح وكذلك المولى إذا زوج أمته
 من عبداً إن بدأ العبد فقال زوجني امتك هذا على الف على أن امرأته لا يطلقها
 كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك
 أمي منك على أن امرأته لا يطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا النكاح ويكون
 الأمر بيد المولى. وعن هذا قالوا مطلقه الثلث إذا رادت أن تزوج المحلل ونحوه لا يطلقها
 فالمحيلة لها في ذلك أن تقول زوجت نفسي منك على أن امرئ بيدي أطلق نفسي كلما أريد
 ثم يقبل الزوج فيكون الأمر بيد ما بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت. أو يقول المحلل
 تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك العشرة أيام أو على أن امرأتي لا يطلقها
 تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة أيام ويصير
 الأمر بيد ما وكذا لو قال العبد لمولاه إذا تزوجتها فأمرها ببدلها ثم تزوجها يكون
 الأمر بيد المولى ولا يمكنه أن يرجع أبداً. امرأة طلقها زوجها فاردت أن يتزوجها الزوج
 فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبين مالاً علي من لهن فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم إلى
 أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار حبة باطلة وفيه بالشرط ولم يف لانها جلت
 المال عوضاً للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة. وقال الخلف يصح
 الحبة تزوجها ولم يتزوجها وسيأتي نظير هذا في كتاب الحبة. وعن أبي القاسم الصفار
 إذا تزوج امرأة على أن يأتيه بعبد ما إلا بقى قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها. وعنه إذا تزوج

امرأة علمانها بكر فوجهها غير يكون عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها تسحق
 بعقد النكاح رجل تزوج امة الغير على ان كل ولد تلد فهو صحيح النكاح والشرط
 لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فان كان الشرط مفيدا رجل تزوج امرأة على الفي
 درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة فالواصح النكاح والشرطان عندهم
 حتى لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف لانه لا خطر
 في التسمية لانها اما ان كانت جميلة او قبيحة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من بلد ها فان الشرط الثاني لا يصح عندنا ^{حقيقة}
 رج لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف بجموده وقت العقد فلا يصح التسمية
 الا ان هذا المعنى يشكل بما لو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 الفين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول ابى حنيفة صح و
 ان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها تزوجها ثلثا بغير وجهها رجل على
 قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انها اذا تزوجت ومن تصلاها
 التحليل الا انها لم يشترط ذلك حلت للاول وان شرط الاحلال في القول و
 تزوجها على ذلك صح النكاح وتحلل للاول في قول ابى حنيفة وزفرج ويكره ذلك
 للاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحلل للاول وقال محمد
 يصح نكاح المحلل ولا تحلل للاول ولو طلقها الزوج الثانية فلا تقابل الدخول فتزوجت
 بثالث ودخل بها الثالث حلت للاول والثاني ولو كان محبوبا فمكت عنده
 حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المحبوب
 ولو كانت المرأة صغيرة لا تجامع مثلها متزوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله
 ان افضاها للزوج الثاني لا تحلل للاول بهذا الوجه وان لم يفضها حلت للاول

رجل تزوج امرأة على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة بوج
النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا يشق
ولا يبرئها جاز النكاح ويتوليان ويلبس لها الالف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك
او اكثر

فصل في شرط النكاح

منها الشهادة عندنا وقال مالك وج شرط هو الاعلان دون الشهادة
حتى لو تزوجها بحضور الشهود بشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود
شرط الاعلان جاز الشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه ^{بشهادة} فيصح
الفاستقيين والاعيين والحدودين ورجل وامرأين ولا ينقذ شهادة المرأة ^{بغير}
رجل ولا بشهادة العبيد والمجنونين والضيقين والمختفين اذا لم يكن معها رجل
ولا بشهادة الثامنين اذا لم يسمع كلام العاقلين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرة
وجوز نكاح المسلم الذمي بشهادة الذميين في قول ابو حنيفة واي يوصف وج يصح
نكاح اهل الذمة بشهادة اهل الذمة يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقلين كلام
صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع احد الشاهدين كلامهما ولم يسمع
الشاهد الاخر لا يجوز فان اعاد النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم
يسمع الاول العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح محضه رجلين احدهما اعم فسمع
السميع ودون الاعم فصاح السميع في اذن الاعم او صاح رجل اخر لا يجوز حتى يوجد ^{عها} سماع
معاودة كلقاضيا الامام ابو علي السفدي يدرج في شرح السير ان النكاح يصح بحضور الاميين
وان لم يسمعها لان الشرط حضرة الشهود ودون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز
شرط السماع وذكر ايضا القدرى وج شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العا
دلم بغير تفسيره قيل بانه صحيح والظاهر خلافه وعن محمد وج ان تزوج امرأة محضه

تركيبين أو هتديين لم يعرف الكلام العائد بن قال ان امكنهما ان يعبرا ما سمعا
 جازوا الا فلا وفي المنتقى اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهد من فسمع احد الشاهدين
 ولم يسمع الآخر فاعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جائزا استحسانا اذا كان المجلس
 واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم ابو الفضل رح حكى عن ابي يوسف
 انه لا يجوز حتى يسمع معا ولا نص عن اصحابنا رح في النكاح بشهادة الاخرسين اما
 على قول القاضي الامام علي السعدي رح لا شك انه ينبغي لان عند الشرط حضور الشا
 دون السماع. وعلى قول غيره ان كان يسمع كلام العائد بن ينبغي ان يصح وان لم يكن اهلا
 لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها او بشهادة ابنها من
 يجوز وان تزوج بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز. وفي المنتقى انه لا يجوز وان
 تزوجها بشهادة ابنه من غيرها ثم تجاحد اشهد الابن ان محمد الاب والراة قد
 حازت شهادة الابن. وان ادعى الاب والراة تتحد لا تقبل شهادة ابنه وان كان
 النكاح لشهادة ابنها من غيره ثم تجاحد ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنها. وان جحدت
 والزوج يدعي جازت شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة ابنه منها فيهما جحد
 لا تقبل شهادة الابن. واذا تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان تجاحدا
 بعد ذلك وشهد الابن عند جحد الزوج ودعى الاب ان كانت صغيرة لا تقبل
 شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع
 وان ادعى الاب وجحد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول ابن حنيفة وابي يوسف رح. وقال
 محمد رح تقبل ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنه فيجحدت الرضا رادى الاب
 لا تقبل شهادة الابن على الرضا لما حصل للشهادة لاحتمالهما على اخطاهاما يجوز
 وشهادتهما على ابيهما فيما يجحد الاب مقبولة. وان شهد الابيها فيما يدعي

الأب فان كان للأب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يتعلق بحقوقه بالأب لا تقبل
 وان لم يكن للأب فيه منفعة لان الأب يدعى لا تقبل شهادة ابنيه في قول أبي يوسف
 ربح قيل هو قول أبي حنيفة ربح وأصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلمك فلان فان حر
 فشهد ابنا فلان ان اباهما كله العبد فان كان الأب يحجج جازت شهادتهما وان كان
 الأب يدعى لا تقبل في قول أبي يوسف ربح لانه يعتبر بالدعوى وعلى قول محمد ربح تقبل
 لانه يعتبر بمنفعة الوالد بلع قول شهادة الولد وشهادة الانسان فيما باشره مردود
 بالإجماع سواء باشر لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك اولى يمكن فلا يجوز شهادة الوكيل
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذ يزج المؤكدة بخبرة ابيها وشاهد آخر جازا للنكاح وكذا
 لو زجت المرأة نفسها بشهادة ابيها وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بان
 يزج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بخبرة الأب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة
 النكاح على رجل وهو يحجج فقامت شاهدين واختلاف المهر فشهد احدهما انه تزوجها
 بالف وشهد الآخر انه تزوجها بالف وخمس مائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخمس مائة
 جازت شهادتهما وبقيت لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تتجمل بالنكاح
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما ولا بقضية بالنكاح وان اختلف
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل وان ادعت المرأة على رجل كمالا فحجج فقامت
 شاهدين يقضيه بالنكاح ويحججه لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان
 النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما تزوجها ربحا بالغة
 لمترض وادعى الزوج ان اباهما تزوجها في الصغر كان القول قول المرأة وان اقامت المرأة البينة
 انها تزوجت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

سنين كانت البنت قبيلة المرأة إذا تزوج الرجل افته بشهادة السكارى ومعهما
 كلام العاقد بن وعرفوا جازا النكاح وان كانوا الايدى كونه بعد روال السكر رجل تزوج
 امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود
 وكل نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم حملوا ذلك كقولاً انه يعتقد ان الرسول صلى
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفر رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة
 التي في هذا البيت فقالت المرأة فبنت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان
 لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جاز ولا فلا وكذلك لو وكلت المرأة فسمع الشهود كلامها
 ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك و
 انا صغير فبرأذ: الولي وقالت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقولها القاضي
 انخير هذا العقد فان احاز جزوان رد بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجارة
 الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اسهد عند العقد وامكر الموكل كان القول قول الوكيل الكلام
 ويتبث المحومة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود اذا شهد الرجل على امرأته انها منه
 فلا المدعي وان كان اوفاها المهر جازت شهادته والا فلا ومن شرط انكاح الولي هو
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلاف في العاقلة البالغة اذا زو
 جت نفسها روي ابو سليمان عن محمد بن ابي نكاحها باطل يردى ابو حفص عنه ان ان لم
 لها ولي يجوز فان كان لها ولي تنوف على اجارة الولي ان اجاز جزوان رد بطل سواء كان الزوج
 كفوا او لم يكن الا اتداد اكان كفوا اكان للقاضي ان يحد النكاح ولا يتحل لزوجها من غير
 تجديد وقال مالك والثوري لا يصدق النكاح بسان النساء زوجت نفسها او احدهما
 او توكلت عن غيرها في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة روي انه يجوز النكاح بكر اكانت وتزوج
 زوجت خفسها كفوا او غير كفوا الا انه اذا لم يكن كفوا اكان الاولياء حتى الاعتراض بولاية

الحسن عن أبي بصير عن أبي بصير عن النكاح ان كان كفواً وان لم يكن كفواً الا بصراً لا بد
 الروايات عن أبي بصير عن النكاح ان كان كفواً وان لم يكن كفواً الا بصراً لا بد
 شمس الاثمة للشيخ بهج رواية الحسن اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل واحد من المرافعة
 الى القاضي لا كل بائع بعدل فكان الاحوط سد باب التزويج عليها من غير كفوف وقال
 ابو يوسف صح الاحوط ان يجعل العدة موقوفة على اجازة الولد الا ان الزوج اذا لم يكن كفواً
 يصح خلع الولد وان كان كفواً لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي
 كفوف صح طلاقه عليها وكذا الايلاء والظهار وان مات أحد هما بتواتر وعمل قول محمد
 ربح ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولد بعد ذلك
 نكاح المرأة لا يصح اجازته لكل تحريم المرأة بها الطلاق وان طلقها الرجل ثلثاً كره لمان
 يتزوجها قبل التزويج بنزوح آخر واجبوا على انها الواقعة بالنكاح صح اقرارها وتبين
 شرائط النكاح رضا المرأة كانت بالغة بكوا كانت، او ثيبه فلا يملك الولد اجبارها
 على النكاح عند ثاقان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر فذكر الزوج
 فسكت لا يكون سكوتها رضا وان ترد بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك، جبر الى ابني
 عيهم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر فاستيسما
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وجهها من
 رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بنكاح لان نسبة فيه والظاهر والنكاح بمهر المثل والنكاح
 بالغة المحبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها ما رضيت
 بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا ببلغة مستقبلة وان زوجها الولي بغير
 استئمان ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر فختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يكون رضاها لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر فان ذكر

الزوج والمهر معا فسكتت كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي
 تقدم في الاستيما قبل النكاح. وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت
 رضا استامرها قبل النكاح واخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل جهته تمتع بها
 وان سمى الولي رجلا في الاستيما قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن ذلك
 اذا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الي رد النكاح لان هذا الكلام
 محتمل فلا يطل به النكاح المنعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاد ^{منعقد} فلا
 بالشك بكرزجهما وليهما فبلغها الخبر فضحكت كان ذلك رضا لان الضمات
 اشارة السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع
 من عصبوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها
 السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهب السعال او العطاس قالت لا ارضى
 صح ردها. وكذا لو اخذ فمها ثم ترك فقالت لا ارضى صح الرد لان السكوت كان
 عن اضطرار. ولو قال لها قبل النكاح ان فلا لا يخطبك فقالت لا تزوجني فلا
 فانه لا يريد فزوجها فبلغها الخبر فسكتت جازا للنكاح لان الرد قبل النكاح
 لا يدل على الرد بعد لاحتمال تبدل الحال. ولو قالت بعد النكاح قد كنت
 ابي لا اريد فلا ناولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على
 الحالة الاولى لم يتبدل حالها. بالعدة زوجها وليهما فبلغها الخبر فقالت لا اريد
 لزوج او قالت لا اريد فلا لا يكون ردا وقال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج لا يكون
 ردا الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون ردا ^{لفلان}
 وغيره. ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك
 فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تحيز نكاحه

كان لها ذلك لأن قولها أنا راضية ينصرف إلى غير الأول لأن تقدير كلامها كان
 قال لها إذا بيت فلا تافك خطبك قوم آخرون فقالت أنا راضية بما تفعل ^{بموت}
 الأول وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل أنه كرهت صحبة فلانة فطلقها
 فزوجها امرأة تزنها إلى فزوج المطلق لا يجوز ويكون الأمر على غيرها وكذا الوباغ
 عبدة ثم إنسانا إن يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذلك هنا الولي إذا
 زوج البكر البالغة فاختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح وسكت ^{فقال}
 لأبل ردوت كان القول قولها عندنا المستعير الذي رد الوديعة وإنكر المعير كان القول
 قول المستعير لأنه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذا طهنا لأن الزوج يدعى لزوم العقد
 والمرأة تنكر فكان القول قولها وإن أقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد
 لأنها قامت على الأثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي وإن أقام الزوج بينة
 أنها اجازت العقد وأقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لأنها
 استوفيت الأثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها ^{في قول} ^{ابن حنبل}
 رج وإن كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وإن كان دخل بها كرها صدقت
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. منها بكر زوجها وإليه ما ضلته ^{بذلك}
 فسكت كان سكوتها رضا ومنها إذا تواضع رجلان في السر فإن ظهر البيع علانية وهو ^{بيننا}
 نتيجة ثم قال أحد الصاحبين أنا قلنا في السر كذلك وقد بدله إن أجعله رعا صحيحا فسكت
 الآخر ثيبا ما كان البيع صحيحا. ومنها إذا أسر المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنيمة بعد
 ذلك وقسم ومولاه الأول حاضرا فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها
 المشتري إذا قبض البعير قبل نقد الثمن والبايع يراه ولم يمنعه من القبض كان إذا ومنها
 المولى إذا رأى عبدا يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك إذا ومنها رجل اشترى

عبداً علمانه بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزومه البيع
 وبطل خياره. وإن كان الخيار للبائع لا يبطل خياره. ومنها الشفع إذا علم بالبيع فسكت
 شفعت ومنها أنابيع العبد وهو حاضر فسكت في بعض الروايات فاتفق بالبيع والتسليم
 ثم قال أنا حر لا يقبل قوله. ومنها رجل قال والله لا أنزل فلاناً في داري وفلان نازل فيها
 فسكت الخالف يبحث في يمينه ولو قال له الخالف أخرج فلاناً فخرج فسكت الخالف
 بعد ذلك لا يبحث في يمينه. ومنها امرأة ولدت ولداً فنهى الناس زوجها بالولد فسكت
 لزومه الولد حتى لا يملك نفيه بعد ذلك. ومنها الموهوب له إذا قبض الهبة في مجلس
 فسكت الواهب يكون ذلك إذا قبض القبض ويتم الهبة استحساناً وكذلك في البيع
 الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض بأذن البائع لا فائدة للملك إذا قبض بمحضه البائع
 والبائع سكت صح قبضه ويغيب الملك. ومنها المرأة جاءت بولد فسكت للولد حتى
 مضى يوم أو يومان لزومه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير
 كفؤ فبلغ الولد فسكت الولد لو يكن رضا فان قبض مهرها وجهها به كان رضا. وإن خاف
 الزوج في المهر والتفقة في القياس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا رجل زوج
 البكر البالغة من غير كفؤ فعملت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال
 بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا إن على قول أبي حنيفة الأب ولي في الانكاح من غير كفؤ
 ولو كانت صغيرة يلزم العقد فإذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفؤ الجدة
 عند عدم الأب في ذلك بمنزلة الأب. أما غير الأب والجدة ليس بولي في الانكاح من غير
 كفؤ فلا يمكن سكوتها رضا كما لو زوجها الأجنبي من كفؤ فسكت لا يكون سكوتها
 رضا لأب من النطق. رجل قال لأجنبية إنه يريد أن يزوجه من فلان فقالت بالفارسية
 توبه فإنه قال الفقيه أبو الليث رح لا يكون ذلك إذا. وقال بعضهم قولها توبة أي

وقولها تود اني فيعرف بلادي نايكون اذا. وان قالت ذلك البلد يكون فوجب ان يقول لهم
 وذكر الناطقي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عن رجل تزوج فقال المولى انت اعلم لا يكون
 اذا. ولو قل ذلك اليك كان اذا وتوفي ايضا رجل تزوج امرأة بغير اذنها سلمها الخبر معات
 بك نيس قال بعضهم يكون لجازة. والاولى ان لا يكون اجازة رجل تزوج امته البتة
 فلما بلغها الخبر فلم تتكلم ثم سئلت فما اليوم الثاني فقال لا ارضي بما فعل ايدي زوجتي باخر قال
 ابو القاسم المصنف رحمه الله ان لو تعلم الزوج او لم تعلم الصديق فلما علمت بذلك فردت
 بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضي كان القول
 قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها ولو علمها الخبر وعند ما قوم
 فقالت قد رددت النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم
 اذا لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا. فغير زوجها وليها فغير
 الام والجد فقالت بعد ما ادركت اية قد اخترت نفسي حين ادركت لا يقبل قولها بخلاف
 الفصل الاول لان خيا والبلوغ فسخ للنكاح النافذ فكانت مدعية بابطال الملك الثاني
 رجل تزوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرحمة مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها زوجت
 بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي بامري كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة. وان قالت زوجتي ابي بغير امرى فبلغني الخبر فرضيت لامر لها ولا ميراث
 لانها اقربت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت التفاد بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة
 بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكت ثم قالت لا ارضي كان لها ذلك
 لان ابن العم كان احب اليها في نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة و
 محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكت ثم زوجها من
 نفسه جاز اجماعا رجل تزوج رجلا امرأة بغير اذنها فبلغها الخبر فقال فعمل مصداق بارك الله

لثانيها اوقال احسنت او اصبحت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستهزاء
بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فيح لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بنحوه زاده راجح في شرح الاكرام عن ابي نصر بن سلام عن محمد بن محمد بن سلمة راجح ولو قال
لا بأس فانه لا يكون اجازة ودعى هشام عن محمد راجح قوله نعم ما صنعت اوصفت
اذا اصبحت يكون اجازة وبشما صنعت لا يكون اجازة. ولو قال اسأت قيل انه
اجازة ولو هنا ما القوم قبل التهنئة كان اجازة. صبي تزوج بالغة غائب فلما حضر
تزوجت المرأة بزوجه آخر وقد كان الصبي اجاز بعد ثلثة النكاح الذي باشره فالصبي
فان كانت المرأة تزوجت بزوجه آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك الفسخ
قبل اجازة الصغير. وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح
في الصغير ميم المثل او بما يتغابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفا
فينفذه باجازه الصبي بعد البلوغ. وان كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه وللصغير
اب او جد فكذلك لانهما يملكان النكاح عليه بمهر كثير فيوقوف عقد الصغير
على اجازتهما فينفذه باجازه بعد البلوغ. وان لم يكن للصغير اب او جد جاز الثاني
من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. رجل تزوج
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقبل اب الابن بغيرا من الابن ثم مات اب الصغيرة
قبل ان يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا
النكاح للوقوف وكان موته قبل النفاذ بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا زوجت نفسها
من رجل غائب وقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل
النفاذ يكون فسخا كذلك ههنا ولو ان رجلا زوج ابنته البالغة من رجل غائب و
قبل عن الزوج فصولي فمات اب المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

لان الاب لو اراد فسخ النكاح لا يملك في قول ابي يوسف ومحمد لان فسخه فلا يبطل
 النكاح بموته رجل زوج ابنة البائع امرأة بغير اذنه فحين الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي لا
 ان يقول اجرت النكاح عليا ^{بيني} لان الاب يملك انشاء النكاح عليه بعد الجنون فيملك الا
 جازة. عبد تزوج امرأة بغير اذن المولى ثم امرأة وثمة امرأة فباع المولى فاجاز الكل فان لم يكن
 دخل بهن جاز نكاح الثالثة الا قد لم على نكاح الثالثة كان فسخا لنكاح الاولى والثانية
 فيتوقف نكاح الثالثة فينفذ باجازة المولى وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان الامتلاء
 على نكاح الثالثة في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها فلا تصح اجازة المولى كما
 لو تزجهن في عقد واحد وكذا المحرأة اذا تزوج عشر نسوة بغير اذنهن في عقد متفرقة ^{فان} فبأنهن
 جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فانا تزوج
 التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشرة على اجازتهما
 امة تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى فاجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها ^{صاحبا} ^{زوجة}
 المشتري. وان لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة المشتري لانه اذا لم يكن دخل بها لم يملك المشتري
 بملك العين. والحل البات اذا طرد على الحل الموقوف بطله. واما اذا دخل بها الزوج يجب
 عليها العدة بهذا الدخول فلا يحل فرجها المشتري فيصح اجازة المشتري. وكذا امة اذا تزوجت
 بغير اذن المولى في مات المولى قبل الاجازة فجاز الوارث نكاحها ان كان المورث او الزوج دخل
 بها صحت اجازة الوارث لانها لا تحل للوارث. وان كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا يصح
 اجازة الوارث لان الوارث ملكها بموت المورث ودخلت له فبطل النكاح. الموقوف. ام ولد
 تزوجت بغير اذن المولى ثم اعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحرم النكاح بموت المولى
 لكنه وجب عليها عدة العتق والعدة تمنع نفاذ النكاح وان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز
 النكاح بموت المولى لان قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة العتق. وكذا المكاتب اذا تزوجت بغير

اذن للولي ثلاث المولدات لجازار الوارث نكاحها صححت لجازرة لانها لا تورث فينفذ النكاح
 بلجازرة الوارث. وله الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة او الصغيرة اسن لا يصدق الا
 بالبدنة او بتصدق الصغير بعد البلوغ في قول ابى حنيفة صح. وكذلك قوله العبد اذا اقر
 بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحباه صح يصدق. وموله الأمة يصدق بالاجأ
 واختلفوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيها اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر الولي. اما لو اقر الولي
 بالنكاح في الصغير صح اقواه والصحيح ان الخلاف فيها اذا اقر في صغرها قبلها وانكر الم يصح
 اقرار ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقرار المولى في قول ابى حنيفة صح وسكت
 البكر جعل رضى في استيهاار المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها
 رسولا في الاستيهاار وفي الاخبار لا يشترط العد ولا العدالة في الرصول. فان اخبرها فضول
 لا بد من العد ولا العدالة. وسكت الثيب لا يكون رضى. ولو صارت ثيبا بالوثبة او
 بمبالغة الاستنجاء او بمرور الزمان كان سكوتها رضى. وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول
 ابى حنيفة صح. ولو صارت ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك يمين لا يكون سكوتها
 رضى ولو خلا بها زوجها ثم وقعت الفرية بينهما قالت لا بد من خلية تزيج كما تزيج الابكار
 ولو زوجها الولي الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقر
 غائبا غيبة منقطعة. ولو كان اب البكر عبد فزوجها الاح المحر فعلت فسكت كان
 سكوتها رضا. والقاضي عند عدم الاولياء بمنزلة الولي في ذلك الولي اذا زوج الثيب
 فرضيت بقلبها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضا
 بالقلب وانما المعتبر في النيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو
 التمكين من الوطى وطلب للمهر وقبول المهر دون قبول الامدية. وكذلك في حق الغلام
 وانما سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا اليه وجهها فسكت ان

لم تترك تجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين برهم. وإن أنكرت المجازة الرضاء
لا يجوز لهم أن يشهدوا على رضا حاجته ينظروا إلى وجهها ويسألونها ما فتسكت
أن كانت بكراً أو تتكلم أن كانت ثيباً. الثيب إذا زوجت بغير أمرها بالفرم فبلغها
نقلت أجزت النكاح على خمسين ديناراً وقالت أجزت النكاح على أن يزيد لي كذا أو قل
لا أجز النكاح إلا بزيادة كذا لم يكن ذلك رد ولا يبطل نكاحها حتى لو أجازت بعد
ذلك صح أجازتها. ولو قالت لا أجز النكاح ولكن رد لي يكون ذلك رد العصبى
المراهق إذا تزوج بغير إذن الأب امرأة ودخل بها فبلغ النكاح فودى نكاحه
قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقراً ما المحدث فليكن الصبا وأما العقر فلا نهى لأزوت
نفسها منه مع علمها أن نكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلان حقها. إذا تزوج العبد
بغير إذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى
لا أرضع ولا أجز أو قال لم أرض ولم أجز أو قال أنا كاره ذكر في المنتقى عن أبي يوسف
رجح أنه يكون ذلك رد النكاح العبد. وكذا لو قالت البكر ذلك وصلاً فقال لا أرضي
ولكن رضيت جاز استحسننا. رجل خطب بكر من أبيها فقال الأب مراكد خدائي
يسرست هرجه كند رواست فزوج الأب ابن اخته فبلغها النكاح فسكت ثم زوجها الآخر
بعد ذلك من رجل آخر فبلغها فسكت جاز نكاح الأب لأن الآخر ليس بولي فلم يكن
سكوتها في نكاح الآخر رضا إذا تزوج الصغير والصغيرة بغير إذن الولي فبلغا لم يجر نكاحهما
حتى يميزا بعد البلوغ. والعبد أو الأمة إذا تزوجا بغير إذن المولى ثم اعتق جاز نكاحهما غير جازة

فصل في نكاح المماليك

لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمكاتبية والمذنب والمذنبية وأم الولد بغير إذن السيد
وكذلك معتق البعض على قول المحنفه زوج. ويجوز نكاح المولى على العبد بغير إذنه و

ان كان كبيراً كما يجوز نكاح الأمة ومن أبي حنيفة ربح في رواية وهو قول الشافعي ربح
لا يملك المولود اجبار العبد ولا يجوز تزويج المولود على المكاتب والمكاتبة الا باذنها
وان كانا صغيرين. ولو تزوج المولود مكاتبه الصغيرة بغير اذنها فعتق لا يبطل نكاح المولود
لكن لا يجوز الا باجازه المولود وان عجزت بطل نكاح المولود بعجزها ولو تزوج مكاتبه الصغير
اماً بغير اذنه فعتق وعجز لا يبطل نكاح المولود لكن لا يجوز الا باجازه المولود. وما يجب للأمة
والد بركة الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولود ومهر للمكاتبة وصحة
البعض يكون لها الا للمولود واذا وجب للمهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه. وما يجب
على المكاتب والد بربيعاً لذلك. وما يجب على العبد بغير اذن المولود من ذلك يؤخذ به
بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه ببلبنة الصغير وله ان يزوجه امته والجد بمنزلة الاب
وكذا الوصي والقاضي والمفاوض في مال المفاوضة ولما اشرك العنان والمضارب لا يملك
تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وكذا العبد المأذون والمكاتب لا يملك تزويج الأمة
والله اعلم بالصواب

فصل في فسخ عقد الفضولي

رجل تزوج رجلاً امرأة بغير اذن له لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد وإليه
رجح الاول في قوله الآخر له ان يفسخ العقد. والعاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ
لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا تزوج رجلاً امرأة بغير اذن له ثم قال فسخت لا يفسخ.
وكذا لو تزوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخاً للاول. وعاقد يفسخ بالقول
ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل. رجل وكل رجلاً ليزوجه امرأة بغير اذن له فسخت تلك المرأة
خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول. ولو تزوجه اخت تلك المرأة
لا يفسخ العقد الاول. وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل

زوج رجلا امرأة بغير امر ثم ان الزوج وكله ان يزوج امرأة بغير عينة فان زوجته اخذت تلك
 المرأة ينفسخ نكاح الاول ولو ضحك ذلك العقد بالقول لا يصح فسخره وعاقبت بملك
 الفسخ بالقول والفعل جميعا. وصورة رجل وكل رجلا لزوج امرأة بغير عينة فان زوجته
 امرأة ومطاطب عنها فصولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخره ولو زوجته اخذت تلك
 المرأة ينفسخ العقد الاول

فصل في الوكالة

رجل له ابن ولابنه ابنة فأكراه الأب ابنه على ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من الذي
 وانفرد بي توبيزارم هرجه خواهي يكن قد حبس الأب وزوج ابنة الابن قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح لا يصح هذا النكاح لعان احد هاتيه لما قال هرجه خواهي
 يكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الأب ولأنه لا يراد
 به في حالة الغضب التوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ثم قال لا بنة اخيه الشيب اني اريد ان افزحك من فلان
 فقالت يصلح فلما فارقها العم قالت لا ارضيه ولم يعلم العم بذلك فزوجها جان نكاحه
 في قول ابي حنيفة صح لانه كالوكيل فلا ينزل قبل العلم بالغت وكلت رجلا بتزويجها
 من فلان بالف درهم فزوجها الوكيل بخمسمائة فله الخبر بذلك قالت لا يصح
 هذا لاجل نقصان المهر قيل لها لا يكون لك منه الا ما تريد من فقال خضيت قال الفقيه
 ابو جعفر صح يجوز النكاح لان قولها لا يصح لابس مرد للنكاح فاذا نصبت بعد ذلك
 فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصحت الاجازة. رجل امر رجلا ليسبح غلاما لبعائة
 دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم قال للأمر بعب الغلام فقال المولى اجرت ذكره المنية
 انه يحكم بالسوء بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الأمر حين اخبره المأمور

بالبيع قد اجرتك بما امرتك به لا يجوز بيع المأمور رجل وكل رجل لا يزوجها فلا تفرجها
 الوكيل صحيح النكاح الوكيل يحل في النكاح بشرأى شيء بعينه لا اشترى لنفسه ولا يكون ^{مشتريا}
 لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كان له اشتراء لنفسه
 ثوابه من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الانتقال عنه لا غير وهذا لا يمكن
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلان
 الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل
 جاز له ان يزوجهما اياه. مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكيل في تزويج ابنتك فلا
 فقال المريض بالفارسية ارى ولم يزد على ذلك لم يصير وكيل لان قوله ارى محتمل لا محتمل
 ان يكون تزويجا في الحال ويحتمل ان يجعله وكيل في الزمان الثاني ويحتمل التامل والثالث
 ارى اجعلك وكيل فلا يصير وكيل بالشك. ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوج الوكيل
 ابنة نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فذلك في قول
 ابي حنيفة صحيح. وقال صاحب راجح يجوز ذلك. ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم جميعا
 والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابيه وابنه لا يجوز في قول ابي حنيفة راجح. الوكيل ^{لنكاح}
 من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ابي حنيفة راجح خلافا
 لصاحبيه راجح. وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفوا الا انه اعمى
 او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذلك اذا كان خصيا او عينا. ولو وكل رجلا بان يزوجه
 امرأة فزوجها امرأة عمياء او سلاء او تقاء او مجنونة او صغيرة تتامع او لا تتامع مرة او امة كفوا ^{ليست}
 بكفو للمسلمة او كفاية جازية قول ابي حنيفة راجح. ولو وكل رجلا بان يزوجه امة فزوجها مرة
 لا يجوز وان زوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة. ولو وكل
 رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة حلف الزوج بطلاقها ان تزوجه او زوجه امرأة كان

الموكل اليه منها وكانت في علة للوكل صحيح النكاح الوكيل، ولو تزوجه الوكيل امرأة
 وهي في نكاح الغير في علة الغير فهو يعلم بذلك ولم يعلم قد دخل بها الموكل ولم
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول
 في ذلك الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل
 وكذا لو تزوجه ام امرأته رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرجل
 وزوجه اياه جاز لانه امرأه بالخطبة وتتمام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا ليزوج
 امرأة فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال
 الوكيل بل زوجتك هذا الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في
 ذلك لانهما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما. وهذا المسئلة دليل
 على ان النكاح يثبت بالتصادق. ولو وكل رجلا ليزوجه فلانة او فلانة فآيتها
 فنجاز لا يبطل التوكيل بهذه الجملة وان تزوجه لجميعا في عقد لم يجز واحد منهما نحو وكل رجلا
 ابن يزوج امرأة فزوجه امرأتين في عقد. ولو وكل رجلا ليزوج امرأة ثم وكل
 اخر بمثل ذلك فزوجه احدهما امرأة والاخر اختها ان كانا على التعاقب جاز الاول
 وان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فاذا فعلت فامرها ببيدها
 فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيد ها. ولو قال زوجتي
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها ببيدها فزوجه امرأة لم يكن الامر
 بيد ها الا ان يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك
 الى الوكيل بخلاف الاول. ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على
 الزوج ان اذا تزوجهما يكون الامر بيد ها ثم تزوجهما منه جاز النكاح ولا يكون
 الامر بيد ها من تزوجهما له. كما حل ان تزوجه فلانة فاذا زوجها فمات

عنه ولو طلقها وانقضت عدتها شر زوجها الوكيل اياها جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه
فلانة ثم تزوجه للوكيل ثم اباها لم يكن للوكيل ان يزوجه اياه. اذا وكلت المرأة رجلا
ان يزوجها فزوجها على مهر صحيح او فاسد او وهبها من رجل بالثبوت او تصدق بها
على رجل فهو جائز. فان تزوجت المرأة قبل ان يزوجه الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة
امرأة لها زوج قالت لرجل اذ اخضع من زوجي فاذا خضعت ذلك وانقضت عدتي فزوجني
فلانا جاز ذلك عليهما قالت اذا وكلت المرأة والرجل رجلين بالتزويج او بالتخلع او
بالعتق على مال ففعل احدهما الرجح ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل احدهما
جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة. وكذلك ولي الكيوة الا اياه
والجد فانهما يملكان قبض مهر الكيوة اذا كانت بكر استحسانا. انا وكل رجلا بان يزوجه
فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج
بذلك حتى دخل بهما فالحق اراق ان اجاز كان عليه المسمي لا غير وان رد بطل النكاح فيجب
مهر المثل ان كان اقل من المسمي لا يجبي المسمي وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اعظم الزيادة
والزمكما النكاح لم يكن لعد ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصوف في امورها فزوجها من نفسه
لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهذه الاولى رجل وكل رجلا ان
يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجها امرأة نكاحا جائزا ثم تزوجها الفاسد ليس بنكاح فلا
شأن من احكام النكاح ولهذا لا خلاف ان لا تزوج نكاحا فاسدا لا يثبت وهذا بخلاف
البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع سبيعا جائزا في قول ابي حنيفة ربح لان الفاسد بيع
يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيعتب. بالبيع الفاسد امرأة وكلت
رجلا ليزوجهها باربعائة درهم فزوجها الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان
الوكيل زوجها منه بدينا فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقر ان المرأة

لم تكن بدني تاركات المرأة بالخيار ان شأوت اجازت النكاح بدني تارك وليس لها غير
 ذلك وان شأوت ردت النكاح ولها عليه مهرها بالغاما بالغ بخلاف ما تقدم لان شرط
 المرأة وصيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا بقاء عليا وصيت. اما
 هنا المرأة وصيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بالغ وليس لها نفقة
 الحدة لان المدة لم تجب بمكر النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها ^{النفقة}
 وان كان الزوج يدعي التوكيل بدني تاركه تنكر فكن ذلك كان القول قولها مع اليمين وهكذا
 امر محتاط فيه ينبغي ان ينهه على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها كذلك الولي
 اذا كانت بالغه يفعل ما يفعل الوكيل ويكيل المرأة اذا زعمها والاب اذا زعم البالغة
 او الصغيرة. ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١} ^{١٠٣٢} ^{١٠٣٣} ^{١٠٣٤} ^{١٠٣٥} ^{١٠٣٦} ^{١٠٣٧} ^{١٠٣٨} ^{١٠٣٩} ^{١٠٤٠} ^{١٠٤١} ^{١٠٤٢} ^{١٠٤٣} ^{١٠٤٤} ^{١٠٤٥} ^{١٠٤٦} ^{١٠٤٧} ^{١٠٤٨} ^{١٠٤٩} ^{١٠٥٠} ^{١٠٥١} ^{١٠٥٢} ^{١٠٥٣} ^{١٠٥٤} ^{١٠٥٥} ^{١٠٥٦} ^{١٠٥٧} ^{١٠٥٨} ^{١٠٥٩} ^{١٠٦٠} ^{١٠٦١} ^{١٠٦٢} ^{١٠٦٣} ^{١٠٦٤} ^{١٠٦٥} ^{١٠٦٦} ^{١٠٦٧} ^{١٠٦٨} ^{١٠٦٩} ^{١٠٧٠} ^{١٠٧١} ^{١٠٧٢} ^{١٠٧٣} ^{١٠٧٤} ^{١٠٧٥} ^{١٠٧٦} ^{١٠٧٧} ^{١٠٧٨} ^{١٠٧٩} ^{١٠٨٠} ^{١٠٨١} ^{١٠٨٢} ^{١٠٨٣} ^{١٠٨٤} ^{١٠٨٥} ^{١٠٨٦} ^{١٠٨٧} ^{١٠٨٨} ^{١٠٨٩} ^{١٠٩٠}

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضا قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغيرة
من زوجها فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بشئ العرض، رجل قال لا غير زوج ابنتي هذا
رجلا يرجع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلا بهذا الصفة من غير مشورة فلان
جار لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذا الصفة فاذا حصل الغرض
لا حاجة الى المشورة

فصل في الكفاءة

الكفاءة معتبرة في النكاح خلافا لما لا يرجح وصفان وجعلها من الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين وعن الكرخي ح انه اخذ بقولهم ثم الكفاءة تتعلق بخسة منها الاطلا
فيها بيننا وجه النسب فقرئ بعضهم الكفاءة لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس
بهاشمي يكون كفوا للهاشمي غير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي والعرب بعضهم
الكفاءة لبعض الانصار بعد المهاجرين فيه سواء والمولى لا يكون كفوا للعرب ومنها الاسلام
فالنصرانية واليهودية لا يكون كفوا للاسلام حتى ان المسلم اذا اكل رجلا بالنكاح فزوجيه يهودية
او نصرانية لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ح لان عندهما الوكالة تنقيد بالكفاءة ومن
اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له
اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام ومن له ابوان في
الاسلام يكون كفوا لمن كان له عشرة اباء في الاسلام ومنها الحرية فالملوك كيف
كان لا يكون كفوا للحرية وكذا المعتق لا يكون كفوا للحرية الاصلية وللمعتق ابوه لا يكون
كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن كان له اباء في الحرية
ومن ابي يوسف ح من اسلم بنفسه والمعتق اذا حرز من الفضائل ما يقابل سب الآخر يكون
كفوا ومنها الكفاءة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر لان من كان قادرا على الهم

والنفقة يكون كقول الذات أموال عظيمة. ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا
للفقيرة في ظاهر الرواية. ومن الحسن عن أبي يوسف ر.ح. يكون كفوا. ولا يعتبر القدرة
على المهر والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر. وعن بعض النسابة
ر.ح. إذا تزوج الصغيرة أخوها من صبي ليس له طاعة للمهر أبوه غني وقبل النكاح أبوه جاز
الصغير غيافاً للمهر مال الأب ولا يعد غيافاً للنفقة لأن الأب لا يتحملون المهر الطالبة ولا يتحملون
الدالة. أما من ليس له أب جليل لابد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم
يعتبر القدرة على أداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدرة على أدائه نصف المهر وفي ديواننا
يعتبر القدرة على أداء المجل. واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم
الشرط أن يملك نفقة سنة. وقال بعضهم إن يملك نفقة شهر. وعن أبي يوسف ر.ح. إذا قل
على إيفاء ما يجمل لها من المهر ويكسب كل يوم مقلداً ما ينفق عليها يكون كفواً. وقال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل ر.ح. إذا قدر على إيفاء ما يجمل لها من المهر ونفقة شهر كان كفواً
والأحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف ر.ح. إذا ملك الرجل ألف درهم وعليه دين ألفاً
تزوج امرأة بالف ومهر مثلها ألف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضيه دين المهر بالف التي زيدت
دعماً يتعلق به الكفاءة عند البعض الديانة. وقال أبو يوسف ر.ح. الفاسق إذا كان معلناً يخرج
سكراً لا يكون كفواً للصالحات من بنات الصالحين. وإن كان يسرق لك ولا يعلن يكون كفواً
وعن محمد ر.ح. إذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كما هو أن السلطان وغيرهم يكون كفواً
بنات الصالحين. وإن كان مستخففاً عند الناس لا يكون كفواً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
السرخسي ر.ح. لم نقل عن أبي حنيفة ر.ح. في ظاهر الرواية في هذا شيء. والصحيح أن عند الفسق
لا يسمع النكاح وقال بعض مشايخ بلخ ر.ح. الفاسق لا يكون كفواً للبنات الصالحات مع أن
الفاسق أولم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ر.ح. ومنها المحرفة في ظاهر

الرواية عن أبي حنيفة ربح لا يعتبر الحرفة ويكون البطار كقوله المعلق قول محمد وإليه يوسف
 وأحد الروايين عن أبي حنيفة ربح صاحب الحرفة الدنيا كالبطار والحجام والحائك والكاتب
 والدياع لا يكون كفوا للبطار والبزاز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستتكون عنهم
 وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة ربح كانوا لا يعدون الدنيا في الحرفة ^{منقصة}
 وتبدل له ذلك في زمانها والجمال لا يعد في الكفاة واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر
 وقال السبخ الإمام الزاهد علي بن محمد البردوي ربح الفقير يكون كفوا للعلوي لأن شرف
 المحسب فوق شرف النسب الذمية إذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن
 يكون امرئاً عاماً فإن زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها ككاسا أو بلغا فمهرهم وقصت عن مهرها
 نقصا فاحشا كان لوليائها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ. إذا زوجت المرأة
 نفسها غير كفوا كان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة إلا عند
 القاضي لأنه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا ينقطع
 الخصومة إلا بفضل من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض
 فلا يكون هذا الفسخ طلاقاً فإن كان ذلك قبل الدخول والخلوة يستعطل المهر ولا عدة
 عليها وإن كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة. وإلا أن يفسخ القاضي
 العقد بينهما كان النكاح قائماً في جميع الأحكام من ملك الطلاق والظهار والإيلاء ^ووقا
 إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوا كان للولي حق الفسخ ما لم تلد منه ولا يبطل حق الولي
 بسكوته بعد ما علم أن طال الزمان. وإن قبض مهرها وجب ما به بطل حقه. وإن قبض
 ولكن خاضعاً زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحسننا. إذا زوجت المرأة نفسها
 غير كفوا وضع به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق
 الفسخ ويكون ذلك لمن فوته. وإن زوجها الولي غير كفوا ودخل بها ثم بانت من زوجها

بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ. وان كان الطلاق ^رجسا
 لم يكن له ان يفسخ. ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ثم فسخ القاضى العقد ^{بينهما}
 بخصوصة الولي ثم تزوجها على الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضى بينهما قبل الدخول
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبله في قول ابي حنيفة واية يوسف ^{في} وقال
 محمد وزفر ^{في} مخرج لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد ^{في} وقال زفر ^{في} مخرج لا
 عليها. وثمة خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة. ومنها اذا طلق الرجل
 امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة فطلقها قبل الدخول في النكاح الثاني ^{عند}
 عليه كل المهر ^{وعلى} قول زفر ومحمد ^{في} نصف للمهر بالنكاح الثاني. ومنها اذا طلق امرأة بائنة
 بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والى ^{بالله} ثم اسلمت ^{على} قول ابي حنيفة واية ^{سفي}
^{في} مخرج عليه كل المهر ^{وعلى} قول محمد وزفر ^{في} لا يجب عليه المهر الثاني. ومنها المنكحة اذا
 كانت امة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاخارت
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم
 ونعت الفرقة بينهما باللعان او بخيار البلوغ عند ابي حنيفة واية يوسف ^{في} مخرج الدخول ^{في} النكاح
 الاول يجعل دخوله في النكاح الثاني في حق تارك المهر وجوب العدة. ^{وعلى} قول محمد وزفر ^{في} مخرج
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخوله في النكاح الثاني في المهر ولا في العدة الا ان عند
 زفر ^{في} مخرج يستقط عنها بقية تلك العدة. ^{وعلى} قول محمد ^{في} مخرج لا يسقط. ^{وكذلك لو كان}
 النكاح الاول فاسدا ودخل بها وكان وطئها بشبهة وجبت عليها العدة ثم تزوجها في
 العدة نكاحا جائزا ثم فارقتها قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقت
 الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر

البتة قل كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وذو فرج في الفصول المتقدمة
 رجل تزوج امرأة وانتسب القبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فان كان ما ذكر شرما ظهر
 هو كفو لها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فظهر أنه قرشي أو ذكر أنه عجمي فإذا
 هو عربي كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا إما ذكر وليس بكفو لها بان تزوج
 قرشية على أنه عجمي فإذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للأولياء حق
 الاعتراض وإن كان ما ظهر شرما ذكر وليس بكفو لها بما ظهر بان تزوج عربية
 على أنه عربي فإذا هو عجمي كان لها حق الفسخ وإن رضيت كان للأولياء حق الفسخ
 وإن كان ما ظهر شرما ذكر وهو كفو لها بان تزوج عربية على أنه قرشي فإذا هو
 عربي كان لها حق الفسخ عند أصحابنا الثلاثة راجح خلاف الزوج وكذا لو تزوج امرأة
 على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه لأبيه أو عمه لأبيه كان لها حق الفسخ وإن كان
 كفو لها رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجد
 شربا مدمنا فبلغت الصغيرة وقالت لأخي قال الفقيه أبو جعفر راجح أن لا يكن
 أب البنات يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لأن
 والد الصغيرة لم يرض لعدم الكفاة وإنما زوجها منه على ظن أنه كفو وذكر
 في الأصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم أنه حرا وعبد ثم ظهر أنه عبد إذن له
 في النكاح لأخيارها ويكون الخيار للأولياء وإن زوجها الأولياء برضاه أو لم يعلموا
 أنه حرا وعبد ثم علموا أنه كان عبد لأخياره أحدهم وبمثله لو ذكر الزوج أنه حرا
 فزوجها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاة وتعلم المرأة أنه كفو وليس بكفو

الكفاءة ثم علموا أن شرط الكفاءة أو أخبر لهم بالكفاءة فزوجها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم
 الخيار والسكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رج لو فعل الصاحب ذلك يجوز في قول أبي حنيفة رج ولا يجوز في قول صاحب
 أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا ينفذ عقده على الصغيرة باقل من مهر
 مثلها وإن زوجها الصاحب من غير كفؤ لا يجوز في قول صاحبيه. واختلفوا في قول أبي حنيفة
 والظاهر المجواز. وإن زوجها السكران من غير كفؤ لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات
 عنهما في الأب والجدة إذا زوجها الصغيرة باقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد
 وفي رواية عنهما العقد موقوف على إجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن أبي يوسف رج
 أنه قال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كفؤ كان الولي
 أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يسمع وإن لم يكن الولي ذرهم محرم منها كابن العم ونحوه. وقيل
 من يكون محرمها لا يكون له حق الاعتراض. والصحيح هو الأول غير الأب والجدة إذا زوج
 الصغيرة من رجل كان جده معنق قوم أو لم يكن مسلماً في الأصل وإنما صار مسلماً ^{للصغيرة} و
 أباه محرراً مسلماً ثم أدركت الصغيرة فاجازت النكاح لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن له
 مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا يلحقه الإجازة. وكذا لو أعتدت الكفاءة بسبب أخ
 لا يستعد نكاح غير الأب والجدة امرأة زوجت نفسها غير كفؤ قالوا ما إن تمتع نفسها
 ولا تمكث من الولي حتى يرضع الولي بهذا العقد لأن الظاهر من حال الولي أن لا يرضع ^{طائفاً} فلولا
 الزوج فصيح تجل يستعد الفسخ ويحققهم العار بنسبة من لا يكافهم والله أعلم

فصل في الأولياء

الأصل في اعتبار الولي قول صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وهو شرط جواز ^{النكاح}
 في الصفار والمماليك والمجانين. والآلة تنفذ ما سبب إقاهام ملك العن لا يرضع

نكاح المملوك الاباذن المولى والمولى يملك اجار عبد على النكاح عندنا واجبار الامه عند
الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك اليمين العسوية لقوله
عليه السلام النكاح الى العصابات واقرب العصابات الى الصغير والصغيرة الاب ثم اجد
اب الاب وان علا والابن من العصابة يزوج الام المحنونة عندنا. وقال الشافعي لا يزوجه
الا ان يكون الابن من عشيرتها. واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا جمعا للمحنونة قال
ابو حنيفة وابو يوسف رج الابن احق ينزوي معها. وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف
في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها. وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ
لاب وام. ثم الاخ لاب قربوهما على هذا الترتيب وان سفلوا. ثم العم لاب وام ثم العم لاب
قربوهما على هذا الترتيب ثم العم لاب وام ثم العم لاب قربوهما على هذا الترتيب
ثم انكرنا كلهم حب اصحابنا. وقال الشافعي رج ليس اخير الاب والجد تزويج الصغيرة
والصغير والمولى تزويج التيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رج. وبعد العصابات من
الاقارب الولاية عندنا مولى العتاقة لانه عتقة ثم عصبته مولى العتاقة وعند عدم
العصبه كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة
في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج وقال محمد رج لا ولاية لذوى الارحام وقول ابو يوسف
مضطرب والاقرب عند ابي حنيفة رج الام ثم البنت قربت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن
الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخ لايم ثم اخ لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العمات
والاخوات والخالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند
ابي حنيفة رج الولاية للجد. وبعد هؤلاء مولى الموالاة عند ابي حنيفة رج خلافا
لصاحبه ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابي حنيفة رج وعند صاحبه مادام
له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في

عهد ومشوره وان لم يكن ذلك في عهد ومشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم
يأذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا استحسانا
كالعبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا
استحسانا. والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او صبي اليه الأب في ذلك او لم
يوص. وروى هشام بن ايحيى في رج وهو قول مالك ان او صبي اليه الأب جاز له
تزوج الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو ولي في الوجهين وان كان الصغير
والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمعتق ونحوه فانه لا يملك تزويجهما ولا ولاية
للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والغسق لا يمنع الولاية وانما ^{يجمع}
للصغير والصغيرة ولبيان كالأخوين والعين فإيهما زوج جاز عذر. فان كان زوجها
على التعاقب جاز الأول. ودون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فو^{تعا}
معا ولا يعلم أيهما أول. وبطل العقد ان. وقال مالك رج لا ينفرد أحد الوليين ^{بالنكاح}
كما لا ينفرد واحد من المولىين في العبد والأمة المعتقة وأن زوجها الأبعد والأقرب
حاضر يتوقف على جازة الأقرب. وان كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح
الأبعد عندنا. وقال الشافعي رج اذا غاب الأقرب ينتقل الولاية الى السلطان ^{القاضي}
وقال زفرج لا يزوجهما احد حتى يحضر الأقرب او يزوجهما وكيل الأقرب فاذ ^{زوجها}
الأقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظ هو الجواز. ونكحوا في الغيبة ^{للمنقطعة}
بعضهم قد رها بانقطاع الخبر والقوائل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد
بمسيرة شهر. وقال أكثرهم ان كان في موضع لا ينظر الكفو بمجيئ الخبر منه في ^{منقطعة}
وأشارة الكتاب الى ان اذ نكح السفر يكفي للائقطاع وهو قول محمد بن مقاتل
الرازي رج وسفيان الثوري واي عصابة وسعيد بن معاذ المرزبي رج عليه

موسى جماعة عن النخعيين منهم القاضي الامام ابو علي النسيفي رحمه الله قال هو من بخارا الى انفس
 غيبه منقطعة ما كان الاقرب حيث هو والاقرب يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه
 او مختفيا في البلد لا يوقف عليه . قال القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي رحمه الله يكون هو
 بمنزلة الغائب غيبه منقطعة لانه لما عذر الوصول اليه ولا تتفاد بوايه كان بمنزلة الميت
 ما كان زوجها الا بعد بظهرانه كان محتميا في المصر جازي نكاح الابد . وانما نكاح الرجل ابنة
 امرأة باكثر من مهر مثلها او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوا ورجع
 ابنه الصغير امه او امرأة ليست بكفوا له جازي قول ايحيى رحمه الله . وقال صاحب راجح لا يجوز
 واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي . واذا بلغ الصغير او الصغير
 فقد روجها الاب والجد والخيار لهما . ولم يخار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند ايحيى
 ومحمد رحمه الله . وقال ابو يوسف رحمه الله اذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها
 فان اختارت نفسها احكاما بلغت واشهدت على ذلك صح . فاما في الغلام والحجيرة التي هي بنت
 لا يبطل خيار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما انتص على الرضا
 او تفصل ما يدل على الرضا نحو التمكين من الوطء وطلب النفقة . وانما اكلت من طعامه او اخذ
 كما كانت في خيارها وفضل البلوغ يفارق خيار العتق من وجه احدها ان خيار العتق
 يبطل بالقيام من المجلس وخيار البلوغ بالغلام والنتيب لا يبطل بالقيام من المجلس . والثاني
 ان الجمل بخار البلوغ لا يعتبر عند راحي ان الصهر اذ مات لم يعلم بخار البلوغ تاما سكت لا يلزم
 ذلك لا عذر ويبطل خيارها والمعتقة اذا ماتت ذلك عذر ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد
 زمان ومهما ان خيار العتق يثبت لله دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما معا ومهما ان خيار
 العتق لا يبطل بالسكوت وان كانت بكر او خيار البلوغ يبطل بسكوت لكونهما معا . ان خيار العتق
 كانه نفق الفرقه على الغلام يثبت بنفسه الاختار وفي خيار السوء لا يقع الفقه

ولا يسلط النكاح ما لم يفسخ القاضيه العقد بينهما. فإن كان ذلك قبل الدخول يستقطب
 كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يستقطب غير ^{للصغيرة} من المهر
 والصغير خيار البالوغ فانكح القاضيه في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد ^ص وإذا
 نزع ابنته الصغيرة ضمن لها المهر من ذمها صح ضمانها إذا بلغت وأخذت الأب ^{لضمين}
 لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير مروءة يرجع النكاح باعوه. فإن كان ضمان الأب في
 مرض موته لم يصح. وإن نزع الأب ابنته الصغيرة امرأة ضمن عنه المهر إن كان في صحة الأب
 وإن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغيرة في المهر إذا استحسن ^{الرجوع}
 ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فطسائر الوزنة أن يرجعوا في نصيب الصغيرة إلى
 عند ما خلا الزوج. ولو كان الابن كبيراً ضمن عنه الأب بغير مروءة في صحة ثم مات وأخذ ^{الضمان}
 من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع. ولو كان الأب ضمن المهر من ولد الصغيرة مرض موته لم يصح
 الضمان. والمجانين كالصبيان في ذلك وإذا ضمن عن ابنته الصغيرة وأدى كان متطوعاً إلا إذا
 اشهد عند الأداء أنه يؤدي ليرجع كما يكون متطوعاً. ولا يرجع البكر البالغة أبوها على كره
 منها خلافاً للشافعية وفي النيب لا يرجع بالاجماع. وإن نزع البكر البالغة العاقلة أبوها
 وهو كافراً وعبد فوضيت اللسان جاز في قول أبي حنيفة ولابن يوسف ^ص وقال محمد ^ص لا يجوز
 وإن سكت لا يجوز بالاجماع. وإذا بلغ الابن معتوها أو مجنوناً بقى ولاية الأب عليه في ماله
 ونفسه وإذا بلغ عاقلًا لرجن أوصار معتوها هل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا ^{فيه}
 قال أبو بكر البلخي ^ص لا تعود في قول أبي يوسف ^ص ويكون الولاية للسلطان. وقال محمد ^ص
 تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم الليثاني ^ص عندنا تعود ولاية
 الأب وعلى قول فرج تنبت الولاية للسلطان. ولما أجاز الأب أوصار معتوها هل يكون
 للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على اختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جاز امرأة جاز

الى القاضية قالت اني لم يدان ان تزوج وليس لي ولي ولا يعرفني احد فللقاضية ان ياذن لها
 بالنكاح ويقول لها انك ان لم تكوني قرشية ولا عربية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا
 في عتد الغير. وكذلك لو كان لها ولي فاذن ان تزوجها كان للقاضية ان ياذن لها بالتزوج وان
 لم يكن لها ولي وادوت الاحتياط برفع الامر الى القاضية حتى يزوجه القاضية باذنها او ياذن لها
 بالنكاح. وان كرهت ان ترفع الامر الى القاضية فطالبت اباها بالتزوج فرفع الاب انه كان
 زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الاب بيينة على ذلك قالوا لا يلتفت الى
 بيئته لانها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر. وللآب ان يزوجه فان ابى الاب ترفع
 الامر الى القاضية حتى تزوجه او تعتد بنفسها. قالوا وذلك اولها من ترك النكاح لان محمد راجع
 رجوع القول ابي حنيفة رجع بالنكاح بغير ولي غير الآب والمجد اذا زوج الصغيرة قالوا الاحوط
 ان تزوجه امرأتين مرة بهم مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين. احدهما انه لو كان في التسمية
 نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بهما المثل والثاني ان الزوج لو انفك
 بطلاق امرأة بتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة تزوجه فاني طالق فاذن تزوجهما
 ينحل ليمين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق ففعل بالنكاح الثاني وان كان الزوج هو الآب
 او المجد ينبغي ايضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند ابي يوسف ومحمد رجع لما ذكرنا
 من الوجهين لان عندهما الآب والمجد لا يملكان النكاح باقل من مهر لثلاث نقصانا فاحشا
 كما لا يملك غير الآب والمجد عند الكل. واما عند ابي حنيفة رجع يملكان النكاح باقل من مهر المثل
 فيباشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطا للوجه الثاني. وانما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية
 لانه لو منع للمهر الثاني وعنتا للضرر من الرجل اذا جدد النكاح في النكاح ولا يزوجها مهرين
 ربما ترفع ذلك الى قاضي يرى ذلك فيقضي بالمهرين. والولي اذا جاز جنوا مطبقا قول ولايته
 وان كان يجوز ويبقى لا ينفذ تصرفه في نفسه وما له في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة

المأفأة وتكلموا في الجنون المطبق قال ابو يوسف ربح مقدر بالكثرة السنة. وقال محمد ربح هو مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة. وعن ابو يوسف ربح انه ربح الاقول محمد ربح

باب في الحرمات

حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبد والمؤبد تثبت بالنسب والرضاع والصهرية اما الحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم امهاتكم الآية الام بالرشدة والزوجة حرام. وكذلك الجملة القربة والعبدى من قبل الاب او الام. وكذلك البنت واولاد البنت وان سفلت. وبنات الابن كذلك المتخوفة من ولد الزنا حرام عندنا وكذلك الاخوات من اي جهة كن وبنات الاخوات وان سفلن. وكذلك بنات الاخ وان سفلن. وكذلك العمات والخالات من الوجوه الثلاثة. وعلت الاصول وخالاتهم ام العمة حرام. وعمة العمة لاب وام اولاد اب كذلك وامامة العمة لام لا تحرم. واما الحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما بقا الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل اخت ولده من النسب ولا تحرم اخت ولده من الرضاع. ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج جد ولده من النسب ويحل جدة ولده من الرضاع. ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بام اخيه او ام اخته من النسب ويحل من الرضاع وسنذكر مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. واما الحرمات بالصهرية الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطي حل الا كان او عن شبهة او ذنا. اما الحرمات بالعقد منكحة الاب والجد من قبل الاب او الام وان علا. ومنكحة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة و جدنها القربة والعبدى دخل بالمرأة او لم يدخل. وبنات المرأة. وبنات اولادها وان سفلت ان كان دخل بالمرأة. واما الحرمات بالوطي الحلال موطوء الاب والجد وان علا بملك اليمين وموطوء الابن وابن الامس وان سفل ام الموطوءة وجدا لها وان علت وبنات الموطوءة وبنات اولادها كذلك. واما الموطوء عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره اذا

وطئها أحدهما يحرم عليه أصولها وفروعها ويحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطئ لخال في ذلك عندنا. ووطئ الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد حج وطئها بملك اليمين أو بغير ملك. وقال أبو يوسف حج يوجب حرمة المصاهرة. ويكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم إذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ. أما ابنة ست أو سبع أو ثمان إن كانت عيلة فخيمة فقد بلغت حد الشهوة. وإن لم تكن فإلى ثنتي عشرة. وعن أبي يوسف حج إن كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهاة ولا توقت فيه رواه عن أبي حنيفة حج. وفي رواية عن أبي حنيفة أن وطئها ولم يفضها تثبت حرمة المصاهرة وإن أفضها لا تثبت. وعن أبي يوسف حج في النوادر إذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر ومات ولا يدري أنها هاهنا كانت تشتهى حرمت عليه أمها. وقال الفقيه إنا للث حج ماديون سبع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى. الزوج المحلل إذا وطئ المرأة فافضاها التحلل للزوج إلا إذا كانت الحرة بدواحي الوطئ إذا مسها أو قبلها بشهوة تثبت حرمة المصاهرة وإن أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون مع انتشار الألف والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة. وإن مسها وعليها ثوب صفيق لا يصل حرارة المسوسة وليتها اليد لا تثبت الحرمة وإن كان الثوب رقيقا يصل إليه حرارة المسوسة وليتها تثبت الحرمة كما لو مس متجردا. وكذا لو مس أسفل الخف إلا إذا كان منعلا لا يجد لين القدم ومس المرأة الرجل في الحرمة كس الرجل المرأة ولو قعد الرجل أم أمرته تثبت الحرمة ما لم يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم أنه كان عن الشهوة لا تثبت الحرمة لأن تقبيل النساء غالباً يكون عن شهوة. وللعائفة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن الفقيه حج انتشار الألف عند ذلك وإن لم يكن منقشراً

قبل ذلك وان كان منتشر قبل ذلك فعلمة الشهوة زيادته الانتشار الشدة. وفي
 الشيخ والعين علامة الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتغال ان لم يكن متحركا قبل ذلك
 وان كان متحركا قبل ذلك فحد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتغال وقال عامة
 العلماء الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهي ان يواقعها والنظر الفرج عن الشهوة
 يثبت حرمة المصاهرة عندنا وتكليف النظر الى الموضع الذي يثبت الحرمة ^{بعضهم} قال
 هو النظر للمنتب العانة وهو رواية عن محمد بن ^{بعضهم} وقال بعضهم هو النظر الى التقوى وقال
 هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن ابي يوسف رجع وعليه الفتوى حتى قالوا
 لو نظر الفرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة. وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت ^{عند}
 منكثة ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم الفاعل ^{المفعول}
 به وابنته. وكذلك لو لامرأة لا يحرم عليها ماها وابنتها. ولو لمس امرأة بشهوة فامنع
 او نظر الفرجها فامنع بثبت حرمة المصاهرة. ولو لمس شرا امرأة عن شهوة فالوا ^{ثبت}
 حرمة المصاهرة. وذكر في الكيسانيات انها تثبت. اذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما
 لابنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التابيد. وهذا دليل على ان المحرمية تثبت
 بالوطء الحرام فيما تثبت به حرمة المصاهرة. ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة ورأى ^{بعضهم}
 رقيقا او زجاجا يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج
 امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امرها وابنتها لانه لم ير فرجها وانما رأى عكسها ^ن
 ولو كانت المرأة على شطرحوص او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحرمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحرمة. اذا تزوج الرجل امرأة وخلصها وهو
 صائم صوم رمضان او محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد بن ابي عجلان ان يترج

بأبنتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى الفرج لاعتن شهوة لا يثبت الحرمة ولو أركب أو أظلم أو أظلم أو بينهما ثوب صفيق لا يثبت الحرمة وكذلك لو احتلر على امرأة لا يثبت الحرمة وكذلك لو جامع بينته لا يثبت الحرمة ولا يثبت الحرمة مع ابنة مشتهة لها في فراش فمدا الرجل يدا إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجامعها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة ففرصها بأصبعه على فخذها لم يثبت الحرمة وإن وقعت يد على الابنة وهو يشتهي به لم يثبت الحرمة عليه امرأته وإن كان يظن أنها امرأته لو وجد المس عن شهوة. وإن اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لأنه ينكر الحرمة. وإذا نظر الرجل إلى فرج ابنته بغير شهوة فتمت أن يكون له جارية مثلها فوقعت منه شهوة وتعمع وقوع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وإن كانت الشهوة وقعت على التي قتلها بالاحتمار لأن نظر في هذه الصورة إلى فرج الابنة لا يمكن عن شهوة. امرأة لها زوج حدة يكون محرما لها إن كان دخل بالجدرة كانت الجدة من قبل الأب أو من قبل الأم. وأما زوج بنتها وزوج بنت ولد ما يكون محرما لها مطلقا أو لم يدخل لأن البنت لا تحرم بنفس نكاح الأم فلا تحرم بنفس نكاح الجدة. أما الأم تحرم بنفس نكاح البنت عندنا فتحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن. ولا بأس للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها لأنه محرم ولكن لا يرعها ولا يضعها مخافة أن يقع في قلبه شيء صغير فزعت في المنام فهربت إلى فراش والدها عريانة وانقضت بها أبوها وهي ابنة ثمان سنة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجح اختصان تحريم والدتها على أبيها. وطى الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطى البالغ في ذلك. قالوا والصبي الذي يجامع مثله إن يجامع ويشتهي ويستحيي النساء من مثله وأما المحرمات لأعلى سبيل التأييد سبعة منها الزيادة على العدد المشرع والعدد للشرع للإجماع هو الأربع من الحراش والأماء وأما المملوك له أن يتزوج امرأتين لا غير عندنا وإذا تزوج المحرم خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الأولى ولا يجوز نكاح الخامسة و

أن تزوج خمساً في عقدة ضد الكل وكذا العبد إذا تزوج تلك نسوة. ولو تزوج المحرمة خمساً
 ثم أسلموا أن تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة
 عند الكل وإن تزوجهن جملة فوق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وإليه يوسف راجع
 وإن تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفر والشافعي راجع له أن
 يختار منهن أربعا كيف ما تزوج. والمحاذق تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التسعة
 والعاشرة لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها فلما تزوج
 إلى سبعة دل على فساد نكاح الأربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشرة. ومنها الجمع بين
 الأختين نكاحاً حراً تين كانتا أو امتين أن تزوجهما جملة بطلا وإن تزوجهما على التعاقب صح
 الأول وبطل الثاني. ومنها الجمع بين الأختين وطياً. إذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة
 للعد على الموطوءة وما لا تنقض عدتها إلا يحل له أن يوطئ المنكوحة. واشترى امتين ^{لأختين}
 ليس له أن يوطئهما فإن وطئ واحدة منهما لا يحل له وطئ الأخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على
 نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج وإن وطئهما ليس له أن يوطئ واحدة
 منهما حتى يحرم فرج الأخرى كما قلنا. وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت للبيعة
 بعيب أو رجع في العدة أو طلق المنكوحة زوجهما وانقضت عدتهما لم يوطئاً واحدة منهما حتى يحرم
 الأخرى على نفسه بما قلنا. ومنها الجمع بينهما وطياً حكماً إذا ملك أخت منكوحة لم يوطئ
 المملوكة. ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج أختها جاز النكاح عندنا ولا يوطئ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا. ولو تزوج أختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له أن
 يتزوج واحدة منهما الحال. وإن تزوجهما في عقدة وفسد نكاحهما ووطئها كان عليهما
 العدة. وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح أحدهما. فإذا انقضت عدة أحدهما جاز أن يتزوج
 الأخرى. ولو تزوج امرأة ثم نكح أختها جاز نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية. فإن وطئ

الثانية لربط الأولى بحقيقة نفقي على الثانية. ومنها إذا جتمع بين الاثنين في نكاح وعدة نكاح
 إذا تزوج امرأة واحدة في عدةها من طلاق بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد
 لا يصح عندها. ولو قال زوج المعتدة أخبرني إن عدتي جاهل انقضت وذلك في مدتي تنقضي
 فمثلهما العدة كان له أن يتزوج باختها وأربع سواها عندنا خلافا للزفر وخلافًا للشافعي إن
 كان الطلاق رجعيًا. ومنها التجمع بين الاثنين نكاحًا وعدة عتاق صورتها إذا اعتق أم ولد كان
 عليها الاعتدال بثلاث حيض ولا يحل له أن يتزوج باختها ولا بأربع سواها في عدةها عند
 زفرج. وقال أبو يوسف ومحمد ربح يجوز كلاهما. وقال أبو حنيفة ربح لا يجوز نكاح الأخت و
 يجوز نكاح الأربع. ومنها التجمع بين ذواتهم محرم. لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها
 ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على أخته لغيرها. ولو تزوجها مأمرا لا يصح نكاحها قالوا
 كل امرأتين لو كانت أحداهما ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجتمع بينهما
 في النكاح إلا في مسئلة إذا جتمع بين امرأة وبين أمة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك
 ومنها التجمع بين الحرة والأمة في النكاح أن نكحها جملته صح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
 وإن نكح الأمة ثم الحرة صح نكاحهما. ولو نكح الحرة ثم الأمة لا يصح نكاح الأمة ولو
 تزوج الأمة وحررت عدته لا يجوز في قول أبي حنيفة صح خلافا لصاحبيه ربح ولو جرح
 بين خمس حرائر أربع أماء في عقد صح نكاح الأماء. ولو تزوج حرة وأمة معا والحرة
 في نكاح الغيرانية على الغير صح نكاح الأمة. ولو تزوج أمة بغير إذن مولاهم ثم تزوج
 حرة بطل نكاح الأمة لا يعمل فيه إجازة المولى بعد ذلك فلا يجوز للعبد أن يتزوج
 أمة على حرة عندنا خلافا للشافعي ربح. وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الأمة من الحر
 الكافر بكفر مخصوص لا تحمل الوثنية للمسلم وتحمل لكل كافر المرتد ولا يجوز نكاح
 المرتدة لأحد والمجوسية لا تحمل للمسلم وتحمل لكل كافر المرتد. ويجوز نكاح

الصلابة للمسلم عند ابي حنيفة ربح ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والمنصونية. واذا تزوج
 المسلم كتابية حربية في دار الحرب جاز ويكره. فان خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح
 والميض اذا تزوج مبيضة بث يهود وويله ثلثا جميعا وتركها كما كانا يعتقد انه من التفات
 في باطنهما وكان الزوج خلاها ولم يخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها
 قبل ان يقع الفروقة بينهما بين يدين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 ان كانا يظهران الاسلام ويعتقد ان الكفر كان نكاحهما جازا فلا يجوز نكاح المرأة مع
 الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر واحدهما كانا بمنزلة للرتدين لم يصح نكاحهما وصرح نكاح
 المرأة مع الثاني ويجوز للحر نكاح الامة الكتابية عندنا خلافا للشافعية ولا يجوز نكاح
 منكوحة الغير معتد الغير عند الكل ولو تزوج منكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة
 الغير فوطئها تجب العدة. وان كان يعلم انها منكوحة الغير فوطئها لا تجب
 العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها. والمهاجرة لا عدة عليها ولها ان تنزجر الحال
 فيقول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو
 هاجر الزوج كان له ان يتزوج باختها واربع سواها. وان كانت المهاجرة حاملا لا تنزجر
 في رواية محمد بن ابي حنيفة ربح. ومحمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها ان تنزجر لكن
 لا يطأها زوجها حتى تضع الحمل. ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد
 فيقول ابي حنيفة ومحمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا يجوز نكاحها. واذا ارى الرجل امرأة تزني
 متزوجا جاز النكاح وللزني ان يطأها من غير استبراء. وقال محمد ربح لا أحب له ان يطأها
 من غير ان يستبرئها. واذا تزوج الذمي كافرة معتدة من كافر جاز في قول ابي حنيفة ربح
 ولو اسلما بقي على النكاح وان توافعا الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا
 لابي يوسف ومحمد ربح. ولو كانت الكتابية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي ان يتزوجها

حتى تنقضي على المهر الذي إذا بان امرأته الذميمة فترجها مسلم واذبحي من ساعته وذكر
 بعض المشايخ رج أنه يجوز له نكاحها لا يبلغ له وطئها حتى يثبت بها حيضة في قول
 أبي حنيفة رج وفي قول صاحبه نكاحها باطلا حتى تغد بثلاث حيض، وروى أصحاب^{ما} إلا
 عن أبي حنيفة رج أنه لا عدل عليها، وقال شمس الأئمة الشرحي مع اختلاف المشايخ يجوز
 العدل على الذميمة في قول أبي حنيفة رج قال بعضهم لا عدل عليها قال بعضهم يجب العدل إلا
 أنها ضعيفة لا يمنع النكاح والاستبراء بين المسلمين بخلاف ما إذا كانت الذميمة معتدة
 من مسلم لأن تلك العدلة قوية فيمنع النكاح، رجل وطلعت امرأة أبيه حرت على أبيه وكان على
 الأب كل المهران دخل بهما فلن قال الابن علمت أنه على عام أو عمدت أفساد النكاح كان
 عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما عزم من المهر لأن وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان
 وإن لم يعلم الابن بذلك وطئها عن شبهة لأحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على
 أبيه إن دخل بهما ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعد الفساد وإن قبل امرأة أبيه عن شهوة
 حرت على أبيه ويجب المهر على الأب إن كان دخل بها فإن قال الابن عمدت أفساد النكاح
 يرجع الأب عليه بما عزم من المهر وإن لم يتعد الفساد لا يرجع ولا يحل للرجل أن يتزوج حرة
 طلقها ثلثاً قبل إصا^{اليمين}ة الزوج الثانية لأنه طلقها اثنين وكما لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك

فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة

وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين، المطلقة أثلت إذا أتت
 الزوج الأول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل به وطلقني وانقضت عدتها كانت فقهه ووقع
 عند الأول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعداً
 حل للزوج الأول أن يتزوجها وإن كان بعد مدة لا ينقض فيها العدتان لا يحل وكذا المواقرة
 المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل نكاحها للأول ولو أقرا به الزوج الثاني من المهر إنكرت

المرأة دخول الثانية لأجل الأول. فإن كان الأول تزوجها بعد مدة ولم يقتل المرأة شيئا ثم قالت
 تزوجتني وكنت في عدة الثانية أوقات كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل به. قالوا إن كانت
 عالة بشرائط الحل للأول لا يقبل قولها وللأول أن يمسكها وإن كانت جاهلة قبل قولها
 وكذا الرجل إذا تزوج امرأة كانت مذكوحة الغير ثم طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجتني وأنا
 معتدة عن الأول قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجع أن كان بين نكاح الثاني وطلاق
 زوجها الأول شهران لا يقبل قولها في قول أبي حنيفة وإليه يوسف راجع ويكون أقدمها على النكاح
 اقواما منها بانقضاء العدة. وإن كان بين الطلاق الأول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول
 قولها. ويفرق بينهما وبين الثاني. وهذا بخلاف ما إذا طلق الرجل امرأته ثلثا ثم تزوجها
 بعد مدة فقالت تزوجتني قبل أن أتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون أقدمها على نكاح
 الأول أقدمها على أنها تزوجت بزوج آخر لأن انقضاء العدة لا يعرف إلا بقولها فحصل أقدمها
 على النكاح بمنزلة إقرارها بانقضاء العدة. وكذلك النكاح لأن الوقوف على نكاح الثاني ممكن فلم
 يجعل أقدمها اقواما منها بوجود النكاح. فإن كان الزوج الأول تزوجها بعد شهر ولم ^{ذلك} قال لها تزوجتني
 قبل إصابته بالزوج الثاني أو تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لأبل كان بعد ذلك كان القول
 قول المرأة ويفسد النكاح بإقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى إن كان لم يدخل بها والكل إن
 كان دخل بها. إذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل
 انقضاء العدة فقالت المرأة قد كنت اسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلقه كان القول
 قول الزوج ويفرق بينهما. ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل نكاحك بعد
 طلاق الأول سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول
 قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر إن كان دخل بها ونصف المهر إن لم يدخل بها وفي الوجهة
 الأول يفرق بينهما ولا مهر للزوج إن لم يكن دخل بها امرأة تزوجت بزوج ودخل بها ثم قالت

لم يكن رضىت ينكح الأب وقد ردت نكاح الأب حين علمت وأقامت البينة على ذلك
 قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع يقبل بينهما على رد النكاح. وقال القاضي لها
 أبو علي النسفي رجع لا يقبل بينهما لأن التمكن بمنزلة الإقرار على جواز النكاح فكانت مكنة
 ظاهراً. رجل تزوج امرأة ثم أقران فلا تترجها وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت
 المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فإن حضر الغائب وانكروا الطلاق يقضى له بالمرأة
 ويفرق بينهما وبين الآخر فإن أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة
 في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وإن
 صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة للأخر. وإن أنكرت ما قرره الأول من النكاح والطلاق
 كانت المرأة للأخر. ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها وقال
 المرأة لم يطلقني وأنا امرأته وقال زوجها الأول طلقتك وانقضت عدتك كان القول
 قوله. إذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير شهوة وادعى العدة أو كتبت أمه مفترقة
 بغير إذن المولى وتزوجتني حال ما كنت مجوسية فأنكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائز
 كان القول قول الزوج. ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشيء مما ذكرنا فأنكرت المرأة وادعت
 الصحة فرق بينهما ولها عليه نصف المهر إن كان لم يلد خل بها والكل إن دخل بها. رجل أقر
 أن هذه المرأة أمه أو اخته من الرضاع أو بنته ثم أراد أن يتزوجها وقال ادعيت وأخطأت
 أن نسيت وصدقت المرأة فيما ادعى من النسيان والغلط كان له أن يتزوجها وإن ثبت
 الرجل على إقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن له أن يتزوجها. وإن كان أقول بذلك بعد
 ما تزوجها فرق بينهما إن ثبت على إقراره. وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج ثم كذبت
 المرأة نفسها وقالت أخطأت أو غلطت فتزوجها جاز النكاح. وإن كان أقرها بذلك
 بعد النكاح بقاء على النكاح. ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اختي أو ابنتي أو أختي

من الرضايع تُقال أو هت ليس المركبات لا يفسد النكاح بينهما. ولو ثبت على اقراره
وقال هو خ كما قلت أو اشهد عليه شهود افرق بينهما خ ان جمد بعد ذلك لا ينفعه
جمده. وكذا لو قال هذه ابنتي واخوتي لها نسب معروف تُقال أو هت حدق. ولو قال
لصدي أو لامته هذا ابني أو ابنتي يستق ولا يشترط الثبات على اقراره. وكذا لو قال لامرأته هت يستق
من النسب لها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلها يولد لمثله. وكذا لو قال
هت يحي ولده ام معروفة. ولو قال لها يحي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله.
ثبت على اقراره فرق بينهما. وان اقررت المرأة انها ابنته ثبت النسب ان كان مثلها يولد
لمثله. وان كان مثلها لا يولد لمثله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما. وملك اليمين يمنع
انعقاد نكاح المولى اذا اتزوج الرجل امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امه يملك بعضها
لم يكن ذلك نكاحا. ولو تزوج امه الغير ث ملكها او ملك بعضها بطل النكاح. والمأذون
والمدبر اذا اشترى ام مكوحتهما لا يبطل النكاح. وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد
النكاح. ولو اشترى المكاتب امه فزوجها لا يصح. ولو اشترى الحرام أتم بشروط الحياء
لا يبطل نكاحه في قول ابى يخيفه رج. وكذا المرأة اذا زوجت نفسها من عبد ها او المكاتب
اذا اتزوج مولا ته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر. وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح
فان وطئها كان عليه العقر ان النكاح اذا لم يعتبر كان بغير العدم. ولو عتق المكاتب
بعد ما تزوج مولا ته لا ينقلب النكاح جائزا. ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى
جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز
وردة الرق يبطل نكاح البنات ويستقط كل المهر ان كان قبل الدخول. وان كان بعد
الدخول فبقد رحصتها من رقبة الزوج يسقط المهر ويبقى حصه غيرها من الورثة
ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا يعقد اذا اتزوجها الرجل بجار لله

جائز عندنا فان ولدت منه اولاد اعتقوا على المولود لان الولد يتبع الام في الرق فاذا املك
 للمولود اخاه يعتق ولا نصير الجارية ام الولد للاب عندنا خلافا لفرج. وكذلك اولاد من
 اولاد ابنك فاسدا وباطنا عن شبهة ولو ولدت منه بفحور نصير الجارية ام ولد له
 ولو تزوج الام بجارية ابية باذن الاب جاز النكاح. فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا
 لان المولود ملك ابن ابنته. ولا نصير الجارية ام الولد للاب لعدم الملك. ولو كان الابن وطئا
 بغير نكاح او شبهة نكاح لا يثبت النسب منه. وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه
 بطنها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا يعتق عليه فكذا اذا
 ملك ابن ابنته من الزنا فان قال الابن عمت انها لا تحمل لكان عليه الحد وان قال ظننت
 انها لا تحمل لا يحسد صغير وصغير بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقته فانوا لا بأس
 بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان خبر بذلك عدل ثقة بوجد بقوله
 فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا خوطان يفارقهما
 روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يأمر بالمفارقة صبية ارضعها قوم كثير من
 اهل قرية اقاموا اكثرهم ولا يدري من ارضعها اراود واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو
 الصغار اذ لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها .

فصل في مسائل النسب

رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فجاءت بولد لسته اشهر ثبت النسب منه و
 اختلفوا في اعتبار هذا الوقت اياه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال
 ابو حنيفة وابو يوسف رج يعتبر من وقت النكاح. وقال محمد رج يعتبر ستة اشهر من وقت الدخول
 وعليه الفتوى. وفي النكاح الصحيح اجمعوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم
 لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة. رجل زني بأمرأة فنجبت منه فلما

استبان حملها تزوج الزاني ولو يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغيرة النكاح عليهما
 التوبة. وقال الفقيه ابو الليث رح ان جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز
 النكاح ويثبت النسب. وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب
 ولا يثبت منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا. رجل اتهم بامرأة ظميرها جمل فزوجها
 ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الجمل من مجاز النكاح في قول ابينخفة ومحمد رح لان عندهما يجوز
 نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطئها حتى تصح حملها رجل تزوج امرأة فحملت بسقط استبان
 خلقه او بعض خلقه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر من النكاح. وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما
 لا يجوز لان النكاح لا يثبت في اقل من اربعة وعشرين يوما فاذا سقط استبان خلقه كان
 المسقط من زوج كان قبله فلا يجوز النكاح. وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لستة اشهر من وقت
 النكاح ذاته لنفس منه ويثبت نكاحه وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في انما يعتبر
 الشهر رما اهله ولو بان النكاح في عشرين الشهر بعيدا عن عشرين يوما من هذا الشهر
 خمسة اشهر رما اهله وعشرة ايام من الشهر السادس. وكذلك في عدة الأيسة. رجل غلب على امرأة
 وهي بكر او ثيب فترجعت بزوج آخر ولدت كل سنة ولدا قال ابو خيفة رح الاولاد للاول
 ويجوز للاول دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكاة له ولد من
 الزنا عن ابينخفة رح انه رجح من هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه
 الفتوى ولا يجوز للزوج دفع الزكاة المولود الملائعة ولا يقبل شهادته له وذلك هو هشام
 رح في النوادر يجوز شهادة ولد الملائعة للزوج. رجل تزوج امرأة فولدت ولدا لخمس
 اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد لي فقالت المرأة لا بل هو
 من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها. وان جاءت بالولد لاكتسب
 سنتين من وقت النكاح والمسئلة بما لها كان القول قول الزوج. وفي رواية الحسن

رج القول قول المرأة انهم بعد تزويج امة باذن مولاها ثم اشترىها رجل فادعى المشتري
انها اولدها وعقلها ما يولد مثله فهما اولدها ويفسد النكاح بينهما وان انكر ذلك
وعن محمد بن رج رجل اشترى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينه انها امرأته
زوجهامته مولاها قال اجعلها امرأته واجعل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراش و
بعض الولد على المولى له عواء انه ولد؟ رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام لاقل من ستة
اشهر قال محمد بن النكاح فاسد في قوله وفي قول اي يوسف بن رج محبوب تزوج امرأة
فمكثت عنده زمنا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف رج الولد ولد ويحلها ذلك
لزوج كان قبله طلقها ثلثا. رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجاءت
الام بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنفاه قال ابو يوسف رج بانته منه
امرأته وله ان يتزوج الأم بعد ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان
جائزا. امرأة بلخها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج
الاول حيا كان ابو حنيفة رج يقول اولا الولد الاول ثم رج وقال الولد للثاني رجل طلق
امرأته باثنا اورجيا فتزوجت في العدة فولدت لسنتين من طلاق الاول ولستة
اشهر او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف رج الولد الاول بخلاف ما تقدم الا انما لو جعلنا الثنا
لممكننا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد لعاقبة مولاها او مات و
لزمتهما العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعتق ولستة
اشهر من تزوجت فامعيا جميعا فان الولد للمولى في قوله لم يكن العدة اليه كانت بخلاف
ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لستة اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعى المولى
والزوج فان الولد يكون للزوج في قوله جميعا. فلو طلقها طلاقا رجسيا فتزوجت رجلا
في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولستة

اشهر فصله من طلاق الثانية فان الولد يكون للثانية لا لاولى وجعلناه الاول لحكمنا بالار
 امرأ طلقها زوجها ثلثا وهي أنسة فاخبرت بعد شهر وان عدتها انقضت بالاشهر
 ثم طبع بولد لأكثر من سنتين قال ابو يوسف رج ينقض عدتها بالولادة ولا يكون
 الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة طلقها من سلعته فجعلت بولد على قلم ستة
 اشهر من وقت النكاح كان الولد ولد عندنا خلا للزفر رج وان جاءت بالولد لأكثر
 من ستة اشهر لاول من ذلك لا يكون للزوج. امرأة قالت في عدة الوفاة لمست بحامل ثم
 قالت من الغد انما حامل كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر عشرة ايام لمست
 بحامل ثم طلت انما حامل لا يقبل قولها الا ان تأخذ بولد لاول من ستة اشهر من موت زوجها
 فيقبل قولها ويطلب اقرارها بانقضه العدة رجل خال امرأنا بمهرها ونفقة عدتها وكل
 حق لها عليه فموتت المرأة وقت الخلع وقالت انما حاض غي حامل من زوجي ثم اقوت في
 الشهرين قبل ان تقر بانقضه العدة وقالت انما حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل لا يصح
 دعواها رجل له جارية غير محصنة تخبر وقد خل وي عزل عنها المولى فجاءت بولد وكبر
 فلما ولد ان الولد ليس منه كان في سعة من نفيه. وان كانت محصنة لا يسعه نفيه
 لانه بما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت عن مولاه
 يومئذ وجدها ويطأها ويعزل عنها فظهر بها لحبل وولدت بعد ستة اشهر من هرب
 ومات الولد فان كانت الجارية هربت لاعتهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية قد
 ان كانت الجارية عفيفة لم ينظر منها فحجرا لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد
 انها لم ولد له حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك
 وما نفق ولا يعتمد على العزل رجل زوج امه من رضيع فزجاعت بولد فادعاه المولى انه
 منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

الزوج مجبواً بالريشيت النسب من المولد لأنه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل
 المهر كان الدخول حكماً رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فولدت لأقل من سنتين
 بيوم فنهله ثم ولدت ولداً آخر بعد سنتين بيوم فهما ابنا ويثبت الرجعة لانهما اتفقا
 خلقاً من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطئ
 بعد الطلاق رجعة رجل طلق امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول فخرج منها راس الولد
 قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر
 الولد قبل سنتين رجل تزوج صغيرة بجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم
 طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر أنا حامل ينظر إن جاءت بولد لأقل من سنتين
 من وقت الطلاق أو أكثر من سنتين من وقت الطلاق أو أقل من ستة أشهر من حين
 قالت أنا حامل كان الولد للزوج

مادس ————— في ذكر مسائل للمهر

المهر لا يكون إلا من مال متقوم فان سمي بالجهول بالجنس بان تزوج امرأة على دابة أو
 ثوب كان لها مهر المثل بالغاً بالغ لان التسمية لم تصح وكذلك لو تزوجها على دار ولم يبين موضع
 الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب مروى صححت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا
 يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها
 قيمة الوسط ولو تزوجها على كرخطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء اعطى كراو سطاو
 ان شاء اعطاها قيمة الوسط. وروى الحسن عن ابي حنيفة رج ان عليه الوسط بعينه
 ولو وصف الكر فقال وسطا او ديا كان عليه تسليم الكر. ولو تزوج على ثوب موصوف
 خيرا للزوج فظاهر الرواية ان شاء اعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطاها القيمة
 ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم بكل لها عشرة دراهم لايزاد عليها وان كان مهر مثلها

اكثر. ولو تزوج على نصيبه من هذه الدرا قال ابو حنيفة ربح لها الخيل ان شاءت اخذت
 النصيب وان شاءت مهر مثلها الا زيادة على قيمة الدر ان كان مهر مثلها اكثر. وعلى قول
 صاحبه ربح لها النصيب من الدر ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم. ولو تزوج
 امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلما الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته
 عشرة دراهم فلما الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على
 تبرضة وزنه عشرة ولا يساوي عشق مضر وبه كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي
 سرقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مضر وبه يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتيا لا
 للدر وقال ابو يوسف ربح يقطع في الدرهم الزينة والنهرجة اذا تزوج فيما بين
 الناس وفي الزكاة تجب في مائتي درهم زئوف خمسة منها. ولو تزوج امرأة على الف من
 دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم
 تزوج لو وجدت فلما تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقضت
 تلك الدراهم فلا توجد لو صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم
 قبيل الكساد. ولو كانت ثمنًا فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول ابو حنيفة ربح. و
 عن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدينارين في المهور رجل تزوج امرأة على قيمة
 هذا العبد او على قيمة هذا الدار جاز النكاح بمهر مثلها لانه سعي جنس مجهول. رجل
 تزوج امرأة على الف الذي على فلان فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالف
 وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكلاها بقبض الدين من المديون. ولو
 تزوجها على ان ابرأ فلانا سبأ له عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج. ولو
 تزوجها على الف التي له على فلان السنة فزويت بذلك فزوجها على ذلك كان لها
 الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اخذت المديون فان اختارت

أخذ الزوج أخذته بالمال السنة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاقرب فاداه تسعة
قال محمد ربح لها التسعة وتقام مهرها ان كان مهرها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس
قول أبي حنيفة ربح لها التسعة لا غير فان كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب
احد عشر اقل من ربح يعطيها عشرة منها اي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة ربح ان كان
مهرها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الاخص ولها غير ذلك وان كان مهرها مثل
العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهرها
اكثر من قيمة الاقرب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الاقرب اذا عزل الاخص كان لها مهر
المثل وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد ولعلها او كس والآخر
ارفع والقوى على قول أبي حنيفة ربح رجل تزوج امرأة على حطة بعينها على عشرة اكرار
فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكذا في مثل التسعة ولو تزوج امرأة على قراح على انها
عشرة اجرة فاذا هي خمسة اجرة لها الخمس ان شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت
اخذت قيمة عشرة اجرة مثل هذا القراح رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على اربعة آلاف
درهم علمان تدعي لوالدي الف والوالدية الف اقبلت جازا النكاح بالف درهم سواء كان
مهرها اقل او اكثر فان كان الترك من قبل المرأة لشخص مسمى ويكون النكاح على الحاصل
ولو تزوج امرأة على اربع مائة دينار علمان يعطيها بها اربع مائة من الخدم بلعيانها فهو جائز
وكذا لو تزوجها على ان يعطي اربع مائة من الخدم كل خادم بمائة دينار وتزوجها على اربع مائة
دينار علمان يعطيها هذا الجارية بعينها بمائة وهذه البيت بمائة علمان ان يحط عن مائة
وعلمان مائة على ظهر ربح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار علمان يعطي بكل
مئة خادم بجوز الشرط ولها اربع مائة من الخدم الاوسط وكذا لو تزوجها على مائة درهم علمان
ان يسوق بذلك اليها عشر من اهل الاوسط فيحوز استحقاقا والقصاص بخلاف

ذلك قال محمد بن ابي جعفر في النكاح ما لا يجزئ في البيع، ولو تزوج امرأة على ثلاثين مثلاً
 أخرى او علم بمعدله عليها او على ولدها او علم ان يعلمها القرآن او علم ان يحج بها كان لها
 مهر مثلها. ولو تزوجها على حجة كان لها قيمتها حجة وسط. ولو تزوجها وهو حر علم ان يخل
 سنة كان لها مهر مثلها في قول ابي حنيفة وروي يوسف بن جعفر. وكذا لو تزوجها على ان يرعى
 غنمها سنة او يزرع ارضها سنة في رواية الاصل. ولو تزوجها على خدمتها سنة او
 رضى ذلك المحركان لها عين الخدمة. ولو قال الرجل تزوجتك ابنتي هذا علم ان تزوجني
 ابنتك ثلاثة اجزاء النكاح لكل واحد منهما مهر مثلها. وكذا لو تزوجها على ثوب يساوي^{خمسين}
 درهما كان لها مهر المثل. ولو تزوجها على هذا الصب فاذ هو حر او على هذا الدين من الخلف فذا
 هو حر او على هذه المشاة فاذ هي خنزيرة او على هذه الشاة الذكية فاذ هي ميتة كان لها مهر^{المثل}
 ولو قال تزوجتك على هذا المحر فاذ هو عبد او على هذا الخنزير فاذ هو شاة او على هذه الشاة
 الميتة فاذ هي ذكية او على هذا الخنزير فاذ هو غلام روى محمد بن ابي حنيفة رجع ان لها مهر المثل او
 روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رجع ان لها المثل او الميراث وهو الصحيح. ولو جمع بين مال وغير مال
 فقال تزوجتك على هذا من العبدين فذا احد هما حر وهذا من الدين من الخلف فاذ الصل^{ها}
 خير فظاهر الرواية عن ابي حنيفة رجع لها ما هو مال ان كانت تساوي عشرة دراهم. وان كان لا يساوي^{ها}
 عشرة دراهم يكل عشرة كانه سمي المثل لا غير. ولو اشار الى ما ليس فقال تزوجتك على هذا العبد
 او على هذا العبد واحد او كس والاخر ارفع قال ابو حنيفة رجع ان كان مهر المثل مثل الاوكس
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارتفاع او اكثر من الارتفاع فلها الارتفاع وان كان^{اكثر}
 من الاوكس واقل من الارتفاع كان لها مهر المثل لا يزد على الارتفاع ولا ينقص عن الاوكس. وان^{طلبها}
 قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من^{للمتعة}
 فحين يكون لها المتعة فقال ابو يوسف ومحمد رجع لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة

ورأىهم أو أكثر. وعلى هذا الخلاف إذا تزوجها على ألف درهم أو الفين فإن اعتقت المرأة
 أو كسبها قبل الطلاق فإن كان مهر مثلها مثل الأوكس أو أقل منه جاز عتقها في الأوكس .
 وإن اعتقت الأرفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عتقها . وإن كان أقل منها لم يجز ^{بمحو}
 عتقها في الأرفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال ويجوز في الأوكس وهو قول أبي حنيفة
 رحمه قال أبو يوسف رحمه إذا اعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عتقها . وإن ^{اعتقها}
 الزوج جميعا جاز عتقه فيهما وضمن قيمة إيهما شاء . وإن اعتقها المرأة جميعا قبل ^{الطلاق}
 أو بعده فإنها لم يصار لها عتق . ولو تزوج امرأة على خادمة نكاحا فاسدا ودفع الخادمة
 إليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وإن اعتقها بعد الدخول فالعتق جائز . ولو
 تزوج امرأة على ألف وعلى أن يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعقوعن دم عمد لم عليها أو ^{على}
 ألف وعلى أن يعقواها إن وفى بالشرط كان لها الألف لا غير . وإن لم يف يكمل مهر مثلها
 إن كان مهر مثلها أكثر من الألف . ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين إيهما شئت ^{فقط} أتت
 اليك فانه يعطيها إيهما شاء . ولو كان هذا في الخلع تعطيه إيهما شئت المرأة وهو قول
 أبي حنيفة رحمه . ولو تزوجها على ألف إن أقام يلعو على الفين إن أخرجهما من بلدها أو على ألف
 إن لم يكن له امرأة وعلى الفين إن كان له امرأة قال أبو حنيفة رحمه الشرط الأول حائزان وأن
 الشرط كان لها الألف لا غير وإن خالف كان لها مهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن ألف
 ولو تزوجها على ألف حالة أو الفين إلى سنة إن كان مهر مثلها يبلغ الفين قد مضى اختارت ما
 شئت . ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا أشتى فيه كان لها مثل ذلك الرق ^{معها}
 إن كان يساوي عشرة وإن تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا أشتى فيه كان لها مهر المثل
 كذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس . ولو تزوج امرأة على جارية على أن يخذلها
 ماعاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخذلها وما في بطنها للمراة إن كان مهر مثلها

مثل قيمة الخادمة أو أكثر وإن كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر مثل المثل إلا أن
 يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة، ولو تزوج امرأة على غنم بغيرها علم أن أصولها
 لم يكن له الصوف استحساناً، ولو تزوج امرأة على الف على أن لا يرثها ولا ثوبته
 جاز النكاح بالف كان مهر مثلها أقل وأكثر، ولو قال لامرأة اتزوجك على أن
 أحب لك الف درهم وعلم أن أحب لك عبد يهدى هذا فتزوجها على ذلك قال أبو ي^س
 ربح أن دفع إليها ماسي فهو مهر لها وإن ألبان يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يرثها على الف
 ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة ربح، ولو تزوج امرأة على عبد فاذا هو مدبر أو مكاتب
 أو مولد والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد، رجل له على امرأة الف
 درهم من ثمن بيع فتزوجها على أن أخذ ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل رجل
 طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم راجعها وقال لها أدت في مهرك لي ربح لأنها مجهولة، ولو قال را^ح
 بمهر الف درهم إن قلت جاز ولا فلا لأن هذه زيادة في المهر فتوقف على قبولها، ولو تزوج
 امرأة بالف ثم جدد النكاح بالف درهم لختلفوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بنحو امرأته ربح
 في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزمه الألف الثانية ومهرها الف درهم
 وعلى قول أبي يوسف ربح يلزمه الألف الثانية، وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا إن علم^{لها}
 يلزمه الألف الثانية، وعلى قول أبي يوسف ربح لا يلزمه، وذكر عصام الدين ربح إن علمها الفين
 ولو ربح كره فيه خلافاً، وذكر شمس الأئمة الحلواني ربح في شرح المحيل إذا جدد النكاح في المنكوبة
 روى عن أبي حنيفة ربح أنه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر رالية أشار شمس الأئمة^{الخير}
 في شرح النكاح قال مولانا رضي ويبيح أن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظاً وثبتت
 الزيادة إنما تثبت في ضمن النكاح فاذا رجع النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو رجع
 فستألف في المهر الثاني ربح، أبو حنيفة الثاني ربح، الألف الثانية ربح، الف الثانية ربح، الزيادة

والمهر سواء ولو لم يكن ان يجعل العقد التلفي زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل ^{فرضا}
 ولهذا لو كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في المهر ^{حيث} امرأته
 مهرها من زوجها ثم انما الزوج اقرب من يدى الشهود ان لها عليه كذا وكذا من مهرها وكلوا
 في ذلك. قال الفقيه ابو الليث ص يصح اقارؤه اذا قبله ويجعل على انه زاد في مهرها
 والزيادة في المهر بعد صفة المهر حلقه لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا يصح من غير
 قبول المرأة. رجل قال لامرأته ان اقررت بمهر كذا فانت طالق ثم اراد ان يقرو وهو صحيح
 فلان المرأة تتبع شيئا من ما لها بمقتضى ما يريد ان يقولها من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه
 لها بثمن البيع فلا يكتفى في عينه. وان كان الزوج مريضا لا يحل له في ذلك. رجل قال لامرأة ^{ثني} بر
 من مهر كذا حتى اصب لك ما برأت به الزوج ان يهب لها شيئا قال نصير ربح لا يبرأ الزوج عن المهر
 رجل تزوج امرأة بالف على ان كل الانف موجد ان كان الاجل معلوما صح التاجيل وان لم
 يكن لا يصح اذا لم يصح التاجيل يؤثر الزوج بتججيل قد ما يتعارفه اهل البلدة فيؤخذ
 منه الباقى بعد المطلق او بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقى ولا يجبره ولو ان
 اخا واختا ورثا وادامن ابويهما فتزوج الاخ امرأة بيتت بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم
 ترض الاخ بذلك قالوا يقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب
 الاخ كان البيت للمرأة بهما. وان وقع في نصيب الاخ فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج كما
 لو تزوج امرأة بعيد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد على الزوج وان كان
 الاخ تزوج امرأة على مال ثم اعطاها بذلك المال بيتا بعينه من تلك الدار والمسئلة بها لها بطل ^{البيع}
 ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا الرجل زوجناك فلانة بالف درهم على ان
 مائة منها لك وصفت المرأة النكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء رجل تزوج
 امرأة نكاحا فاسل على طهره بعينه ما عتقها قبل ان يدخل بها فالعق ماطل وان اعتقها بعد ما

دخل بها الزوج رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة إلى أجل
 معلوم فاعطاهما قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها ان تمنع
 عن اخذ القيمة قال محمد بن صالح هذا ان كل ما جازا السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى بها
 يجوز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز زيادة
 الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة
 لان المكيل والموزون يصلح مهر او مسمى من غير ذكر الاجل اما الثوب الجعصوف وان صلح مهر
 الا ان الثوب يتعين بالتمييز فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد نجسينه كان
 له ان يعطى القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم
 واحمل القاضي لها عشرة قال محمد بن صالح لا يثبت بيمينه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها
 جعل قال لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك ^{نفسه}
 جاز وكذا لو سكت الزوج واقترقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على الف كان جائزا
 رجل قال تزوجت هذه وهي امة له معروفة قال محمد بن صالح لا يكون ذلك اقرا بالعتق والكنح ^{طال}
 رجل قال لامرأة اتزيجك على ناقة من ابلي هذا قال ابو حنيفة ربح لها مهر مثلها وقال ابو يوسف
 ربح يعطيها ناقة من ابله ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان ينقدها ما نسله والمأبىة
 الحسنة كان الالف كل ما لمسة الا ان نعيم المرأة البينة انه تيسر له مهرها شيئا او كله فافضل
 رجل تزوج امرأة على بيت فزلم قال ابو حنيفة ربح لها ثمانون دينار لقيمة الخادم اربعون ^{مليون}
 قيمة البيت وقال ابو يوسف ومحمد بن صالح لا يقدر بالاربعين ويعتبر فيه قيمة الغلام ^{خص} والى
 والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة ومهرها شيئا واثار الى شيئا والمشار اليه ليس من جنس
 المسمى قال ابو حنيفة ربح ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمى وان كانا حرامين او كان ^{المهر} المشار
 حراما كان لها مهر للثلث اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري كمالا وتزوج امرأة على هذا ^{الثالث}

من الحمل فافاه وطلده فله مثل الدن من الحمل. وإن كان فيه خمر فله مهر المثل وإن كان للسمي
 حراما أو للشارب اليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله. والصحيح ما روى
 أبو يوسف رحمه الله أنه إذا اشار إلى حلال كان لها المثل واليه. ولو قال تزوجك على الشاة التي في هذا
 البيت فإذا أضاف البيت خنزيرا وليس فيه شيء كان لها شاة وسط ويطلق الأمارة. رجل تزوج ابنته
 فقال اشهدوا لي زوجت فلانة من فلان بالف درهم على أن علي من مالي الف درهم وعلي فلان
 بر يده الزوج الف درهم فقال الزوج بطلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الأب
 بالف درهم فإذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرأ بالضمان عنه فإذا أخذت المرأة من أبيها أو من
 ميراثه الفلانة للآب أو لورثته أن يرجعوا بذلك على الزوج. ولو قال اشهدوا لي زوجت ابنتي
 فلانة من فلان بالف درهم من مالي فقال الزوج بطلت جازا النكاح والضمان على الآب. رجل تزوج
 امرأة على عشرة دراهم ولوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم وأطلقها قبل الدخول بها كان لها
 خمسة دراهم إلا أن يكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت رجعتك نفسي على الف درهم
 الف منها تركت لله والهم فقال الزوج قبلت فاعلم الف درهم. رجل تزوج ابنته من رجل على أن أبر
 الزوج الأب من مئنة الذي له عليه. أو زوجت الأمينة نفسها على أن أبر الزوج أباه من دينه
 وهو كذا فالبراءة جائرة ولها مهر مثلها. وكذا لو قالت علان تبرأه وفلانة ميري. رجل تزوج امرأة على
 عبد ما ذكره النوادر أن لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الضير لأن ثمة لولها
 صاحب العبد كان لعبد مهر أو مهرها عبد المرأة لا يصير مهرها. إذا تزوج الرجل امرأة بالف على
 أن تود المرأة عليه الفاجاز النكاح ولها مهر مثلها. كما لو تزوجها على أن لا مهر لها. ولو تزوج امرأة على
 أن يهب الزوج لأبيها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لأبيها الف أو لم يهب. فإن وهب كان
 لدان يرجع في العبة ولو تزوج امرأة على أن يهب لأبيها عنها الف درهم فالألف مهرها. فإن طلقها
 قبل الدخول بها وقد دفع الألف إلى الأب رجح عليها بنصف الألف وهي الواهبة. رجل تزوج

عبد امرأة بالف درهم ثم راعى منها بتسعة مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها ناضجت التسعة مائة
بمهرها ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد
لرجل لخودين الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين الغريم وبين
المرأة يصرف فيها الغريم بالف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بها
من دينه اذا عتق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكت بمقتل مهر المثل
اواقل وان حكمت بأكثر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان المحكم
للزوج فحكم بمقتل مهر المثل او أكثر جاز وان حكم بأقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا بضا
المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقتل مهر المثل
جاز حكمه وان حكم بأكثر من ذلك لا يصح حكمه على الزوج وان حكم بأقل من مهر المثل
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة عتقتك على دراهم ولم يلد كوكب العتق
كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الفان
كان لها الف درهم لان القصد ان الف لم يصح لمكان المهرالة فصار كأنه تزوجها
على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد صحيح لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة
بالف على ان لا ينق عليه مهر مثلها ما لم تكن لها الف والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام والبنات والاخت والعمة والخالة او تزوج امرأة ابنة وابنه
ودخل بها الاحد عليه في قول ابى حنيفة صح وعليه مهر مثلها بالغام بالغ وقال ابو يوسف
محمد والشافعي رح ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه المحرم ولا مهر عليه وان لم يعلم
كان عليه المهر ولاحد عليه اذا تزوج امرأة على الف السنة كان لها الف بعد
سنة. وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول ابى حنيفة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح او لا كما قال ابو حنيفة ومحمد رح ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها

حتى يوفيها عشرة دراهم ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيها كل المهر اظلم الخ
 البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسيمها شيئين احدهما مال والاخر ليس بمال
 لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلد ونحو ذلك ولم يف في الشرط
 كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنسب عشرين عاماً من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات
 وعمات الاب من كانت مثلها في المثل والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد
 وقال ابن ابي ليلى رجع مهر المثل بمقتضى التام من الحالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم التكاح ثم
 طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

فصل في المتعة

المتعة ثلاثة اقواب درج وخيار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من نصف
 مهر مثلها كان لها المتعة لا يزاد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر اقل
 فرض لها الزوج او القايير مهر ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد
 وابي يوسف الآخر وقال ابو يوسف والاشافعي رجع لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسلم
 لها مهر او كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة بحكم الجوز الكفالة بالمسيء فان مغفلها الزوج يوصل
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجب للمتعة لا يوصل الكفيل للمتعة ولو اخذت
 المرأة بالمسيء او بمهر المثل رهناً جاز فان اخذت رهناً بالمسيء وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول
 ان هلك الرهن قبل الطلاق بلزهار ونصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها بهلاك الرهن
 اذا كان بالرهن وظه بالهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية
 نصف المهر ويهلك النصف الباقى امانة كما لو هب المومن الدين من الرهن ثم هلك
 الرهن عندنا يهلك امانته وعند زفر بن يحيى يهلك مضمونها بالدين هذا اذا كان رهناً
 بالمسيء وان كان رهناً بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن

يسقط عنها قدر المتعة وإن ملك بعدها الطلاق إن ملك قبل أن تحيض المرأة حبسا بالمتعة
قال أبو يوسف رجع أخرا يملك امتناعها المتعة على الزوج. وقال أبو يوسف رجع أولاد هو قول
محمد رحمه الله يملك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء. وإن أعتقت حبسا
بالمتعة بعد الطلاق ثم ملك الرهن قال أبو يوسف رجع أخرا يملك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على
ينقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول أبي يوسف رجع الأول يملك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على
صاحبه بشيء. إذا وقت الفوتين الزوجين قبل الدخول بما يفعل من قبل المرأة كالردة وتقبل
ابن الزوج وخيار البلوغ من قبل الغلام والمرأة وخيار العتق إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبته ^{فيها}
مولاهما بذنهابي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شيء وكذا
لو كانت أمة فقتلها مولاهما قبل الدخول بهما عدا أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رجع و
قال صاحبنا لا يسقط نبيذ ولما أكل المهر. ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رجع فيه روايتان
والصحيح أنه لا يسقط. ولو أبت في قياح قول أبي حنيفة رجع وهو قول أبي يوسف رجع لأصل ^ق
لها ما لم تحضر. ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شيء من المهر عندنا خلافا للشافعي رجع والمجوسية
إذا كان في نكاح مجوسي فاسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر
فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا تزوجت المرأة ولما مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع
يجعل البعض ويتوكل الباق في الذمة إلى وقت الطلاق والموت كما هو عرف وبارا كان لها
أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست يمان وليس
لها أن تطالبه بكل المهر فإن بينوا قد يجعل يجعل ذلك وإن لم يبينوا شيئا ينظر إلى المرأة وإلى
المهر إلى كونه العقد أنه كم يكون المهر لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك
مجيلا ولا يقد ذلك بالزوج ولا بالنكاح وإنما ينظر إلى المتعارف لأن الثابت عرفا

كالثابت بشرط ان شرطوا في العقد تجهيل كل المهر بمجل الكلى بمجلا ويترك العرف وان كان
 البعض مجلا واداه كان له ان يدخل بها لان الدخول بعد اداء المجل مشروط عفا قبض
 بما لو كان شرطوا انصال ان كان كل المهر مجلا وشرط الدخول قبل اداء شيء كان له ان يدخل
 بها كما قال ابو حنيفة ومحمد بن نافع فان لم يدخل بها حتى حل الاجل وكان له ان يدخل بها
 قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأة بمهر بمجل كان لها ان تخرج في حوائجها بغير اذن الزوج
 ما لم يقبض مهرها. وكذا لو كان البعض مجلا كان لها ان تخرج قبل اداء المجل بعد اداء
 المجل ليس لها ان تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فلذهب الى زوجها قبل قبض
 الصداق كان لمن له حق لمسها قبل النكاح ان يردّها الى منزلها ويمنعها من الزوج حتى
 يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حتى المرأة فلا يبطل ذلك
 بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض
 الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان العم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض
 الصداق فلم يصح تسليمه. اذا اراد الرجل ان ينقل المرأة من بلد الى بلد بغير اذنها ان
 كان ذلك قبل ايفاء المهر لا يملك. وله ذلك بعد ايفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال ابو القاسم
 الصفار صح لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان اوفاهام مهرها. وبه اخذ الفقيه ابو القاسم^{الث}
 رجب لان الزمان قد فسد يخلف عليها من الضرورة الغربية ما لا يخلف عليها في عشرينها
 وله ان يخرجها من اللص الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل
 المعادون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة الى محلة. رجل تزوج
 ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت^ت
 لا تطيق الرجال ولا تتحمل الجماع لان النفقة جزاء الاحتباس بحق الزوج والصغيرة التي
 هذا حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج. اما المهر بدل النصف وقد ملك بعضها فطال^ب

بما امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها فادركت الصغيرة وطابت المهر المنع
فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام .
وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام
اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا تصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع
للاجنبي . وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد اب الاب والفاخير لان غير هؤلاء لا يملك
التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة
بجل زوج ابنته وهي بكر وصغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج
مقروا بالنكاح والمهر ومقرا بانه لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة
ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو ذهب الزوج لما عصى او بيعت اليها هدية لم يكن قبض
الاب قبضا لها وكان للزوج ان ياخذ ذلك من الاب . وان كانت المرأة بالغة ثيبا او كانت
بكرا وكان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يخاصم الزوج ابو كالاتها . فان قال الزوج دخل
بها فليس لك ان تأخذ الصداق ابو كالاتها وانكر الوكالة وقال الاب لا بل هي بكر في منزلي
ولا بينة للزوج وطلب من القاضي تحليف الاب على العلم بذلك عن ابي يوسف رحمه الله
لان الاب لو اقرب ذلك صح اقراره على نفسه ويبطل خصومته فيحلف . وذكركم الخصاص
في ادب الفاخير انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يحلف الاب . كما روي بعض
الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قد اوفيته واراد ان يحلف المؤكل
ليس له ذلك فان قال الزوج انه ياخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تصادقا ان البنت
صغيرة ولا تحتمل الجماع أو الزوج بدفع ان صداق الى الاب ولا يلتفت الى كلام الزوج . وان
قال الاب هي كبيرة لا عرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يريد اخذ الصداق
من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهرها به

والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضى يأمر الزوج بدفع الصداق الى الأب لان العادة جرت بتجمل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عرفا لثابت شرطاً الا انه يأخذ من الأب كفيلاً بالمهرجة لو سلم البنت اليه برئ الكهيل. وان عجز عن تسليم البنت يتوسل الزوج الحق باخذ المال من الكهيل لان الأب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة. وان كانت النخوة بين الأب والزوجة ^{فمصر} والزوجة ^{فمصر} في عقد النكاح ثم او كان عقد النكاح في المصرا الذي اخصما ^{استقلت} المرأة الى مصر اخر بان كانت النخوة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقلل الأب انا أخذ الصداق فلهنا واسلمها اليه بالبصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع الصداق الى الأب ثم يدفع الى البصرة فيأخذها ثمه ولا يجب على الأب حمل المرأة الى زوجها رجل زوج بكر بالغة برضاها بهر مسيئ ثم اخذ المسمى ضيعة فآخبرت بذلك فردت اخذ الضيعة قالوا انك في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح رد هالائه لما كان متعارفاً كان ذلك قبض المهر والأب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفاً لا يجوز اخذ الضيعة عليها لانه شري الضيعة بما لها والأب لا يملك الشيء لعل البالغة وفي بلادنا اخذ الضيعة متعارف في الرساتيق لانه المصرا واخذ السود مكان البيض ارفع العكس بمنزلة اخذ الضيعة لا يملك اذا الركن متعارفاً في الاثر اخذ الدواب بالمسمى متعارف كاخذ الضيعة في الرساتيق هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فاخذ الأب بالمسمى ضيعة باضعاف قيمتها لم يكن ذلك متعارفاً في ذلك الموضع لا يجوز فعل الأب عليها لانه لا يملك ^{المشتر} عليها باضعاف القيمة. وان كان ذلك متعارفاً جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصداقه الزوج وكذبته الابنة. قالوا ان كانت بكراً لا يصدق الأب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك

الرود عليه. وإن كانت نيبا كان القول قول الأب لأنه لا يملك قبض صدق النيب فإذا أذعن
 الزوج إليه كان أمانة في يده وللودع إذا ادعى رد الودعة كان القول قوله. جعل زوج ابنته
 الصغيرة فأدركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى
 أبيك حال صغيرك وصدقه الأب ليصبح اقرا للأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق
 في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به. ولما أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على
 الأب لأن الزوج اقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه. كالوكيل
 بقبض الدين إذا اقرب قبض الدين وصدقه المديون وكذلك الطالب. ولو كان الأب
 حين قبض المهر من زوجها قال أخذ منك علم أن أبرأك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للأب
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل بقبض الدين إذا قال المديون
 أخذ منك علم أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة وأخذ المال من
 المديون كان المديون أن يرجع بذلك على الوكيل. امرأة سلمت نفسها إلى زوجها قبل
 استيفاء المهر ثم نعت نفسها الاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة ر. وقال
 أبو يوسف ومحمد ر. ليس لها أن تمنعه من الوطء. واشتبهت الروايات ^{متن} عنهما في الاستيفاء
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار ر. لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها
 وقد ذكرنا. امرأة ماتت فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحبتها وقالت الورثة لأبيل
 وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا ر. القول قول الزوج ^ر
 في وصايا النجاء مع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم انكروا سقوط
 الدين ولأن العبة حادث في حال الاقرب الاوقات. امرأة طالت زوجها بمهرها
 فقال الزوج مائة أوفيتها مائة قال أدبت لأب بها قالوا لا يكون متناقصا لأن الأداء
 إلى الأب وهو يقبض للبنت بمنزلة الأداء إليها. امرأة أقرت أنها مديونة ^{هت}

مهرها من زوجهها قالوا ينظر الى قدما فان كان قدما فقد المدركات صح اقرارها حتى لو
 قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها. وان لم يكن قدما فقد المدركات لا يصح
 اقرارها. قال مولانا غرض ويذبح للقاضي ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سندها يقول لها
 بماذا عرفت ذلك. كما قالوا في غلام اقروا بالبلوغ ان القاضي يبأله عن وجهه ويحتاج في ذلك
 رجل اشترى الامر انه متاع ودفع اليها ايضا دراهم حتى تشتريت متاعا ثم اختلعا فقل الزوج
 هو من المهر وقالت المرأة عدية ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الا في الطهارة الذي يוכל
 وضروا في ذلك وقالوا ان كان تمرا او دقيفا او حسلا او شيئا يبيع كان القول فيه قول الزوج
 وان كان مثل اللحم والخبز والشيخ الذي لا يبيع لا يقبل فيه قول الزوج. وقال ابو القاسم
 الصفار في كل متاع لا يبيع على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر
 ما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له
 الخف والملاء قال ليس على الزوج ان يهبها امر الخرج. وقال الفقيه ابو الليث في قول
 ابي القاسم الصفار في حسن وبه نقول رجل بعث امرأته متاعا وبعت اب المرأة الى الزوج
 متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان القول فيه قول الزوج مع عينه. فان
 حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم تزف بكونه مهر او يرجع على الزوج بما
 من المهر وان كان المتاع هالكا كان شيئا مثليا اردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا
 لا ترجع على الزوج بما بقى من المهر. واما الذي بعث اب المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج
 بشيء. وان كان قائما لو كان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج لانه هبة
 لغير ذي رحم محرم فكان له ان يرجع. وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها
 فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة واحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع. رجل تزوج
 امرأة وبعت اليها هذا باء عوض المرأة لذلك عوضا وزفت اليه شيئا فبأء ما له "زوج

كنت بعثت ذلك عارية ولراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض ايضا قالوا
القول الزوج في متاعه لانه انكر التملك وللمرأة ان تسترد ما بعث لانها تنعم بها بعثت
عوضا لهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما ان
يسترد متاعه وقال ابو بكر بن الاسكاف ان صرحت حين بعثت انهما عوض فكذلك
وان لم تصرح بذلك لكنهما حسبت ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت
نيةها رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بل ان كنت تنقذ المهر الحسنه اشهر او
الحسنه ازوجهنا منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هذا الى بيت الاب ولم يقدر على ان
ينقذ المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث قالوا ما بعث المهر وهو قائم اوها^{لك}
يسترد وكذا كل ما بعثه لم يقدر هو قائم فاما المالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك
امرأه لهما مال قالت لزوجها انفق عليها من مهرى ففعل فقالت لا احسب من مهرى
لانك استخذ متاعهم قال ابو القاسم البلخي رح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من للمهر
رجل زوج ابنته وسلبها الى زوجها بجهاز ثم قال كانت الجهاز عارية اختافوا فيه قال
بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهته فاذا انكر التملك كان القول
قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان الجهم لا غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر
ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولا ثار ضروريين في ان يكون الجواب على التفصيل ان كان
الاب من الاشرف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من جملة من لا يحجر
البنات بمثل ذلك قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترد او يشهد عند
بعث الجهاز انه عارية او يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرار البنت انها عارية
فييد هاويش شهد على ذلك قالوا وتام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في^{نسخته}
من البنت بثمن معلوم ثم انها تبرئ الاب عن الثمن ان كانت بالغه لاحتمال ان

الابن كان اشترى لها بعض ذلك في صفرها فكان الا حوط ما قلنا رجل غلب امرأة وهي
 تسكن في بيت اختها وزوج اختها لا يرضى بكناح هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم
 فذبح الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رشوة امرأته
 في عدة الغير جاء اليها رجل فقال انا اتفق عليك معلومت في العدة بشرط ان تزوجني
 نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما
 انفق لانه اتفق عليها بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه اتفق
 عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان
 بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه اتفق على قصد التزويج لا على شرط التزويج
 قال مولانا رضي وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لانفق عليها كان ذلك بمنزلة
 الشرط المستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان
 حرما وكذا الفايض لا يحجب الدعوى الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا
 لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا. امرأة ادعت بعد وفاة
 زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها انه تمام مهرها في قول اي حنفية لان
 عند يحكم مهر المثل. امرأة ماتت فانتحلت امها ما تم وبعت الزوج الى امرأ بقره ^{بعت}
 البقره وانفقتهما في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقره. قالوا ان اتفقا ان يبعث
 اليها التذويج وتطعم من اجتمع عند هذا الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته و
 اتفقت باذنه من غير شرط الرجوع. وان اتفقا انه بعت اليها وذكر القيمة يرجع عليها لانها
 اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذكر في الهدايا وانما يذكر ليرجع فكان ذكر القيمة
 بمنزلة شرط الرجوع. وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع ميمنها لان
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان. قال

مولدوه ويذبحان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تكفي بالاذن بالاستهلاك
بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله. كن دفع الى غيره دراهم فانفقتها فقال
صاحب الدراهم اقرضتكمها وقال القاضى لا بل وهبتن كان القول قول صاحب الدراهم

فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء اخرى مرة يتكرر بهما. اما الثالث رجل زني بامرأة
فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر للثالث بالزنا لان اول الفعل كان
حراما الا ان الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فاذا صار حلالا في اخوه لم يجب
الحمد باولده فصا راخر الفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا يمنع عن غرامة او
عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر للثالث ويجب المسمى للعقد
لان المسمى تأكيد بالخلوة فباتمام الوطء اوله. واما الثاني رجل قال لارأته كلما
تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع
عليها اطلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة وايم يوسف رج
لانه لما تزوجها اولاد وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول
فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رج لا يقع الطلاق المعلق
بالتزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر
هذا طلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة وايم يوسف رج لان عندهما اذا تزوج
المعتقة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت
العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر
فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح
الثالث لانها فيعدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

الثالث قال مولانا رضي وهذا المسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في المنكحة
 لا يلزم مهر الثاني ولا يجب عليه للمهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكحة ولو
 قال كلما تزوجتك فانت طلاق بائن فتزوجها ثلث حرات ودخل في كل مرة بانت منه
 بثلاث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول ابي حنيفة ولا يوجب رج نصف مهر
 بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه
 وطىها لمن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها وفيه مبانة فاعتبر
 النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع عليه خمس
 مهور ونصف وسبق قول محمد رج يجب عليه اربع مهور ونصف مهر بالانكحة الثلاثة قبل
 الدخول وثلاث مهور بالوطى ثلثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأه ودخل بها ثم طلقها
 بائنا ثم تزوجها بالعدّة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول و
 مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل بها الدخول في قول ابي حنيفة ولله يوسف
 رج وعليه استقبال العدّة عند ما رجع على هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت
 من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عندها يجب عليه
 مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امّة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها
 قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت
 المرأة غير كفوء ودخل بها فخرج الولي الامر الى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدّة ثم تزوجها
 هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل وادّعى
 عدّة مستقبله في قول ابي حنيفة ولله يوسف رج وعلى هذا ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها
 ودخل بها فسلعت او اختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها بالعدّة ثم طلقها
 قبل الدخول بها عندها عليه مهر كامل وعليها عدّة مستقبله وعلى هذا ايضا

رجل تزوج صعبه ودخل بها انظر لظنهما تطليقه ماشية تزوجها في العدة فبلغت واختارت
 نفسها وخرجت بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا ايضا رجل تزوج
 امرأة ودخل بها نذر تلذذ والعباد بالله ثم اسلمت فتزوجها في العدة نذر اذنت قبل الدخول
 بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امة ودخل بها فترعت واختارت نفسها ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل تزوج امرأة تكا حافسا لدخول
 بها ففارق بينهما ثم تزوجها في العدة تكا حافزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج. واما ما يتكرر
 بالوطء رجل تزوج امرأة تكا حافسا ودخل بها عرايا فخرجت بها قال محمد رج
 عليه مهر واحد. واما قال ذلك لان الوطيات حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة
 النكاح الفاسد. ومنها اذا اشترى جارية ووطئها امرأته استحققت كان عليه مهر
 واحد لان الوطيات كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر
 وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق. وفي الجارية بين رجلين
 اذا وطئ احدهما امرأته كان عليه بكل وطئ نصف مهر قال همام رج لانه حين وطئ
 كان يعلم ان نصفها ليس له. رجل وطئ جارية ابنه مرار كان عليه مهر واحد
 لان الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق التملك. ولو وطئ الابن جارية
 ابيه مرارا ودعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى
 الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا تكررت دعوى الشبهة
 تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة. واذا وطئ الرجل
 جارية امرأته مرارا ودعى الشبهة فهذا كالوطئ جارية ابيه مرارا ودعى الشبهة
 كان لكل وطئ مهر لانه يحتاج الى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكاتبته مرارا

كان عليه مهر واحد لأن سبب الكل واحد وهو قيام ملك اليمين ولو طهر مكاتبة
بينه وبين آخرها كان عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي
النصف الآخر بكل وطي نصف مهر ذلك كله للمكاتبة رجل وطهر امرأته مرأته ثم ظهر
انه كان حلف بطلاقتها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما لو اشترى جارية ووط
مرأته ثم استحققت كان عليه مهر واحد فلام ابن اربع عن سبعة جامع امرأة وهي
ناجثة لا تدرى ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروا ان كانت بكر واقتضاها
يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت أمة ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كانت بكر او
اقتضاها عليه مهرها وكذا المجنون رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو
على تلك الحال ثم اترجعا بعد الطلاق وطهر حجبته حتى من مسحه وسمى

الروايتين عن ابي يوسف رج ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان
اوله وأخوه حلالا لا يجب عليه الحد ولا المهر الا اذا اخرج ثم دخل بعد الطلاق أما
اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى انزل فلا مهر عليه وعن ابي يوسف
وهو قول زفر بن يحيى يجب المهر وان لم يخرج ثم يدخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف
لو كان الطلاق رجيعا على قول محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف رج لا يصير
مرجعا وفي رواية أخرى وهو قول زفر بن يحيى يصير مرجعا وعلى هذا ايضا اذا قال لامة
بعد التقاء الحائضين انت حرة ثم اترجعا لعقر عليه في قول محمد رج الا اذا اخرج
بعد العتق ثم ادخل أخوان تزوج احد هما امرأة والأخرى اهما فادخلت كل واحدة منهما
عليه غير زوجها فوطئها قال ابو يوسف رج بانته عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل
واحد منهما الامرأته نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقرها وليس لأحد مما ان يتزوج
امرأته بعد ذلك لان امرأة كل واحد منهما صارت حراما ولو طهر الموطوءة ولزج المام ان

يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يطأ أمها وليس لزواج البنت ان يتزوج الأم لانها
 حرمت عليه بنكاح البنت. وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة. جعل وأبنته تزوجا
 اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد منهما
 عقر المتي وطئها لانه وطئ عن شبهة. وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بانت
 قبل الدخول بفعل من قبله وهو مطاوعة. جعل تزوج امرأة وابنته ابنتها فادخلت كل
 واحد منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها با
 من فجه قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على
 الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتهما. وان
 طالق حين اخلاويك او قال اذ خلوت بك فانت طالق فخلابها وجامعها كان عليه
 ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأكد بالخلو اذ اوجب فيهما مائة يقدر على وطئها و
 لم يوجب هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلو

المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلو الصحيحة والخلو الصحيحة
 ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع منعه من الوطئ حسا او شرعا او طبعا. اذ اخلأ امرأته
 واحد مما يرض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل او فصوصم فرض او صلوة فرض
 لا تصح الخلو. وفي صوم القضاء والنذور والكفارة وروايتان. والاصح انه لا يمنع الخلو
 وصوم التطوع لا يمنع الخلو في ظاهر الرواية وقيل بانه يمنع بعد الزوال. وصلوة التطوع
 لا تمنع الخلو والحيض والنفاس يمنع الخلو لانه يمنع شرعا وطبعا. ولو كان معهما قائم
 واعى لا يصح الخلو. وقيل عند ابي يوسف ومحمد وح النائم لا يمنع الخلو ولو كان

معها اصغير لا يعقل او مني عليه لا يمنع الخلق . وعند ابي يوسف ربح المخرج عليه ولا يجوز
 بمنع وان كان معها اصغير يعقل بان امكنه ان يعبر ما يكون بينهما لا تصح الخلق . ولو
 كان معها الصم او الخوس لا يصح الخلق . ولو كان معها جارية احد هما او امرأة له اخرى
 كانا محرمين يقول او لاجارية الرجل لا تمنع الخلق لان له ان يجامعها بحضور جارية
 او امرأة له اخرى فمخرج ربح وقال جارية احد هما تمنع الخلق وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ربح . وعلى هذا يكره الوطئ بحضور امرأة له اخرى . ولو كان معها كلب احد هما حكي من
 الشيخ الامام شمس الائمة الخلو في ربح انه قال كلب المرأة يمنع لانه لا يتحمل ان يكون
 سيدته متفرشة وعسر مقره بخلاف كلب الرجل . ولا تصح الخلق في المسجد والحمام
 وقيل في الليل يصح الخلق في المسجد كما في الحمام . ولا يصح الخلق في الطريق المجردة فان
 حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعاد بها عن الطريق كان خلقه في الظاهر ولو
 دخلت على الرجل امراته ولم يعرفها او دخل الرجل على امراته فمكت ساعة تخرج ولم يعرفها
 اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكون خلقه ويصدق انه لم يعرفها . ولا يصح
 الخلق في معصاة ليس بقرهما احد اذا لم يأمنابمروا انسان . وكذا لو خلا على سطح ليس
 بجوانبه مسترا وكان السرقة بقا او قصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها لا يصح
 الخلق اذا خافا اطلاع الغير عليهما فان اساعن ذلك صحت الخلق . ولو خلا بها في محمل
 عليهما ثياب مضمومة ليل او نهار ان امكنه الوطئ صحت الخلق . ولو خلا بها في بيت غيب
 مسقف او في كرم صحت الخلق . والظاهر . وكذا لو خلا بها في مفازة صحت الخلق كذا في المحمل
 ولو نزل بطريق الحج في غير خيمة وخلا بها لا تصح الخلق وفي السيوات الثلاثة او الاربعة
 واحد بعد واحد اذا خلا بامراته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد
 ان يدخل عليهما مدخل من غير استئذان لا تصح الخلق . وكذا لو خلا بها في بيت من

دار البيت باب مفتوح في الدار اذا ادان يدخل عليهما غيرهما من المحارم او الاجانب
 بدخل لا تصح الخلوة. ولو اجتمع مع امرأته في الخان على رواق والناس قعود فيسفل الخان
 لو نظروا اليها يقع بصوهم عليهما لا يصح الخلوة. مريض جثي ما امراته وادخلت عليه في
 بيت هو ولا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها
 وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم. وان علم الزوج وهو مفيد
 على وظلها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر. خلوة عتي صبيحة. وكذا خلوة المحبوب
 في قول ابى حنيفة ربح. الرقيق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع. وذكر في طلاق الاصل ان العدة
 تجب على الرقلاء ولها نصف المهر. ولا يصح خلوه الغلام الذي لا يجامع مثله. ولا الخلوة بصغيرة
 لا يجامع مثلهما. وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت
 الخلوة كان لها كل المهر وان اقوت المرأة انه لم يجامعها في ظاهر الرواية. الكافر اذا خلا
 بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلوة. ولو اسلم الكافر وامرأته مشتركة فخلوها لا تصح
 الخلوة. وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها
 العدة استحسانا. وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة. اذا قال ان تزوجت
 فلانة فخلوت بها فني طالق فتر وجهها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند ابى حنيفة ومحمد رحم
 مهر المثل. فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر.
 فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او قل كان القول
 قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالف درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت
 وايهما اقام البينة قضيه. وان اقاما جميعا بقية يبينتها وان كان مهر مثلها

العين أو أكثر كان القول قولها مع اليمن بالله ما تزوجت بالف فان نكلت ثبت
 الالف وان حلفت فلها الفان الف بالتسمية لأخيار الزوج فيها الف بحكم مهر
 المثل لما تخيار فيها ان شاء ادى من الدراهم وان شاء ادى من الدنانير وإيهما
 اقام البينة يقضيه بينة وان اقاما جميعا يقضيه بينة الزوج. وان كان مهر
 مثلهما الف وخمسمائة صح الف فان نكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية وان
 نكلت هي يقضيه بالف وان حلفا جميعا يقضيه بالف بطريق التسمية وخمسمائة
 بحكم مهر المثل. ويخير الزوج في الخمسمائة وإيهما اقام البينة قبلت بينته وان
 اقاما البينة يقضيه بالف وخمسمائة الف بطريق التسمية وخمسمائة بطريق
 مهر المثل. وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد رجع
 يحكم بمتعة مثلهما فانما شهدت له كان القول قولها مع يمينه على دعوى إلى آخر
 فان كانت المتعة بينهما صح الفان في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير
 القول قول الزوج مع يمينه وقال ابو يوسف رج القول قول الزوج في الوجه كلها الا ان يأتى
 بشئ مستنكر ويختلف في المستنكر. قال الحسن بن زياد رج للمستنكر ان يكون مهرها
 عشرة الاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ الروزي المستنكر
 ان يقول الرجل تزوجتها بنحو او خنزير وقال بعضهم المستنكر ان يدعى الزوج النكاح بما
 لا يتزوج مثلهما به عادة وعليه الاعتماد. وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى
 تسمية للمهر والأخرين كركان القول قول المنكر يقضيهما به المثل وهذا وما اختلف
 الزوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وان مات أحدهما واختلف الحي وورثة البت
 فهذا وما اختلف الزوجان في حيوتها سواء وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما في
 فدر المسح قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول وورثة الزوج قل اوكثر وقال ابو يوسف

رج القول قول ورتة الزوج الا ان ياتوا بشئ مستنكر وقال محمد بن يحيى يحكم مهر المثل وان وقع الاختلاف بين وثنهما في اصل التسمية كان القول قول مستكر النسبية ولا يقض لها بشئ في قول ابي حنيفة رج. وقال لا يصح يقضي مهر المثل وقالوا والفتوى على قولها ولو جوزها على عبد بعينه وملك على عبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج. وكذلك لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج. وكذلك لو تزوجها على ابريق فضة او ذهب فهلك قبل التسليم واختلفا في رتته كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمة عشرة فتغير السعر لثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودد لها ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خیرت للمرأة ان شاءت اخذت الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد. ولو قالت المرأة تزوجني على عبد له هذا وقال الرجل تزوجتك على امي هذه وهي ام المرأة واقاما فالبينة بينة المرأة لان بينتهما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير ^{تتفق} الامة على الزوج باقراره. ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبتهما فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهرها ^{تسعى} الوالد ان للزوج في نصف قيمتهما. ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم يقضي القاضي ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار فتران اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر
ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك واظم البينة وادعى
للرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الاب والزوج وجعل
الاب صدقا وادعته من ماله وجعل ولاء لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها
بمائة دينار كانت البينة تبينة المرأة ويقضي القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل باباها
حرا من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قصده به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج
قبل ان يقصده بعقده فانما قصده القاضي بالولاء دون العتق ولذلك بطل الولاء ببينة المرأة
بعد ذلك والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في مناع البيت

اختلف الشايع في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو حنيفة ومحمد راجا اذا اختلف الزوجان
في مناع موضوع في البيت الذي كانا يسكان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقت للفرقة
بفضل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرج والخمار والغزل والصندوق وما
اشبهه فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء
والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على
ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفراش والشاة والستور فهو للرجال
الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وقال ابو يوسف راجا للمرأة جهاز مثلها والبالية للرجل
ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل
عادة كان القول فيه قول الوارث والبالية للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون
للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والبالية وهو المشكل للرجل من ماله هو الرجل قال
ابو يوسف راجا الحكم بعد موت احد ما هو الحكم في حيوتها وان كان احدهما ؟

مملوكا محجورا كان او ماذونا او مكا تبك ان المتاع كله الحرمة هما ايها المالك وقال صاحباه
 ربح ان كان المملوك محجورا فذلك وان كان ماذونا او مكا تبك فالحجوب فيه كالحجوب
 في الحرين. ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
 لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء
 وذكر في البعض فقل لو كان الزوج بالغ والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو
 وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان
 فيه ملك الزوج او ملك للمرأة. ولو كان غير الزوج في عيال احد بان كان الابن في عيال
 الاب او الابن في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتبا الذي يعطى في
 قولهم كذا ذكر في الكيسانيات ونواد بان رسم. ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف
 في المتاع بينه وبينهن فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما. وان كانت
 كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين زوجها
 على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يلد لواحدة
 منهن علما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الا ببينة ولو ادعت المرأة بمتاع
 انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة
 قد كان والدي طلقك ثلثا في الصحة وادان باخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا
 بالبينة ويكون المتاع لها في قول ابى حنيفة ربح لان عند المشكل للحي منهما فيكون القول
 قولها مع مبنها بالادعاء تعلم انه طلقها فان تكلمت او اقوت كان المشكل للوارث كما لو قصت
 الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة
 كان المشكل للوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء
 العدة كان للمشكل للمرأة في قول ابى حنيفة ربح لانها توفت فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة ماله

مات الزوج قبل الطلاق. وإن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعي أنه له كان القول في ذلك قول الزوج. وإن أقامت المرأة البينة أو أقاما جميعا يقضي ببينة المرأة لأنها خارجة معنى. ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة لقامت المرأة البينة أن الدار لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولعرق بينة أنه من فاما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا ينكح بينهما لأن المرأة أقامت البينة على رضى الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية فيقضي بالرق. وإذا بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل أقام البينة أنه من الأصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل في نكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لأننا لم نقضنا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خالصة فيقضي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وإليه يوسف راجع. وإن أقامت البينة يقضي ببينة للمرأة. ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البينة يقضي به للزوج. ولو اختلفا في متاع المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة أن المتاع لها وإن الرجل عيدها وأقام الرجل البينة أن المتاع له وإنه تزوج المرأة بالف ونقد ما فانه يقضي بالرجل أنه عبد والمرأة ويقضي لها بالمتاع أيضا كما قلنا في الدار وإن أقام الرجل البينة أنه من الأصل يقضي له بالحرية وبالمرأة والمتاع أيضا لأنه في متاع النساء يحتاج إلى البينة. وإن كان للمتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضي بحريته ويقضي له بالمرأة أيضا ويقضي بالمتاع للمرأة لأن بينة المرأة في المشكل أولها خارجة. إذا غرلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفقرة أو بعد ما فاما المسئلة على وجه. أما أن أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل ولم يأذن لها ولم ينهها عن أذن لها بالغزل أن قال أغزانيه لم يكن الغزل للزوج ولا أجر لها عليه لأنه لما أمر بالغزل ولم يدكر لها أجر كان ذلك استعانة منها. وإن ذكر لها أجر

ان سمى لها اجر معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العزل غير مستحق عليها
 باجر معلوم وان ذكر اجر مجهول او شرط ان يكون العزل او الكرباس لهما كان العزل
 للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى
 قفيز الطحان. وهو كما لو دفع غزلا الى حائك ينسجه بالنصف وان اختلفا
 في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه
 لانه انكر الاجارة والاجر. ولو قال اغزليه لنفسك كان العزل لها ولا شيء عليها
 لانه تبيع عليها بالقطن. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه لو قالت
 لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته
 فيكون القول قوله مع يمين. ولو قال لها اغزليه لكون الغزل لها كان العزل للزوج
 ولها اجر المثل وقد ذكرنا. ولو قال لها اغزليه ولم يرد عليه كان العزل للزوج لان
 الظاهر من حاله انه يرضى بالعزل له وانها ما عمن العزل فغزلت كان العزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن
 كمن غصب حطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الخنطة وتو
 ان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذنه وقالت غزلته بغير اذنه كان
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر وان حمل
 قطنها الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان العزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن
 لاجل البيع. وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
 ثابتا دلالة. كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

للمرجح ولأن الزوج إذا كان يدعي الأذن والمرأة تدعي عليه غلظ القطن وهو منكر وكذا لو اختلفا فالذي يأس فقال الزوج للمرأة دفعت لها الحائط بلذني لينسجه وقالت دفعت بعد ذلك كان القول قول الزوج إذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكذا يبيعان من ذلك الكرياس ويشتريان بالثمن امتعة تلحجهما أو اتخذا ببعض الكرياس ثياب البيت فجميع ما اتخذا من ذلك الكرياس وما اشترى من ثمنه الرجل لأن المرأة تحمل للرجل فيكون ذلك للرجل الأشياء اشترى لها وسمي عند الشراء أو علم عادة أنه اشترى لها ودفعت إليها فيكون لها رجل كأن يدفع الحارث ما يحتاج إليه وكان يدفع إليه الحارث من الدار فيقول اشترى بها ثيابا وغزلت فكانت تدعي أو تغزلت تدعي ويبيع بها الثمن البيت كما
والله اعلم
الامعة للمرأة لأنها اشترت من غير وكيل الزوج أباهما بالشرع فكانت مشتريه لنفسها

فصل في دعوى النكاح

أمرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فحجده فأنه مستحلف بالله ما هي بزوجة له وإن هي زوجة له فبني طالق بائن أما الاستحلاف فلا بد على قول أبي يوسف ومحمد رج يستحلف على النكاح والقوى على قولهما وأجمعوا على أنه يستحلف على النكاح بعد الطلاق^{ثلاث} والموت لأجل المال. وإنما يستحلف على هذا الوجه لأنها لو كانت صادقة لإبطال النكاح بمجرد ما حلف بغير معطلة. وقال بعضهم يستحلف على النكاح فإذا حلف بنى طالق فوفت بينكما رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود ليس للزوج أن يستحلف المرأة في قولهم لأن الاستحلاف شرع لرجل النكاح ولما قرنت المرأة بنكاح الأول لأصحها قرارا على الزوج الثاني فلا يستحلف لكن يحلف الزوج الثاني فان حلف انقطعت الخصومة وإن نكل الزوج الثاني صار مقررا بنكاح الأول فيحلف المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الأول وإن نكلت بفضيحه بالادل.

تجلان ادعيا نكاح امرأة ومحمدت لهما فاما البينة يقضيه له فان اقام البينة
وليس هه في يد احد مما تبطل البينة لان النكاح حالة الحيوة لا يحتمل الشركة
وليس احدهما الولي من الآخر. وان اقام كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة
في يد احدهما يقضي بها لصاحب اليد. وكذا لو اقاما البينة وادعى احدهما الدخول
وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضيه له. وان اقام كل واحد منهما البينة على
النكاح والدخول لا يقضي لاحدهما وان ادعى النكاح ووقت احدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت
فهو اولى وان وقت احدهما ولم يوقت الآخر الا ان المرأة في يد الذي لم يوقت يقضيه لذي اليد. وكذا لو
وقت احدهما ولم يوقت الآخر الا اذا الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح والدخول كما
هو اولى واثبتوا احدهما السابق فالسابق اولى على كل حال. وان اقاما البينة على النكاح ولم
يؤثقا فافترت هي لاحدهما يقضي للمقر له. وان اقاما البينة على النكاح والمرأة مقر لاحدهما
اختلفوا فيه فالأبعض لا يقضي للمقر له لان الأمر قبل البينة يبطل بيته الآخر فانه يصح
بالأمر اربع البينة. وقال بعضهم يقضي للمقر له لان إقرار المرأة لاحدهما بمنزلة اليد
ولو اقاما البينة وهي في يد احدهما يقضي لصاحب اليد. ولو كانت المرأة في يد احدهما
فشهد شهوده انها امرأته او شهدوا انها منكوبة وحلاله وشهود الآخر شهدوا
بغير وجهها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بيته ذى اليد لان بيته ذى اليد انما ترجع على بيته
الخارج اذا شهدوا على السبب اما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة
الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بيته ذى اليد. وقال بعضهم يقبل لان شهادة
الشهود انها امرأته او منكوبة وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تعتبر
منكوبة وحلاله الا بسبب معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان
ذكر الحكم وذكر السبب سواء. بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس

بعضها بلو من البعض فلا يتعين السبب. رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتحد فتشهد
الشهود وانها امرأتة وقضى القاضي بها تزوجا آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
إلى الثانية لأن القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم ينظر خطأؤه بيقين وذلك بان وقت الثانية وقا
يكون قبل الأول. ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة وقد كان دخل بها أحدهما وهي في
بيت الآخر. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح صاحب البيت لولده. ولو ادعى
زيد وعمر نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رح
يقض لزيد وعليه الفتوى ثم قال أبو يوسف رح فان سألتها القاضي وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي يقضيه بها العمرو وقال استحسن ذلك في
جواب المنطق وكذلك في البيع. وكذلك لو قال رجل لاختين فاطمة وخديجة تزوجت
فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رح يقضيه بنكاح فاطمة. ولو قالت امرأة
تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فنهى
للذي اقترنت بنكاحه أمس. ولو شهد الشهود على اقترانها جميعا وهي تتحد
قال أبو يوسف رح اسأل الشهود بآيها بادلت اقضيه به. ولو قالت تزوجتها
جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الأس. ولو أن رجلين
اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضيهما بما يبرأت زوج واحد لأن
حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو يحتمل الشراكة. ولو مات أحد المدعين
فاقرت المرأة ان نكاح الميت كان او لا صح تصديقهما. رجل ادعى على امرأة انها امرأته
واقام البينة على ذلك وادعت المرأة انها امرأة هذا المحرم لرجل آخر وذلك الرجل يحد
واقامت البينة على ذلك قال محمد رح يقبل ببينة الزوج المدعى لأن الشهود لما
شهدوا وعليها بالنكاح فقد شهدوا على اقترانها انها امرأته واقترانها على نفسها

اصدق من بينتهما. الايمرمان رجلا لواقام البينة على رجل انه اشترى منه
 ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة على رجل اخوانه باعه منه وهو يجهل ان
 البينة بينه المدعى على صاحب الثوب لما قلنا. ولو قالت المرأة حين اقامت البينة
 على الرجل انها امرأته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة. وذلك كما رواه
 البينة عليهما رجلا ان بالنكاح ولم يوقعا فاجهاما صدقته المرأة فهو زوجها امرأة قالت
 لرجل انا امرأتك فقال مجيبا لها انت طالق كان اقراها بالنكاح وهي طالق ولو
 قالت لرجل انا امرأتك فقال ما انت لي بزوجة وانت طالق فليس هذا باقرار
 عند ابى حنيفة ر. ح. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها انت طالق يقع
 الطلاق وان قال انت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرا بالنكاح. ولو ادعى على
 امراة نكاحا واقام البينة واقامت لخت المرأة البينة انها امرأته وان اباهما زوجها
 منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة للدم عليها ام كذبت. ولو ادعى
 طامراة نكاحا واقام البينة واقامت المرأة البينة ان اختها المرأة المدعى والرجل المدعى كذلك
 ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة انها امرأة المدعى ولا يقضي
 بنكاح الغائبة في قول ابى حنيفة ر. ح. وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرا
 المدعى بنكاح الغائبة. وقال ابو يوسف ومحمد ر. ح. ينوقف القاضي لا يقضي بنكاح
 الشاهدة. فان حضرت الغائبة واقامت البينة على ما دعت اختها يقضي
 بنكاحها اذا اقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها بذلك البينة التي اقامت الشاهدة
 ويفرق بين الزوج والشاهدة. فان انكوت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة
 ولو اقرا الرجل بنكاح الغائبة يسأل القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة
 فان قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة واخبرتني بانقض

عدته لو كذبت الشاهدة في طلاق الغائب يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة
وصدقته في النكاح وكذبت به في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها
ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج باحدا وابنتها فهذا هو الوادع
فكلمة الاختر سواء في قول ابى حنيفة ربح ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج باحدا
دخل بها وقبلها او سمعها عن شهوة او نظر لفرجها عن شهوة فارق الغائبة بين الشاهدة
وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة. رجل تزوج امرأة ثم اقران فلان كان زوجها
طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقلت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة
ولا يفرق بينها وبين الزوج. فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمرأة. ويفرق
بين المرأة وزوجها الثاني. وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة كما قال الزوج
الثاني وكذبت المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الاول حين اقر الزوج الاول
بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الثاني. وان صدقته في جميع ما
قال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقتها وانقضت عدتها ثم تزوجها
وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل
وادعى انه الزوج الذي اقربه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب الزوج الثاني كان
القول قول الزوج الثاني لانهما اقربا بالنكاح للمعلوم منهما والله اعلم

فصل في الشهادة على النكاح

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحصل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة
النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاف ربح وهو الدخول من
الزوج. وفي كراهية الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف تجوز
بالشهرة والتسامع. ولا تجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع

تجاوز بالمرءة بالشهرة والتسامع. ذكر الحاكم الشهيد ربح في المنتقى والأشهاد
على نوعين، عرف وهو ان يسمع من قوم لا يتصور اجتهادهم على الكذب وشراً
وهو ان يشهد عند رجلان عدل لأن اودجل وأمر أن بلفظ الشهادة من
غير استشهاده ويقع في قلبه ان الأمر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند
ابن حنيفة ربح. وعن أبي يوسف ربح اذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال
انا عاينت موته حل له ان يشهد على موته والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح و
غيره ولا يكتفي فيه بشهادة الواحد. ولو رأى رجلاً وامراً يسكنان في منزل و
ينبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له ان يشهد على
نكاحهما. ولو قدام عليه رجل من بلد وانسب له واقام عنده مراً لم يسهه ان
يشهد على نسبه حتى يلقه من اهل تلك البلدة رجلين عدلين ممن يعرفه ويشهد
على نسبه. واذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي و
ابهم جازت شهادته وان فسر وقال اشهد على النكاح او على النسب لا في
سمعت ذلك من قوم لا يتصور اجتهادهم على الكذب لا تقبل شهادته. كن
راى دارا وعينا في يد رجل يتصرف فيه تصوف الملاك ووقع في قلبه انه ملكه
حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد وفسر قال اشهد بمرءة لا في رايته في يده
يتصرف فيه تصوف الملاك لا يقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحاواي ربح ولم
يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسر
واذا سمع الرجل نكاحاً او موتاً او نسباً ووقع في قلبه انه حي ثم شهد عند عدل
بخلاف ما وقع في قلبه او لا لم يسهه ان يشهد بما وقع في قلبه الا ان يستيقن
كذبهما. وان شهد عند عدل بخلاف ما وقع في قلبه او لا وسعه ان يشهد

بما وقع في طلبه أو لا إلا أن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به
 أن عاين رجل تكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً وأقر رجل على نفسه بمال ثم
 شهد عند الشاهد رجلان عدل أن ما أطلق امرأته ثلثاً بمحضهما إرادة
 مشترى الجارية اعتق الجارية أو أقر بايع الجارية قبل البيع أنه اعتقها أو أن امرأة
 واحدة أوضحت الزوجين في صفرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت التكاح وأنكرت
 الجارية مملكت المشتري لا يسع للشاهد أن يشهد على تكاح المرأة ولا على بيع الجارية
 لأن الشاهد من أولي هذا عند المرأة بالطلاق الثلث وعند الجارية بعتها
 لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعيه بجامعها، فكذلك لا يصل للشاهد أن يشهد
 على التكاح والبيع، وإن شهد عند الشاهد الذي عاين التكاح وبيع الجارية
 عدل واحد بالطلاق الثلث وعق الجارية لا يصل للشاهد أن يمتنع عن الشهادة
 على البيع والتكاح

فصل في العنين

تكاح العنين جائز فإن علمت المرأة وقت التكاح أنه عنين لا يصل لها النساء إلا بكون
 لها حق الخصومة كما لو علمت المشتري بالعيب وقت البيع، وإن لم يعلم وقت التكاح
 علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يبطل حقها بترك الخصومة وإن طال
 الزمان ما لم ترض بذلك، وكذا لو كان الرجل يصل إلى غيرها من النساء على الجوارح
 ولا يصل إليها كان لها حق الخصومة وإذا خلاصته إلى القاضي من القاضي يسأل الزوج فإن
 قال قد وصلت إليها فهذا التكاح وأنكرت المرأة أنكرت، ثم يباين القول قولها وإن قالت أنكروا
 قال القاضي يريها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثلث لا يصل، فإن قلن هي نكحت كان القول قول
 الزوج، وإن قلن هي بكر كان القول قولها وعدم الوصول إليها وإن شهد البعض بالبكارة

والبعض بالثياب من غير من فاذ ان ثبت عدم الوصول اليها اجلة القاضية سنة طلب الرجل
التأجيل اولى بطلب ويشهد على التأجيل ومكتب لآيات تاريخها وكذلك لو اقر الزوج بغيره ^{بصل}
اليها اجلة سنة وتكفلوا بالتأجيل سنة قرية ارض سنة قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي ^{رحم}
رجع هذا في الكتاب وروى ابن معاذ عن محمد بن رج في النوادر انه يؤجل سنة شمسية بالام
وهكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والناظر رج رجاء ان يوافقه العلاج في الايام
التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند فاضيه مصر او ليلة
فان اجلته المرأة او اجله غير القاضية لا يعتبر ذلك التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وابام
حيضها وان فرض احداهما شديدا لا يستطيع معه الجماع عن يده يوسف رج فيه روايتان
به رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما او رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب
عليه وبعض له لذلك عوضا ولو لم يزل ذلك يحتسب وعن محمد رج لا يحتسب الشهر وما دونه
عقب وهو اصح الا اذا بل ولو حربت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج ومن على الزوج يحسب
يحتسب عليه ولو حس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بهر ما دام
ثاته وان آتته الا السكينة ونحوه ممكنة الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا الوجب للمرأة
مضى وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والبيت معها يحتسب تلك اللذة والافلا وان كانت المرأة
محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان احرمت بعد التأجيل لا يحتسب على
الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان الزوج مظاهرا عنها ان قادر على الاعتاق اجله ^{قله}
سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق امهله القاضية شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهرا بعد
التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة فمات القاضيا وعزل
قبل ان تحيض المرأة ورثه غير فقد منه الى القاضية الثانية وان ماتت البديعة فلا تا القاضية كان اجله
في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضية الثانية ينبغي على الاول وان مضت السنة من

وقت التخليل ولم يتخاضعه من ما لا يطل حقه اوان طأ وعته في المضاجعة في تلك الايام
فان خاصته له القاضيان كانت ثيبا كان القول قوله . وان اقر الزوج ان لم يصل اليها
او قلت انا بكر ففطر اليها النساء وطلن انها بكر غيرها القاضيه فان اختارت زوجها اوقامت عن
فجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضيه او قام القاضيه عن مجلسه بطل حقه كما في
خيار الخيرة . فان اختارت الفرقة في مجلسها يامر القاضيه بالتفريق ولا يقع الفرقة
ما خيلها فان اية الزوج ان يفرق يقول القاضيه فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها
البعدة . وان طلب من القاضيان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضيه . فان اجله
المرة سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل النكح سنة
وكذا الشيخ الكبير ان قال لا ارجوان اصل اليها والغلام الذي هو ابن اربع عشر
سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأة اخرى يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تنضم
ويؤجل سنة . وكذا الخنثى اذا كان يقول من مبال الرجل يؤجل سنة . ولو وجدت
المرة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وان طال المرض والعنوة
اذا تزوج وليه امرأة فلم يصل اليها حلما القاضيه سنة بمحضرة الخصم عنه وتأجل
العنين لا يكون الا عند قاضيه مصورا ومدينة فلا يستبرأ تأجل المرأة ولا تأجل غيرها
رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضيه بينهما بعد مضى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
لا خيار لها . ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنتا لم يكن لها
حق الخصومة . ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت القرعة بينهما ثم تزوجها ثم
عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين . ولو تزوج
امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضيه بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة
اخرى تعلم بحالها مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه . والصحيح ان الثانية حن

الخصومة لأن الإنسان قد ينجر عن امرأة ولا ينجر عن غيرها ولو وجدت المرأة
 زوجها محبوبا خيرا القاضي فالحال ولا يؤجل لأن الآلة المقطوعة لا تنبت فلا
 يفيد التأجيل. فإن كان خيرا فلها كل المهر في قول أبي حنيفة ربح وعليها العدة
 إذا فارقتها. وإن كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها. وإن قرئ
 القاضي بينهما بعد الخلوة ثرياً مات بالولد إلى سنتين يثبت النسب منه ولا بطل
 تفرق القاضي. ويفصل العنين إذا فرق وهو يدعي الوصول إليها فجلت بوليها
 لأقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفرق القاضي وكذلك الوشهد شاهدان
 بعد تفرق القاضي على إقرار المرأة قبل التفرق أنه وصل إليها يبطل تفرق القاضي
 ولو أقرت بعد التفرق أنه كان وصل إليها لم تصدق على بطلان تفرق القاضي ولو
 وجدت المرأة زوجها محبوباً وهي رتقاء لا خيار لها طو وجدت زوجها محبوباً باقاة
 معه زماناً وهو يرضى بها كانت على خيارها. ولو ألت المرأة هو محبوب والزوج
 ينكر فإن كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر بمس وراء الثوب ولا يكشف
 عورته. وإن كان لا يعرف إلا بالنظر أمراً القاضي أمينا لينظر إلى عورته فيخبر بحاله
 لأن النظر إلى العورة مباح عند الضرورة. رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيمادون
 الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل إليها في فرجها وأقامت معه كذلك زماناً
 وهي بكر وثيب ثم خاصته إلى القاضي أجله القاضي ستة ويفعل ما قلنا زوج الأمة
 إذا كان محبوباً أو عنيماً كان الخيار للمولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفرج فإن رضى
 المولى لأحق للأمة وإن لم يرض كانت الخصومة إليه كما في العزل. وقال أبو يوسف
 ربح الخيار إلى الأمة لا إلى المولى كما قال هو في العزل واختلفوا في قول محمد ربح ذكر بعضهم قوله
 مع أبي يوسف كما في العزل عند بعضهم ذكره. أقوله ههنا مع أبي حنيفة ربح وإذا فرق

القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً بائناً

فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح

الخيارات أنواع منها ما يثبت في جميع التصرفات وهو خيار إجازة عقد الفضول وعند الشافعي رج خيار عقد الإجازة لا يتصور لأن عند عقد الفضول لا يتوقف فلا يتصور الإجازة ومنها ما يثبت في التصرفات التي تحتل الضمخ ولا يثبت فيها لا يحصل الضمخ كالنكاح والطلاق والعتاق وهو خيار شرط ان شرطه الجيدة النكاح عند نكاح وي بطل الشرط وعند الشافعي رجعه شرط الخيار يبطل النكاح ومنها أخبار الرقبة لا يثبت في النكاح لأن المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الضمخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بسبب ما وقل الشافعي له أنه يرد المرأة بصوب خمسة بالجنون والجذام والبرص والقرن والرقبة إن يفسخ النكاح ويرد المرأة أن رد قبل الدخول يسقط كل المهر وإن كان بعد الدخول كان لها مهر المثل كما هو حكم الضمخ وإن وجدت المرأة تزوجها جوفاً أو جذماً أو بهماً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رج ليس لحاق الفرقة وقال محمد رج لحاق الفرقة وإن وجدت المرأة في مهرها عيباً ترد في اليسير وترد في الفاحش إلا أن يكون للمهر مكيلاً أو مؤزراً فترد في اليسير وإن وجدت زوجها مجرباً أو عتيباً لم يكن لحاق الضمخ وكان لحاق المطالبة بالأمساك بالمعروف والفرق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار للخير وخيار العسر وخيار العيب الكفاة وخيار البلوغ. أما الأول إذا قل المرأة اختاري أو اختارني ففسخ ينوي به الطلاق فقال اختارت نفسي مع طليقة بئنث وهذا الخيار يختص بحجاب المرأة لا يبطل بسكوته أبكر كانت أو تديباً بل يمتد إلى آخر المجلس إلا إذا مدت أوقات أو عرضت والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج القضاء القاضي وأما خيار العسر المنكحة إذا كانت أمة أو مدبرة أو أماً ولد فعتقت قبل الدخول أو بعد

كان لما حق الفسخ حر كان الزوج او عبدا عندنا. وكذا المكاتب الصغيرة او الكبيرة اذا
 زوجها المولى برضاها فعتقت بالاداء او اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا. وهذا
 الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة. ووقوع الفرقة فيها ^{قف} البتة
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس الا اذا بطلت الخيار بلسانها او
 دلالة وانما يفارق حلق الخيار بالخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون
 طلاقا وخيار الخيرة يكون طلاقا. واما الخيار لعدم الكفاءة انا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ
 كان الاولياء من العصبة حق الفسخ. وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء
 النكاح قائم بجميع احكامه من الطلاق والظهار والنكاح. وخيار المولى لا يبطل بسكوته
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم يتد ويكن مستحاضا لاطلاقه لو
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة
 وان اجاز المولى بطل حقه. وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفؤ تزوجت
 الفرقة بينهما ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغيره كان للمولى ان يفرق بينهما
 ولو زوجها المولى غير كفؤ فطلقها الزوج طلاقا رجعيا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى
 ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها بغيره كان للمولى ان يفرق
 بينهما. ورضاء المولى بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني. ولو زوجها احد
 الاولياء غير كفؤ لم يكن لهذا المولى ولا لمن دونه حق التفريق. ولما خيار البلوغ غير
 الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجها القاضي
 فمن اي حينة رج فيه روايتان قال الشيخ الامام قمس الائمة السرخس رج الظاهر
 ثبوت الخيار في حكم القاضي. وكذا اذا زوج الصغيرة امها عن اي حينة رج في خيار
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوته. اما المعتوه اذا زوجها اخوها او غيرها عقلت كان

لها الخيار كأصغيرة إذا بلغت. وأن زوجها الأب أو الجد لا خيار لها. وإن تزوجها
 ابنها لأرواية فيه عن أبي حنيفة ربح. قالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو تزوجها
 الأب وعن محمد ربح أن لها الخيار والمولى إذا تزوج أمته الصغيرة فعتقت
 ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه ^{الصحيح}
 أنه لا يكون لها خيار البلوغ لأن المولى ملك الرقبة والكسب جميعا فكان ولايته
 فوق ولاية الأب والجد. ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه. منها أن
 خيار العتق يثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والأنثى. ومنها
 أن خيار العتق إذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوتها بل يمتد إلى آخر المجلس و
 خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر. وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يبطل إلا ^{طال}
 نصافان قال الغلام نقضت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة ربح أنه يكون
 طلاقا وإن نوى ثلثا نثلث. ومنها أن الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت
 نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما. وعند تفريق
 القاضي يسقط كل المهر إن كان الفرقة قبل الدخول وإن كانت بعد الدخول
 كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ إذا ثبت للثيب لا يبطل إلا بإبطال نصا. ^{لتمكن}
 من الزوج أو طلب المهر أو طلب النفقة بخلاف خيار العتق الأخيرة فإن ذلك يبطل بالقيام
 عن المجلس ومنها أن في خيار العتق إذا علمت بالنكاح والعتق لم تعلم بالخيار كان
 له الخيار إذا علمته وتعد ربا جهل وفي خيار البلوغ إذا علمت بالزوج والمهر لم تعلم
 بالخيار لا تعد ربا جهل والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق
 وخيار عدم الكفاءة فإن بلغ الثيب في جوف الليل ولم تعد رعا لأشهادا قال محمد
 ربح كارات الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد و

تقول رابت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له ايسع لما اذ لك قال نعم لانها لو اخبرت
نهارات الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطل خيارها وروى عنه انها لو^ت

عند الشهود ولو عند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت فقالت

بلغت امس واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي

قبل قولها ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في

مكان منقطع عن الناس فبعث الجارية لتأخذ بشهود تشهد بم بطل خيارها الا ان يكون

على الفور وينبغي ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذ اذانت^{لك}

لا يطل حنفيا بالتأخير حتى يوجد القمكين. واما اذا ثبت لها جبار البلوغ والشفعة فتقول

طلبت الحقين ثم تفسر وتبدل في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا فكل

الكتاب هذه الصفة رد النكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل الكتاب هذه الصفة ردا

النكاح باب الرضاع

الرضاع اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والصهرية كما ان الحرمة بالنسب اذا

ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنوازل فكذا اذا ثبت بالرضاع يتعدى

الاصول للرضعة وفروعها لولتها واخواتها. وهذه الحرمة كانت ثبتت في جانب الام تثبت في جانب

الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه. وقال الشافعي مع الحرمة لا تثبت في جانب

الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل. فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل

جدة واخواته عما تداد اولاد الفحل اخوته لا يحل الرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح

موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته. ولو كان للفحل

امران جلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لابي وان

كلاهما بشتا لا يجوز النكاح بينهما ولو كان اثنان لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لاجل

كما لا يجوز الجمع بين الأختين من النسب قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا
وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمس اوقات يكتمه الصغير كل واحد ^{حده}
منهن. قال اصحاب الظواهر لا بد من ثلث رضعات. وكما يحصل الرضاع
بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالاقطار في
الاذن والاحليل والجماعة والامة ولا بالحفنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه
يحصل بالاحتقان. ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رحمه الله مقدرون بثلثين شهرا
اذا ارتضع في هذا المدة يثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم ولو ارتضع
بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
رحمته مقدرون بحولين ان ارتضع في الحولين يثبت الحرمة فطم او لم يطم و
بعد الحولين لا يثبت قطره او لم يطم. وقال زفر رحمه الله مقدرون بثلث سنين
واجموا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الأب مقدرون بحولين
حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين اجرة الرضاع فالب أب ان يعطى لا يجبر
ويجبر في الحولين. وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا فطم الصبي في الحولين
فتعوى والصبي واكتفى بالطعام فارضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا
ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال. اذا مص الرجل ثدي امرأته و
شرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال. بكم لم تزوج
قط نزل لها لبن فارضعت صبيا صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع
بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا
'زوج ان يتزوج الصبية. وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها
لاهما صارت من الرائب التي دخل باحما. ويثبت الرضاع بلبن الميتة سواء

حلب اللبن قبل الموت او بعده. وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بلبن يحلب
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطي الميتة واذا اتى رجل لبن فارضع
 به صبيا لا يثبت به حرمة الرضاع. لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولداً واخت
 ولده من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولداً موطوءة
 فلان الجارية اذا كانت بين رجلين فجمعت بولد وانما هي واحدة لكل واحد من
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة
 شريكه وان كانت اخت ولده من النسب. ونظائرهما كثيرة اذا ارتفع الصبيان
 من لبن بهيمة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما. واذا جعل لبن المرأة في طعام
 صبيين ان طبخ الطعام بان طبخ بلبنها ارز لا يثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا
 كان اللبن غالباً او مغلوباً. وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالباً لا يثبت
 الحرمة في قولهم قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع القربة وان كان
 يتقاطر يثبت الحرمة والاصح انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوباً باللبن
 لا يثبت الحرمة عند ابن حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يثبت الحرمة. كما لو خلط
 لبن الأدمى بلبن المشاة ولبن الأدمى غالب يثبت الحرمة. وكذا لو ثرث خبزا
 في لبنها وشرب الخبز اللبن اولت سوياً بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن
 يثبت الحرمة. هذا اذا اكل الطعام لقمة طان حصى حسوا يثبت الحرمة في قولهم. وان
 خلط لبن المرأة بالملء وسقى صبيين ان كان اللبن غالباً يثبت الحرمة في قولهم وان كان
 اللبن مغلوباً لا يثبت وكذا لو جعل الدوا في لبن المرأة ان كان الدوا غالباً لا يثبت
 الحرمة عندنا. وان كان مغلوباً باللبن يثبت الحرمة ثم فسر محمد رحمه الله فقال ان لم يغير
 اندواه اللبن يثبت الحرمة وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعم اللبن

ولو أنه لا يكون رضاعا وإن غير سدا هما دون الآخر يكون رضاعا. وقيل على قول أبي حنيفة
 ج إذا جعل اللبن في دواء أو غلط بالماء لا يثبت المحرمه على كل حال. ولو غلط اللبن المرفق بلبن
 امرأة أخرى فاجر صبيها قال أبو يوسف ج وهو رواية عن أبي حنيفة ج الرضاع من أكثر
 ذلك استويا يكون منهما. وقال محمد ج يثبت الرضاع منهما على كل حال. امرأة لها لبن
 فطلقها زوجها وتزوجت بزوجه آخر فجلت من الثانية وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة ج
 الرضاع من الأول ما لم تلد من الثانية فإذا ولدت كان الرضاع من الثانية عن أبي يوسف ج
 رويان في رواية أن عرفت نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الأول ^{إذا} فولدت
 جلت من الثاني ينقطع حكم الأول وقال محمد ج الرضاع منهما حتى تضع للحمل من الثاني إذا ولدت
 المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بأخر فأرضعت بلبن الأول ولدا وهي
 تحت الزوج الثاني فإن الرضاع يكون من الزوج الأول لأن نزول اللبن كان
 منه. رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبيا كان
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يجرم على الصبي أو لاد هذا الرجل من غير هذه
 المرأة. رجل زني بأمرأة فولدت منه وأرضعت بهذا اللبن صغيرا لا يجوز لهذا
 الزاني ولا لاحد من أبائه وأولاده نكاح هذه الصبية. وذكر في الدعوى رجل قال
 لمملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الجارية أم
 ولدا. رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فأرضعت ولدا ثم يبيع لبنها ثم
 دحلها لبن بعد ذلك فأرضعت صبيا كان لهذا الصبي أن يتزوج أولاد هذا
 الرجل من غير المرضعة. الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق. بيان أنه إذا تزوج
 صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فأرضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على
 زوجها لأنها صلت من أمهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعة فأرضعتها أمه وأخته

او ابنته حرمت الرضعة على زوجها. وكذا لو تزوج برضعتين فارضعتها امرأة
 واحدة معا او واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعا بين الاختين
 ولكل واحد منهما نصف الصداق. ^١ الزوج بذلك على الرضعة ان
 تعدت الفساد عندنا. والتعمد ان ترضعها من غير حاجة الى الارضاع بان كانت
 شبعان ويقبل قولها انها لم تتعد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأة لا يرجع
 عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذا لك لو اخذ
 الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فارضعه فالتائمة بمنزلة المجنونة ولو اخذ
 رجل لبن الكبيرة فاورضعتين يفرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق
 ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث رضيعات
 فجاءت امرأة وارضعتهم على التعاقب او ارضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان
 لانه صار جامعا بين الاختين في نكاح وبقيت الثالثة امرأة لانها صارت اختا
 للاولين بعد ما فسد نكاح الاولين. فان ارضعت واحدة منهن او اشم
 الثنتين معا حرمن جميعا لان الاختية تثبت دفعة واحدة. ولو تزوج صغيرة
 وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة بانتاجيعا لامهر الكبيرة ان كان لم يدخل بها
 لان الفرقة جاءت من قبلها. وللصغيرة نصف المهر لانها بانت بفعل الغير ثم يرجع
 الزوج بنصف المهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تتعمد لا يرجع
 وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وبطل
 ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امرأته. وان كان دخل بالكبيرة لا يحل للارضع
 النكاح الصغير ولو تزوج كبيرة وثلث رضيعات فارضعتهم الكبيرة واحدة بعد
 واحدة او ارضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا. اما الكبيرة والصغيرة الاولى لانها صارتا

اما بقا لما الباقية فانهما صارتا اختين في نكاح واحد. وان ارضعت ثنتين
 معاً ثم المثلثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امراة
 بعد ما ماتت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان
 صغيرة ثم صغيرة بانت الكبيرتان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلا يلزمها بارضاع
 الاولى لصارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلا يلزمها بارضاع الصغيرة الاولى لصارت ام امرأة كانت
 له فبطل نكاحها والصغير الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي بانت منه قبل
 الدخول وليس في نكاحه غير ما فلا تحرم. رجل زوج ام ولد من بعد صغير له فار
 ضعت
 من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاهما وعلى زوجها الصغير. اما على اللول
 فلا يلزمها صارت منكوحة ابنة فتحرّم على اللول وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت
 موطوءة الاب ولانها امه. رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فار
 ضعتها
 ام الموطوءة بانت الصبية لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة وعدة تعفيط
 نكاح الصبية. رجل تزوج صبية ثم عمها لا يصح نكاح العمة. فان ارضعت ام
 العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصح جمعا
 بين الاختين. رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد
 فارضعت احدي المرأتين رضيعة وارضعت المرأة الاخرى الرضيعة الثانية
 بانت الرضيعتان عن زوجها لانهما صارتا اختين تحت رجل واحد ففسد
 نكاحهما واختمان على المرضعتين وان تعدتا الفساد لان الفساد للنكاح
 الاخوية والاخوية حصلت بفعلها جملة فلم يكن الفساد حاصلا بفعل احد
 خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فانتما

ملاقتان تلكا فقد خلتا بائنا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل
 بصنعهما جملته لا بفعل احدهما. ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج الرضعتين
 والمسئلة بما لها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لا فساد
 النكاح لا يضاف لاحدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين ههنا صيرورتهما ابنتين لزوجهما لا الاخية فكل كبيرة
 تفردت بافساد نكاح الصغيرة القارضة عنها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها
 ارضعتها الا ثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تزوج كان افضل وقيل مالك
 ربح يثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الطاعة فتثبت بقول الواحد
 كما لو اشترى ثوبا فاخبره عدل انه ذبيحة الجوسية يحرم عليه. وانما نقول انه لا يثبت
 شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق و
 وان شهد بذ لك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال
 الشافعي ربح يفرق بينهما ابشهادة الاربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح لا تثبت
 الحرمة بشهادتهن مكد لك قبل النكاح. وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح
 ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسعهما المقام مع الزوج
 لان هذه الشهادة لو قامت عند القاضية يثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها اذا
 اقترع الرجل بامرأة انها اخته من الرضاع ولم يصير على اقراره كان له ان تزوجه وان اصر
 لا يصلح له ان يتزوج ولو اقربعد النكاح بذ لك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينهما
 وان اصر فرق بينهما. وكذا اذا اقترع المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقترع بذ لك ولم تصر ولم تكن بنفسها حتى زوجت نفسها

منه جاز كذاها لأن النكاح قبل الإصرار وقبل الرجوع عن الأقرار بمنزلة الرجوع عن أقوالها
وقد عرفت هذه الجملة في فصل المحرمات. فإن تأملت المرأة بعد النكاح كنت أقررت قبل
النكاح أنه أخفى من الرضاع وقد قلت أن ما أقررت به حتى حين أقررت بذلك فلم يصح الكلام
لا يفرق بينهما. وبمثله لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقررت قبل النكاح أنها أختي
من الرضاع قلت أنه حتى فإن القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن الزوج
أخوها من الرضاع وأصرت عليه لك لا قبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذا لا تستند
ذلك لك لا ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصر على أقراؤه ففرق بينهما فكذا لا تستند
أقراره لما قبل النكاح

فصل في المحضنة

أحق الناس بمحضنة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفقرة الأم فإن ماتت الأم أو تزوجت ظم
الأم فإن ماتت أو تزوجت قام الأب. فإن ماتت أو تزوجت فالأخت لأب وأم فإن ماتت أو
تزوجت فالأخت لأم فإن ماتت أو تزوجت فالأخت لأب وأم. فإن ماتت أو تزوجت فالأخت
لأم لم تختلف الرابطة في ترتيب هذه الجملة. إنما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة
والأخت لأب. وفي رواية كتاب النكاح الأخت لأب وأم من الحالة. وفي رواية كتاب الطلاق
الحالة أول. وبنات الأخوات أول من بنات الأخوة وبنات الأخت لأب وأم وأول أم أول من
الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لأب مع الحالة. والصحيح أن الحالة
أول. وأول الحالات الحالة لأب وأم ثم الحالة لأم ثم الحالة لأب. وبنات الأخوة أول من
العمات. والعنيت في العمات على نحو ما قلنا في الحالات. ولا حق للأم وللم ولد في العنيت
وأهل الذمة في المحضنة بمنزلة أهل الإسلام ولا حق للزنا. وإنما يبطل حق المحضنة
لهؤلاء النسوة بالتزوج إذا تزوجن بأحد منهن ولو تزوجن منهن من الصغيرة.

كالجدة إذا كان زوجها جلد الصغيرة أو الأم لو تزوجت بعم الصغير لا يبطل خطفه أو النسب
 الحق بالحضانة مما لم يستغن الصغير فإن استغنى فإن كان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس^{وحده}
 وفي رواية ويستنجي وحده فالأب بالغلام والام بالجارية حتى تنحصر وعن محمد ربح حتى
 تبلغ حد الشهوة. ومن أولادها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستغناء في
 الغلام والجارية. وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أو من يقدم
 الأقرب فالأقرب. ولأحق أبين العم في حضانة الجارية فإذا اختلف الزوجان
 فادعى الزوج أن الأم تزوجت بزوجه أخر وإنكرت المرأة أن كان القول قولها. وإن أقرت
 أنها تزوجت بزوجه أخر لكن ادعت أن ذلك الزوج طلقها وأعاد حقها في الحضانة فكان^{لها}
 تعيين الزوج كان القول قولها وإن عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
 ولو اختلف الزوجان في من الولد فقالت الأم هو ابن سعت حسنين وأنا الحق بأما^ك
 وقال الوالد هو ابن سبع سنين ولنا الحق به فإن القاضي لا يحلف أحدهما لكن
 ينظر إلى الصبيان رآه يستغنى عن الوالد فإن كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده
 يدفعه إلى الأب والأولاد لأن القاضي لم يخرج عن الوقوف على ما يبطل حق الأم وهو
 الاستغناء. وإذا أظلم الرجل أمره وله منه ابنة إحدى عشر سنة فضمها الأم إلى
 نفسها وإنها تخرج من بيتهما في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للأب أن
 يأخذ البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت حد الشهوة والاعتماد
 على هذه الرواية لفساد الزمان. وإذا بلغت إحدى عشر سنة فقد بلغت
 حد الشهوة في قولهم صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العلة أن تربى
 الولد بما لها مجانا ولا تمنع الولد من الأم والام تأبه ذلك وتطالب الأب بالأجر
 ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح أن يقر للأم أمان أن تمسك الولد بغير

اجروا ما انقلع الالة. واذا امتنت الام عن امساك الولد وليس لها زوج اخلفوا
فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله على امساك الولد وقال
مشائخنا لا تجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب اين يحمله ارم
فجاءت امرأة اخرى وجعلت في المهمل وامسكت الصبي لان الحالفه ارضعته
قالوا لحنت في عيها لان امساك الرضيع يكون بالارضاع. خالة الصغيرة اذا ابت
ان تمسك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله
والصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالحالة اول امرأة خرجت من
منزلها وترك صبيها في المهمل فسقط المهمل ومات الصبي لاشق عليها لانها
لم تضع فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها فجاء طراد وطرفا في البيت لاضعان عليها
اد بلف الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر وكان للاب ان يضمها لنفسه وان كانت
ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رايه
واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمها لنفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه
فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

باب النفقة

النفقة تتعلق باشياء منها الزوجية والاحتباس فتجب على الرجل نفقة امرأته
للسلطة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة
تجامع مثلها فان كانت لا تجامع لانفقة لها. والمنكوحه اذا كانت امة ان بواها
المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة ولم الولد. والتبوية ان يجلس فيها
وبين زوجها ولا يستخد مها المولى. وان بواها بيتا ثم بدا له ان يستخد مها كان له
ذلك. فان بواها بيتا وكانت تسيرون المولى في اوقات وتخدمه من غير استخد امة

لأيسقطنفقتهما والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحره ولا يحتاج الى
 التوبة. والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يتابع في النفقة مرة بعد اخرى
 وكنفقة المريضة اذا التزفت البيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة. ومن ابي يوسف
 انه لانفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع. واذا زفت المرأة الى زوجها وجب صحبة فمضت في بيت الزوج
 مرضا لا يحتمل الجماع ان كان ينيح بها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها. وان
 كان لم يدخل بها فمضت مرضا لا يحتمل الجماع لانفقة لها. وان اعشى عليها اغواء كثير افهو
 بمنزلة المرض. وان بني بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وذهبت الى
 منزل الزوج ومهر بركة على حالها كان له الخيار ان شاء امسكها وعليه النفقة و
 ان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة. قالوا انما تجب النفقة على
 الزوج المرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يتمكن الزوج من
 الانتقال بهما مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة
 في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار غيرها قالوا ان كانت بحال يمكنها
 النقل الى منزل الزوج بمحفة او نحوها فلم تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها
 فلها النفقة. ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة. فان كانا صغيرين لا يطيقان
 الجماع لانفقة لها. وان كانت كبيرة وايس للصغير مال لا يجب على الاب
 نفقة امرأة ولد. ويستدبر الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر.
 والنفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى اما الماكول فالذي يق وللا. والخطب
 والمليح والدمن. فان قالت لا يطبخ ولا اختر مال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والتخزين
 وعلى الزوج ان يانيها بطعام مهين اريانيها من بكميها عمل الطبخ والتخزين. وقرئ بين
 المرأة وخادمها وخادم المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والتخزين لا تجب لها النفقة

على زوج المرأة لأن نفقة الخادم مقابل بالتخادمة فإذا لم يخدم لا يجب. وأما نفقة المرأة
فمقابل بالاحتباس وقد احتبست بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه
أبو الليث رحمه الله إذا اقتضت المرأة عن الطبخ والخبز إنما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام^{هـ}
إذا كانت المرأة من بنات الأشراف لا تخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الأشراف
ولكن بهالة لا تعد على الطبخ والخبز أما إذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج أن يأتيها بطعام^{هـ}
وهي ولا تقدر في النفقة عندما وإنما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف
الأوقات والأماكن. ويجب لها قنديل الكفاية من الخبز وكذلك الأدم لأن الخبز لا يؤكل
عادة إلا مدموماً وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم أن أعلى ما يطعم الرجل
أهله الخبز واللحم. وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت. وأدنى ما يطعم أهله الخبز والبن^{لبن}
لما الدمن فلا بد منه خصوصاً في ديار الحر وهذا كله في عرفهم أما فقهاء النفقة المرأة
تختلف باختلاف الناس والأوقات. ولا تعد النفقة ماله لهم وقال الشافعي يصح النفقة
مقدرة على الموسر مدان. وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى العسر مد واحد وهذا غير صحيح
لأن الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات. وأما الملبوس
ذكر محمد رحمه الله في الكتاب وقد راكسوة بدرعين وخمارين وملعقة في كل سنة. واختلفوا في
تفسير للمحفة قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء
الليل يلبس في الليل. وذكر درعين وخمارين أو أدنى صيفيان وشتويان. فالصيف ما يكون
رقيقاً يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد ولم يذكر السرويل في^{الصف}
ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم. أما في ديارنا يجب السرويل وقياب آخر كالجبة والفر^ش
الذي ينام عليه والحقاف وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خروجة
خروخار أبريسم ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه الخروج

وليس على الزوج تهمة أسباب خروج المرأة في النفقة لها تجب على قدر يسار الرجل وعشره
 وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الخصاصح يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل
 اذا كان من الاشراف ان يأكل الحواري والطير المشوي والبلجات والمرأة فقيرة تأكل في
 اهلها خبز الشعير يلعبها الزوج خبز البر وباجة لوباجتين ولو كانا موسرين كان عليه
 نفقة الموسرين لا اسراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تقييد فيه وكان
 كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكفل لذلك والناشرة لا نفقة
 لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت
 نفسها الاستيفاء المهران كان المهر موجبا او وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة
 وان كانت سلمت نفسها ثم منعت الاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة ر. وقال
 صاحباه ر. تكون ناشرة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمعت زوجها عن الدخول
 عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليجولها ليجزله او يكثرى لها منزلا فمعت لان تكون ناشرة .
 ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة وان غصبها غاصب وهرب
 بها كرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقة لها الماضي وكذا اذا حبست ظملا او بحق ذكر
 في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة ر. وعن ابي يوسف
 ان حبست بدين لا تقدر على ادائه تجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تقدر
 لا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الحبس وان وجدتمه مكانا
 يصل اليها فالواجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لا نفقة لها في قول محمد ر.
 وقال ابو يوسف ر. لها نفقة الاقامة لا نفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام
 او نفلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر فكيفها
 النفقة بدراهم وفي السفر لا يكفي الاربع دينار او اكثر تنفق عليها في السفر بدراهم ولا يلزمه

الزيادة بأن حبس الزوج بدین فان لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة. وان
 حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة
 والرتقاء تستحق النفقة. رجل تزوج بامرأة واوفاهامهرها الا ان الزوج يسكن
 بفارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان
 لها النفقة لانها محقة وليسبت مباشرة. رجل غاب عن امرأته وتزوجت
 امرأته بزيج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضي بينهما
 وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا
 على الثاني. اما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة
 لا قبل الفروقة ولا بعد ما في العدة. واما الزوج الاول فلانها صارت ناشزة
 رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة
 ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول
 في قول ابي حنيفة رج. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم
 القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وحيت عليها العدة
 عنهما ولا نفقة لها على احد. اما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا واما على
 الاول لانها صارت ناشزة على الزوج الاول والنكاح فسقطت نفقتها مادامت
 تعتمد من الثاني فاذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة
 وكذا المرأة اذا ارتدت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها و
 حيت عليها العدة لا يكون لها النفقة. وكذا اذا طاعت ابن الزوج او قبلته
 او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة. ولو كانت العدة
 من طلاق بائن او ثلث لا تسقط ذكونا الماكول والكسوة. اما السكينة!

فيبيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من معاشرته الزوج فإن كان
 للرجل والدته أو اخته أو ولد من غيرها في منزلها قالت صبرته في منزل على حدة
 كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعاشره إذا كان البيت
 واحداً فإن كانت داراً فيها بيوت وأعطت لها بيتاً اتفاقاً وتفتح لم يكن لها أن تطلب
 بيتاً آخر إلا لم يكن ثمها أحد من أهله الزوج يؤذيها فإن لم يكن هناك أحد فشكت
 إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها وسالت مسكناً بين قوم صالحين يعرفون
 أحسانه واسلوته أن علم القاضي أن الأمر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه
 من التعدي وإن لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي أن كان جيران الدار قوماً
 صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانها فإن أخبروا أن الأمر كما قالت المرأة
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن ذكر الجيران أنه لا يؤذيها يتركها
 القاضي في تلك الدار وإن لم يكن في جيرانه من يثق به أمر القاضي أن يسكنها بين
 قوم صالحين وإذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أعمامه أو أحداً من أهلها عن الدخول
 عليها في منزله اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر أن يكون
 محرماً وبه إجماع الزوج وقال بعضهم لا يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة في
 كل جمعة وإنما يمنعهم عن السكونة عندها وبه أخذ مشائخناج وعليه
 الفتوى رهل يمنع غير الأبوين عن الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم
 لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ رح في كل سنة وعليه
 الفتوى وكذلك لو أرادت المرأة أن تمنع لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت
 فهو عليه ذلك الأقاويل وإن كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادمها ولا تنفرض

لاكثر من خادم واحد في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ج. تفرض نفقة
 خادمين قالوا انما تفرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الاشراف ولم ياتها الزوج
 بطعام مهين. وان قال الزوج انما اخذ منك او اتخذ منك جارية من حواريي الصحيح ان
 الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم لانه الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة
 ويفرض لخادمها قميص وازار كبراس وكساء كارض ما يكون وخف لانها تحتاج الى الخوض
 لمصالحها الخارجة من الرسالة الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لان
 شعرها ليس بعورة. ذمى تزويج بحارمه فطلبت النفقة فان القاضيه يقضي لها بالنفقة
 في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه ج. لا يقضي ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا
 تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية وموسو كان الزوج
 او معسر المرأة طلبت من القاضيه ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب
 مائة وطلع كثيرا يفرض لها النفقة. وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف
 شهر اشهر اقل مشا تحتاج ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترفا يفرض
 عليه النفقة يوما او اياما عسى لا يقدر على تعجيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان
 من التجار يفرض عليه شهر او شهرين وان كان من الدهاقين يفرض ستة فستة ينظر
 لما كان ايسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة اشهر كسوة. واذا فرض القاض
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا تصير النفقة ديناً
 الا بالقضاء او بالتراضي فان كانت امرأة استدان قبل الفرض وانفقت على نفسها
 لا ترجع بذلك على الزوج. وان فرض لها القاضيه او صاحبت زوجها من النفقة على شيء
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها والاستدانت رجعت بذلك
 على الزوج امرها القاضيه بالاستدانة اولم يامر ولو صاحبت زوجها من النفقة على ايكيمها

كان لها ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية. وان فرض لها القاضى الكسوة لستة
 اشهر واعطاها فصاع الكسوة او سرت لا يقصير لها بكسوة اخرى ما لم يمض ستة اشهر
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتخرجت قبل مضى المدد ولو لبست لبسا معتادا
 فتخرجت قبل الوقت قضى القاضى لها بكسوة اخرى وان مضت المدد والكسوة قائمة ان
 لم تلبسها في تلك المدد يقصير لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب
 اخر قضى القاضى بكسوة اخرى. وان لم تلبس معها ثوبا اخر مضت المدد والكسوة قائمة لا يقص
 بكسوة اخرى ما لم تتخرج تلك الكسوة. وكذا النفقة على هذه التفصيل ان هلك او
 سرت او اكلت واسرفت ولم يتبق قبل مضى المدد لا يقصير نفقة اخرى وان لم تسرف فلم
 تبقر يقصير نفقة اخرى ويقصير القاضى بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته
 فان قال الرجل انا معسر وعلي نفقة للمعسرين كان القول قول له لان قيم المرأة البينة و
 في ثمن المبيع والغرض اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذلك في المهر
 والکھالة. وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى
 عليه بنفقة الموسرين. وان اقام البينة كانت البينة بينة المرأة. وان لم تكن لها بينة
 وطلبت من القاضى ان يستل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال. وان سأل كان
 حسنا. وان اخبر عدل انه موسر لا يقبل القاضى ذلك. وان اخبر عدل ان هو
 قضى القاضى بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة ويشترط العدد والعدالة
 في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة. وان قال اسمعنا انه موسر او يلنأذ لك
 لا يقبل للقاضى ذلك. ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فخاصته الى
 للقاضى فرض القاضى عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فضاء. وهو نظير
 ما لو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال. وكذا لو فرض القاضى عليه

النفقة بالدائم وهي لا تكفيها فان القاضيه يضيف في النفقة ولو قضى القاضيه عليه
بالنفقة فعلا الطعام او رخص فان القاضيه يغير ذلك الحكم. ولو قالت المرأة انه يريد
السفر فخذ لي كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ربح لا يجبره القاضيه على اعطاء الكفيل كما
لا يجبر القاضيه على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب ان يغيب المدين
قبل حلول الاجل. وعن ابي يوسف ربح انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة. وهكذا
عن محمد ربح في بعض الروايات ثم عند ابي يوسف ومحمد ربح يأخذ منه كفيلا بنفقه
شهر واحد وعن ابي يوسف ربح في رواية ان القاضيه يسأل الزوج كم تغيب فان
قال شهر يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين يأخذ كفيلا
بنفقة شهرين وكذا السنة. واما فالدين المؤجل فالوا على قياس ما روى عن ابي
يوسف ربح في النفقة لو اخذ كفيلا كان حسنا. وذكر في المنتقى له ان يأخذ كفيلا
بالدين المؤجل اذا اراد المطلوب ان يسافر قبل حلول الاجل. وذكر شمس
الائمة الحلواني ربح اذا بقى من الاجل شيء قليل فاراد الغريم ان يسافر وسال
الطالب من القاضيه ان يأخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضيه لا يجيبه الى
ذلك ولا يأخذ منه كفيلا. قال وهذا في قولهم جميعا. ولم يستحسن ابو يوسف
ربح في الدين المؤجل فكان هذا نقضا عليه. وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر
فيكون كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجروا له كل شهر كانت
الأجارة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرجها من الدار اذا جاء رأس
الشهر الثاني وعند ابي يوسف ربح اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الابد استحسانا
وكذا لو قال رجل لامرأته تزوجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر فان على
الابد. ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك نفقة سنة كان كفيلا بنفقة

السنة. وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ايلا ارماعشت كان كفلا بالنفقة
 مادامت في نكاحه. واذا كفل انسان بنفقة شهر او سنة وطلقها وزوجها باثنا
 اوجعيا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة. رجل خاصته المرأة الى القاضي في النفقة ^{قال}
 امب الزوج انا اعطيتك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن نالا
 ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة لان اعطاء الاب بمنزلة اعطاء الابن
 ولو عمل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له ان يسترد منها ما عمل اذا طلب المرأة
 من القاضي ان يفرض لها النفقة ففرض وهو مصر فان القاضي يامرها بالاستلانة
 ثم يرجع على الزوج اذا ايسر ولا يجبسه في النفقة اذا علم انه معسر وان لم يعلم
 القاضي انه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يجبسه القاضي في اول
 مرة لكن يامر بالاتفاق ويخبره انه يجبسه ان لم ينفق فان عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين او ثلاثا حبسه القاضي. وكذا في دين اخر غير النفقة فاذا
 حبسه القاضي شهرين او ثلثة يسال عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة
 اشهر والصحيح انه ليس بمقد ربل هو مفوض الى رأى القاضي ان
 كان في اكبر رأيه انه لو كان له مال يصح ويؤدي الدين يخله سبيله ولا مع
 الطالب عن ملائحته بل للطالب ان يدور معه اينما دار ولا يقعد في مكان
 ولا يمنع عن التصوف. وان كان غنيا لا يخرج حذ يؤدي الدين والنفقة
 الا برضاء الطالب فان كان له مال حاضر اخذ القاضي الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو ظفر بحسن حقه
 كان له ان ياخذ. وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة. وان كان الدين دراهم
 فوجب له نائير مد يونه في القياس ليس له ان ياخذ وفي الاستحسان

له ان ياخذ. ولا يبيع القاضيه عروضة في النفقة والدب في قول الجنيفة رج وقال
صاحبه وهو قول الشافعي رج للقاضيه ان يبيع. واذا فرض القاضيه النفقة للمرأة كل شهر
فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقط النفقة. ولو كانت المرأة استلقت
بعد الفرض بامر القاضيه ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة .
لو فرض لها القاضيه النفقة ولم يامرها بالاستدانة فاستدانت او صالحت زوجها
من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت او لم تستدن كان لها ان ترجع على الزوج
بما فرض لها القاضيه مادام ناجين. واذا مات احد هما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت .
وكما تسقط المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه . قال
بعضهم لا تسقط . وقال القاضيه الامام ابو علي الحنفية رج وجدت رواية في السقوط
وذكر الغالي ان على قول محمد رج تسقط . ولا رواية فيه عن ابي يوسف رج . وذكر شمس
الائمة الحلواني رج زاد الخصاف لسقوط النفقة المفروضة سببا اخر فقال تسقط بموت
وموتها وتسقط اذا طلقها وابانها . ولو فرض القاضيه للمطلقة نفقة العدة فلم ياخذ حتى
انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط . وذكر شمس الائمة
الحلواني رج اذا فرض القاضيه للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط
وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض . القاضيه اذا عرض للمرأة النفقة فقال الزوج
استقرضه كل شهر كذا وانفق على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان
يقول وترجع بذلك على امرأة جاءت الى القاضيه وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان
وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضيه
ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين . اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله
من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والشيء الذي يكون من جنس

الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي يامرهما ان تنفق على نفسيهما
 بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما
 استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالشوز وغيره ^{منها} وياخذ
 كفيلا لانها لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تاخذ ذلك
 سرا وجهرا وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفائها الحق ولم يكن قضاء
 الا انه ياخذ منها كفيلا ويحلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها
 وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي ^{بينتها}
 قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد بن رج. وقال شمس
 الاثمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر بن رج. وقال
 ورفق ابو يوسف رج بين ما اذا كان للغائب مال حاضر وبين ما اذا لم يكن ان
 كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتها وان لم يكن لا يقبل. وقال شمس الاثمة
 الحلواني رج قال مشايخنا رج كانظن ان بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند اصحابنا
 اذ لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر بن رج. وانما عرفنا قول ابي يوسف رج
 في هذه المسئلة كما هو قول زفر بن رج من الخصاف فقال تقبل بينة المرأة على قول
 ابي يوسف وزفر بن رج في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في
 قبول البينة على هذا الوجه ضربا للغائب فان الغائب اذا حضر ولو اقربا بالنكاح
 كان لها ان تاخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها إعادة
 البينة على النكاح. ويجوز ان تقبل البينة في حكم دون حكم كالموكل رجل ينقل
 عياله او عبدا الى بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعقد لا تقبل
 هذه البينة في قصر. الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن ابي يوسف

راجح رواية اذا لم يعلم بالقاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فقامت المرأة ^{بالبينة}
 على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب و
 ان كنت كاذبة لم افرض فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاء في زماننا
 يقبلون البينة على النكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللمناس حاجة وعلى قول
 من يقبل هذا البينة لا يحتاج المرأة الى اقامة البينة ان الغائب لم يخلف لها النفقة
 وكما لا يفرض القاضي على الغائب اذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا ياعرها القاضي بالا ^{مستدانة}
 وكان اوجبه راجح يقول ولا ياعرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ^{بعدة}
 فيد رجل من جنس النفقة او دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودبعة والدين
 ان كان المودع والمديون معقرا بالودبعة والنكاح والدين ياعرها مادام النفقة نظر للمرأة كما
 لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة ولمأخذ منها
 كخيلا في قولهم ان شاء الله ومعنى هذا الضمان ان يقول لها الا صدقت ولكني اقضيه
 فان كنت صادقة لا شئ عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والودبعة ^{للمدين}
 الدين في البدلية بالاتفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع والمديون اذا قال المودع ردت
 المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابسية ولو كان على الغائب
 دين اخر غير النفقة فاحضر صاحب الدين عريما اخر للغائب او مودعا للغائب لا يامر
 القاضي المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقررا للمال والدين ولو دفع المودع
 الودبعة الى امرأة صاحب الودبعة لاجل النفقة لواله ولذوالا والديها ان دفع بامر القاضي
 لاضمان عليهما وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالودبعة دينها ^{حسب}
 الودبعة فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فقامت المرأة
 بالبينة على ما ادعت لم تقبل بينتها اما في المال فلا نهان ثبت ما لا للغائب وانها ليست

بخمس عنه. ولم اذا اقامت البينة على النكاح فلا يثبت النكاح على الغائب وليس
 الغائب خصم خاص فلا تقبل البينة في قول ابى حنيفة الآخر وهو قول صاحبه راجح ولو ان
 المرأة اسندت على زوجها الغائب بعد انشئت طعاما بالنسيئة لتقضي الفتن من مال الغائبة
 ان اسندت بغير امر القاضى لا يلزم زوجها في قول ابى حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى
 لو حضر الغائب لا يكون لها ان تخرج على الغائب. وان اسندت بامر القاضى رجعت بذلك
 على زوجها. والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر. ولا ساع على الغائب عروضة الثقة
 واذا بعث الرجل المرأة ثوب فعلى الزوج هو مهرها قال هو من الكسوة وقالت المرأة
 صلته. كان القول قول الزوج وكذا لو اعطاهم درهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي عديّة
 كان القول قول الزوج. وكذا لو كان على الرجل ديون مختلعة فادى شيئا وقال هو من
 دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك وكذلك الزوج الا ان تقيم المرأة البينة ان بعث
 اليها عديّة. وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج. وكذا لو اقام كل واحد منهما
 البينة على اقوال الاخر كانت البينة بينة المالك. وكذا لو اختلف الزوجان بعد عرض
 النفقة في مقدار المفروض او فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضى كان القول قول
 الزوج لانه ينكر الزيادة والبينة بينة للمرأة لانها تثبت الزيادة. رجل له عمامة واحدة
 لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك
 في النفقة ولا يباع على الزوج المحاضر عروضة في الدين والنفقة في قول ابى حنيفة راجح لان
 ذلك حجر وهو لا يرى الحجر وقال صاحبه راجح يباع عروضة في الدين والنفقة واذا
 استجملت المرأة نفقة مدة ثرواقت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج ان يسترد
 شيئا من ذلك في قول ابى حنيفة ولا يبيع يوسف راجح وقال محمد راجح يسلم لورثتها حصّة

النفقة لاستقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد للعجل لغوات الفرض
 كما لو أعطى لأمرأة نفقة ليتزوجها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو أعطى النفقة
 التي طلقةا ثلاثا في عدل الحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه .
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا
 ان يكون على وجه الصلة . وقال غيرهم من المشائخ رح ان اعطى النفقة وتشرط فقال
 انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج كان له ان يرجع عليها
 وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع
 وقال الشيخ الإمام لأجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل
 حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر يقر
 لابن اقرضه ويحبر عليه فان ابي يفرض عليه النفقة . امرأة قالت
 لزوجه ما انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك ان لم يكن فرض المقاضية عليه
 النفقة كانت البراء باطلة لانها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضي فخرج عليه
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك صحت
 البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأته بعد مضي شهر صحت البراءة بما
 مضى دون ما بقى كما لو اجد اده كل شهر يكذا او كل سنة بكذا فمضى بعض السنة
 او بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت
 العدة بالشهور صح الصلح وان كانت بالحيفض لا يصح ولو صالحت المعتدة
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى
 فلا يصح اسقاط المرأة . رجل اتهم بامرأة فظهر بها رجل فزوجها ابوها منه و

ابي الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج ان
 اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان
 الحمل منه يجوز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد ر ولا يجوز في قول ابي يوسف
 ر ج ولا يجبر على دفعها في قولهم اما على قول ابي يوسف ر ج فلفساد النكاح
 واما على قولهما انه لا يحل له وطئها ما لم تصح لها وهل يجب على الزوج
 ثمن ماء الاغتسال وماء الوضوء قال مستأج بلخ ر ج يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب
 الصلوة امرأة مات ولم ير له مالا قال ابو يوسف ر ج كفنها على الزوج وعليه
 الفسوى ما لا أصل عندنا ان كل من تجب عليه نفقته في حياته تجب عليه كفنته
 بعد وفاته وملا محمد ر ج استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه
 نفقته في حياته لا يجب عليه كفنته بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره استثن
 عني امرأتي وانفق عليها كل شهر كذا فقال للمامور انفقت وصدقته المرأة لا يرجع
 للمامور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم
 فاذا اقرت المرأة ان المامور انفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضائه القاضي اما
 في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها ديناً فلا يقبل قولها وكذلك هذا
 في الولد الصغير رجل قال لغيره انفق على امرأتي او على عيالي فانفق المامور بالمرء
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ر ج للمامور ان يرجع على امرها انفق
 العجز عن الانفاق لا يوجب حق الفرق وقال الشافعي ر ج لها ان تطلب من القاضي
 ان يفرق بينهما ما يكون ذلك فضحاً وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايقاد المهر
 للمحل قبل الدخول فان فرق القاضي بينهما وهو شفيع المذهب فنقض قضاؤه
 لانه قضى في فصل محنهم فله ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاؤه عند الكل

وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا
ورفع بجتهامه على ذلك وان قضى بخالفه الرأي من غير اجتهاد عن ابي حنيفة في نفاذ قضا
دولين وكل في كل فصل مجتهد فيه وان لم يقض القاضي ولكنه امر شفويا باليقض
بينهم في هذا الحد ان لم يكن القاضي ماذونا بالاستخلاف او كان ماذونا الا ان
القاضي لا يأخذ في ذلك شيئا لينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما لا يشبه
باطل عند الكل وان لم يأخذ في تفرق المأمورين بجاز تفرقه وان كان الزوج غائبا فوفعت
للزوجة الاموال القاضي واقامت للمرأة البينة على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة و
طلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرنا وان كان شافعي
وفرقت بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفرقه لانه قضى في فصلين التفرق بسبب
العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء
على الغائب لا يجوز لكن لو قضى بيفقه قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز التفرق وقال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين زرج لا يصح هذا التفرق لان القضاء على
الغائب انما يجوز عند الشافعي وحده وينفذ في احدي الروايتين عن ابي حنيفة ج اذا ثبت
لشهود به وعللنا لم يثبت للشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال غايب و
ورايه فصي بصير الخائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان
الشاهد مجازا في هذه الشهادة فاذ علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن
في ارض المملكة يريد به ارض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة
لا اقدم معك في ارض المملكة ولا اكل من مال العاقلوا ليس لها ذلك وانما ذلك
يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن السكنى معه تصير ناشرة وقد ذكرنا
قبل هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشرة

ويمكن لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لأشبهه به نجدت
أرض السلطان وماله

فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البيت
عندها للصعبة والمواثقة لأنها لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب
عمل القلب والجماع يفتيحه الفشلط وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمي فيما أملك ولا
تؤخذ بي فيما لا أملك. حر وأبعد تحته امرأتان كان عليه أن يستوى
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلثة أيام ولياليها
ثم الرأى في البداية إليه. العيب والبكر والمراقة والبالغة والعاقلة والمجنونة
والمسلمة والكافية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والجبون
والجصبة والعنين والبالغ والمراهق والمسلم والذمي. والجديدة والعتيقة في
القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكرة أو ثيباً. إذا أقام عند الجديدة ثلثة
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك. وله أن يبدأ بالجديدة قال المشايخ
رجح أن كانت الجديدة بكرة يكون عند ما سبعة أيام ثم يسوى بينهما بعد
ذلك ويقيم عند كل واحد منهما يوماً وليلة وإن كانت الجديدة ثيباً يقيم
عند ما ثلثة أيام ولياليها ثم يسوى بينهما. ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة
أو مكاتبة أو أم ولد تزوج عليها حرة فالحر يومان والأمة يوم. وإن أقام عند
الأمة يوماً ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الأخرى اليوما. ولو أقام عند الحرة
يوماً ثم اعتقت الأمة يتحول إلى المعتقة. وإذا أقام عند إحدى امرأتين زيادة

اذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لها ولو جعلت المرأة
 رجها جعلها على ان يربط لها في القسم يوما ففعل لم يجب ولها ان تسترد المهر وكذا
 لو حطت عنه شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جعلها على ان تجعل
 يومها الثلاثة فهو باطل ولو امر بالقاضي بالقسم والقسوية فجاء فرفضه الى القاضي
 او جعه القاضي عقوبة لارتكابه الخطور وبأمر بالعدل ولو اقام عند احدى امرأتيه
 شهر اقبل الخصومة او بعد ما نزل خصمته الاخرى في ذلك امر القاضي بالقسوية ^{بينهما}
 في المستقبل وما مضى كان هذا ليس لها ان تطلب ان يقيم عند هامثل ذلك ولو
 كان عنده امرأة طعنت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القديمة
 ان يسكها ويتزوج اخرى ويقوم عند المجد يد اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا
 الشرط جاز فيه. نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها افشوزا او عرضا الآية واذا
 سافر مع احدى امرأتيه بغير اقرار جاز عندنا والاقراع افضل وقال الشافعي لا يجوز
 الا بالاقراع فلو انه سافر مع احدى امرأتيه فلما قدم طلبت التي لم يسافر معها ان يقيم
 عند هامثل تلك المدف لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رج ان سافر بغير اقرار يكون ذلك
 محسوبا عليه فحق الاخرى فيقيم عند الاخرى مثل تلك المدف ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بحجة الاماء فطلب المرأة الى
 القاضي امر القاضي ان يبيت معها اياما ويضطر لها احيانا. وكان ابو حنيفة رج او لا يجعل لها
 يوما وليلة وللزوج ثلاثة ايام ولياليها ثم رج فقال يوتر الزوج ان يراعيه ما في نفسه ما يحبته
 اياما واحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء موقت. وفي السنن ان تزوج امرأة وله امهات اولاد
 وسراى فقال اكون عند من وانيها اذ ابدل لم يكن له ذلك ويقم كن عند ما في كل اربع
 يوما وليلة وكن في الثلث البواقي عند من شئت. ولو كان عند امرأتان وله امهات اولاد

وسراى اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة ويقوم في يومين وليتين عند من شاء
 من السراى ولو كان عند اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند
 السراى الا نفقة شبه المارويكرو للرجال نبطاً امرأته وعندهما صبى يعقل او اعمى
 لوضعهما واثامهما رجل لهما امرأة وامرأة ثالث المرأة لا اسكن مع امتهك وطلبت بيتاً
 ليس لها ذلك واهه اعلم

فصل فى نفقة العدة

المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجسياً او بائناً او ثلثاً
 حلالاً كانت اولم تكن وقال الشافعي رحمه الله لا تستحق النفقة ولا تستحق
 السكنى الا اذا كانت حلالاً تكون لها النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل
 حال والمبانة بالتحلح والاياء للمعان وددة الزوج ومجامعة امها في النفقة
 سواء والاصل فيه ان الفقرة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تستحق
 النفقة والسكنى وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسداً وكذبته المرأة
 وتفرق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى. واما اذا وقعت
 الفقرة من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم
 الكفاية كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطالبة
 ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلفت بما لم يذ كر نفقة
 العدة كان لها النفقة. وان اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان
 اختلفت على نفقة العدة والسكنى سقطت نفقة العدة وكان لها السكنى. وان
 اختلفت بشرط البلوغ عن مؤنة السكنى بان قالت اكترى بيتاً واعتدت عليه كان
 عليها ان تكثرى بيتاً وتعديه وان طلقت المرأة وهي في بيت كرهه كان الكفر

على زوجها ما دامت في العدة، وأن أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح إلا براء
 المنكوسة إذا كانت أمه قد بواها للمولى بيتا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها
 كان لها النفقة فإن أخرجها للمولى من بيته سقطت نفقتها فإن أعادها إلى
 بيته بعد ذلك عادت النفقة، وإن لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح
 فهو لم يعد الطلاق لانفقة لها. وإذا طلق الرجل امرأته ووجبت ^{لنفقة} فارتدت
 والمعاذ بالله سقطت نفقتها، فإن أسلمت عادت النفقة وإن ارتدت و
 لحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم تعد النفقة والمنكوسة
 إذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة، وإن طارعت المعتدة ابن زوجها بعد
 الطلاق لا يسقط النفقة، وإن طلقها وهي ناشئة فلها أن تعود إلى بيت زوجها
 وتأخذ النفقة فإن طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير
 أنثى وينقض عدتها بالأشهر، وإن أنكرت للمرأة انقضاء العدة بالحيض كان
 القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البيت على إقرارها بانقضاء العدة
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة
 من وقت الطلاق الأسنتين، فإن مضت سفتان ولم تلد وقالت كنت
 اظن لي حامل ولم احض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد
 في ذلك لأن هذا مما يشبهه فكان لها النفقة إلى أن تنقض عدتها بالحيض
 أو تصير أنثى تنقض عدتها بالأشهر أم الولد إذا اعتقت ووجبت لها
 العدة ليس لها النفقة وإذا أخرج أحد الزوجين مسلما إلى دار الإسلام ثم
 خرج الآخر لانفقة للمرأة رجل كفل لأختها عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء
 طلقها زوجها كان للمرأة أن تطالب الكفيل بالنفقة لأن نفقة العدة بمنزلة نفقة

النكاح المعتد إذا لم يتحصن في نفقة العدة حتى انقضت عدتها بالنفقة لها؛ وإذا لم
 كان الغايض فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم
 تمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه تسقط النفقة
 ولو كان الرجل غائبا فاستدانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة؛ وإذا دل
 على الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الآخر. وقد ذكرنا هذا في نفقة النكاح فكانت نفقة
 العدة. وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبس. وإذا حبس
 تسقط المعتدة نفقة العدة تسقط الكسوة. وإذا طلق الرجل امرأته بعد الذنول وهي
 صغيرة فجامع مثلها كان عليها العدة بثلاثة أشهر ويكون لها النفقة. وقال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه أن لم تكن مراهقة كان عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت رافقة
 لا تنقص عدتها بالأشهر لاحتمال أنها حبست بالولي فينقضي عليها ما لم يظهر فراغ حبسها
 فإن حاضرت استقبلت العدة بالحيض وينقضي عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها ما يحض.
 المعتد إذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تسقط النفقة لأنها بمنزلة المعتدة
 إذا ابت أن تطبخ فهي كمنكوحة إن كانت من بنات الأشراف أو من مالهة لا تستدأيع الطبخ
 والخبر كان على الزوج أن يأتيه بطعام مهيا أو يأتيه بمن يطبخ ويحبز. وإن لم تكن من بنات
 الأشراف وليس به مالهة فعلى الزوج أن يأتيه بالدقيق وضو ذلك. المعتدة من دعة يكون
 نفقة تلك المالهة والمنكوحة نكاحا فاسدا إذا فرق الغايض بينهما بعد الدخول ورجعت
 العدة ليس لها النفقة. رجل تزوج منكوحة الغير ودخل بها فأنكحها لا يعلم أنها منكوحة
 الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا عدّة عليها. وفي النكاح
 بغير شهرة وإذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال. وإذا دخل على معتدة لأجل الإلاع
 هل يباح له ذلك فيه روايتان. وإذا دفع الرجل زكوة ماله على معتدة أو شهد لها بشيء

ليخرج رجل طلق امرأته تلكا وكنتم فلما حاضت حيضتين دخل بها فنجست ثم اقربا الطلاق
كان عليها النفقة ما لم تضع حملها والله اعلم

فصل في حقوق الزوجية

للزوج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة منها ترك الزينة اذا اراد الزوج
الزينة. والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع ومطاهرة. والثالثة ترك الصلوة وفي بعض
الروايات عن محمد بن ابي سلمة ان يضربها على ترك الصلوة. وترك الغسل عن الجنابة والحجض
بمنزلة ترك الصلوة. والرابعة اخراجه عن منزله بغير اذنه بعد ايقاع المهر رجل له امرأة
لا تصلح له ان يطنقها وان لم يكن له مال يوفيهما مهرها. وحكي عن ابي حفص النخعي
انه قال ان قلنا لله ومهر ما في عنقه احب الي من ان يطأ امرأة لا تصلح رجل يريد ان يطلق
امرأته بغيره بن ابوها المهر ونفقة العدة وصح له ذلك لانه تسريح باحسان واذا
رادت المرأة ان تخرج المجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة
فسالت زوجها وهو عالم فاحبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. وان كان الزوج
جاهلا وسأل عالما عن ذلك فذلك كذلك. وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج
بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج
وان لم يقع لها نازلة وادعت ان تخرج المجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. فان كان الزوج
لا يحفظ المسائل فلا وله ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة. امرأة لها اب من ليس له من يقوم عليه
وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعاهد كان لها ان تعصم زوجها وتطيع الوالد
مؤمنا كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق

الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا بأسباب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى المجلس العلم
 اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرضي
 وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن
 الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا
 كانت قابلة فاستأذنت الزوج لمنع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى
 مجلس العلم واذا كان عليها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا
 من بيت بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تعمل بيد نهائيا لزوجها
 قضاء من الخبز والطبخ وكفس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى
 الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها اما يشبث عندها
 تخرج للفساد فحرف رفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالبيع كان لعمان يمنعها لانه
 قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تباين تكون
 معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعلمت الدين حقوق
 الله تعالى من الزكوة والحج والعشر وهو لا يؤدي حقوق الشرع ليس للمدين ان
 يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدي حقوق الشرع فلا يؤدي حقه لرجل
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها تنوى عند
 الطبخ والخبز انهم مداموا مشغولين بالاكل يمتنعون عن الشرع يمكن مجلس
 عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ويوجب
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تدرى انها منكوبة او مطلقه

سَاهِدَانِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ تَدْعِي الطَّلَاقَ وَتُنْكِرُ
 قَالَتِ الْوَرِيُّ قَبِلْتُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لِأَنَّهَا مَاتَتْ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا
 الدَّعْوَى. فَإِنْ عَرَفْتُمَا الْقَاضِيَ بِالْعَدَالَةِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ زَوْجِهِمَا وَيَقْضِي لَهَا
 بِنَفَقَةِ الْعَدَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ لِأَنَّ الْمَبْتُونَةَ تَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْعَدَّةِ. وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا الْقَاضِي
 بِالْعَدَالَةِ يَسْأَلُ عَنْ حَالِهِمَا وَيَمْنَعُ الزَّوْجَ عَنِ الْخُلُوةِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا عَدَلًا كَانَ
 الزَّوْجُ أَوْ مَسْقُورًا لَا يَخْرِجُهَا عَنْ مَنَازِلِهِ لِأَنَّهَا مَسْكُوحَةٌ أَوْ مُعْتَدَةٌ لَكِنْ يُجْعَلُ مَعَهَا
 امْرَأَةٌ عَدَلَةٌ تَقَعُ تَمْنَعُ الزَّوْجَ عَنِ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فَإِنْ طَلِبَتِ النِّفْقَةَ فِي مَذَاهِلِ السَّأَلِ
 عَنِ الشُّهُودِ مَرَضَ لَهَا الْقَاضِيَ نَفَقَةَ الْعَدَّةِ أَدْعَتْ لِلطَّلَاقِ أَوْ لَمْ تَدْعِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ
 تَكُنْ مُطْلَقَةً تُصِيرُ مَمْنُوعَةً عَنِ الزَّوْجِ فَيَسْقُطُ النِّفْقَةُ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً كَانَ
 لَهَا النِّفْقَةُ فَلَا يَسْقُطُ النِّفْقَةُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ طَالَتْ السَّأَلُ عَنِ الشُّهُودِ وَوَجَدَ
 مِنْهَا مَا تَقْضِي بِهِ الْعَدَّةُ لَمْ يُعْطَ لَهَا النِّفْقَةُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَسْكُوحَةً
 فَنَبِيٌّ مَمْنُوعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَقْبَلُ اسْتِقْوَاطَ
 النِّفْقَةِ فَإِنْ عَدَلَتِ الْبَيْتَةَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْضِي بِالطَّلَاقِ وَيُسَلِّمُ لَهَا مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ رَدَّتْ
 الْبَيْتَةَ خَلَى الْقَاضِيَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَتُرَدُّ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ
 ظَهَرَ لَهَا أَخَذَتْ النِّفْقَةَ وَهِيَ نَاشِئَةٌ. وَكَذَا الْوَقْعُ الْقَاضِيَ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الشُّهُودَ
 كَانُوا عَبِيدًا رَدَّتْ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ. وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَطَلِبَتِ النِّفْقَةَ
 ففَرَضَ لَهَا الْقَاضِيَ فَأَخَذَتْ النِّفْقَةَ أَشْهُرًا ثُمَّ شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنَ الرِّضَاعِ
 الْقَاضِي بَيْنَهُمَا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَذَتْ بِغَيْرِ
 حَقٍّ عَدَلًا إِذَا أَخَذَتْ بَعْدَ فَرَضِ الْقَاضِيَ فَإِنْ أَعْطَاهَا الزَّوْجُ سَمَحًا لَمْ يَرْجِعِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا
 بِشَيْءٍ. وَلَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى أَمَةٍ فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهَا حُرَّةٌ قَبِلَتْ الْبَيْتَةَ لَمَّا قُلْنَا فِي

الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن طهره وبفرض النفقة فمدة المسألة
عن الشهود ويجبر على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة. وفي فصل الطلاق
ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوجة او معتدة فلا يجوز اخراجها وههنا ان
حق جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة ويكون اجر الامينة
بقيت للملا لانها عاملة لله تعالى واجر المدع عليه بالنفقة وان طالب المسألة عن
الشهود بخلاف فصل الطلاق فان ثمة اذا وسم يانقض به العد تسقط النفقة
وههنا ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأدعي
من اهل الخصومة فيجري الجبر في حقه بخلاف غيره لأدعي من الحيوانات فان نفقة
الحيوان تجب على المالك ديانة ولا يجزى فيها الجبر لانه لا يست من اهل الخصومة
فان اعطى المدع عليه النفقة ثم عدلت البينة ونقض مجريته راجع المدع عليه
عليها بما اخذت من النفقة سولو ادعت انها حر الأصل وادعت الاعتاق على المولى
اولم ندع الحرية لا معظم انها اخذت النفقة بغير حق. وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير
لذنه. ولان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على
مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بغير اذنه لان المولى لا يسئوب على مملوكه فيما للملك
وكذا رجل في يده امه شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها
او يبيع وان اجبر القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ونزوات البينة انها حر الأصل ونقض
القاضي بالحرية رجع المولى عليها تلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما
اكلت باذنه. رجل ادعى امه في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه فقام المدعي ببينة عليها
ادعى يضمها القاضي على يدي عدل حقيقا عن الشهود وراجع المدع عليه بالانفاق
عليها لقيام الملك من حيث الظاهر بان انفق عليها فرددت البينة بغير الجارية للمدعي

عليه ولا شيء عاينها إلا أنه ظهر أنه انفق على مملوك نفسه فان عدلت البيعة
 بقضيه القاضي المدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لأنه ظهر أنها كانت مقصودة
 كلت من مال الغاصب وجناية المخصوص على الغاصب هذا في قول أبي حنيفة
 رج وفي قول أبي يوسف ومحمد رج أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تباع فيه أو
 بفديها الموء فان بيعت أو فدى ما المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من
 قيمتها ومن النفقة التي تحقها وإن كان المدعى عبداً إن كان صغيراً أو مرضياً
 لا يقدّر على الكسب فهو بمنزلة الأمة فيعمل المدعى عليه بالاتفاق كالأمة لكن
 لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل ترك في يده ويؤخذ منه كفيلاً بالمدعى به
 إلا أن يكون المدعى عليه ضوفاً يخاف أنه يغيبه فيؤخذ منه وإن كان العبد
 كبيراً يقدّر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة
 بل يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ والنفقة على نفسه من كسبه. والأمة إذا كانت تقدر
 على الكسب كالمجنز والحياطة ونحوها فهي بمنزلة العبد. والرجل إذا أخذ عبداً
 أبغوا ورفع الأمر للقاضي فإن القاضي أمر الذي في يده أن ينفق عليه ويرجع على
 المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ كيلاً بابقوا الله أعلم

فصل في نفقة الأولاد

نفقة الأولاد الصغار والأثاث المعسران على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط
 بفقره. ولا يجبر عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لضعفه
 أو مرضه فيكون نفقته على والده. ومن يقدّر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة
 عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس. قال الشيخ الإمام شمس الدين
 المحلو أي رج وقد لا يقدّر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل أسوة

فإذا كان هكذا كانت حقيقته على والده وإن كانت له قوق العمل قال وهكذا قالوا لفظ الأب
 العلم إذا كان لا يهتمدى لك الكسب لا يستطع نفقة من والده ويكون كالزمن والاني والآ ولد
 الصغير إذا كان رضيعا فإن كانت الأم في نكاح الأب والصغير يأخذ لبن غيره لا يحرم الأم على
 الأرضاع وإن لم يأخذ الولد لبن غيرها قال القس الأئمة المحلوا في رج في ظاهر الرواية لا يخبر
 ايضاً وعن ابى جعفر في رواية يوسف بن جعفر قال سمعت الأئمة الشريفة رج في رواية لا يخبر
 خلافاً وعليه الفتوى فإن لم يكن للأب ولا للولد الصغير مال يجبر الأم على الأرضاع عند
 الكل وإن استأجر الأم على أرضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الأجر في قولهم وإن استأجرها
 لأرضاع ولد ليس منها كان لها الأجر وإن كان طلق الأم وانقضت عدتها فاستأجرها
 لأرضاع الولد صحيح الاستيجار وهي أولى من الأجنبية وإن كانت الأم في العدة من طلاق
 بائن أو ثلث فاستأجرها لأرضاع الولد فيه روايتان في رواية الأصل تستحق الأجر وفي
 رواية الأجارات لا تستحق وإن آتت الأم أن ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الأب
 أن يستأجر امرأة ترضعه عند الأم ولا ينزع الولد من الأم فإن قالت أنا أرضعه مما ترضع الظئر
 فهي أولى وإن طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يفرض القاضي نفقة الصغار
 على قدر طاقة الأب ويدفع له الأم حتى تنفق على الأولاد لأنها تصلح الطعام لكل الولد
 فإن لم تكن الأم ثقة يدفع إلى غيرها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها أولاد صغار
 فافترت أنها قبضت نفقة خمس أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت العشرين ونفقة
 متلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكره المنتقون هذا على نفقة متلهم ولا تصدق أنها
 قبضت عشرين، فإن قالت بعد اقترارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على
 أبيهم نفقة متلهم امرأة اختلعت من زوجها على أن أبرأتها من نفقةها ونفقة ولدها
 وصما كان أم لا وعلى نفقة ما في مطنها من الولد قال عليها أن ترد المهر الذي أخذت ولا نفقة

عليه الولد، فيجب له نفقة ما دام مت في الدنيا امرأة له عسر رويها له ينفق
 عليه ولدها الصغير ولو ان كان القاضيه فرض عليه نفقة الولد وفرض الزوج عليه نفسه
 فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج حلف والا فلا رجل معسر له ولد صغير
 معسر له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق
 على ولده وان كان لا يقدره على الكسب يفرض القاضيه عليه النفقة وبما امر الامم حتى
 تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الأب اذا ايسر وكذا لو كان الأب يجد نفقة
 الولد ويمتنع من الاتفاق بفرض القاضيه عليه النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذا
 لو فرض القاضيه على الأب نفقة الولد فتركه الأب بلا نفقة فاستدانت الام و
 انفقت بامر القاضيه كان لها ان ترجع بذلك على الأب ويجبس الأب بنفقة الولد
 وان كان لا يجبس بسائر ديونه ولو فرض القاضيه النفقة على الأب فلم تستدن الام
 واكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الأب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف
 الكفاية يسقط نصف النفقة عن الأب ويصح الاستدانة بالنصف الباقى وكذا اذا
 فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي
 فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مال
 نفسها او من مسألة الناس كان لها ان ترجع بالمفروض على زوجها رجل غاب
 ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا مالم مال تجب الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك
 على الأب صغير يبلغ حد الكسب ولو يبلغ مبلغ الرجال كان للأب ان يسلمه في
 عمل او يواجره يعمل او خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بطلا لا يملك
 دفعها الى غير المحرم للخدمة لان الخلوة مع الأجنبية حرام فان فضل شيء من
 كسب الولد عن نفقته يمسه الأب الى ان يبلغ الصغير فان كان الأب

صيد وانحاف منه على المال اخذ القاضى ذلك منه ويضعه على يدي عدل
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير
 ام بانت عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة فظهر الرماية تكون على الاب خاصة
 وكذا الغلام اذا بلغ اعمى او به زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة
 كانت نفقته على الاب خاصة. وقال المحصاف رجع نفقة البنت البالغة والغلام
 البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي
 ظاهر الرواية البنت اليالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآ
 خصه وليب الآب عند عدم الآب في النفقة بمنزلة الآب رجل به زمانة او به علة
 لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ولا يجبر على نفقة الاولاد الصغار
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الآب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولها فان انفق الآب
 بغير امر القاضى لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فح يرجع
 بذلك ديانة وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع صغير له اب
 معسر وجد اب الآب موسر والصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا
 له على الآب ثم يرجع الآب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينا
 على الآب. وان كان الآب ذمنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جد موسرة والآب معسر تؤمر بان ينفق
 على الصغير ويكون ذلك دينا على الآب ان لم يكن الآب ذمنا فان كان ذمنا
 لاشئ عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم. وكذا المسلم على نفقة ولده
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلا ان بينهما تجارية فجاءت

بولد فادعيه كانت نفقة الولد عليها

فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام

الابن الموسر يجبر على نفقة أبويه المصربين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زنا او لا يقدر على عمل والابن عيال كان على الابن ان يضم الاب السعياله ويتفق على الكل والموسر فعلا للاب من يملك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدار ما يجب فيه الزكوة فان كان للفقير ابان احدهما طاق في الفضا والاخر يملك نصا با كانت النفقة عليها على السواء وكذا لو كان احد الابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليها على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البالغات ابكارا كن او ثيبا والزوجة والمملوك وورثته هشام عن محمد بن رجل له اب مصروع وابن محترف يكسب كل يوم درهما يكره ولجأه اربعة دنانق كان عليه ان يصرف الفضل الجارية وكما يجب على الابن الموسر نفقة والد الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم ابنة اذا كان المهر محتلا لهن يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن الفقير محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الامه من ابنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وللد الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب ايضا وان كان الابن زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وللد الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطقي رحمه الله ولا على نفقة ابية او امه وان كان المهر زنا لم يجز اب الاب عند علم الاب بمنزلة الاب واما المجد من قبل ان ذكر الناطقي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا

اذا كان صحيح البدن لازماً تبه. وقال الخصاص رحمه الله من قبل الحكم اذا كان فقيراً يستحق
 عليه وان لم يكن نعماً وهو بمنزلة اب الأب فقيراً له اخ موسر وبنت بنت موسر وكانت
 نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت نفقته على البنت خاصة ولو كان له
 ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء. وقال بعضهم يكون نفقته عليهما اثلاً ثانياً على
 قدر الميراث والفتوى على الاول امرأته لها زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رحمه الله يجب
 الاخ على ان ينفق عليهما ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قال الحكم
 الاخ على نفقتهما. وقال الخصاص رحمه الله يجب وقال شمس الأئمة المحلوان رحمه الله الصحيح قول الخصام
 والقول الاول قول غريك فانه قال اذا كان للانسان وارث يسكنها او خادم يخدمه او دابة
 يركبها لا يجب نفقته على ذي الرحم المحرم. وقرئ بين ذوي الارحام وبين الوالدين ولو
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار
 لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية
 الاخرى. وكذا الحاد والدابة اذا كانت نفيسة يمكن ان يبيعها او يشتري بثمنها نفيسة
 وينفق الفضل على نفسه فيجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها اب موسر يجب
 الاب على نفقتهما الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة لا
 للابوين فانهما يبيعان عرض الابن الغائب في نفقتهما في قول ابى حنيفة رحمه الله
 رحمه الله يجوز للابوين بيع العروض للغائب لاجل النفقة كما يجوز بيع العقار في قولهم وللأب
 اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم. الأب اذا انفق مال ولداً
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسراً وقت الاتفاق وانكر الاب يعتبر
 حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا
 وان أقام الابينة على دعواها كانت البينة قبيحة الابن لا تهاشيت اعراضها ويان

ويغلاذرا الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما على ولدهما وتجب
 على المسلم نفقة ابويه الذميين. وكذلك نفقة الولد المسلم على الاب الكافر
 صغير مات ابوه وله ام وجد اب الاب كانت نفقته عليهم بما انفرا ثلث على
 الام والظنان على الجد صغير له مال حوسر وابن عم موسر كانت نفقته على الخال لانه
 محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث. ومصر له ابن صغير
 مصر او ابن كبير من مصر وللرجل ثلث اخوة متفرقين اهل يسار كانت نفقة
 الرجل على اخيه لاب وام واخيه لام اسد اسال اعتبارا بالميراث واما نفقة ولده يكون على الم لا ب
 وام خاصة لاعتبارا بالميراث. والاصل فيه ان يجعل كل من كان محتاجا في حكم
 النفقة كالعدم ويكون النفقة بعد علم من كان وارثا بقدر الميراث ولو كان
 الولد ابنة كانت نفقة الاب والبيت على الاخ لاب ولم خاصة. واما نفقة
 البيت لما قلنا ان يجعل الاب كالمعدم كما جعلنا في الابن في المسئلة الاولى
 واما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وام لانه يرث مع البيت. ولا
 يرث غير من الاخوة فلا يجعل الابنة كالمعدمة بل يعتبر الوارثة
 مع وجود البيت والاخ لام لا يرث مع البيت بخلاف الابن لان احدا من
 الاخوة لا يرث مع الابن فمست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدم واذ جعلنا
 الابن معدوما كان ميراث الابن بين الاخ لاب وام والاخ لام على ستة فوجب
 النفقة عليهم ما كذا لك ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات والولد ذكر ونفقة
 الاب على اخواته على خمسة لان احدا من الاخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن
 كالمعدم. واذ جعلنا الابن معدوما كان ميراث الاب بينهما على خمسة ثلاثة
 خمسة للاخت لاب وام وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرق فتجب

النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الاخت لأم وأما خاصة عند علمائنا
 رحمهم الله لأن ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لأب وأم خاصة
 وكذلك النفقة والأصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابة مؤسرة
 معه سينظر إلى المحسر إن كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر إلى من يرث
 من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وإن كان للمعسر
 لا يحوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث
 معه فيعتبر المعسر لأظهره وقد راجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر
 على اعتبار ذلك. بيان هذا الأصل صغير له اخت لأم وأخت لأم وأخت
 لأم وأم إلا أن الأم والاخت لأم وأم موسرتين ومن سواهما معسرة كانت
 نفقة الصغير على الأم والاخت لأم على أربعة ولا شيء على غيرها ولو جعل
 من لا يجب عليه النفقة كالمعدوم أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والاخت لأم
 وأم لأنها سألته أخماس على الاخت لأم ولم والخمسان على الأم اعتباراً بالميراث.
 صغير له أم مؤسرة وله أخوان مؤسران أخ لأم ولم وأخت لأم كانت نفقة الصغير على الأم
 والأخ لأم وأم أسداً أسداً السدس على الأم وخمسة أسداً على الأخ لأم ولم اعتباراً
 بالميراث رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد. فان كانت
 للصغير أم مؤسرة وجده مؤسراً كانت نفقة الصغير على الجد والأم اثلاثاً فظاهر الرواية
 اعتباراً بالميراث. وفي رواية الحسن رحمه الله عن أبي خنيفة رحمه الله كانت نفقة الصغير على الجد
 كما لو كان مكان الجد لأم فإن كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل
 الأم كالمعدومة ولو كانت الأم مؤسرة وللصغير أخ مؤسر لأم وأم وجده مؤسر أب
 الأب قال أبو خنيفة رحمه الله وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على المرأة

يسيرة لها ابن صغير عندها ثلث اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الحالة
 لاب وام لان الام تحوز كل الميراث فتجعل كالحدة ومدة وعند عدم الام كانت نفقة
 الصغيرة على الحالة لاب وام خاصة اعتبارا بالميراث. وأما نفقة الام على اخواتها
 على خمسة ثلثة اخا سمها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الأخت
 لام. امرأة معسرة لها ولد موسر وابوان معسران كانت نفقتها على الولد دون الابوين
 لا يشارك الولد في نفقة الوالدين احد كالأبشارك الوالد في نفقة الولد احد في
 ظاهر الرواية. وكذلك معنوه له ابن واب كانت نفقة المعنوه على الابن دون الأب امرأة
 لها ابنان موسران فنقض عليهما بالنفقة فإيه احد هما ان ينفق يقض على الأخر بمجموع النفقة
 ثم يرجع هو على أخيه بنصف ذلك. امرأة معسرة لها ثلث بنات أخوة متفرقين او ثلث بنات
 ٢٠ اخوات متفرقات قال ابو يوسف رج كل النفقة يكون على الذي من قبل الاب والام وقال
 محمد رج في ثلث الاخوات خمس النفقة على بنت الاخت لام والخمس على بنت الاخت لاب
 وثلثة اخا سمها على بنت الاخت لاب ولم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت
 الاخ لام والمباقي على بنت الاخ لاب وام ولا شيء على الأخرى والله اعلم

فصل في نفقة المملوك

عبد او مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد لا يجب
 عليه نفقة الاولاد حره كانت المرأة او مملوكة. اما اذا كانت حرة وولد لها يكون
 حرا ولا يجب عليه نفقة الولد الحر وان كانت مملوكة كان الولد مملوكا المولى الام
 فكانت نفقتهم على مولد الام وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد
 الا ان يكون له ولد ولد في مكاتبته من امته فيجب على المكاتب نفقة هذا الولد
 وكذا المكاتب اذا تزوج امته فولدت منه اولاد او لم تلد حيا اشترعها فولدت

كانت نفقة الولد على المكاتب. ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبتيهما واجد
 ومولاهما واحد مولد لهما ولد في المكاتبة فان نفقة الولد تكون على الام لان
 المولى يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لها فكانت نفقته عليها. وكذا المحر اذا
 تزوج امة او مكاتبة او ام ولد لم يدرى ان كان عليه نفقة المرأة الا ان في امة والدة
 وام الولد لا يجب على الزوج نفقتهما ما لم يسيواها المولى بيتا وفي المكاتبة يجب
 نفقتهما على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما يكون
 نفقة الولد على مولد الام اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد. فان كان مولد امة
 والمدبرة والمولد فقيرا والزوج اب الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد
 فيقولد امة لا يجب على الزوج لان ولد امة يكون مملوكا مولد امة ينفق
 عليه المولى ويبيعه كما عجز المولى عن الانفاق على امة وان كان الولد من المدبرة
 او ام الولد ومولد الام فقير لا يمكن المبيع ههنا فيوصى الاب ان ينفق على الولد ثم
 يرجع على المولى. رجل تزوج امته من عبده وولاهما بيتا ولم يسيوها كانت نفقة امة
 والعبد على مولاهما فان اريد ان ينفق عليهما امر بالمبيع رجل تزوج ابنته من عبده ^{فطلبت}
 النفقة فنقض لها النفقة على زوجها. رجل تزوج امة ولم يسيوها المولى بيتا حتى
 طلقها طلاقا رجعيا كان مولاهما ان يامر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في
 العدة. وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يتخلل بينهما وبين زوجها وهل له ان
 يطلب نفقة العدة قال الخفاف رح له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك
 وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية
 فلا تستحق بعد الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعيا ثم عقت كان لها ان يطلب
 من زوجها ان يسيوها بيتا وينفق عليهما حتى تنقض عتقهما وان كان الطلاق بائنا

ليس لها ان تأخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم
 يكن بواها بيتا فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في
 المسئلة الاولى رجل وجد عبدا ابقا فاخذ ليرده على مولاه فانفق عليه
 ان انفق بغير امر القاضيه كان منطوعا لا يرجع عليه ^{ولو} كان رفع الامر الى القاضيه
 وسأل من القاضيان يا عمر بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فان رأى الانفاق اصلحة
 امره بالانفاق وان خاف ان ياكله النفقة يا عمر القاضيه بالبيع وامساك الثمن
 وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصروا في غير المصروا ولو ان رجلا غصب عبدا
 كانت نفقته عليه الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضيان يا عمر بالنفقة
 او بالبيع لا يجيبه لان المصسوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب
 مخوفا يخاف منه على العبد فح ياخذ القاضيه ويبيعه ويمسك الثمن ولو
 اودع رجل عبدا فغاب فجاء المودع الى القاضيه وطلب منه ان ياخره بالنفقة او
 بالبيع فان القاضيه ياخره بان يولج العبد وينفق عليه من اجره وان رأى ان يبيعه
 ففعل رجل او صير بعبده لاسنان وبخدمته لآخر كانت نفقته على صاحب الخدمة
 فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنعه عن الخدمة كان نفقته
 على صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة
 وان تطاول المرض ورأى القاضيان ان يبيعه فباعه ويشترى بثمنه عبد يقوم مقام
 الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة
 عبد بين رجلين غاب لهما وتركهما عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضيه
 واقام البيعة على ذلك كان للقاضيه الخيار ان شاء قبل هذا البيعة وان شل لم
 يقبل وان قبل ياخره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عند صغير

لوزمن لو بعتوه اعتقه مولا لا يجب على العتق نفقة بحال ما والله اعلم وهو حكم النجا
تم المجلد الأول من فتاوى تافض خان

داخله نمبر	۱۰۷۹۱
فن نمبر	۱۰۷۹۲
کتاب نمبر	۱۰۷

Intawar
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Aboo H'unnecfar.

Translated with fair Manuscripts and corrected for
the Press by Moulaee Moohummeda Moorandi Moofke,
7 the Supreme Court, Moulaee Hafez Ahmed Khatib
Superintendent of the Tavern and Madrasah, Moulaee
Mohammed Soliman of Hurrah Moulaee of the Gen-
eral Committee of Public Instruction, Moulaee Khur-
am Ussa attached to the Sudder Dewanne Adawlat
and Moulaee Jameedooddeen Azyanee

In 4) Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black
At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta 1835

Vol 1st

Containing four chapters stating with clearness
the various Maxims comprising 516 pages

